



مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

أزمات الداخل وتحديات الخارج

محسن عوض

ممن بشور

نيفين مسعد

جميل مطر

حيدر إبراهيم علي

عبد الحسين شعبان

أحمد إبراهيم محمود

أحمد السيد النجار

أحمد يوسف أحمد

تحرير

نيفين مسعد

أحمد يوسف أحمد

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
حال الأمة العربية ٢٠٠٦-٢٠٠٧: أزمات الداخل وتحديات الخارج/ أحمد إبراهيم
محمود... [وآخ.].؛ تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد.

٢٤٠ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-117-7

١. النظام السياسي - البلدان العربية . ٢. الديمقراطية - البلدان العربية .
٣. القضية الفلسطينية . ٤. لبنان - الوضع السياسي . ٥. العراق - الوضع السياسي .
٦. السودان - الوضع السياسي . ٧. الصومال - الوضع السياسي . ٨. الاقتصاد -
البلدان العربية . أ. محمود، أحمد إبراهيم . ب. أحمد، أحمد يوسف (محرّر).
ج. مسعد، نيفين (محرّر).

320.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٧

المحتويات

٩ خلاصة تنفيذية
٣٧ تمهيد
٣٩ أولاً : السياق العالمي
٥١ ثانياً : محنة النظام العربي
٥٤ ١ - مؤسسة القمة العربية
٥٨ ٢ - تفاعلات النظام
٦٣ ٣ - تفاقم العجز عن تحقيق الأهداف
٦٨ ٤ - النظام العربي وظاهرة المقاومة
٧٣ ثالثاً : معضلة الديمقراطية في الوطن العربي
٧٦ ١ - التعديلات الدستورية: جدلية الاستمرار والتغيير
 ٢ - الانتخابات التنافسية:
٨٤ تعدد في القوى . . جمود في المعادلة السياسية
٩٥ رابعاً : تطور القضية الفلسطينية
٩٧ ١ - حكومة حماس بين مطرقة الاحتلال وسندان التنافس الفصائي ...
٩٧ أ - الخنق الاقتصادي
٩٩ ب - الاعتداءات العسكرية
١٠١ ج - اعتقال أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي

- د - التنازع الفصائلي بين التنافس على السلطة
 ١٠١ وتناقض المشروع السياسي
- هـ - حكومة الوحدة الوطنية ١٠٤
- و - الفلتان الأمني ١٠٦
- ٢ - توطيد دعائم الاحتلال ١٠٧
- ٣ - مسار التسوية .. العودة إلى المربع الأول ١١٠
- خامساً : لبنان: حوار.. حرب.. احتمالات مفتوحة ١١٥
- سادساً : العراق: سياسات الوحدة والانقسام: النصر أم الهزيمة! ١٢٩
- ١ - تعثر العملية السياسية وتدهور الوضع الداخلي ١٣١
- ٢ - القديم - الجديد في خطة الحكومة العراقية ١٣٤
- ٣ - الحرب الأهلية: وقفة تأمل! ١٣٧
- ٤ - مقترحات بيكر - هاملتون ١٣٨
- ٥ - خيارات بوش ١٤١
- ٦ - تحديات الحاضر والمستقبل ١٤٤
- ٧ - مبادرة وطنية عراقية ١٤٩
- سابعاً : السودان: رهان الدولة الوطنية ١٥٣
- ١ - السودان بين المحلية والتدويل ١٥٥
- ٢ - واقع اتفاقية السلام الشامل ١٥٧
- ٣ - استحقاق التحول الديمقراطي ١٦٢
- ٤ - الدور الخارجي في السودان ١٦٧
- ثامناً : تحولات المسألة الصومالية ١٧٣
- ١ - بروز المحاكم الإسلامية ١٧٦
- ٢ - تحولات ميزان القوى ١٧٩
- ٣ - التغير في مدركات الصراع ١٨٣

١٨٨	٤ - تطورات التصعيد
١٩٣	٥ - الغزو الإثيوبي والمواجهة غير المتكافئة
١٩٩	تاسعاً : أداء الاقتصادات العربية عام ٢٠٠٦
٢٠١	١ - الناتج العربي وهيكله ومدى تناسبه مع الموارد العربية
٢٠٩	٢ - توزيع الدخل وغياب اعتبارات العدالة
	٣ - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين التبعية لأسعار النفط
٢١١	وضعف الادخار والاستثمار
٢١٥	٤ - تغيرات متناقضة في معدلات التضخم
٢١٧	٥ - استمرار البطالة عند مستويات مرتفعة
٢١٩	٦ - الاقتصاد اللبناني وتأثيرات العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦
٢٢٣	خاتمة
٢٢٧	فهرس

خلاصة تنفيذية

حال الأمة العربية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧): إرهاصات تحول(*)؟

يتناول هذا التقرير حال الأمة العربية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فقد بدأ بأوائل عام ٢٠٠٦ من حيث انتهى التقرير السابق عليه، وامتد بتحليلاته إلى بداية ربيع ٢٠٠٧، ووفقاً للمنهج المتبع في إعداد هذا التقرير منذ سنوات، فإنه ليس عملاً مسحياً وإنما يتبع نهجاً انتقائياً يركز على أهم القضايا من وجهة نظر فريق إعداد التقرير. وعليه، فإنه يتضمن تحليلاً لتسع قضايا تبدأ بالسياق العالمي وتنتقل منه إلى محنة النظام العربي، فقضية الديمقراطية في الوطن العربي، ثم تطور القضية الفلسطينية، والأوضاع في كل من لبنان العراق والسودان والصومال على التوالي، وأخيراً أداء الاقتصادات العربية.



(*) بناءً على تكليف مركز دراسات الوحدة العربية قام كل من أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد بالإشراف على إعداد تقرير حال الأمة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) وتحريره، وقد قبل كل من (وفق الترتيب الهجائي): أحمد إبراهيم محمود وأحمد السيد النجار وأحمد يوسف أحمد وجميل مطر وحيدر إبراهيم علي وعبد الحسين شعبان ومحسن عوض ومعن بشور ونيفين مسعد مشكورين المساهمة بإعداد الأوراق الأولية التي بني التقرير عليها، فأعد أحمد إبراهيم محمود الورقة الصومالية، وأحمد السيد النجار الورقة الاقتصادية، وأحمد يوسف أحمد الورقة الخاصة بالنظام العربي، وجميل مطر الورقة الخاصة بالسياق العالمي، وحيدر إبراهيم علي الورقة السودانية، وعبد الحسين شعبان الورقة العراقية، ومحسن عوض الورقة الفلسطينية، ومعن بشور الورقة اللبنانية، ونيفين مسعد الورقة الخاصة بمعضلة الديمقراطية في الوطن العربي. وفي أعقاب اكتمال الأوراق جرت عملية التحرير الأولى للتقرير من قبل أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد من دون تدخل في مضمون التوجهات الواردة في الأوراق المختلفة، والتي يعتقد المحرران أنها - أي تلك التوجهات - كانت مشتركة، ثم دعا مركز دراسات الوحدة العربية إلى حلقة نقاشية لمناقشة مسودة التقرير الأولى عقدت في مقر المركز في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وحضرها كل من (وفقاً للترتيب الهجائي): أحمد يوسف أحمد - أديب الجادر - إلياس مطران - بشارة مرهج - جميل مطر - خلدون النقيب - خير الدين حسيب - رغيد الصلح - ساسين عساف - عوني فرسخ - معن بشور - نيفين مسعد، كما قدم كل من (وفقاً للترتيب الهجائي): خير الدين حسيب - السيد ولد أباه - صلاح عمر العلي - عبد الوهاب القصاب - عصام نعمان - عوني فرسخ - محمد الحموري - مصطفى خوجلي - منير شفيق ملاحظات مكتوبة على مسودة التقرير، وفي أعقاب ذلك كله قام المحرران بإدخال التعديلات المطلوبة في إطار الحفاظ على تماسك التقرير وتوجهاته العامة.

وفي ما يتعلق بالسياق العالمي، فقد انطلق التحليل في هذا الجزء من أن عام ٢٠٠٦ كان عاماً فارقاً في تاريخ السياسة الدولية، لأنه العام الذي شهد إعلان القيادة السياسية الأمريكية أنها لم تحقق الانتصار في حربها ضد العراق، وفي الوقت نفسه تعددت مؤشرات تؤكد أن قوى دولية أخرى بدأت في الصعود، وربما الانتفاض على مبدأ الهيمنة الأمريكية وممارساتها، وبالتالي يمكن اعتبار عام ٢٠٠٦ عام الذروة في مؤشرات بداية تحول النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام آخر لا يستطيع أحد في الوقت الراهن تحديد ملامحه والأنماط المختلفة لانعكاساته وتفاعلاته. وقد تمّ التركيز في هذا السياق على أربعة تطورات:

١ - حدث ارتباك شديد في الممارسات الإمبراطورية للولايات المتحدة، كان للحرب ضد العراق دور فيه، ولكنه ليس بمنأى عن سوء الإدارة إلى حدّ التخبط، وبعد وقوع الفشل في العراق والفشل الأطول عهداً في أفغانستان، والفشل في نشر ثقافة ديمقراطية في المنطقة لم يعد في إمكان النخبة الإمبراطورية في الولايات المتحدة الاستمرار في تنفيذ حملتها، بخاصة أنه لم يعد ممكناً إقناع الشعب الأمريكي بذلك.

٢ - تجاوزت الصين ما كان متوقفاً أن تحققه خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن الواضح أنها تسلك طريقاً غير تلك التي سلكتها من قبل دول عملاقة صاعدة استعجلت جميعها النتائج، ودخلت في صدامات مبكرة مع القوى القائمة، أما الصين فتتبع أسلوب الزحف الهادئ والمتدرج والناعم والأخطبوطي، وإن كان عام ٢٠٠٦ قد شهد خروجاً عن هذا الأسلوب بإطلاق صاروخ نسف قمراً صناعياً في الفضاء، وهو ما يعد بمثابة رسالة للعالم بأسره - وبخاصة الولايات المتحدة - بأنها - أي الصين - انتهت من تنفيذ مرحلة الانطلاق الاقتصادي، وانتقلت إلى الإعداد لمرحلة سباق التسلح. ويرتبط بهذا تركيز الصين في الآونة الأخيرة على وضع منظومة جديدة للأمن القومي الصيني. ولا شك أن الصين حققت بسياساتها الجديدة اختراقات عظمت تقدّم مشروع الحصار الأمريكي لها.

٣ - قدمت الهند نموذجاً في مجال صنع شبكة علاقات دولية في عالم متغير، واستطاعت اختراق سدّ البيروقراطية العسكرية والأيدولوجية في واشنطن، بعقدتها اتفاق الشراكة النووية. ولم تتوقف عن مساعيها لتحسين علاقاتها بالصين، لكنها أدركت من واقع خبرتها أن الموازن لأمریکا في الأجل المتوسط هو روسيا أكثر من الصين، وكانت القيادة الروسية تعرف قيمة تحييد الهند وكسب ثقتها، وبالفعل وقعت الهند وموسكو اتفاق شراكة تضمن

التصنيع العسكري المشترك، بل شراكة في المجال النووي فيما كان الظن أن الولايات المتحدة احتكرت الهيمنة في هذا المجال. وتعني هذه التطورات أن الهند ليست بعيدة عن جهود بناء نظام جديد لتوازن القوى في آسيا، وتجتمع الصين والهند على هدف أساسي هو الحاجة المستمرة إلى النفط، ولذلك سوف يكون التهديد الأكبر لهما هو كيفية الاقتراب من الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً، في ما سوف يفضي إلى مرحلة أطلق عليها البعض سباق الأفيال في الشرق الأوسط.

٤ - بدأت روسيا تستعيد مكانتها بعد أن استطاعت قيادتها السياسية الراهنة في سنوات قليلة تجاوز التراجع الذي شهده عهد يلتسين، وركزت روسيا خطواتها خلال السنوات الأخيرة لتحقيق هدف محدد هو استعادة إرادتها في العمل الدولي. وظهر الاختلاف واضحاً وبخاصة في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٦، بين الأسلوب الروسي وأسلوب كل من الصين والهند، فالأسلوب الروسي لم يكن بطيئاً ولا متدرجاً ولا ناعماً، لكنه اتخذ شكل الإعلام عن استعدادها لتزعم التمرد الدولي ضد التفرد الأمريكي بالقيادة الدولية، كما اتضح من خطاب الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ الثالث والأربعين لسياسات الأمن.

ولن يكون النظام العربي بمنأى عن تداعيات هذه التحولات ولكن بعد حين، فقد بات واضحاً أن الأطراف الدولية الصاعدة غير مبالية بدرجة كبيرة بالتدخل في منطقة الشرق الأوسط عموماً والنظام العربي خصوصاً، وهي لا مبالاة شجع عليها تسليم الدول العربية بعض إرادتها أو كاملها للدولة المهيمنة، وانجرار النخب السياسية والدينية في عدد من الدول العربية إلى فخّ الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية، وعليه فإن أقصى ما يمكن توقعه من جانب تلك القوى سيكون محاولات للاقتراب الحذر كما في زيارة بوتين لبعض البلاد العربية في ٢٠٠٦.

وفي ما يتعلق بالنظام العربي ومحتته، فقد شهد النظام العربي في المدة التي يغطيها التقرير تناقضاً واضحاً بين قواه ومؤسساته الرسمية التي كشفت عن عجز متفاقم بصدد مواجهة التحديات المتمثلة في الاختراق الخارجي والتفكك الداخلي وقواه غير الرسمية التي برزت منها بصفة خاصة قوى المقاومة في كل من لبنان والعراق، وإلى حد ما فلسطين. وعلى الرغم من الإنجازات اللافتة التي حققتها هذه القوى في إطار النظام العربي، فإنها لم تستطع حسم الصراع لصالحها، لذلك بقيت

مؤشرات العجز الرسمي واضحة متمثلة في أداء مؤسسي هزيل، ومراوحة في المكان، ومناعة يزداد تأكلها في مواجهة الاختراق الخارجي، ومن ثمّ عجز واضح عن تحقيق الأهداف. وقد تناول التقرير النظام العربي من خلال نقاط أربعة.

على الصعيد المؤسسي انعقدت القمة العربية الدورية في موعدها ومكانها المحددين (آذار/ مارس ٢٠٠٦) في العاصمة السودانية الخرطوم، في ظلّ تحديات خطيرة، لكن التمثيل فيها على مستوى القمة بقي متعثراً، والأهم من ذلك ما بدا من استسلام الحاضرين للواقع والرغبة في تكريس التكيف معه، لذلك جاءت قرارات القمة باهتة لا تشير إلى احتلال العراق، وتكرس المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت ٢٠٠٢ على الرغم من أنها لم تحقق أي شيء، وهكذا لم تمثل قمة الخرطوم ٢٠٠٦ علامة فارقة في مسار النظام العربي، بل ولم تظهر حتى أعراض تملل من أوضاع عالمية وإقليمية باتت تفاقم من عجز النظام العربي.

يضاف إلى ذلك أن النظام العربي الرسمي قد عجز في ٢٠٠٦ عن عقد قمة طارئة لمواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان على الرغم من دعوة الجمهورية اليمنية في بداية العدوان إلى عقدها، لكنها لم تحصل أبداً على النصاب المطلوب إلى أن أعلنت اليمن سحبها للدعوة، وهكذا أكدت الممارسة في عام ٢٠٠٦ غياب القمم العربية في أوقات لا ينبغي لها الغياب فيها، في تكرار لسابقة موقف النظام العربي الرسمي من احتلال العراق في ٢٠٠٣.

وفي ما يتعلق بالتفاعلات الذاتية للنظام بدت كلها واقعة في مستوى منخفض بشقيها الصراع والتعاوني في إشارة إلى التغيير البنوي الذي طرأ على النظام العربي في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي جعل من الولايات المتحدة قوة فاعلة مباشرة في النظام العربي. في هذا السياق لم تشهد المدة التي يغطيها التقرير بالتحليل تطورات غير مألوفة في التفاعلات العربية - العربية، بمعنى أنها جاءت باهتة قصيرة النفس وغير مؤثرة في مجريات الأمور.

وقد تكون تفاعلات النظام العربي مع محيطه الإقليمي وبيئته العالمية هي الأكثر دلالة على ما وصل إليه حاله، فقد كانت السمة الرئيسية لنموذج هذه التفاعلات هي اختراق النظام العربي من خارجه - إقليمياً وعالمياً - فتعددت مؤشرات الاختراق الإسرائيلي والأمريكي والإيراني والإثيوبي للنظام العربي في ظلّ صمت أو تأييد عربيين مما يشير إلى فقدان المناعة التام من قبل النظام العربي لظاهرة الاختراق الخارجي.

وقد تفاقم عجز النظام عن تحقيق أهدافه، فانتهى عام ٢٠٠٦ وانقضت شهور

من عام ٢٠٠٧ دون أن تتمكن الجامعة العربية من عقد مؤتمر الوفاق الوطني في العراق، ولم تفض جهود أمينها العام الدؤوبة لحل الأزمة الداخلية في لبنان إلى نتيجة ملموسة، وكان هذا دليلاً في الحالتين على أن أزمات النظام العربي لم تعد عربية فحسب.

غير أن المثال الأكثر خطورة على عجز النظام العربي عن تحقيق أهدافه ارتبط بإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، كما بدا في قرار مجلس وزراء خارجية الدول العربية في آب/أغسطس ٢٠٠٦ دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر من العام نفسه للنظر في صيغة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد انعقد الاجتماع بالفعل وانفض دون أن يصدر قراراً أو حتى بياناً رئاسياً يشير إلى أن المجلس مهتم بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، ولا شك أن مآزق السياسة العربية قد تفاقم بعد هذا الاجتماع، فقد لجأت إلى مجلس الأمن ليجد لها مخرجاً من أزمة التسوية، فلم يعر الأمر أدنى التفات مؤكداً بذلك عقم النهج الرسمي العربي في إدارة الصراع مع إسرائيل.

بالمقابل برزت قوى المقاومة غير الرسمية لتماماً الفراغ، فتابرت المقاومة العراقية على أدائها وتمكنت من التأثير في الساحة الداخلية الأمريكية كما بدا واضحاً في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي. وعلى الجبهة الفلسطينية استمر صمود هذه الجبهة وتواصلت قدرتها على تحقيق الإنجازات كما اتضح بصفة خاصة في عملية الوهم المتبدد، وإن كان خلاف فتح وحماس قد أثر بالسلب دون شك في أدائها.

غير أن عام ٢٠٠٦ كان بلا شك هو عام المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، إذ صمدت هذه المقاومة في وجه العدوان الإسرائيلي في صيف ذلك العام، واستطاعت أن تحقق بكل المقاييس نصراً تكتيكياً واستراتيجياً على إسرائيل، كذلك نجحت في أن تدق مسماراً جديداً في نعش مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي كان يراد له أن يؤسس على أنقاض إرادة المقاومة في الوطن العربي.

وقد واصل النظام العربي في ٢٠٠٦ الكشف عن مواقف تراجعته بشأن تأييد المقاومة، حيث بادر عدد من الدول العربية إلى إدانة المقاومة، أو على الأقل، لومها على عملياتها الهجومية ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي على أساس أنها عمل غير محسوب يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار.

غير أن دوائر النظام العربي الرسمية اضطرت لمراجعة موقفها بعد أن أثبتت المقاومة قدرتها على الصمود وإنزال الخسائر بالعدو، مما أدى إلى تعاطف هائل من قبل

الرأي العام العربي مع المقاومة. وفي هذا الإطار عقد مجلس وزاري عربي ثان في بيروت في ٧/٨/٢٠٠٦ اختفت من أعماله نبرة انتقاد المقاومة، وقرر تشكيل لجنة ثلاثية تتوجه لحضور مداوات مجلس الأمن بشأن القرار الذي كان يزمع إصداره عن الحرب في لبنان، وقد سافرت اللجنة بالفعل وشاركت في المناقشات في سابقة هي الأولى من نوعها بالنسبة إلى متابعة مجلس وزراء خارجية الدول العربية لقراراته، وقد جاء القرار الذي حمل رقم ١٧٠١ بالفعل أفضل مما كان يُحطط له، وإن كان الفضل الأول في هذا يرجع بالتأكيد إلى أداء المقاومة.

هكذا أبقت المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين على جذوة الأمل في نهوض عربي ضد الاحتلال يعيد للأمة كرامتها ويضعها على الطريق الصحيحة من أجل تحقيق أهدافها.



وفي ما يخص معضلة الديمقراطية في الوطن العربي، طوّر التقرير الفكرة التي عالجها العام الماضي والتي تربط بين غياب الإرادة السياسية لتحقيق إصلاح جاد وفعال من جهة، وتَمخض هذا الإصلاح عن بعض الإجراءات الشكلية المجتزأة أو المتناقضة التي تفقده مغزاه من جهة أخرى، وحاول تعضيد تلك الفكرة بمؤشرين اثنين، المؤشر الأول هو التعديلات الدستورية في عدة بلدان عربية، والمؤشر الثاني هو الانتخابات التي جرت على مستويات مختلفة وطاولت ساحات شتى في مغرب الوطن العربي ومشرقه.

بداية بالتعديلات الدستورية، فقد أدخلت على الدستورين الموريتاني والمصري والنظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، فيما أجهضت إرهاباتها في دولة الجزائر. كان تعديل ست من مواد الدستور الموريتاني الذي استمر العمل به من العام ١٩٩١ وحتى إطاحة حكم معاوية ولد الطابع خطوة مبكرة من خطوات عملية سياسية لم يألفها عالما العربي تنتقل فيها السلطة بسلاسة من العسكر إلى المدنيين، وانصب التعديل - الذي ووفق عليه في استفتاء شعبي بأغلبية كاسحة - على تحديد فترة حكم رئيس الدولة بمدتين غير قابلتين للتجديد، وإدماج التزامه بعدم تغيير هذا النص في القَسَم الذي يسبق تقلده مهامه، ورفض أي مبادرة يقوم بها هو - أي الرئيس - أو البرلمان لتعديل الدستور في جوانب محددة أحدها مدة الرئاسة. وعلى هذا يبدو التعديل المذكور وكأنه قد أحاط التراجع عن عملية تداول السلطة بقيود مغلظة يصعب التخلص منها. لكن في الوقت نفسه غاب عن منطق التعديل تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية في مواجهة الحكومة والبرلمان. بقول آخر، إن المعنى

الذي انطوى عليه تعديل الدستور الموريتاني هو تقييد أمد الرئاسة وإطلاق صلاحياتها.

لقد وضع الرئيس المصري حسني مبارك أمام مجلس الشعب مشروعاً لتعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور. شملت التعديلات المقترحة من بين ما شملت تعزيز صلاحيات مجلس الشعب في الرقابة على الحكومة، وزيادة صلاحيات مجلس الشورى، والغرفة العليا للبرلمان، وتعزيز سلطات رئيس الحكومة في اختيار وزرائه، وحظر ممارسة النشاط السياسي فضلاً عن النشاط الحزبي على أساس ديني، وإلغاء قانون الطوارئ والاستعاضة عنه بقانون لمكافحة الإرهاب، وتأكيد الحق في المواطنة، وتعديل قانون الانتخاب لمزيد من تمثيل الأحزاب والمرأة، هذا بخلاف نحو كل إشارة إلى الحقبة الاشتراكية. أما أن المشروع الرئاسي يمثل أكبر مراجعة دستورية منذ دستور ١٩٧١ فهو كذلك بالفعل، وأما أن فيه بعض الاقتراحات الإيجابية في تأكيد مبدأ المواطنة أو في تعزيز دور مجلس الشعب في النظام المصري أو في تعديل قانون الانتخاب لتفعيل الحياة السياسية، فهو صحيح. لكن في الوقت نفسه حاول المشروع الالتفاف على بعض نقاطه الإيجابية وتحوط لها بتدابير مضادة، كما في إحلال قانون لمكافحة الإرهاب محل قانون الطوارئ، أو إباحة التنافس على منصب الرئيس ورفض تحديد ولايته، أو زيادة دور مجلس الشعب وكذلك مجلس الشورى بالثلث المعين من أعضائه. وفي المجمل، جاءت بعض التعديلات المقترحة موجهة لجماعة سياسية بذاتها كما في حظر النشاط السياسي المؤسس على الدين والموجه للإخوان المسلمين، وجاء بعضها الآخر متناقضاً مع نفسه كما في الجمع بين حظر النشاط السياسي الديني والتمسك بالشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا بعض أثر المراوغة في الموقف من عملية الإصلاح.

وبشيء من التجاوز في ما يخص النظام الأساسي للحكم في السعودية يمكن التعامل معه بوصفه دستور المملكة، وبالتالي معالجة تعديله في إطار مناقشة سلسلة المراجعات الدستورية في البلدان العربية. قصد التعديل المذكور تنظيم آلية تداول السلطة من خلال استحداث هيئة للبيعة تباع الملك وتختار ولي عهده، وينبثق عنها مجلس خماسي يدير شؤون المملكة في حال شغل موقع الملك منفرداً أو الملك وولي عهده مجتمعين، ومن تحصيل الحاصل الإفادة بأن الهيئة ومجلسها يتكونان من أبناء مؤسس المملكة على سبيل الحصر. وكما وصفت التعديلات الدستورية المصرية بالثورة وصف التعديل في نظام الحكم السعودي بالإصلاح، والحق ألا شأن له به إذ هو لا يعدو أن يكون نوعاً من التحوط لاحتمالات التصارع بين نسل المؤسس وسبطه في ضوء التجربة الكويتية في خلافة الشيخ جابر الصباح. بل إنه حتى في ما يخص هذا الهدف المحدد، أتى التعديل مبطناً بما يفقده مغزاه، فخلا من تحديد آلية اختيار المجلس

الخماسي من بين أعضاء هيئة البيعة، وغاب عنه تقنين العلاقة بين أعضاء المجلس أنفسهم على نحو يحفظ باب الصراع الأميري على مقعد حاكم المملكة مشرعاً.

وتوقف الجدل الجزائري حول تعديل الدستور بعد أن هُيئ له الرأي العام الجزائري تماماً، ورُبط غلق باب الحديث فيه بالصراع المستتر بين الرئيس بوتفليقة والمؤسسة العسكرية حول قضايا تبدأ من مقاربة ملف الإسلاميين وتنتهي بمعالجة قضايا الفساد السياسي، فإذا وعينا أن التعديل الدستوري كان يستهدف إطلاق مدّة الرئاسة دون تحديد، اتضح لنا لماذا تحرّكت المؤسسة العسكرية لقطع الطريق أمامه.

أما بالنسبة للانتخابات فلقد أجريت في ستة بلدان عربية هي فلسطين وموريتانيا والكويت والبحرين واليمن والإمارات، بعضها كان رئاسياً (اليمن وموريتانيا) والآخر كان تشريعياً (فلسطين والبحرين والكويت والإمارات «تجاوزاً»)، والثالث كان بلدياً أو محلياً (موريتانيا والبحرين واليمن). وكما هو واضح، فلقد أجري الانتخاب على أكثر من مستوى في الدولة نفسها، وأحياناً كانت تجري المزاوجة بين أكثر من انتخاب في العملية ذاتها وهي مزاوجة الأرحح أنها كانت مقصودة للتأثير ليس فقط على كثافة التصويت لكن كذلك على اتجاهاته، إذ إن من الأهمية بمكان التمييز بين الخطاب الرسمي للنظم العربية، وهو خطاب محرض على الانتخاب كونه عرضاً من عوارض الإصلاح السياسي ومظهراً له، والممارسات السياسية التي كانت أقل احتفاءً بالإقبال على الانتخابات وأكثر حرصاً على تشتيت أصوات المعارضة. إذ كيف يمكن أن نتصور تعامل المواطن الموريتاني - والامية سمة من سمات الكثرة الغالبة من المواطنين العرب - مع ثلاث بطاقات للاقتراع الأولى لللائحة الوطنية المخصصة للأحزاب السياسية والثانية للمرشحين فرادى والثالثة للبلديات؟

مع ذلك شهدت الانتخابات العربية إجمالاً إقبالاً جماهيرياً كثيفاً وصل إلى ٧٩ في المئة في الجولة الثانية للانتخابات التشريعية البحرينية و٧٧,٦٩ في المئة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، كما شهدت تلك الانتخابات مشاركة القوى السياسية التي سبقت لها مقاطعة تجارب انتخابية لأسباب مختلفة، وقد حدث هذا مع البحرين وفلسطين أيضاً. ويمكن القول إن اتساع نطاق المشاركة كان تعبيراً عن إدراك شعبي مؤداه أن اللحظة الراهنة هي لحظة تحول في نظم المنطقة، أما جوهر هذا التحول وما إذا كان يمكن استثماره والبناء عليه أم لا، فذلك ما يمكن الإجابة عليه في أول انتخابات قادمة في البلدان الستة المذكورة نفسها.

وبشكل عام حرص التقرير على أن يسלט الضوء على حزمة الآليات التي استخدمتها النظم العربية الحاكمة لضبط العملية الانتخابية ما أمكن، وميز في إطار

تلك الآليات مرحلة الاستعداد للانتخابات من مرحلة المنافسة الانتخابية من مرحلة ما بعد إعلان النتائج.

١ - تنتمي فئة الضوابط القبلية إلى مجموعة القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية، وفي القلب منها القوانين الانتخابية. تلك القوانين كانت وراء الأزمة السياسية التي أطاحت مجلس الأمة الكويتي في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٦ ودعت إلى إجراء انتخابات مبكرة في الشهر التالي، وفجرت خلافاً حول عدد الدوائر الانتخابية. كما إن تلك القوانين ذاتها قد فجرت الجدل السياسي في البحرين حول أهلية المتجنسين المحدثين للمشاركة في التصويت، ومدى تعارض ذلك مع قانون الجنسية البحريني. وفي اليمن كان اشتراط حصول المرشح لرئاسة الجمهورية على موافقة ٥ في المئة من أعضاء البرلمان بمجلسيه سبباً في استدعاء الشرط المصري المماثل للذاكرة، فأثار جدلاً هنا كما أثار جدلاً هناك. وفي الإمارات مورست ديمقراطية إسبرطية، فاختار حكام الإمارات السبع هيئات ناخبة تقل عن ٧,٠٠٠ نسمة لا يكون الانتخاب إلا بهم ومن داخلهم، علماً بأن الانتخاب بهذا الأسلوب يقتصر على نصف مقاعد مجلس الشورى، كما إن شورى المجلس معلمة لا ملزمة. وهكذا، فإن تلك القوانين بتبوعاتها المختلفة استهدفت تجريف التربة الانتخابية، إذا جاز التعبير، وقطع الطريق على المعارضة، فلم يشذ عنها إلا القانون الانتخابي الفلسطيني الذي زواج بين نظامي تعدد الدوائر والدائرة الواحدة على نحو وسع نطاق المشاركة.

٢ - وتنصرف فئة ضوابط المعترك الانتخابي إلى مجموعة الإجراءات التنظيمية التي لا تكاد تغفل من برائتها انتخابات عربية، ومن ذلك قوائم الناخبين غير المدققة، وتحيز أجهزة الدولة ومؤسساتها لمرشحي الحكومة، فكيف الحال مع الرئيس إذا ترشح؟، وإغلاق المواقع الإلكترونية، وتمزيق لافتات المعارضة وتوقيف بعض منتسبيها. لقد استحدثت البحرين ظاهرة مراكز الاقتراع المتنقلة التي كانت تولي وجهها شطر المرشحين الذين تتهدد مراكزهم الانتخابية وتعوزهم أصوات دوائرهم.

٣ - أما الفئة الثالثة من الضوابط التي تتوجه إلى ما بعد إعلان النتائج، فإنها تنتمي إلى مجموعة الترتيبات المؤسسية التي تتكفل بموازنة نفوذ المعارضة إن قُدِّر لها اختراق ما سبق من حواجز، فقد تأتي تلك الترتيبات عن طريق ازدواجية تشكيل البرلمان كما هو الحال في اليمن والبحرين وموريتانيا، أو عن طريق تمتع أعضاء الحكومة بحق التصويت في البرلمان كما هو الحال في الكويت، أو عن طريق تدعيم موقع السلطة التنفيذية وبالأساس موقع رئيس الدولة في إطار النظام السياسي، وهذا شأن كافة النظم العربية.

وفي التحليل الأخير رأى التقرير أنه مع أهمية استمرار الحراك الشعبي من أجل تحويل الإصلاح السياسي من اسم إلى مسمى عبر الأطر الحزبية والجماعية المختلفة، وباستخدام الآليات البرلمانية والإعلامية على تعددها، إلا أن قضية نشر الثقافة السياسية الديمقراطية تظل هي المحكّ للتعامل مع ظاهرة الاستبداد بالسلطة في وطننا العربي.

* * *

وفي ما يتعلق بتطور القضية الفلسطينية، فقد ركز هذا الجزء من التقرير على تحليل تطور القضية الفلسطينية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من خلال ثلاث ظاهرات أساسية حكمت مجمل التطور وهي: تشكيل حماس حكومة السلطة الوطنية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتداعياته، وتكريس الحكومة الإسرائيلية مخططاتها لضم أراض فلسطينية، وعودة جهود التسوية إلى المربع الأول.

في أعقاب تشكيل حماس حكومة السلطة الوطنية بادرت إسرائيل باتخاذ سلسلة من الإجراءات العقابية بدأت بسحب بطاقات الانتقال من كبار الشخصيات الفلسطينية ووقف تحويل أموال الجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية، وقد شاركت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان في وقف المعونة للسلطة الفلسطينية، كما أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية قراراً بحظر التعامل معها مما أدى إلى امتناع المصارف عن تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية الأمر الذي أفضى إلى آثار شديدة الوطأة على الشعب الفلسطيني.

ومع فداحة المشهد الإنساني أنشأ الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو آلية دولية مؤقتة لإغاثة الفلسطينيين العاملين في قطاع الصحة وتوفير الإمدادات الأساسية لهم، وعلى الرغم من نجاح الحكومة الفلسطينية في تدبير موارد لا بأس بها من البلدان العربية، فقد عجزت عن تحويلها عبر المصارف التي خشيت من تعرضها للعقوبات الأمريكية. وفي هذا الإطار أعلن بعض قطاعات الشعب الفلسطيني الإضراب عن العمل احتجاجاً على عدم تقاضي الموظفين رواتبهم، وثار جدل واسع حول هذا الإضراب بين من يعتقد أنه يجب أن يتجه إلى سلطات الاحتلال ومن يساندها ومن يعتبره حقاً قانونياً.

من ناحية أخرى استمرت إسرائيل في عدوانها على المناطق الفلسطينية منذ بداية العام، لكن الأمور اختلفت كلية في أعقاب عملية الوهم المتبديد التي كان من بين نتائجها أسر جندي إسرائيلي، وفي أعقابها شنت قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق في جميع أرجاء قطاع غزة ارتكبت خلالها العديد من المذابح ضد المدنيين، وبشكل موازٍ واصلت قوات الاحتلال اقتراح المزيد من جرائم الحرب والانتهاكات

الجسيمة بحق المدنيين في الضفة الغربية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن كافة هذه العمليات كسابقاتها قد قوبلت بالصمود والمقاومة من قبل الشعب الفلسطيني.

كذلك لم تتورع قوات الاحتلال، في رغبتها لإفشال حكومة حماس، عن اعتقال أعضاء من الحكومة والمجلس التشريعي، فقامت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ باعتقال ثمانية وزراء وستة وعشرين عضواً من المجلس التشريعي من حركة حماس وقائمة التغيير والإصلاح المحسوبة عليها، فضلاً عن عدد آخر من قيادات الحركة في الضفة، كما اعتقلت في وقت لاحق النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، ورئيس المجلس نفسه، ونائب رئيس الوزراء، ووزير التربية والتعليم، وقد أطلقت سراح عدد محدود منهم لاحقاً فيما ظلّ معظم هؤلاء معتقلين في ظروف سيئة.

على الجانب الفلسطيني لم يصمد مشهد تداول السلطة بين فتح وحماس طويلاً، فسرعان ما أصدر الرئيس الفلسطيني عدداً من القرارات التي سحبت بعض اختصاصات الحكومة وجعلتها اختصاصات رئاسية قبل أن ينعقد المجلس التشريعي، كما أصدرت حكومة فتح المنتهية ولايتها، قبل تشكيل الحكومة الجديدة، ٤٢٢ قراراً بتعيينات وترقيات لتعزيز مواقع الموالين لفتح في الجهاز الإداري، كذلك أصدر الرئيس مرسوماً باعتبار النواب الجدد نواباً في المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير، وهو ما يمثل محاولة لإجبار حماس على أن تدخل ضمن مؤسسات المنظمة دون إجراء الإصلاحات المتفق عليها.

ونتيجة لسيطرة فتح على الأجهزة الأمنية التي أسستها منذ بداية السلطة الوطنية وعينت معظمها من عناصرها، ونتيجة كذلك لإظهار عزمها على منع حكومة حماس من التدخل في شؤون هذه الأجهزة، بادرت حكومة حماس إلى تشكيل قوة أمنية تتبع وزارة الداخلية سميت القوة التنفيذية المساندة بهدف تحقيق توازن في السيطرة الأمنية، الأمر الذي اعتبرته الرئاسة غير دستوري، لكن الحكومة تمسكت بقرارها. وقد أدى نشر هذه القوات إلى كثير من الاحتكاكات والصراعات بين الفصليين. وفي خضم هذا الاحتقان السياسي والأمني انزلت الخلافات بين فتح وحماس إلى مستوى الاشتباكات المسلحة، وتواترت هذه الاشتباكات بضعة مرات خلال عام ٢٠٠٦ ومطلع عام ٢٠٠٧ ووصلت إلى ذروتها في بداية شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

ويبقى أهم عناصر الخلاف هو تناقض المشروع السياسي بين فتح وحماس، فبينما يتبنى الرئيس الفلسطيني نهج التسوية المستند إلى التفاوض والنضال السلمي تعتبر حماس أن فوزها بالأغلبية التشريعية هو استفتاء على خيار المقاومة.

في هذا السياق تجدد طرح فكرة حكومة وحدة وطنية، وهي الفكرة التي كانت

حماس قد اقترحتها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وقد تراوح موقف فتح تجاه الفكرة بين الموافقة المشروطة والرفض، وانتهى الأمر بتشكيل حماس الحكومة بمفردها من بعد أن أعيد طرح الفكرة مرات عديدة دون جدوى. وفي غضون ذلك، دعت عناصر من حركة فتح الرئيس الفلسطيني لحل الحكومة والمجلس التشريعي وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، لكن حماس اعتبرت ذلك انقلاباً على الشرعية، كما فشلت أيضاً فكرة تأسيس حكومة كفاءات (تكنوقراط)، وفي الأخير طرح الرئيس إجراء انتخابات رئاسية ونيابية لحل الموقف لكن حماس تمسكت بموقفها.

تدخلت وساطات عربية لحل هذا الخلاف، فلم تثمر إلى أن نجحت الوساطة السعودية في جمع الطرفين في مكة، حيث وقعا اتفاقاً في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ لم يعلن نضه، وإن أكدت التصريحات أنه يستند إلى تحريم الدم الفلسطيني واعتماد الحوار أساساً وحيداً لحل الخلافات والاتفاق بصورة نهائية وتفصيلية على تشكيل حكومة وحدة وطنية، والمضي قدماً في إجراءات تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها. ولم يشير الاتفاق إلى اعتراف حماس بإسرائيل الذي مثل نقطة خلاف أساسية في جهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واستبدلت بصيغة الالتزام بالاتفاقيات السابقة مع إسرائيل عبارة احترام تلك الاتفاقيات، وبينما لقي الاتفاق ترحيباً فلسطينياً وعربياً ودولياً أصرت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على ضرورة انصياع حماس للشروط الإسرائيلية.

في الوقت نفسه ثابرت إسرائيل على تدعيم احتلالها للأراضي الفلسطينية، فواصلت بناء الجدار العازل، وأقرت لأول مرة بأن مسار الجدار الذي كانت تدعي أن بناءه لمنع المقاومة الفلسطينية من شن هجمات داخل إسرائيل، إنما يعبر أيضاً عن التصورات الرسمية لحدود جديدة، وذلك في ظلّ عجز عربي تام عن مواجهة هذا التحدي الخطير، كما واصلت من ناحية أخرى توسيع المستوطنات، علماً بأن مسار الجدار الحالي يضمن إدخال معظم المستوطنات داخل الجدار. وعلاوة على ذلك، فإن الكتل الاستيطانية الكبرى الثلاث سوف تقسم فعلياً الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات وتقوض وحدتها.

وعلى الرغم من تخلي إسرائيل عن خطط بناء الجدار جنوبي الخليل، فسوف تقيم مكانه جداراً صغيراً يبلغ ارتفاعه متراً واحداً على امتداد الجانب الشمالي من الطرق الالتفافية المخصصة لتنقل المستوطنين بهدف منع المركبات الفلسطينية من العبور على الطرق الرئيسية، وتمكين المستوطنين من استخدام الطرق الالتفافية دون قيود، وسوف يصبح ٢٢ تجمعاً فلسطينياً محصوراً بين الجدار الصغير والجدار الكبير بما يزيد من حدة المشاق التي يعانيها الفلسطينيون.

كذلك، فإنه على الرغم من تخلي إسرائيل عن خططها السابقة لمد الجدار العازل وسط الأراضي الفلسطينية في غور الأردن ومصادرة أراضي الغور، فقد أحكمت سيطرتها على هذه المنطقة التي تشكل مساحتها ٢٥ في المئة من الضفة الغربية بالطريقة نفسها التي أحكمت بها سيطرتها على المنطقة المغلقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر على امتداد الحدود الغربية لفلسطين، فضلاً عن زيادة القيود على تنقلات الفلسطينيين، وبخاصة منذ تولت حركة حماس الحكم.

وفي مسار التسوية، ومع الغياب المفاجئ لشارون إثر عجزه الصحي وتكليف حزب كاديما بتشكيل الحكومة في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية وتولي إيهود أولمرت رئاسة الحكومة، حدد الأخير بين أهداف حكومته وضع الحدود النهائية لإسرائيل، وبادر بالحديث عن مرحلة جديدة من الحل الأحادي وهي خطة الانطواء، لكن عمليتي أسر جنوده في فلسطين وجنوب لبنان فاجأته وأدت تداعياتهما إلى اندفاع إسرائيل في حرب مفتوحة على فلسطين ولبنان.

من ناحية أخرى، ضربت الحكومة الإسرائيلية عرض الحائط بالالتزامات التي قطعتها على نفسها للإدارة الأمريكية بخصوص اتفاق المعابر وتسهيلات الحواجز ولم تتحرج خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية من الإعلان عن توسعات استيطانية جديدة، والنكوص عن وعودها للرئيس الفلسطيني أكثر من مرة، وفي هذا السياق أثير عدد من الأفكار بدعوى تحريك عملية السلام. ويكفي إلقاء نظرة واحدة على هذه الأفكار للتأكد من أنها لا تفتح جديداً في آفاق التسوية المسدودة.

وعلى الرغم من كل الملامح السابقة، فإن صمود المقاومة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع مواقع المقاومة في لبنان والعراق وغيرها قد مثل الأمل في تغيير أبعاد المعادلة الراهنة في الصراع العربي - الصهيوني وفي نضال الأمة بأسرها.



وفي ما يتعلق بلبنان، فقد شهد لبنان في ٢٠٠٦ وحتى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٧ تجاذباً داخلياً وتدخلات خارجية وصلت ذروتها في العدوان الصهيوني عليه خلال صيف ٢٠٠٦، وبدا واضحاً أن ثمة استقطاباً حاداً بين معسكرين لكل منهما حلفاؤه الخارجيون: فريق المعارضة الذي يتخوف من مشروع أمريكي صهيوني يهدف إلى نزع سلاح المقاومة وإدخال لبنان والمنطقة بأسرها في إطار الشرق الأوسط الجديد، وفريق الموالية المسكون بهاجس المحكمة الدولية بحثاً عن الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

ومما عزز مخاوف الفريق الأول أن للدعوة إلى نزع سلاح المقاومة أنصارها الداخليين الذين لم يتورعوا عن ترديد دعواهم إبان العدوان على لبنان وزادوا بالتشكيك في انتصار المقاومة. ومن ناحية أخرى، اعتبر فريق الموالاة أن دعوة المعارضة لتنقية مشروع المحكمة الدولية ليست سوى وسيلة لعرقلة قيامها أصلاً.

في هذه الظروف تعطل الحوار الوطني اللبناني مع أنه قبل العدوان كان قد وصل إلى تفاهات حول كل القضايا عدا مسألة رئاسة الجمهورية وسلاح المقاومة، وازدادت الأمور تعقيداً بعد الحرب، حيث سادت خشية المعارضة من أن تفسر الحكومة القرار ١٧٠١ تفسيراً غير متوازن يسمح بالعمل على تجريد المقاومة من سلاحها، ولذلك بدأت مطالبة المعارضة بتوسيع الحكومة بما يضمن المشاركة المتوازنة فيها، ويحول دون اتخاذ قرارات استراتيجية خطيرة تؤدي إلى ضرب المقاومة واستئثار فريق بالسلطة على حساب آخرين يصل تمثيلهم في المجلس النيابي إلى ٤٥ في المئة من المقاعد فيما يمكن أن يكونوا أصحاب أغلبية لو نظر المجلس الدستوري في بعض الطعون النيابية.

ولقد انتكست جهود الخروج من هذه الأزمة بعد أن كادت الأطراف الرئيسية المتحاوره (تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله) أن تصل إلى اتفاق متوازن يجمع بين تشكيل حكومة وحدة وطنية وإقرار المحكمة ذات الطابع الدولي، وذلك بإعلان أطراف رئيسية في الأكثرية معارضتها للاتفاق، والموافقة السريعة لمجلس الوزراء على مشروع النظام الأساسي للمحكمة الدولية دون إعارة أدنى اهتمام لمطالب وزراء أمل وحزب الله والوزير الموالي لرئيس الجمهورية. ولقد ترتب على هذا التجاهل استقالة هؤلاء الوزراء فيما أصر مجلس الوزراء على الموافقة على المشروع الذي لم يكتسب على الرغم من ذلك أهليته الدستورية لعدم موافقة رئيس الجمهورية عليه، وعدم عقد جلسة لمجلس النواب يحتاج انعقادها إلى توقيع رئيس الجمهورية الذي بات يعتبر الحكومة غير قائمة بخروج كافة الوزراء الشيعة منها مما يخالف صيغة العيش المشترك التي يشترطها الدستور لإسباغ الشرعية على أي سلطة.

في هذا السياق بدء طرح المعارضة خيار النزول إلى الشارع لفرض مطلب الثلث الضامن أو الانتخابات المبكرة، واعتباراً من أول كانون الأول/ديسمبر بدأت المعارضة اعتصاماً مفتوحاً، ثم دعت إلى إضراب ردت عليه الأكثرية الحاكمة بتحشيد شعبي مضاد، الأمر الذي زاد من الاحتقان السياسي وأدى إلى احتكاكات دموية في بيروت ومنطقة بعلبك وصولاً إلى حادثة جامعة بيروت العربية التي أعادت إلى الأذهان شبح الحرب الأهلية مما أدى إلى تحرك قادة القوى والتيارات الفاعلة وتسهيل مهمة الجيش الذي كان قد بدأ يمارس دوراً في حفظ الأمن اعتباراً من بداية اعتصام المعارضة.

لم يحقق أي من طرفي الأزمة أهدافه، فالفريق الحكومي لم ينجح في تمرير مشروع المحكمة الدولية ناهيك عن الضرر الذي أصاب قدرته على القيام بمهامه، والمعارضة لم تتمكن من تحقيق مطالبها السياسية فضلاً عن تعرضها لانتقادات من أطراف تعتبر نفسها متحالفة معها، وتكفلت تصريحات القادة ومواقف أجهزة الإعلام بزيادة حال الاحتقان السياسي بين الجانبين.

بات واضحاً بالتوازي مع التطورات السابقة أن للأزمة اللبنانية أبعادها العربية والإقليمية والدولية، ولذلك نظر التقرير بشيء من التفاؤل الحذر إلى المباحثات السعودية - الإيرانية وجهود تحقيق التقارب السعودي - السوري، وظهور أفكار بشأن حلّ متوازن يمكن أن يمرّ إذا لم تخربه الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان البعض يرى أن الإدارة الأمريكية لم تعد صاحبة مصلحة في انفجار الوضع في لبنان لأن هذا الانفجار قد يضيع الإنجازات الديمقراطية التي تحققت من وجهة نظرها في لبنان، ويفتح الباب لفوضى تستفيد منها العناصر المتطرفة، فضلاً عن الضعف الداخلي لإدارة بوش وبداية تبلور خطّ روسي متشدد إزاءها. وعليه، فإن الإدارة الأمريكية قد تكتفي بتحسين شروط الحل لصالح حلفائها، أما الأطراف اللبنانية المتضررة من مثل هذا الحل، فيسهل التأثير عليها عربياً وإقليمياً بالنظر إلى محدودية قدراتها على منع حلّ متفق عليه بين الأطراف الرئيسيّة في لبنان والمنطقة، كما ساد الأمل أن يسهل انعقاد القمة العربية في الرياض في أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٧ الوصول إلى مثل هذا الحل.

غير أن الغاية الحقيقية للاستقرار والازدهار في لبنان تبقى معلقة بتحقيق الوحدة الوطنية، وصون المقاومة اللبنانية وسلاحها، والمشاركة السياسية المتوازنة، وتقوية الجيش اللبناني، والدعم الاقتصادي المالي للبنان، وإعداد قانون انتخاب عصري وعادل، وإعادة بناء العلاقات اللبنانية - السورية على أسس من التنسيق والتعاون والتكافؤ والاحترام المتبادل، وتنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية بما يضمن سيادة لبنان وأمن المخيمات وكذلك الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، ورفض كلّ المحاولات الرامية لربط لبنان بمشاريع وأحلاف استعمارية.



وبالنسبة إلى العراق، فقد بدأ عام ٢٠٠٦ في العراق على خلفية الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وأفضت إلى ميلاد بالغ التعثر لحكومة واجه تشكيلها صعوبات كبيرة، وطالت هذه الصعوبات منصب رئيس الوزراء الذي آل إلى نوري جواد المالكي على حساب إبراهيم الجعفري الذي اعترض عليه كلّ من التحالف الكردستاني وجبهة التوافق والقائمة الوطنية، وفي النهاية ولدت حكومة هشّة ضعيفة

الكفاءة قليلة التجربة بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والإثني، وكان ميلاد الحكومة على هذا النحو نذير سوء بالنظر إلى طبيعة الاستحقاقات التي كان يفترض فيها أن تواجهها.

بدأ المالكي خطته السياسية بثلاثة عناصر: تحقيق المصالحة الوطنية، والخطة الأمنية، والسعي لحل الميليشيات الموجودة خارج نطاق الدولة، وقد حملت جهود المصالحة في طياتها عوامل إخفاقها منذ الوهلة الأولى بسبب سيادة النظرة الاستثنائية للمصالحة الوطنية. ولم يقف الأمر عند حدّ إخفاق جهود المصالحة الوطنية، وإنما تفاقم الوضع بشدة بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وما تلاه من موجة عارمة من التطهير المذهبي والطائفي، وما رافق ذلك من حملات إجلاء وتهجير داخلي وقتل على الهوية، الأمر الذي لم يدع مجالاً لأي شك في فشل خطة المالكي بجمع عناصرها. وهكذا دخل العراق في دائرة الحرب الأهلية التي قد لا تتفق مع الصورة النمطية للحرب الأهلية، غير أن العدد اليومي للقتلى والجرحى فيها يقطع الشك في أنها كذلك ولو من منظور نتائجها.

حاولت الإدارة الأمريكية أن تجد لنفسها مخرجاً من المأزق العراقي بخاصة مع تصاعد أعمال المقاومة، فشكّلت لجنة بيكر - هاملتون لدراسة الوضع في العراق وتقديم توصيات بشأنه. وفي السادس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أصدرت اللجنة تقريرها الذي عكس نهجاً موضوعياً في النظر إلى مشكلات الداخل العراقي، فاعتبر مراجعة الدستور أمراً أساسياً لتحقيق المصالحة الوطنية، وذكر أن هذه المصالحة تتطلب إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية مع رموز نظام صدام حسين، بل تجاوز التقرير ذلك إلى التأكيد على وجوب إشراك من أسماهم بقيادة التمرد والميليشيات، ولم يستثن سوى تنظيم القاعدة.

في قضية الانسحاب بدأ تقرير بيكر - هاملتون شديد الحذر، فتحدث عن مساعدة العسكريين الأمريكيين للقوات العراقية، ومساعدتها بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي، وتوفير المعدات، والحفاظ على قوة تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضدّ تنظيم القاعدة وردع أي تدخل سوري أو إيراني، وبعد هذا كله رأى التقرير إمكان البدء بسحب القوات الأمريكية من العراق، مما يعني أن التقرير لم يتحدث عن انسحاب كامل من العراق.

على الصعيد الخارجي أوصى التقرير بدعم عقد مؤتمر لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية، والسعي فوراً لإنشاء المجموعة الدولية لدعم العراق، والتي يجب أن تشمل جميع دول الجوار العراقي دون

أن تستثني سوريا أو إيران، بل لقد تجاوز التقرير ذلك إلى القول إن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها في المنطقة ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي أعقاب صدور التقرير مباشرة بدا أن الرئيس الأمريكي يعمل عكس الاتجاه الذي سار فيه التقرير، إذ قرر زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، وإن كان قبوله لعقد مؤتمر إقليمي دولي حول العراق بمشاركة سورية وإيرانية في ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٧ قد مثل انصياعاً حذراً لبعض توصياته.

هكذا بقي بوش يواجه مأزقاً حقيقياً في العراق، فلا هو قادر على البقاء بعدما أصبح مكلفاً ومهدداً بالمزيد من الخسائر، ولا هو قادر على الرحيل الذي يعني فشل مشروعه الإمبراطوري. وبغض النظر عن تقرير بيكر - هاملتون، فإن ثمة خيارات ستة أمام بوش تبدأ أولاً بالخيار العسكري: التصعيد حتى النصر، وعيبه أنه لا يوجد ما يضمن نجاحه في ضوء الخبرة الماضية، وثانياً الخيار السياسي الذي قد يتضمن قبول التقسيم بوصفه أفضل الحلول السيئة، وعيبه أنه يواجه ممانعة عربية وتركية شاملة فضلاً عما سيفضي إليه من زيادة للنفوذ الإيراني، أما الخيار الثالث، فهو حل دايتون في البوسنة بإقرار فيدرالية واسعة النطاق، ويشير هذا الخيار إشكاليات حول مفهوم الفيدرالية وأبعادها، فضلاً عن المعارضة العربية والتركية له، والخيار الرابع هو خيار التراجع بتخفيض عدد القوات الأمريكية وإعادة نشرها وربما نقل بعضها إلى قاعدة في كردستان، وعيب هذا الخيار أنه لا يمنع تفاقم الوضع الأمني، ويستند الخيار الخامس إلى فكرة الأصدقاء الجدد بمعنى أن يصبح بعض دول محور الشر معاوناً للولايات المتحدة في حل المسألة العراقية، وهي فكرة بيكر - هاملتون التي يمكن القول إن انعقاد المؤتمر الإقليمي الدولي حول العراق في ١٠/٣/٢٠٠٧ في بغداد هو بداية تطبيقها، أما الخيار السادس والأخير فهو الإقرار بفشل السياسة الأمريكية، وهو خيار يحكم على المشروع الأمريكي في المنطقة بالإخفاق التام.

ليس ممكناً أن يخرج العراق من مأزقه الدامي الراهن إلا بسواعد أبنائه استناداً إلى وحدة وطنية حقيقية، ومن هنا تأتي أهمية المبادرة التي أطلقها عدد من الشخصيات العراقية في السابع من آذار/ مارس ٢٠٠٧، وتضمنت برنامجاً متكاملاً لخلاص العراق مبنياً على رفض الاحتلال ونتائجه، والدعوة لمقاومته ووضع جدول زمني عاجل للانسحاب، ورفض تكبيل العراق بأي اتفاقيات تمس سيادته واستقلاله، وإدانة الأعمال الإرهابية وشجبها وحصر السلاح بيد الدولة مستقبلاً، واعتبار الشعب العراقي مصدر السلطات، والالتزام بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، والاعتراف بالتعددية القومية للشعب العراقي واحترام حقوق كافة هذه القوميات في إطار وحدة

العراق، وتأكيد الالتزام بالتنوع والتعددية والتداول السلمي للسلطة، وشجب الطائفية وتحريمها، والتأكيد على الطابع الوطني للقوات المسلحة العراقية ومهمتها، واعتبار العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، والتأكيد على مركزية قضية فلسطين وأولويتها، والدعوة إلى مرحلة انتقالية لمدة سنتين بعد الانسحاب تُشكل فيها حكومة وحدة وطنية انتقالية من كفاءات مستقلة لإدارة البلاد تسعى خلال مدة لا تزيد عن سنة إلى إعداد قانوني انتخابات وأحزاب جديدين وإجراء انتخابات لمجلس نواب بالتشاور مع مجلس استشاري مكون من ١٠٠ - ١٥٠ عضواً، وقيام البرلمان المنتخب خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية بوضع مسودة دستور تعرض على الشعب في استفتاء.

* * *

أما بالنسبة إلى السودان، فقد مثلت اتفاقية السلام التي وقعت في نيفاشا في ٩ / ١ / ٢٠٠٥ أملاً كبيراً لمستقبل السودان في بناء دولة الوحدة والتنوع، وكان مفترضاً أن تبدأ القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في إنفاذ الاتفاقية فوراً، ولكن المنجز بعد أكثر من عامين ظلّ دون التوقعات، وربما يعود هذا إلى أن كلّ الأطراف قد أخفقت في حسن تقدير مهام المرحلة.

على صعيد طرفي اتفاقية السلام الشامل المباشرين (حزب المؤتمر والحركة الشعبية) حدث خلاف مبكر بينهما حول بنود منصوص عليها صراحة في الاتفاق، مثل منح وزارة الطاقة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وعلى الرغم من تراجع الحركة الشعبية إلا أنها نظرت إلى هذا الخلاف باعتباره مؤشراً على عدم حرص الشريك الأكبر على الاتفاق وتأكيداً لاتهامها الشماليين بنقض العهد.

من ناحية أخرى، استمر الانتقاد في صفوف الحركة الشعبية لتطور عملية السلام، وقد حاول قادة المؤتمر الوطني تبرير المشكلات بالظروف المعقدة التي تمر بها البلاد وتقايس المانحين واستمرار الحرب في دارفور، وعلى الرغم من تنشيط الاجتماعات بين الطرفين إلا أنها انقطعت، واستمر تردي الأوضاع وكذلك الحملات الكلامية وتبادل الاتهامات، كما إنه على الرغم من تشكيل لجنة سياسية من الطرفين لمعالجة القضايا الخلافية، فقد ظهر رأي داخل الحركة الشعبية يتهم المؤتمر الوطني والنظام بالانفراد بالقرارات المصيرية، ومن جانبه قلل المؤتمر الوطني من أهمية الخلاف على أساس أن أي حكومة ائتلافية تشهد بطبيعتها تبايناً في وجهات النظر.

ويرى البعض أن غياب جون غارنغ المبكر وتصاعد صراع دارفور شجع النظام السوداني على التعامل مع استحقاقات السلام بنظرة المكسب الحزبي والتشبث الأكثر بالسلطة، وقد استفاد النظام في هذا الصدد من عوامل عدة منها زيادة أسعار النفط

مما جعل الحزب الحاكم أكثر قدرة على الترغيب والترهيب. وقد كشف غياب غارنغ عن عيوب ذاتية في الحركة الشعبية، إذ يبدو أنها كانت تعتمد فقط على قيادته الكاريزمية، ولذلك أخفقت في التحول إلى حزب يستقطب جماهيره من الشمال والجنوب، وكان أداؤها سيئاً للغاية على الرغم من حصولها على وزارات استراتيجية وخدمية هامة فضلاً عن انفرادها بحكم الجنوب.

وإذا كان أداء طرفي الاتفاقية المباشرين قد جاء على هذا النحو، فإن أحزاب المعارضة الشمالية المكونة للتجمع الوطني الديمقراطي إضافة إلى حزب الأمة قد أصابها بدورها الارتباك بعد توقيع الاتفاقية، فقد فقدت أهم ورقة ضغط وهي الحرب الأهلية، والأهم أنها فقدت حليفها القوي (الحركة الشعبية). ومن ناحية أخرى، تعامل المؤتمر الوطني الحاكم معها بسياسة الاختراق، ونجح في دفع بعض عناصرها إلى الانسلاخ عن أحزابهم وتحقيق مصالحة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، فضلاً عن فقدان الحزب الشيوعي لروح المبادرة، ولهذا كان طبيعياً أن ينفرد حزب المؤتمر الوطني بالقرار والسلطة وأن يفرض رؤيته على المرحلة الحالية.

في ما يتصل باستحقاق التحول الديمقراطي ربطت اتفاقية السلام الشامل بصورة شرطية بين تحقيق السلام وإنجاز الديمقراطية، وكان هذا سبباً مباشراً لنجاحها، كما كان من إضافات الاتفاقية السياسية الجوهرية أنها مهدت لإحداث تغييرات سياسية في بنية النظام السياسي القائم من حيث تركيبة الحكم وعلاقة الشمال والجنوب والمركز من ناحية، وحكومة الجنوب وحكومات الولايات من ناحية أخرى. وقد رأى الكثيرون في ذلك تحولاً هاماً في اتجاه إنجاز المهمة المؤجلة والمتعثرة لبناء الدولة السودانية، ومع ذلك فقد تحفظت القوى السياسية المعارضة عن بعض سلبيات ممكنة في النظام السياسي الذي نصت عليه الاتفاقية على الأقل لشدة تعقيده على النحو الذي يحتاج إلى إرادة سياسية وطنية قوية وكفاءة عالية مع أنه يأتي في ظروف تدهور وتراجع.

كان من الطبيعي أن تكون لمسألة وضع دستور دائم للسودان الأولوية في المرحلة الانتقالية، وبالفعل تمت إجازة الدستور على الرغم من اعتراضات أحزاب المعارضة على نقاط معينة، غير أن التحدي هو أن يتحول الدستور إلى واقع يضمن السلام والوحدة والتحول الديمقراطي.

كذلك واجه السودانيون في ٢٠٠٦ مشكلة تغيير القوانين الموروثة عن الفترة الشمولية، بحيث تساعد على التحول الديمقراطي، وتم تشكيل عدد من الآليات لتحقيق هذا الغرض شاركت فيها كافة الأطراف بما فيها المعارضة، وثار جدل كبير

حول بعض القوانين يعكس ضخامة المشاكل المتضمنة في صياغة هذه القوانين وإقرارها. وقد بدأت الأحزاب السياسية تدرك صعوبة تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي من دون أن تكون هي ديمقراطية في داخلها، ولذلك ارتفعت دعوات من منتسبي الأحزاب تطالب بالإصلاح الحزبي لمواجهة المرحلة القادمة والاستعداد للانتخابات، وفي الوقت نفسه شرعت جميع الأحزاب في توحيد كيائها والتفاوض مع الأجنحة المنشقة.

صارت المشكلات السودانية في حال تدويل مستمر ومتزايد منذ مجيء النظام الحالي إلى السلطة بسبب مثيرته على إبعاد المعارضة عن المشاركة في حل الأزمات الداخلية، وميله إلى تفضيل الوساطات الأجنبية. ومن ثم، فإن التحفظ تجاه التدخل الأجنبي لم يعد له معنى على مستوى الواقع، غير أن النظام أجاد استخدام ورقة التدخل الأجنبي لضبط حركة القوى السياسية المعارضة، وقد ساعدت المعارضة السودانية اتجاه التدويل بتركيزها لنشاطها خارج الوطن واستعانتها بمنظمات حقوقية دولية.

جذب الصراع حول دارفور الاهتمام الدولي والتنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا، وقد أثار الاهتمام الأمريكي الفائق بالأزمة تساؤلات كثيرة، بخاصة وأنه لا يمكن مقارنته باهتمامها بالحرب الأهلية في الجنوب وفسر البعض هذا بأطماع في ثروة نفطية مؤكدة في دارفور، كما وصل النزاع بين المجتمع الدولي والنظام السوداني درجة قاربت المواجهة بعد رفض السودان القاطع للقرار ١٧٠٦ والقاضي بنشر قوات سلام أممية في دارفور، ولكن المشكلة أن النظام السوداني كان قد فقد السيطرة على دارفور، وبالتالي بدا عاجزاً عن حماية مواطنيه. استغلت الإدارة الأمريكية هذا الموقف لممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة، وتراجع النظام في اللحظات الأخيرة، فقبل بقرار مجلس الأمن.

لقد كان متوقفاً أن يحاول السودان استثمار قبوله لهذا القرار في التقارب مع الولايات المتحدة لكن المهمة بدت صعبة، كما أدرك الرئيس السوداني أهمية الدور الفرنسي سواء في التوصل إلى تسويات سياسية للمشاكل أو في دعم متطلبات التنمية، وحدثت اتصالات بين الجانبين في هذا الاتجاه. كذلك سعى الرئيس السوداني إلى توثيق العلاقات مع الصين إلى الحد الذي يتوقع معه أن يصبح السودان ساحة صراع بين الاستثمارات الأمريكية والصينية في حال تطبيع العلاقات الأمريكية - السودانية.

أما الدور العربي، فقد انزوى. صحيح أن هناك محاولات، لكن زمام المبادرة خرج من الأيدي العربية، وبالنسبة إلى مصر تحديداً أثر مبكراً موقفها الراض لإدراج مبدأ تقرير المصير ضمن أي اتفاق بالنسبة لمشكلة الجنوب، على تحديد دورها في هذا

الصدد، وتكرر الأمر نفسه في دارفور، ولكن من منظور محدودية القدرة على تقديم مساعدات إنسانية، فضلاً عن أن العراق وفلسطين جذبا الاهتمام العربي. ولذلك يرى التقرير خطأ تفسير ما جرى بأنه محاولة لنزع الهوية العربية عن السودان، وإنما هو يعتبره تردداً للدبلوماسية العربية وسوء تقدير الموقف والنتائج.

يعيش السودان إذاً لحظات مصيرية حقيقية بعد أن اعترفت الحكومة المركزية بكُل أشكال التنوع فيه، ويبقى الرهان على قدرة أقاليم السودان وثقافته على تبني مشروع دولة وطنية واحدة، إذ يحتاج السودان أكثر من أي وقت مضى إلى عملية تحديث متكاملة توجد فرصة لإنجازها بخاصة مع تدفق النفط، شريطة توظيفه تنموياً، غير أن هذا المشروع الوطني يحتاج إلى قوى فاعلة وأحزاب سياسية حقيقية، وهذا هو التحدي.

وبالنسبة إلى المسألة الصومالية، فقد شهدت المسألة الصومالية خلال العام ٢٠٠٦ تحولات تعتبر الأبرز من نوعها على الإطلاق على مدى ١٥ عاماً منذ الإطاحة بنظام حكم سياد بري في عام ١٩٩١، بدءاً من ظهور اتحاد المحاكم الإسلامية بوصفه قوة رئيسية على الساحة الصومالية، عقب انتصارها على تحالف الفصائل المسلحة في إطار ما كان يعرف بـ تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، ثم دخولها في مفاوضات للمصالحة الوطنية مع الحكومة الانتقالية، ثم انهيار هذه المفاوضات، وصولاً إلى اندلاع حرب واسعة مع التدخل العسكري الإثيوبي لدعم الحكومة الانتقالية في مواجهة المحاكم الإسلامية، والتي انهارت خلالها قوات المحاكم بسرعة بسبب التفوق العسكري الكاسح للقوات الإثيوبية - الحكومية المشتركة، وانتهاءً بما حملته تلك التطورات في أحشائها من إمكانية نشوء مقاومة مسلحة ممتدة ضد الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال وضد الحكومة الانتقالية، بل وضد قوات حفظ السلام الأفريقية التي صدرت قرارات دولية عديدة بشأن نشرها في الصومال.

لقد كان بروز المحاكم الإسلامية على الساحة الصومالية، في بادئ الأمر، بمثابة تطور استراتيجي بالغ الأهمية في المسألة الصومالية، لما ترتب على ذلك من القضاء على نفوذ الميليشيات المسلحة التي كانت سبباً لانهيار الدولة، والتي عطلت كافة جهود المصالحة الوطنية في البلاد لفترة طويلة من الزمن، ولما نتج عن ذلك أيضاً من توحيد العاصمة مقديشو وإعادة الأمن والاستقرار إليها للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في العديد من المناطق التي سيطرت عليها المحاكم في جنوب ووسط البلاد.

ولكن على الجانب الآخر، فإن هذه التطورات ذاتها حملت تحولات نوعية في اتجاه الدخول إلى مرحلة جديدة من الصراع على الساحة الصومالية، عقب القلق الشديد الذي شعرت به السلطة الاتحادية الانتقالية، ولاسيما الرئيس عبد الله يوسف ورئيس الحكومة علي محمد جيدي ومن ورائهما إثيوبيا والولايات المتحدة بسبب الخشية من أن يتجه اتحاد المحاكم الإسلامية نحو السيطرة على العاصمة المؤقتة بيداوة والاستيلاء على الحكم، وهو ما قد يترتب عليه - من وجهة نظرهم - تحويل الصومال إلى ملاذ للإرهاب ومركز جديد لعمليات تنظيم القاعدة، فضلاً عن الخشية من قيام المحاكم بإقامة نظام حكم إسلامي على غرار النموذج الطالباني.

وكان ما سبق إرهابات تصاعد على أثرها الصراع، إذ قامت الحكومة الانتقالية باستصدار قرار من البرلمان الانتقالي باستقدام قوات حفظ سلام أفريقية واستدعاء قوات إثيوبية لحمايتها في مواجهة ما تعتبره تهديداً من المحاكم الإسلامية، بينما وقفت الأخيرة ضدّ التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال وأيضاً ضدّ استقدام قوات حفظ سلام أفريقية، مما أدى بصورة تدريجية إلى تراجع فرص التسوية والحل السلمي من خلال مفاوضات الخرطوم التي كانت تجري برعاية جامعة الدول العربية مع بدء اشتباكات متقطعة بين قوات اتحاد المحاكم الإسلامية وقوات الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا في أواخر العام ٢٠٠٦، ثمّ تصاعدت تلك الاشتباكات إلى مواجهة عسكرية مفتوحة بين اتحاد المحاكم الإسلامية من ناحية والحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا من ناحية أخرى، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بتقديم المساندة السياسية والدعم الاستخباراتي واللوجستي للقوات الإثيوبية - الحكومية المشتركة في حربها ضدّ المحاكم، مما كان سبباً في الانهيار السريع لقوات المحاكم، وتحويلها نحو تبني استراتيجية حرب عصابات ضدّ القوات الإثيوبية الغازية، وهو ما يطرح احتمالات قوية بشأن إمكانية دخول الصراع في الصومال إلى مرحلة أكثر عنفاً، ولمدى زمني لا يمكن التنبؤ به. ومع أن تنظيم حرب عصابات فعالة قد لا يكون بالبساطة التي تبدو في تصريحات قادة المحاكم في ضوء النكسة المعنوية الهائلة التي لحقت بالمحاكم من جراء هزيمتها السريعة أمام القوات الإثيوبية - الحكومية، إضافة إلى قسوة الطبيعة الجغرافية في جنوب الصومال، فضلاً عن صعوبة عمليات الحشد والتعبئة من صفوف المدنيين في ظلّ الإجراءات القمعية التي تقوم بها الحكومة، علاوة على القيود الناجمة عن الملاحقة العنيفة من جانب القوات الحكومية والإثيوبية والأمريكية والكنينية لعناصر المحاكم، فإن ذلك كلّه لا ينفي أن الاحتلال الإثيوبي وممالة الحكومة الانتقالية لإثيوبيا والولايات المتحدة على حساب قطاع من مواطنيها خلق في المقابل حال مقاومة ورفض، ليس فقط من جانب بقايا المحاكم، وإنما أيضاً من جانب

قطاعات أخرى من المجتمع الصومالي، مما يمكن أن يؤدي إلى استمرار الصراع، حتى وإن استبدلت قوات الاحتلال الإثيوبي بقوات حفظ سلام أفريقية.

* * *

وبالنسبة إلى الاقتصادات العربية، فقد شهد الوطن العربي تطورات اقتصادية مهمة في عام ٢٠٠٦، سواء بسبب الارتفاع الكبير في سعر النفط الذي سجل خلال العام المذكور مستويات قياسية لم يبلغها من قبل، أو نتيجة لما شهده العديد من الدول العربية من أحداث سياسية وأمنية وعسكرية كبرى، مثلما حدث في لبنان الذي تعرض لعدوان إسرائيلي غاشم في صيف العام المذكور، أو العراق الذي يخوض حرباً وطنية ضارية ضد الاحتلال وعملائه، ويعاني من ناحية أخرى من صراع طائفي دموي رهيب، أو فلسطين التي تعرضت لأزمة اقتصادية طاحنة ناتجة عن الحصار الاقتصادي الغربي لها لأسباب سياسية، والاقتتال الداخلي بين الفصائل السياسية - العسكرية الرئيسية فيها.

وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٦، موافقاً لزيادته السريعة منذ عام ٢٠٠٣، والمرتبطة بصورة أساسية بحركة أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الراهنة، وعلى الرغم من هذا التحسن اللافت في قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي إلا أن ارتباطه وتبعيته لحركة أسعار النفط، يجعله هشاً، ويجعل الناتج المحلي الإجمالي العربي قابلاً للتذبذب والتراجع كما حدث بعد انكسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية، كما إن الناتج المحلي الإجمالي العربي، على الرغم من تحسنه الكبير في السنوات الأربع الأخيرة، لا يتناسب من ناحية القيمة مع حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز، أو مع عدد سكان الوطن العربي أي ثروته البشرية، ولا مع مساحته، مما يؤكد ضعف كفاءة توظيف الموارد الطبيعية التي يمتلكها الوطن العربي وعلى رأسها النفط والغاز، كما إن هذا الناتج يتحقق في القطاعات الأولية بالأساس، وهو ما يشير بوضوح إلى استمرار جمود هياكل الاقتصادات العربية وتخلفها على الرغم من التحسن الذي طرأ عليها من ناحية قيمة الناتج.

وإذا قارنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية مع نظيره في العالم عامة سنجد أن الوطن العربي يقع ضمن المناطق الفقيرة في العالم، علماً بأن فقر المنطقة العربية ليس ناتجاً عن فقر في الموارد، بل هو نتيجة لضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية في الحكومات العربية، وانتشار الفساد داخل تلك الإدارات، وتشويهه لبيئة الأعمال وإفساده لاعتبارات العدالة، وسوء توزيع الدخل وما يولده من ميل ركودي في الاقتصادات العربية، ونتيجة أيضاً للتبعية العلمية والتقنية التي تؤدي

ببساطة إلى اقتطاع قسم من الموارد العربية وتحويلها للدول والشركات الأكثر تقدماً تقنياً بالذات في قطاع النفط والغاز. كما إن نزيف الأموال العربية التي تهاجر للخارج بدلاً من التحول لاستثمارات محلية مباشرة محركاً للنمو والتشغيل والتقدم في الداخل، يؤدي إلى خروج هذه الأموال من معادلة تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

أما بالنسبة إلى هياكل الاقتصادات العربية، فإن الزراعة والصناعات الاستخراجية وفي مقدمتها النفط لا زالت تسيطر على هياكل هذه الاقتصادات، وتعكس بصورة واضحة تدني مستوى تطور الكثير منها، وعدم قدرته على النمو الذاتي المتواصل في ظلّ تبعية حركة نموها لأسعار وإيرادات تصدير النفط والغاز، وعلى الرغم من المستوى المرتفع نسبياً لإسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي إلا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان استيراداً للسلع الزراعية والغذائية.

إضافة إلى ما سبق تتسم البلدان العربية بضعف اعتبارات العدالة في توزيع الدخل، وبعد أن كان هذا الأمر مركزاً في البلدان التي تبنت نموذج الاقتصاد الحر منذ استقلالها، فإنه أصبح عاماً في كلّ البلدان العربية تقريباً. وتعاني بعض الدول العربية من الفقر بصفة عامة ومن سوء توزيع دخلها المحدود، بينما تعاني الدول العربية الغنية من سوء توزيع الدخل. ومن المهم الإشارة إلى أن سوء توزيع الدخل في أي بلد، وما يترتب عليه من إضعاف معدل نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات، يخلق ميلاً ركودياً في الأجل الطويل إذا لم يكن هناك طلباً خارجياً فعالاً على السلع والخدمات التي ينتجها هذا البلد.

وقد حققت البلدان العربية المصدرة للنفط معدلات نمو معتدلة أو جيدة في عام ٢٠٠٦، في ظلّ ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية، وربما يكون العراق الذي لا تتوافر بيانات موثوق بها عنه هو الاستثناء من هذه القاعدة في ظلّ احتدام المقاومة الوطنية للاحتلال والتصاعد المروع للصراعات الطائفية والتي توجد مناخاً أمنياً - سياسياً غير ملائم لتدفق الاستثمارات الجديدة المحلية والخارجية، وهي الاستثمارات المحركة للنمو الاقتصادي في أي بلد في العالم. أما البلدان المستوردة للنفط مثل تونس والمغرب والأردن، فإنها حققت هي الأخرى معدلات نمو جيدة في عام ٢٠٠٦، وذلك في ظلّ تحسن العوامل الداخلية المحفزة للنمو في تلك البلدان وعلى رأسها معدلات الاستثمار، وأيضاً في ضوء حوافز النمو المرتبطة بالتجارة الخارجية لتلك البلدان، وكان لبنان هو الاستثناء من حال النمو العامة للاقتصادات العربية، حيث تعرض اقتصاده لحال من الركود العميق بسبب العدوان الإسرائيلي في صيف عام ٢٠٠٦.

ومن الممكن أن تستمر معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة إذا استمرت أسعار النفط عند مستوياتها التي تحققت في عام ٢٠٠٦ أو ارتفعت عنها، لكن ذلك لن يؤدي إلى تطوير تلك الاقتصادات وجعلها قادرة على النمو الذاتي المستمر، إلا إذا تم وضع خطط علمية وواقعية لتوظيف إيرادات النفط في داخل الاقتصادات المصدرة للنفط من أجل إقامة مشروعات صناعية وخدمية وزراعية قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية لتلك البلدان من السلع والخدمات وقادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والمساهمة بفعالية في حركة الصادرات الدولية للسلع الصناعية والخدمات المالية والتجارية، أو توظيف الفوائض النفطية التي لا تجد لها مجالاً للتوظيف في البلدان النفطية لاعتبارات تتعلق بالقدرة الاستيعابية لاقتصادات تلك البلدان في البلدان الأخرى بالمنطقة العربية على أساس تبادل المصالح. وفي الحال المعاكسة، وهي حدوث تراجع مؤثر في أسعار النفط، فإن الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة له والتي تتحرك بالتوازي مع حركة أسعار النفط وإيراداتها من تصديره، ستعرض للتراجع وربما تنحدر إلى هوة الركود كما حدث في أعقاب انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦. وتجدد الإشارة إلى أن المحرك الأساسي للنمو في الاقتصادات التي لا تعتمد على ريع ثروات ناضبة مثل النفط هو معدلات الادخار والاستثمار.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الادخار في الدول العربية المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة إلا أنها متذبذبة، وتتحرك بصورة طردية بالتوازي مع حركة أسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديره. أما بالنسبة لمعدل الاستثمار الحقيقي المتمثل في معدل تكوين رأس المال الثابت في هذه الدول كونه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، فإنه يقل كثيراً عن المتوسط العالمي، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات في بعض هذه البلدان، كما يعكس أيضاً أن جانباً مهماً من مدخرات تلك البلدان يتسرب إلى الخارج، سواء في صورة استثمارات مباشرة أو في الاقتصاد الرمزي في أسواق رأس المال وأسواق العملات.

ويمكن القول إجمالاً إن معدلات الاستثمار الراهنة في البلدان العربية، باستثناء الجزائر وإلى حد ما تونس والمغرب، تعتبر متدنية للغاية، ولا يمكنها أن تساهم في تحقيق دورات قوية من النمو الاقتصادي الحقيقي في البلدان العربية، بما في ذلك البلدان العربية الغنية، ولا بُدَّ من العمل على تطوير بيئة الاستثمار بمختلف معطياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية في العديد من الدول العربية حتى تكون مؤهلة لاستنهاض الاستثمارات المحلية الحاسمة في تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المساعدة في هذا الاتجاه.

وقد شهدت حركة معدلات التضخم في البلدان العربية تغيرات متناقضة الاتجاه في عام ٢٠٠٦، حيث ارتفع المعدل بقوة في عدد من البلدان هي الجزائر والمغرب وتونس والأردن ولبنان واليمن، وارتفع بشكل محدود في ليبيا وقطر والسعودية وجزر القمر، وفي الاتجاه المعاكس تراجع المعدل في مصر وموريتانيا وسوريا بقوة، وتراجع بشكل محدود في السودان والكويت والإمارات وجيبوتي. وارتبطت هذه التغيرات بالأساس بالتغيرات في السياسات الداخلية في مجال الدعم السلعي وتسعير السلع، كما ارتبطت بارتفاع أسعار النفط ومنتجاته مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل قوي في الدول العربية المستوردة للنفط مثل المغرب وتونس والأردن، كما إن التضخم المستورد المرتبط بارتفاع أسعار الواردات قد ساهم بدوره في تحديد معدل التضخم في البلدان المعتمدة بصورة كثيفة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية فيها من خلال الواردات.

وينبغي التأكيد على أن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين، أي مؤشر معدل التضخم، يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية بصفة عامة على حساب أصحاب حقوق العمل الذين تتسم دخولهم بالجمود النسبي مثل العمال والموظفين وأصحاب المعاشات.

من ناحية أخرى استمرت المنطقة العربية تعاني من معدلات بطالة بالغة الارتفاع تضعها على رأس مناطق العالم المصابة بالبطالة بكُلِّ أنواعها، والتي تشير إلى أن هذا المعدل يبلغ نحو ١٥ في المئة في المنطقة العربية إجمالاً. ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية انعكاساً منطقياً لتدني معدلات الاستثمار في هذه البلدان، كما يعبر ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل، سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلي من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي.

والحقيقة إن ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية يمثل إهداراً لعنصر العمل العربي الذي يشكل العنصر الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج، فضلاً عن أن هذه المعدلات المرتفعة تلقي بأعداد كبيرة، غالبيتها الساحقة من المتعلمين تعليماً متوسطاً وعالياً حسب البيانات الرسمية العربية، إلى هوة الفقر في ظلّ عدم وجود مصدر متجدد للدخل، كما يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى رفع معدل الإعالة بصورة لافتة.

وبالنسبة للعدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ وتداعياته

الاقتصادية كان واضحاً ومنذ اللحظة الأولى لتلك الحرب أن أحد أهم أهداف إسرائيل هو تحطيم البنية الأساسية والاقتصادية اللبنانية، وبدا جلياً أن هناك روحاً انتقامية وراء شمول العدوان الإسرائيلي أهدافاً تتجاوز أي مقتضيات لمواجهة حزب الله، وربما تكون هذه الروح الانتقامية مرتبطة برغبة إسرائيل في منع استعادة لبنان دوره بوصفه مركزاً مالياً وسياحياً وتجارياً إقليمياً، بما يقطع الطريق على طموحاتها للقيام بهذه الأدوار في أي إطار شرق أوسطي. وعلى الرغم من أن ردّ حزب الله على العدوان بقصف العمق الإسرائيلي بالصواريخ قد أدى إلى العديد من النتائج الاقتصادية الوخيمة على إسرائيل إلا أن الفارق الهائل في القوة وفي القدرات التدميرية بينه وبين إسرائيل جعل الفارق بين الآثار الاقتصادية للحرب متبايناً بشكل هائل على الطرفين.

تجدر الإشارة إلى أن التأثيرات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على لبنان قد تركزت على نحو خاص في منطقة جنوب لبنان التي دارت فيها المعارك، وأيضاً في ضاحية بيروت الجنوبية، حيث يوجد معقل حزب الله، ومن المؤكّد أن أهالي هذه المناطق قد عانوا أكثر من غيرهم من تلك الحرب، وبالذات الفقراء منهم لعدم وجود قدرات مالية تمكنهم من الهروب من مناطق القتال إلى مناطق أقل خطورة، وعلى الرغم من أن لبنان قد تلقى وعوداً في مؤتمر باريس ٣ بتقديم نحو ٧,٦ مليار دولار إليه إلا أن تنفيذ هذه الوعود بالكامل أمر مشكوك فيه، طبقاً لخبرات المؤتمرات السابقة، كما إن تقديم هذه القروض إلى لبنان سوف يزيد من مديونيته الثقيلة أصلاً، والتي بلغت نحو ٢٢,٢ مليار دولار وفقاً لبيانات البنك الدولي، بينما تصل بعض التقديرات لها إلى أكثر من ذلك بكثير في ظلّ وجود الكثير من القروض الخاصة غير المسجلة.

تمهيد

كان عام ٢٠٠٦ شاهداً على تفاقم المخاطر التي تواجه الأمة والتهديدات المحيطة بها. بدت الصورة شديدة القتامة في العراق وفلسطين معاً، وعلى الرغم من الدور الأساسي للاحتلال الأجنبي في التطورات العراقية والفلسطينية، فإن الحالة الفلسطينية قد انفردت بتدهور العلاقة بين فصيلي المقاومة الرئيسيين وصولاً إلى حدّ الاقتتال المسلح، الذي مثل تهديداً بالوقوع في شرك حرب أهلية مدمرة للقضية برمتها. من ناحية أخرى راوحت المعضلة السودانية في مكانها واستمر الإلحاح على تدخل خارجي معروفة نواياه مسبقاً. كذلك شهد لبنان احتقاناً سياسياً بين الحكومة ومعارضيهما أشاع قلقاً حقيقياً من احتمال التردّي مرة أخرى في هوة الفتنة الداخلية على الرغم من حرص الأطراف الرئيسيّة في الساحة اللبنانية على تجنبها. أما الصومال - وأياً كان الرأي في التجربة القصيرة للمحاكم الإسلامية هناك - فإن الأمل في إعادة توحيد سرعان ما تبخر في أعقاب التدخل العسكري الإثيوبي - الأمريكي فيه. وعلى الصعيد الاقتصادي ظلت الاقتصادات العربية على الرغم من الطفرة النفطية الراهنة تعاني من ظواهر بنوية سلبية، ناهيك بالآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي على الاقتصاد اللبناني في ذلك العام.

في مواجهة هذه التحديات والتهديدات والمخاطر كلها بدأ أداء النظام العربي الرسمي هزيباً، وإن أثار اتفاق مكة بين فتح وحماس بوساطة سعودية جديلاً حول إمكانية استعادة النظام لقدرته على الفعل، ولم تفض جهود الإصلاح السياسي داخل دوله إلى أية نقلة نوعية في التطور الديمقراطي، ولذلك كلّه كان إنجاز المقاومة العربية في عام ٢٠٠٦ عملاقاً، وتكفي الإشارة إلى قدرة حزب الله على الصمود أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦، ونجاحه في حرمان العدو من تحقيق أهدافه التكتيكية والإستراتيجية معاً، وما ولده هذا من زخم غير مسبوق منذ عدة عقود في أوساط الجماهير والنخب السياسية العربية، كذلك لا يمكن إغفال الإنجاز

اللافت للمقاومة العراقية - على الرغم من كل ما يحيط بها من تطورات غير مواتية في الساحة العراقية - فقد وصل تأثيرها إلى داخل الساحة السياسية الأمريكية نفسها بعد أن أفضت انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكي إلى تغيير خريطته السياسية لمصلحة القوى المناوئة للحرب في العراق، وكان ثمة إجماع على أن السبب المباشر والرئيسي في هذا الصدد يعود إلى الورطة التي سببتها المقاومة للسياسة الأمريكية في العراق، كما أجبرت المقاومة الإدارة الأمريكية على أن تقبل شراكة إقليمية ودولية في تقرير مستقبل العراق حتى مع من تعتبرهم خصوماً الداء لها كسوريا وإيران، وكان انعقاد مؤتمر بغداد في آذار/ مارس ٢٠٠٧ علامة رئيسية على هذا التحول.

وأخيراً فإن السياق العالمي المحيط بحركة الأمة قد شهد بوادر تحول، وبصفة خاصة مع تبلور موقف روسي رافض للهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام العالمي، الأمر الذي قد يوفر إمكانية لحرية حركة أكبر للنظام العربي الرسمي إن امتلك الإرادة وللقوى الممانعة فيه.

بدا حال الأمة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إذاً ملتبساً ما بين مظاهر أزمات داخلية مزمنة، وتحديات خارجية هائلة، وعجز عربي رسمي عن مواجهة هذه وتلك، وما بين إنجازات عملاقة لقوى الممانعة والمقاومة فيه وبدايات لتطورات مواتية على الصعيد العالمي يمكن الاستفادة منها، فهل يذكر التاريخ عام ٢٠٠٦ باعتباره ذلك العام الذي شهد إرهاباً للتحول باتجاه الخلاص؟

أولاً: السياق العالمي

ربما يذكر عام ٢٠٠٦ باعتباره عاماً مشهوداً في تاريخ السياسة الدولية، ففي ذلك العام حدثت مفارقة لا تتكرر كثيراً، فمن ناحية أعلنت القيادة السياسية للولايات المتحدة، وعلى أعلى مستوى فيها، أنها لم تحقق الانتصار في حربها ضدّ العراق. وفي الوقت نفسه تعددت، حتّى تراكمت، مؤشرات تؤكد على صعيد الواقع أن قوى دولية أخرى نفّض بعضها عن نفسه غبار القصور والتخلف، وتوقف ترده أمام الخيارات المتاحة، والبعض الآخر تجاوز عملية النفّض إلى عملية أشد جسارة وخطورة وهي الانتفاض على مبدأ الهيمنة الأمريكية وممارساتها.

إنّها لحظة تاريخية فارقة، ولعلها واحدة من أمتع لحظات التاريخ بالنسبة إلى علماء العلاقات الدولية. اللحظة التي يجتمع فيها نهوض قوى جديدة حريصة على إثبات جدارتها لتولي مسؤولية قيادية في النظام الدولي، مع انحسار واضح ومؤكّد في عدد من عناصر القوة الذاتية لدى القوة الأعظم الوحيدة في العالم.

إنّه عام الذروة في مرحلة تحول وانتقال في النظام الدولي من نظام أحادي القطبية من ناحية يحمل ملامح إمبراطورية، ويتعامل ببعض سلوكياتها وأدواتها وطموحاتها إلى نظام آخر لا يستطيع أحد في الوقت الراهن المرآة على قسماته والأنماط المحتملة لتفاعلاته وإمكاناته.

ليست بعيدة عن عين المراقب المجردة علامات هامة تشير إلى أن العالم قد اقترب فعلاً من المواجهة الفاصلة التي ستقرر نتيجتها نهاية المرحلة الانتقالية التي بدأت في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وليس معنى المواجهة الفاصلة أن القوى الصاعدة والناهضة تسير على نهج تصعيد خلافاتها مع الولايات المتحدة إلى حدّ الصدام المسلح أو ما دون ذلك بقليل، بقدر ما يعني أن هذه القوى ستركز جهودها خلال السنوات المقبلة على تعزيز مواقع صعودها وأسباب نهضتها بتدرج وتراكم ولكن بصلاية، وستحاول قدر المستطاع رفع التكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة للمحافظة على إمبراطوريتها شاسعة الأطراف، وهو ما بدأت هذه القوى تنفيذه بالفعل.



نرى عدداً من العلامات الأساسية على التحولات الجهورية في النظام الدولي، وناقش ما نراه أكثرها أهمية وأشدها فعالية بالنسبة إلى مستقبل النظام العربي وتطورات قضاياها ومشكلاته. نرى مثلاً:

١ - ارتباكاً شديداً في الممارسات الإمبراطورية للولايات المتحدة وخلالاً متزايداً في هياكلها السياسية والاقتصادية، لا شك أن للحرب ضد العراق دوراً فيه، ولكن هناك أيضاً سوء إدارة إلى حدّ التخبط، الأمر الذي تسبب في إحباط آمال النخبة الإمبريالية في واشنطن، وهي النخبة التي اختارت جورج بوش ليكون رئيساً تعوض به ما فقدته من سنوات انقطاع خلال ولايتي وليام كلنتون. استطاعت هذه النخبة، وبنجاح في بداية الأمر، أن تطرح عقيدة لنظام إمبراطوري جمعت فيها بامتياز بين حركات الصحوة الدينية في الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية المستفيدة مما حققته ثورة العولمة، وكل ما يمكن أن يعود عليها بالنفع لتعزيز مكتسباتها في نظام سياسي إمبراطوري.

ورأينا فعلاً كيف قاد الرئيس بوش حملة تشير بمجموعة من القيم الديمقراطية وبعضها مغلف بصياغات دينية، ويبدو أن النخبة الإمبراطورية الحاكمة وجدت أنه من الضروري الدخول بهذه العقيدة في صدام مع عقيدة عالمية أخرى، واختارت العقيدة الإسلامية، بهدف خلق قاعدة من رأي عام داخلي يساند طموحات الإمبراطورية في الخارج، ووصل اقتناع هذه النخبة برسالتها إلى حدّ اعتناق فكرة أنهم يقيمون إمبراطورية أكثر اتساعاً من أية إمبراطورية أخرى في التاريخ منذ عصر روما، وأن الولايات المتحدة في موقع يسمح لها بالتدخل في كافة أرجاء العالم، والضغط مباشرة على جميع الشعوب بدون استثناء لإعادة تشكيل منظومات أخلاقها ولتغيير توقعاتها، وإن احتاج الأمر لتدمير القائم منها استعداداً لبناء هياكل وأمم جديدة.

وكغيرها من إمبراطوريات التاريخ احتاج البناء الإمبراطوري الأمريكي إلى ممارسة سلوك سياسي في الخارج يعتمد على العنف والصدام، لذلك شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية سياسة خارجية أمريكية تمارس محرّمات دولية، وتقوم بأعمال مشينة لا تعتذر عنها، ويقصد بعدم الاعتذار وبالإصرار على الاستمرار في الخطأ تأكيد الهيمنة.

أما كيف بدأ السقوط وأين وقع التخبط والارتباك فأسئلة قد تحتاج إلى سنوات أخرى للإجابة عنها بشكل متكامل. تقول النخبة الإمبريالية الآن إن إدارة الرئيس بوش مسؤولة عن عدم النجاح بسبب أخطاء قاتلة في التنفيذ ارتكبتها في العراق تحديداً. لقد وقع الاختيار على العراق لوجوده في قلب العالم الإسلامي، وبخاصة في

قلب الوطن العربي ليتسبب ضربه وانفراطه في موجات تسونامية تدمر كلّ البنى القائمة في الدول العربية والإسلامية، وتشيد بنى إمبراطورية بديلة تلامس في توسعها حدود الصين وروسيا والهند وأوروبا.

وبعد وقوع الفشل في العراق، والفشل الأطول عهداً في أفغانستان، والفشل في نشر ثقافة ديمقراطية بديلة للثقافة السياسية القائمة في المنطقة، لم يعد في إمكان النخبة الإمبراطورية في الولايات المتحدة الاستمرار في تنفيذ حملتها، خاصة وأنه لم يعد ممكناً إقناع الشعب الأمريكي، ناهيك بشعوب الغرب وآسيا وأمريكا اللاتينية، بأن قوات المركز الإمبراطوري وعقيدتها الجديدة منتصرة على قوات البرابرة المسلمين وعقيدتهم، أو أن الحرب العالمية ضدّ الإرهاب حققت الأهداف التي نشبت من أجلها.

لقد بات واضحاً أمام حلفاء الإمبراطورية أو الأطراف الأساسيين الدائرين في فلكها، وبات واضحاً بشكل خاص، أمام المؤرخين المتخصصين في تاريخ الإمبراطوريات، أن واشنطن فقدت في ظلّ هذا التوسع الإمبراطوري غير الناضج جانباً كبيراً من احترام شعوب أخرى، وبخاصة الشعوب الخاضعة لها، وأصبح محل شك كبير أن واشنطن تتحكم فعلاً في كافة الأقاليم التابعة لها على امتداد العالم، أو أنها تتمتع بالسيطرة على كافة أراضيها وشعوبها. بمعنى آخر صارت واشنطن أبعد شبيهاً عن روما في ذروة مجدها، وأقرب شبيهاً إليها في أسوأ مراحل أفولها. نعرف عن روما في مرحلة الأفول هذه أنها كانت تواجه بصعوبة متزايدة تصاعد المقاومة المسلحة وعمليات العصيان المدني من الشعوب الخاضعة لها، كما كانت تعاني من زيادة في عمليات تمرد يقوم بها ولايتها وحكام مقاطعاتها ضدّ سلطة المركز في روما. وقد اتخذت المقاومة ضدّ الإمبراطورية الأمريكية أشكالاً كثيرة ومتباينة، ففي أمريكا اللاتينية، الفناء الخلفي للولايات المتحدة وإحدى أهم أقاليم هذه الإمبراطورية، أسقطت المقاومة الديمقراطية والسلمية حاكماً بعد آخر من حكام الإمبراطورية، وفي أوروبا كشفت عدة قضايا عن مقاومة أوروبية شرسة ضدّ محاولات الهيمنة الاقتصادية وغطرسة الدبلوماسية السياسية والتجارية الأمريكية التي أساءت فعلاً إلى سمعة الغرب بأسره في آسيا وبلدان ما يسمّى بالشرق الأوسط، وفي مواقع أخرى من العالم نشطت مقاومات تشكك في جوانب من العقيدة التي تبشرها الإمبراطورية، واختلطت الأوراق بين رجال حكم حلفاء أو عاملين في خدمة الإمبراطورية من ناحية ونشطاء ومعارضين من ناحية أخرى، ونشبت في أقاليم متعددة مقاومة لمبادئ حرية السوق بسبب ما أفرزته من فجوة واسعة بين الفقراء والأغنياء وتهديدها بفوضى وعدم استقرار سياسي وأمني.

من ناحية أخرى، وحيث تتشابه المرحلتان، تعرضت روما في مرحلة أفولها لهجمات من المقاومة المسلحة، وبلغت جراءة إحدى هذه العمليات أنها أصابت أسطول روما في ميناء أوستيا، أهم موانئ الإمبراطورية والذي يتعد عن روما أميالاً قليلة. نعرف أيضاً أن الإمبراطوريات في لحظات ضعفها تفقد تماسك شعبها. حدث هذا في روما في أواخر أيامها، وحدث في بريطانيا خلال حرب السويس، وفي فرنسا في أعقاب معركة الجزائر، وحدث في روسيا عندما دب الوهن في الإمبراطورية قبل أن تسقط سقوطاً مدوياً.

حدث ما يشبه هذا في واشنطن حين جاءت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس في أواخر العام إعلاناً قوياً عن انقسام شديد داخل صفوف الشعب الأمريكي تعبيراً عن ارتباك في المركز الإمبراطوري، وحدث أيضاً حين تدنت شعبية الرئيس بوش وإدارته إلى نسب غير مسبوقة.

أما على الصعيد الخارجي فقد حدث ويحدث ما شهدته إمبراطوريات تاريخية عظيمة عند أفولها ومنها الإمبراطورية الإسلامية، عندما انتشرت الفتن الطائفية والمذهبية في أنحاء الإمبراطورية، وانفردت كيانات كبيرة، وظهرت عقائد دينية على هامش العقيدة الرئيسية أو في قلبها وضدها.

ومع ذلك تختلف أمريكا عن سابقتها في أنها لم تنسحب عسكرياً رغم كل مظاهر سوء الإدارة والضعف، فما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بأكثر من ٧٣٧ قاعدة عسكرية في الخارج، ٣٨ منها قواعد بحرية وجوية متوسطة الحجم، وهو تقريباً العدد نفسه (٣٦) للقواعد البريطانية في عام ١٨٩٨، عندما كانت الإمبراطورية البريطانية في الذروة، والعدد نفسه (٣٧) للقواعد العسكرية في ذروة الإمبراطورية الرومانية عام ١١٧ بعد الميلاد، عندما كانت روما تحكم أقاليم تمتد من بريطانيا إلى مصر ومن أسبانيا إلى أرمينيا.

٢ - ونرى أيضاً الصين وقد تجاوزت ما كان متوقفاً أن تحققه خلال العقود الثلاثة الماضية، وعلى الأخص العقدين الأخيرين، ويلاحظ أن الرأي السائد بين عدد لا بأس به من علماء السياسة في الغرب يميل إلى الاعتقاد بأن وراء الحرب الأمريكية ضد الإرهاب أسباباً كثيرة، يأتي في مقدمتها الإسلام كونه عقيدة سياسية - دينية يمكن أن تنافس عقائد الغرب، والصين بوصفها عملاقاً اقتصادياً سياسياً يستعد لينافس الولايات المتحدة أو ليشاركها في القيادة العالمية، وقد كان واضحاً أن الصين ستسلك طريقاً غير تلك التي سلكتها من قبلها دول عملاقة صاعدة، مثل ألمانيا واليابان وروسيا، حين استعجلت جميعها النتائج ودخلت في صدامات مبكرة مع

القوى القائمة. أما الصين فقد تبنت أسلوب الزحف الهادئ والمتدرج والناعم والأخطبوطي في آن واحد. تزحف بهدوء في كافة الاتجاهات، فلا ضجة ولا افتعال أزمات بالصراخ ولا إعلام هائج أو منفعل، وتزحف بتدرج غير مسبوق في تاريخ الأمم الطامحة، فهي تجمد صدامها مع تايوان، وتكسب، ولو مؤقتاً، ثقة المسؤولين في روسيا، وتهادن الهند، وتمد طرقاً للسكك الحديدية والبرية والبحرية تربط قلب الصين ومراكزها الاقتصادية والعسكرية الحيوية بأبعد نقاط على حدودها مثل التبت وحدودها مع نيبال والهند.

يضاف لما سبق زحفها إلى أمريكا اللاتينية، أي إلى جوار الدولة العظمى المهيمنة، ثم إلى أفريقيا، وكانت قد مرت من قبل على الدول العربية ولم تجد قبولاً أو ترحيباً لمدة تزيد عن خمس عشرة سنة أو أكثر، وفي العام الأخير فقط رأينا فجأة استيقاظاً عربياً في شكل استجابات متأخرة لمبادرات الصين للاقتراب من المنطقة العربية، ونعتقد أن الصين من جانبها مسؤولة، إلى حد ما، عن هذا التأخير، إذ يبدو أنها قدرت حساسية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة ولليهود ولمصالح قوية في الغرب، فضلاً عن تدهور الأمور في المنطقة، وربما قررت استثناءها من زحفها الحثيث فجعلته أبطأ وأكثر نعومة تفادياً لاحتراق أناملها إن لمست نفضاً محرماً أو صراعاً ملتهباً أو عقيدة تحت الحصار.

وفجأة، وبدون إنذار، وخروجاً عن الأسلوب الصيني في الزحف، أطلقت صاروخاً نسفت به قمراً اصطناعياً لها في الفضاء. إن تدمير قمر اصطناعي بصاروخ فضاء كان بمثابة رسالة من الصين للعالم بأسره وبخاصة للولايات المتحدة بأنها انتهت من تنفيذ مرحلة الانطلاق الاقتصادي وانتقلت إلى الإعداد لمرحلة سباق التسلح، بينما كان التصور السائد في دول الغرب أن مرحلة التأهيل الاقتصادي في الصين قد تمتد إلى عقد الخمسينيات من القرن الواحد والعشرين.

حصلت الصين، بسبب ما أحرزته من تقدم في سنوات قليلة، على إعجاب دول العالم الناهض ونخب التحديث في دول العالم المتخلف. هذا الإعجاب بما حققته الصين ساهم في نجاحها في التوصل إلى عقد شبكة تحالفات سلمية، كاد اتساعها يتجاوز اتساع شبكة التحالفات العسكرية الأمريكية وشبكات التحالف الاقتصادية والسياسية الأوروبية والروسية، والمذهل أن الصين في زحفها السلمي المتدرج والناعم لم تضع شروطاً أو قيوداً أيديولوجية أو سياسية. لم تحاول فرض منظومة قيم أياً كان محتواها، ولم تحاول فرض التزامات سياسية تجاه دول أخرى، بل أنها قدمت ما لم تقدمه أمريكا والغرب في أي وقت، وهو القروض غير المشروطة بأي شرط، ويطلقون عليها في الولايات المتحدة الآن القروض المنحطة أو السافلة.

ولم يكن خافياً على المتابعين لتطور سياسات الصين هذا التركيز في الآونة الأخيرة على وضع منظومة جديدة للأمن القومي الصيني تأخذ في الاعتبار الجهود الأمريكية المتواصلة لاستكمال بناء سور عظيم من القواعد والأحلاف العسكرية يحيط بالصين من كافة جهاتها، بدأت باليابان وتايوان وكوريا الجنوبية شرقاً، وحاولت ربطه بالهند عن طريق عقد اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، قبل أن تفاجئها الهند بتوقيعها اتفاقات سلمية قوية مع الصين، واتفاقات عسكرية مع روسيا، وراحت أمريكا تضاعف هيمنتها العسكرية على مناطق غربي الصين عن طريق سلسلة من تحالفات عسكرية بحجة الحرب ضد الإرهاب، واضطرت إلى أن يكون لها وجود عسكري في بعض هذه المناطق، وبعضها غير مستقر سياسياً.

ولا شك أن الصين حققت، بسياساتها الجديدة، اختراقات عدة عطلت تقدّم مشروع الحصار الأمريكي، إذ رفض معظم دول الآسيان جهود أمريكا لإقامة حلف أمني لا يضم الصين، وتعهد كافة الرؤساء والمسؤولين، في دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ربما باستثناء فيتنام، تأكيد ثقتهم في الصين ونياتها في المنطقة. وتشير بعض المؤشرات إلى أن الصين ربما تكون قد انتهت بالفعل إلى تكوين رؤية لدورها في الأمن الآسيوي ولدورها في أمن العالم، إذ يبدو التناسق واضحاً بين سياسات الصين وعلاقتها مع الهند وبورما واليابان والكوريتين من ناحية، والعلاقات مع باكستان وإيران وأندونيسيا من ناحية أخرى، ومع أستراليا ونيوزلندة من ناحية ثالثة، والعلاقات الخاصة والحساسة مع فيتنام ولاوس وكمبوديا من ناحية رابعة. هذه المؤشرات وغيرها تؤكد حقيقة ليست غائبة عن واشنطن وعواصم أوروبا وموسكو وطوكيو، وهي أن جوار الصين القريب سيكون بعد سنوات قليلة أشد أهمية للصين من الناحية الاستراتيجية من الجوار القريب في أمريكا اللاتينية وكندا للولايات المتحدة الأمريكية، والجوار القريب في شرق أوروبا ووسط آسيا للاتحاد الروسي.

٣- ورأينا الهند تقدّم نموذجاً في صنع شبكة علاقات دولية في عالم متغير، مع أن مؤشرات غير قليلة تؤكد أن الهند لم تتجاوز بعد مرحلة الإعداد لانطلاقة اقتصادية، وأن الفقر ما يزال مثابراً وعنيداً، بل، على العكس، مثير لمشكلات اجتماعية متفاقمة كما في بعض مناطق الصين، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع في فكر العلاقات الدولية على أن الهند أدارت بتفوق وامتياز علاقاتها الدولية، واستطاعت اختراق سدّ البيروقراطية العسكرية والأيدولوجية في واشنطن بعقدتها اتفاق الشراكة النووية، وهو ما لم تفعله الولايات المتحدة من قبل باستثناء الاتفاقات المعقودة في إطار الحلف الأطلسي. كادت الهند بفضل حسن إدارة سياساتها ومنظومتها الأمنية والدفاعية أن تقنع العالم، والأمريكيين قبل غيرهم، أنها ستقوم بدور القاعدة

العسكرية الأعظم للولايات المتحدة في آسيا، فقد اجتمعت فيها منظومة قيم متناسبة مع منظومة القيم الأمريكية مثل الديمقراطية وحرية السوق والتداول السلمي للسلطة والحرب ضد الإرهاب واستعداد كامن للدخول في أية خطط تهدف إلى كبح جماح الصحوة الدينية الإسلامية.

ومع ذلك وبينما هي تبني علاقات جديدة مع أمريكا، لم تتوقف الهند عن مساعيها لتحسين علاقاتها بالصين، والتأكيد لها أن الاتفاقات مع أمريكا لن تكون موجهة ضدها، وقدمت دلائل على صدق نياتها، ولكنها أدركت من واقع خبرة سياسات عدم الانحياز وفلسفته أن الموازن لأمريكا، في الأجل المتوسط، هو روسيا أكثر من الصين، وفي الواقع كان السعي نحو تحقيق هذا التوازن يجري من الطرفين في وقت واحد، إذ كانت القيادة الروسية التي استعادت هي الأخرى خبرات الماضي وبخاصة الحرب الباردة ومشاريع الاستعمار البريطاني تعرف أن تحييد الهند وكسب ثقتها يساعد في تأمين مصالح روسيا في آسيا الوسطى، وأن المدخل لتقييد النفوذ الباكستاني والأمريكي في أفغانستان هو الهند من ناحية وإيران من ناحية أخرى، ولكن الهند بالدرجة الأولى، وبالفعل التقت الهند وروسيا ووقعتا اتفاقية شراكة تضمنت التصنيع المشترك لإنتاج السلاح، وتضمنت وهو الأمر المثير للاهتمام شراكة في المجال النووي بعد أن كان الظن أن الولايات المتحدة احتكرت الهيمنة على هذا المجال في الهند.

هذه التطورات التي بلغت ذروتها منذ أواخر ٢٠٠٦، تعني أن الهند ليست بعيدة عن الترتيبات الآسيوية الراهنة، أي جهود بناء نظام جديد لتوازن القوى في آسيا، ونعتقد أن الصين والهند تتقدمان، كل تجاه الأخرى بحذر شديد، وعين فاحصة للمستقبل. لا يخفى على الصينيين أن الزيادة السكانية في الهند مستمرة في تصاعد رهيب، وتتسع مع هذه الزيادة الطبقة الوسطى التي ستتحمل مسؤولية الانطلاقة الاقتصادية ومنظومة الدفاع، وترتفع في الوقت نفسه نسبة السكان صغار السن لتتجاوز مثلتها في الصين، وهو ما يعني رصيداً صافياً للاقتصاد والدفاع معاً، في الوقت الذي ستعاني فيه الصين من عواقب مشكلة فائض النساء الذي يقدر بحوالي ١٠٠ مليون امرأة، وانخفاض نسبة الشباب بسبب سياسات تحديد النسل خلال العقود الماضية. من ناحية أخرى لا يخفى على الهنود أن الصين تتمتع بميزة التخطيط المركزي ووحدة القيادة السياسية ممثلة في الحزب الشيوعي الصيني، على عكس الهند التي يمكن أن يعطل النظام الديمقراطي والنظام الطبقي وتعدد اللغات والهويات الدينية والعرقية فيها سرعة الانطلاق الاقتصادي أو كفاءة التعبئة العسكرية والأمنية.

ومع ذلك تجتمع الصين والهند على هدف أساسي، وهو الحاجة الماسة والمستمرة إلى النفط كونه طاقة ضرورية للنهضة والأمن القومي في كلّ منهما، وسيتجلى إبداع الدولتين في السنوات القادمة في الوسائل والآليات التي سيستخدمها كلّ منهما لتأمين هذه الاحتياجات، وسوف يكون التحدي الأكبر لهما معاً هو كيفية الاقتراب من الشرق الأوسط عموماً والخليج خصوصاً، حيث النفط والفتنة والحروب والهيمنة الأمريكية. كلاهما يتوجس شراً من مرحلة قادمة لا شكّ فيها. مرحلة أطلق عليها البعض مرحلة سباق الأفيال في الشرق الأوسط، حين تنضم كلّ من الصين والهند إلى السباق على النفط والأسواق والأمن في الشرق الأوسط، أي الاصطدام بالولايات المتحدة إن حافظت على هيمنتها على الإقليم.

٤ - ورأينا روسيا تستعيد مكانةً، ويزداد الاقتناع بأنه سيكون صعباً على المؤرخين التمييز بين أشدّ التطورات إثارة عند تسجيل هذه المرحلة في تاريخ العلاقات الدولية: هل هو الصعود الصيني بأساليبه الفريدة؟ أم الصعود الهندي بذكاء ورؤية ثاقبة للبيئة الدولية السياسية والاقتصادية؟ أم استخلاص روسيا بعض مكانتها من برائن حرب باردة غير معلنة شنتها الولايات المتحدة على روسيا فور انتهاء الحرب الباردة المعلنة وسقوط الاتحاد السوفياتي؟ المثير في التطورات المتعلقة بروسيا أن قيادتها السياسية الراهنة استطاعت في سنوات قليلة انتشالها من الغرق في وحل الفوضى الخلاقة التي صنعتها قوافل خبراء أمريكيين حاولوا تدمير الطاقة الإنتاجية السوفياتية، وبيع القطاعات والأصول الاستراتيجية كالنفط ومصانع السلاح والحديد والصلب والغاز. كلّ هذا في إطار حرب إعلامية شرسة ضدّ منظومة القيم في روسيا، وبخاصة قيم الكنيسة الأرثوذكسية، وقيم وأسلوب الإدارة المركزية التقليدية في الحكم. لقد أفاقت روسيا من غيبوبة عهد إدارة الرئيس يلتسين على حالة من الخراب والدمار وعلى شبكة من القواعد العسكرية الأمريكية تنتشر في دول الجوار، وعلى خطط لإقامة دروع صاروخية في تشيخيا وبولنده، وعلى أطلسيات صغيرة تحيط بها من الغرب والجنوب.

ويبدو مؤكداً أن استعادة الهيمنة الروسية على النفط والغاز، بعد أن أحبطت محاولات بيع شركات لشخصيات وشركات إسرائيلية - روسية، أي للغرب، أدت دوراً في استعادة بعض المكانة لروسيا، ولكن ليس للدرجة التي يحاول الغرب تصويرها، إذ يصورون، في الغرب، الصحوة الراهنة في روسيا على أنها صحوة دولة نفطية، وهي الصورة التي يقصد بها تشبيه المرحلة الروسية بالمرحلة النفطية العربية - الإسلامية، وهم حين يستخدمون هذه العبارة يكون القصد منها إهانة روسيا والتشفي منها فيما آلت إليه. بينما الواقع يشهد بأن روسيا خلال السنوات الأخيرة ركزت

خطواتها لتحقيق هدف محدد وهو استعادة إرادة روسيا في العمل الدولي بعد أن استعادت إرادتها في الداخل من ركاب الفوضى، وظهر الاختلاف واضحاً وبخاصة في الشهور الأخيرة لعام ٢٠٠٦ بين الأسلوب الروسي والأسلوب الذي اتخذته كل من الهند والصين، فالأسلوب الروسي لم يكن متدرجاً ولا بطيئاً ولا ناعماً، بل مستند إلى خبرة بعمق ستين عاماً من مواجهة مع الولايات المتحدة ودول الغرب لم يعرف الطرفان خلالها التعامل من خلال أساليب كتلك الأساليب الصينية الهندية.

لذلك لم تكن مواقف روسيا في كثير من القضايا الدولية مفاجئة، ومنها قضيتا كوسوفو والعراق، والواضح أنها أرادت في الآونة الأخيرة توجيه بلاغ إلى العالم بأنها صارت مستعدة لقيادة التمرد الدولي ضد تفرد الولايات المتحدة بالقيادة الدولية وضد ممارساتها الإمبريالية، ولم يأت مفاجئاً على الإطلاق خطاب الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ الثالث والأربعين لسياسات الأمن، وبخاصة قوله «إن الولايات المتحدة قد تجاوزت حدودها بكل الأشكال، وإنه يجب على الدول الأخرى إقامة نظام دولي جديد يضمن الأمن والرخاء للعالم»، ولا شك أن خطاباً كهذا لا يقل أهمية عن الخطابات المماثلة التي أعلنت بدء نهاية مرحلة مع بدء بداية مرحلة في آن واحد، كخطاب روزفلت في بداية الحرب العالمية الثانية الذي اقتبس منه بوتين مبدأ أمن الواحد أمن للجميع وخرق السلام في أي مكان تهديد للسلام في كل مكان، وكان خطاب روزفلت إيذاناً بخروج أمريكا من عزلتها التي فرضتها على نفسها بعد معاهدة فرساي.

لقد أعلن بوتين في هذا الخطاب الهام رفض روسيا للقبطية الأحادية لعدم صلاحيتها لعالم اليوم، واعتبرها مفتقدة لأساس أخلاقي يتناسب مع حضارة العصر. إن الأحادية القبطية حسب خطابه تسمح باستخدام إجراءات غير قانونية وغير مشروعة، وتؤدي إلى مأس بشرية وتخلق مراكز جديدة للتوتر العالمي. لقد صار العالم، في رأي بوتين، مكاناً أشد خطورة مما كان عليه قبل ممارسة أمريكا سياسة الهيمنة أو القبطية الأحادية، ولعل من أهم ما جاء في خطاب بوتين إشارته إلى أن الإرهاب اتسع بسبب سياسات أمريكا العنيفة وغير المشروعة. أن يأتي مثل هذا الحديث في مؤتمر دولي عن السياسات الأمنية تقوده واشنطن وتسعى من ورائه إلى تدعيم قبضتها على العالم من خلال حربها العالمية ضد الإرهاب معناه أن شرحاً عميقاً قد دب في منظومة الحرب ضد الإرهاب، وصار يهدد استراتيجية الهيمنة الأمريكية.

لقد أعلنت روسيا من خلال خطاب بوتين، وما تراكم من سياسات وخطابات سابقة عليه، أنها بصدد تنفيذ سياسات خارجية تناهض الهيمنة الأمريكية، وتشجع على قيام نظام دولي جديد، وفي رأينا أن هذا النظام إن قام فلن يكون ثنائي القبطية،

فالعالم، كما قال بوتين في خطابه، لم يتغير فحسب وإنما هو يمرّ بمرحلة تحول.

ولن يكون النظام العربي بمنأى عن تداعيات هذا التحول، ولكن بعد حين. لقد بات واضحاً أن الأطراف الدولية الصاعدة وفي مقدمتها الصين والهند، والطرف المستعيد مكانته، أي الاتحاد الروسي، غير مبالية بدرجة مناسبة بالتدخل لوقف تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط عموماً والنظام العربي خصوصاً، وللحد من الهيمنة الأمريكية على هذا الجزء من العالم. هذه الأطراف لم تتحرك بعد لإحباط تنفيذ الخطة التي تبنتها الإدارة الأمريكية الراهنة بهدف إثارة ما يسمّى **الفوضى الخلاقة**. ربما لأن بعضها يبدو مستفيداً بشكل أو بآخر من جهود تطويق المد الإسلامي والحد من أنشطة جماعات التطرف الديني.

هذه اللامبالاة من جانب مختلف القوى الدولية بما تمارسه الولايات المتحدة في النظام العربي ككل وفي داخل كلّ دولة عربية على حدة تجتد تشجيعاً ضمنياً في تسليم الدول العربية واحدة بعد الأخرى لبعض أو كامل إرادتها للدولة المهيمنة، وفي انجرار النخب السياسية والدينية في عدد من هذه الدول من فخّ الفتن الطائفية والمذهبية والعرقية إلى أفخاخ الفتن داخل كلّ طائفة وكلّ مذهب وكلّ عرق، وهي الخطوة قبل الأخيرة على الطريق المؤدية إلى الفوضى الشاملة في الإقليم.

يمكن القول إذاً أنّه سوف يبقى مؤجلاً إلى موعد آخر أو ظرف آخر، احتمال أن تتدخل كلّ من الصين والهند وروسيا، فتباشر نفوذاً أقوى في تفاعلات النظام العربي الداخلية والدولية إلى الحد الذي يؤثر جدياً وبقوة في علاقات الهيمنة السائدة في المنطقة. أقصى ما يمكن توقعه أو انتظاره من جانب هذه القوى سيكون من نوع محاولات الاقتراب الحذر كالمحاولة الأخيرة التي جسدها زيارة الرئيس فلاديمير بوتين لبعض الدول العربية، والتحركات الهزيلة دائماً والهزلية أحياناً من جانب بعض الدول في أوروبا الغربية والمفوضية الأوروبية، والاقترابات الناعمة لكلّ من الصين والهند من المنطقة العربية.

ثانياً: محنة النظام العربي

شهد النظام العربي في عام ٢٠٠٦ تناقضاً واضحاً بين قواه ومؤسساته الرسمية التي كشفت عن عجز متفاقم بصدد مواجهة التحديات المتمثلة في الاختراق الخارجي والتفكك الداخلي، وقواه غير الرسمية التي برزت منها بصفة خاصة قوى المقاومة في لبنان والعراق، وإلى حد ما فلسطين، والتي شهد عام ٢٠٠٦ صعوداً لافتاً في أدائها وصل ذروته في صمود المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في وجه العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ذلك العام، وقدرتها على تحقيق انتصار استراتيجي في المعركة التي دارت بينها وبين القوات الإسرائيلية إبان ذلك العدوان.

كذلك بدا التأثير التراكمي لإنجازات المقاومة العراقية واضحاً من خلال قدرتها على التأثير في السياسة الأمريكية وفقاً لما أظهرته نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي، والتي أفضت إلى تغيير الخريطة السياسية لمجلسيه بتحول الديمقراطيين إلى موقع الأغلبية داخل المجلسين في ما اعتبر نتيجة مباشرة لسخط الرأي العام على السياسة التي اتبعتها إدارته تجاه العراق، والتي أفضت إلى تجاوز العدد المعلن رسمياً للقتلى الأمريكيين، منذ بدء الاحتلال لرقم الثلاثة آلاف ناهيك بعشرات الألوف من الجرحى. وبالنسبة للفلسطينيين، لا شك أن الحصار الرسمي عربياً وإسرائيلياً وعالمياً لحكومة حماس، والخلاف الذي نشب بينها وبين فتح قد أثرا على أداء المقاومة الفلسطينية في عام ٢٠٠٦ وإن ثابرت على صمودها.

وعلى الرغم من كلّ الإنجازات السابقة التي حققتها قوى المقاومة في النظام العربي فإنها لم تستطع حسم الصراع لصالحها، ولذلك بقيت مؤشرات العجز الرسمي واضحة فيه متمثلة في أداء مؤسسي هزيل ومراوحة في المكان ومناعة يزداد تأكلها في مواجهة الاختراق الخارجي، ومن ثمّ عجز واضح عن تحقيق الأهداف، وهكذا سيطر على الأمة في العام المنصرم (٢٠٠٦) ذلك المشهد المتناقض الذي بدت فيه واضحة ملامح صعود قوى المقاومة والممانعة فيه، وفي الوقت نفسه آثار القيود المكبلة للنظام الرسمي على قدرته على الحركة والفعل.

١ - مؤسسة القمة العربية

شهد النظام العربي في عام ٢٠٠٦ انعقاد قمته الدورية في موعدها ومكانها المحددين في شهر آذار/مارس في العاصمة السودانية الخرطوم، وقد استضافت العاصمة المثلثة في تاريخها كلّه قمتين عربيتين يفصل بينهما ما يقارب الأربعين عاماً: الأولى في آب/أغسطس ١٩٦٧، بعد الهزيمة القاسية في مواجهة العدوان الإسرائيلي يوم الخامس من حزيران/يونيو من العام نفسه، والثانية هي التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٦ في ظروف لا تقل خطورة عما كان سائداً في أعقاب النكسة، لكن الفارق كان شاسعاً بين القمتين.

في القمتين تعثر تمثيل الدول على مستوى القمة، إذا قورن بقمة القاهرة الشهيرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، والتي لم يتخلف عنها حاكم عربي واحد سوى الملك الليبي الذي أوفد ولي عهده لينوب عنه. في قمة ١٩٦٧ لم يحضر سوى سبعة ملوك ورؤساء ومثلت أربع دول بمن هم دون مستوى القمة، وحضر أحمد الشقيري ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغابت سوريا. أي أن نسبة التمثيل على مستوى القمة كانت أقل من ٦٠ في المئة، وفي قمة ٢٠٠٦ حضر ثلاثة عشر زعيماً عربياً بما يجعل النسبة واحدة تقريباً، وهذا يشير إلى أن عادة الغياب قديمة، لكن المرء لا يمكنه أن يتجاهل أن ثمة شكوكاً في تعبير اثنين من الرؤساء المشاركين عن إجماع وطني في بلديهما، وهما الرئيس الفلسطيني الذي أتى دون حماس التي تسيطر على الحكومة والسلطة التشريعية، والرئيس اللبناني الذي عارضت الأغلبية النيابية ورئيس الوزارة المنبثقة عنها تمثيله لبنان في هذه الظروف، وكان ما كان من ملاسنات بينه وبين رئيس وزرائه في واقعة غير مسبوقة في القمم العربية.

في قمة ١٩٦٧ ذهب القادة بإرادة المواجهة للهزيمة وساعد على ذلك أنها - أي القمة - كانت محاطة بزخم جماهيري عارم استقبل شعب السودان في إطاره جمال عبد الناصر استقبال الفاتحين على الرغم من هزيمة ١٩٦٧، في إشارة واضحة إلى إرادة الصمود لدى الأمة، مما انعكس إيجابياً على أعمال القمة أياً كان مستوى التمثيل فيها. أما قمة ٢٠٠٦ فقد حضرها القادة مسلمين بالواقع راغبين في تكريس التكيف معه، وساعد على ذلك أنها تمت في ظروف تراجع دور الجماهير العربية بصفة عامة واهتزاز ثقتها في قدرة مؤسسة القمة على مواجهة التحديات. في القمتين كانت هناك خلافات عربية - عربية سبقت انعقادهما؛ ففي عام ١٩٦٧ بدأت القمة على خلفية صراع مصري - سعودي حول اليمن، لكن إرادة الدولتين كانت صادقة في تجاوز الخلاف، وهو ما تمّ بالفعل ومكن من التركيز على مواجهة تداعيات الهزيمة، حتّى وإن بدا ذلك إلى حين على حساب الثورة اليمنية. أما قمة ٢٠٠٦ فقد تجنبت أصلاً الخوض في

الخلافاً السوري - اللبناني رغم أن استمراره يفتح الباب لاحتمالات تداعيات سلبية على كل من لبنان وسوريا بل وعلى النظام العربي ككل.

عقدت قمة ١٩٦٧ في ظلّ توازن دولي أمريكي - سوفياتي سمح للعرب بالتفكير في إعادة بناء قوتهم العسكرية، وكان للعرب وزنهم النسبي إلى الحد الذي جعل رئيساً أمريكياً شديداً العداة لهم، هو ليندون جونسون، يشير في رسالته للرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو يوم ٩ آب/ أغسطس ١٩٦٧، إلى أن التسوية لا يجب أن تمس كرامة العرب أو تجربهم على التنازل عن أية حقوق مشروعة. أما قمة ٢٠٠٦ فقد عقدت في ظلّ المحاولات الأمريكية لتحقيق الانفراد بالهيمنة على العالم واستخفاف الإدارة الأمريكية بالعرب إلى حدّ الوعد بقبول ترسيم إسرائيل لحدودها النهائية بقرار منفرد.

خرجت قمة ١٩٦٧ بقرارات محددة لا تتجاوز مساحتها صفحة من القطع المتوسط تتحدث عن وحدة الصف العربي والعمل الجماعي وإزالة آثار العدوان وأسس إدارة الصراع مع إسرائيل (اللاءات الثلاثة) والدعم المالي لدول المواجهة وإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي. أما إعلان الخرطوم ٢٠٠٦ فسجل موقفاً من كافة قضايا الكون من أول الحوار بين الحضارات إلى إلزامية التعليم الابتدائي. كان توجه قمة ١٩٦٧ واضحاً في التأكيد على استرداد الأراضي المحتلة. أما في إعلان الخرطوم لعام ٢٠٠٦ فلم تتم الإشارة إلى احتلال العراق أصلاً، وكيف لا والقائمون على أمره الجالسون على مقعده في الجامعة العربية لا يرون في وجود القوات الأمريكية وحلفائها في العراق احتلالاً؟

في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي تحديداً، وعلى الرغم من هزيمة ١٩٦٧، خرجت القمة آنذاك بلاءات ثلاثة للصالح والاعتراف والتفاوض مع إسرائيل، دون أن يعني هذا رفض العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي، أما قمة ٢٠٠٦ فقد كرست المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تعد بالتطبيع الكامل بين كافة الدول العربية وإسرائيل إذا انسحبت من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وسمحت بإنشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع عاصمتها القدس.

مثّل أبو مازن فلسطين في قمة الخرطوم الأخيرة. أما في الأولى فحضر أحمد الشقيري الذي أصر على الخيار المسلح على نحو بدا في حينه تشدداً في غير موضعه، مما أوغر عليه صدور بعض القادة العرب، ومع ذلك فقد أدى دوراً يُعتد به في توصل المؤتمر إلى لآءاته الثلاثة المشهورة، وأثبت مرور الزمن صحة وجهة نظره استراتيجياً، بينما كان ممثل فلسطين في قمة ٢٠٠٦ هو (أبو مازن) محمود عباس الذي يتمسك

بنهج التسوية السلمية، رغم إنجازات المقاومة وضمودها، على نحو يبدو للكثيرين مرونة غير ذات موضوع سيثبت الزمن أنها بلا جدوى، وأن ضررها كبير.

ومن المفارقات أن كلا الرجلين لم يكن يمثل في حينه الجسد الفلسطيني تمثيلاً كاملاً، فقد كان كلاهما على يمين المقاومة الراديكالية، وكانت فتح في قمة الخرطوم (١٩٦٧) ما تزال مستبعدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولذلك لم تكن وجهات نظرها مسموعة داخل القمة، رغم أن الشقيري، كما أسلفنا، كان يدافع عن الحل العسكري. وفي قمة الخرطوم (٢٠٠٦) أتى الرئيس الفلسطيني دون حماس الحائزة على الأغلبية في المجلس التشريعي والمشكلة لحكومته، علماً بأن الرجل مدافع لا يلين عن التسوية ومفاوضاتها بينما تتمسك حماس بالمقاومة بوصفها خياراً استراتيجياً.

في القمتين كان ثمة اتفاق على أن الصراع العربي - الإسرائيلي لن يمكن حله عسكرياً، لكن قمة ١٩٦٧ فهمت العمل السياسي فهماً سليماً، فاتخذت قرارات الدعم المالي لدول المواجهة كي تتمكن من الصمود وإعادة بناء قواتها المسلحة التي ستكون خير سند لها في عملها السياسي، أما في قمة ٢٠٠٦ فقد اكتفت بالتأكيد على الخيار العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط دون أن تبحث على نحو مباشر أو غير مباشر في إعداد المستطاع من القوة في مواجهة العدو.

هكذا لم تمثل قمة الخرطوم (٢٠٠٦) علامة فارقة في مسار النظام العربي على الرغم مما بدا من تحديات هائلة تواجهه، بل ولم تظهر حتى أعراض تملل من أوضاع عالمية وإقليمية باتت تفاقم العجز الذاتي للنظام العربي عن الحركة الفاعلة.

غير أن قصة القمة العربية لم تتم فصلاً عند هذا الحد، ذلك أن محاولات عقد قمة أخرى طارئة لمواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ تستحق وقفة خاصة لها دلالتها، فإذا كانت القمة الدورية قد عجزت عن التصدي للتحديات التي يواجهها النظام فإن وحدات هذا النظام قد عجزت بدورها عن تفعيل النص المتضمن في بروتوكول دورية القمة الذي يميز عقد قمم طارئة لمواجهة المستجدات التي تتعلق بالأمن القومي العربي بشرط موافقة ثلثي الأعضاء على ذلك، وقد دعت الجمهورية اليمنية بالفعل في بداية العدوان إلى قمة طارئة لكن الدول العربية في مرحلة التراخي عن نصره لبنان لم تر ما يوجب عقد هذه القمة، فلم تحصل الدعوة على النصاب المطلوب، وانتهى الأمر بإعلان اليمن سحبها لدعوة عقد القمة منعاً لحدوث انشقاق في الصف العربي، بل لقد امتنع القادة العرب بالإجماع عن حضور القمة الإسلامية التي انعقدت في ماليزيا في الثالث من آب/أغسطس لبحث العدوان.

والواقع أن المرء لا يمكنه أن يتجنب الانطباع بأن القمم العربية باتت تغيب في أوقات لا ينبغي لها أن تغيب فيها، فاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ لم يستوجب - كما سبقت الإشارة - عقد قمة طارئة، والتفسير أكثر من واضح، وإذا شئنا العودة إلى الوراء أكثر فسنتكشف للأسف أن السوابق قديمة، ويمكن هنا الاستشهاد بسابقة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، فقد بدأ العدوان في شهر حزيران/يونيو، وصمدت بيروت صموداً أسطورياً خلال ثلاثة أشهر دون أن تعقد قمة عربية، والأعجب من هذا أنها حين عقدت في أيلول/سبتمبر خرجت بـ مبادرة سلام مع إسرائيل (مبادرة فاس) تضمنت مزيداً من التنازلات العربية قياساً إلى سقف المطالب السائد آنذاك، والأكثر عجباً أن قرارها في ما يتعلق بلبنان جاء دون المستوى المطلوب بكثير، إذ قررت وضع استراتيجية عربية شاملة تهدف إلى منع إسرائيل من العدوان! ووضع تصور لمواجهة العدوان الإسرائيلي إذا ما وقع! ولم تخرج أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجية عن ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بصيغ لغوية عامة دون تحديد، وكلّفت القمة هيئة مصغرة من ممثلي الدول، تعكف فوراً، مع الأمين العام، على وضع مشروع لهذه الاستراتيجية لعرضه على مجلس الجامعة في دورته العادية التالية، لكن هذه الاستراتيجية لم توضع أبداً!

وفي إطار مراجعة النظام العربي الرسمي لمواقفه تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان أثيرت مجدداً فكرة الدعوة إلى قمة عربية طارئة، وقيل إن السعودية كانت صاحبة الدعوة، والأدق أن يقال أنها دفعت عن نفسها الاتهام بأنها تعرقل انعقادها، وذلك وفقاً لنصّ كلمات وزير الخارجية السعودي أمام مجلس الوزراء الطارئ في بيروت حين قال «إن ما تردد تلميحاً أو تصريحاً أن المملكة تقف في وجه قمة عربية طارئة تعالج الموقف في لبنان لا يمت للواقع بصلة مطلقاً، وأعلن أنه مفوض بإعلان استعداد حكومته، ليس فقط لحضور قمة عربية طارئة، بل للدعوة إلى عقدها في مكة المكرمة في الوقت الذي يتفق عليه القادة العرب، وأن شرط المملكة الوحيد لعقدها هو الإعداد الجيد لها، وقد كلف المجلس الوزاري الطارئ في بيروت أمين عام الجامعة بإجراء المشاورات اللازمة بهذا الصدد، وإن كان صدور القرار ١٧٠١ قد أفقد الدعوة للقمة العربية الطارئة جزءاً من زخمها، ناهيك بالقيود الشهير الخاص بـ الإعداد الجيد!

وقد وضع مجلس الجامعة بالفعل في دورته الطارئة على المستوى الوزاري التي انعقدت بمقر الأمانة العامة بالقاهرة في ٢٠/٨/٢٠٠٦ نهاية فعلية لفكرة عقد قمة طارئة بتفضيل الانخراط في مزيد من المشاورات بهدف التحضير الجيد لهذه القمة، مما يعني إرجاءها إلى أجل غير مسمى، وقد نسبت الإطاحة بالقمة الطارئة على هذا

النحو إلى الخطاب الحاد للرئيس السوري بشار الأسد في ١٥/٨/٢٠٠٦ الذي انتقد المواقف العربية الرسمية تجاه هذه الحرب، وهو تفسير مغرق في سطحته بالنظر إلى العجز البنيوي لمؤسسة القمة العربية، وإذا كان لا بُدَّ وأن يكون لهذا الخطاب تأثير ما على فرص انعقاد القمة الطارئة فإنه لا يتجاوز فكرة المسمار الأخير في نعشها.

٢ - تفاعلات النظام

يقصد بتفاعلات النظام هنا إما تفاعلاته الذاتية أي التفاعلات بين وحدات النظام وإما تفاعلاته الخارجية أي التفاعلات بين النظام ككل وبين محيطه الإقليمي وبيئته العالمية، ويلاحظ أن هذه التفاعلات بنوعها عكست حالة الترددي التي وصل إليها النظام العربي الرسمي والتي بدت جلية في عام ٢٠٠٦.

في ما يتعلق بالتفاعلات الذاتية للنظام ثمة افتراض بأنها بدت كلها واقعة في مستوى منخفض بشقيها الصراع والتعاوني في إشارة واضحة إلى التغيير البنيوي الذي طرأ على النظام العربي في أعقاب الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق اعتباراً من ٢٠٠٣، والذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة فاعلة مباشرة في النظام العربي بعد أن كانت قوة تأثير من خارجه، ولهذا يمكن القول بأحد المعايير بأن المنطق الذي بني عليه النظام العربي، كغيره من النظم الإقليمية قد فقد مبرر وجوده، فقد أصبحت علاقات الدول العربية - كل على حدة وإن بدرجات متفاوتة - مشدودة إلى القطب الأمريكي كما هو الحال في العلاقات في إطار النظام الاقتصادي العالمي بين الدول المتخلفة اقتصادياً وبين مركز النظام، إذ تكون هذه العلاقات قوية وقائمة على التبعية بين كل دولة من الدول المتخلفة وبين المركز فيما تكون علاقاتها بين بعضها البعض واهنة للغاية.

في هذا السياق يمكن القول بأن عام ٢٠٠٦ لم يشهد تطورات غير مألوفة في التفاعلات العربية - العربية، ولا يعني هذا أنه لم يشهد خلافات أو لقاءات عربية - عربية، ولكن المقصود أنها جاءت جميعاً باهتة قصيرة النفس وغير مؤثرة في مجريات الأمور في إشارة لا تخطئها العين إلى موقعها **الثانوي** مما يجري داخل النظام العربي.

ويمكن أن نشير بهذا الصدد على سبيل المثال إلى الانتقادات المتبادلة بين المسؤولين القطريين والسعوديين بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان في ٢٠٠٦، وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات بدت ظاهرياً وكأنها تعكس خلافاً في المنهج إلا أنه من نافلة القول أنها كانت بلا أدنى تأثير على مجمل الأداء العربي في مواجهة ذلك العدوان.

كذلك يمكن الاستشهاد وفي السياق نفسه بالتوتر الذي حدث في العلاقات السورية بعدد من الدول العربية نتيجة الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري بشار الأسد في ١٥/٨/٢٠٠٦ بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، وقد أعلن الرئيس السوري في ذلك الخطاب أن الحرب «أسقطت أنصاف الرجال وأنصاف المواقف»، وألح إلى أن قوى ١٤ آذار في لبنان منتج إسرائيلي على شاكلة قوى ١٧ أيار ١٩٨٣.

وقد أدى هذا الخطاب في حينه إلى ردود فعل سياسية وإعلامية حادة في دول الاعتدال العربي التي اعتبرت نفسها مقصودة بخطاب الرئيس السوري، الأمر الذي رأى فيه كثير من المراقبين آنذاك تدشيناً لحرب باردة عربية جديدة، ومع ذلك فإن طبيعة النظم العربية الحاكمة والإطار الدولي الذي تتحرك فيه قد فرضا سقفاً على تصاعد هذا الخلاف، فلم يتحول كما تنبأ البعض إلى حرب باردة عربية جديدة، وإن طالت آثاره السلبية النظام العربي، ولكنها تبقى آثاراً ثانوية لأن زمام القوى المحددة لمسار النظام بصفة أساسية ليس بيد الدول العربية.

ومن الأمثلة الأخرى على طبيعة التفاعلات العربية - العربية الصراعية في هذا السياق التوتر الذي شاب العلاقة بين الحكومة العراقية الحالية وبين الدول العربية التي اعترضت بدرجات وأساليب متفاوتة على التوقيت الذي نفذ فيه حكم الإعدام على الرئيس العراقي صدام حسين في نهاية العام والطريقة التي نفذ بها الحكم، وبصفة خاصة لبيبا التي أعلنت الحداد الرسمي في هذا السياق وكذلك نية إقامة نصب تذكاري لتخليد ذكراه، وقد احتجت الحكومة العراقية بشدة في حينه على تلك التصرفات، لكن أحداً لم يشعر بأي تأثير لهذه الأزمة على مجريات الأمور داخل النظام العربي.

أما التفاعلات التعاونية فليس من المبالغة القول بأنها لم تتجاوز طيلة العام تلك التفاعلات الروتينية التي تتم داخل مؤسسات النظام كمؤسسة القمة والمجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة، والتي لا تخلو بطبيعة الحال من توترات وصدامات وإن بقي لها من معنى التعاون أنها تنتهي بتوافق حول قرارات بشأن القضايا التي تبحثها لا تكون ثمة نية عادة للالتزام بتنفيذها، وكذلك يمكن أن نضيف إلى سجل التفاعلات التعاونية العربية - العربية اجتماعات اللجان الثنائية المشتركة بقدر ما تشير هذه الاجتماعات إلى محاولات لدفع التعاون الثنائي بين دولتين عربيتين، وإن لم تفرض في أية مرة إلى نقلة نوعية في هذا التعاون.

ولا يخفى بطبيعة الحال أن هدف التكامل العربي قد اختفى منذ سنوات من

جدول أعمال النظام العربي الرسمي، وأصبح مخيفاً في العام ٢٠٠٦ أن يلاحظ المراقب لأوضاع هذا النظام أنه بات منكفئاً على تحديات تحيط بالتكامل الوطني داخل وحدته، قبل أن يكون معنياً بالتقدم على صعيد التكامل القومي بين هذه الوحدات، وقد بدا هذا المشهد واضحاً في حالات عديدة كالصومال والسودان والعراق ولبنان وغيرها ناهيك عن التدايعيات المتوقعة لمجريات الأمور في هذه الحالات على باقي وحدات النظام.

وقد تكون تفاعلات النظام العربي مع محيطه الإقليمي وبيئته العالمية هي الأكثر دلالة على ما وصل إليه حاله في عام ٢٠٠٦ نتيجة لتراكمات بدأت منذ نهاية عقد السبعينيات بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ونجاح الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، ثم أضيف إلى هذين الحدثين حدث أهم بدأت ملامحه تتبلور تدريجياً في النصف الثاني من الثمانينيات بعد وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥ واتباعه لسياسات كان من شأنها تراجع الدور السوفياتي في الشؤون العالمية وصولاً إلى اختفائه تماماً في عام ١٩٩١، غير أنه يمكن القول بأن الحدثين البارزين في هذا الصدد تمثلا في أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠/١٩٩١) والاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣).

ونتيجة لكل ما سبق بدأت عملية الاختراق الخارجي للنظام العربي تتزايد بوتيرة غير مسبوقة، كما في علاقات التطبيع مع إسرائيل التي لم يقف حدها عند الدولتين الموقعتين لمعاهدتي سلام معها فحسب، والتأثير الإيراني المتزايد في تفاعلات النظام، والتدخل الأمريكي الصارخ في الشؤون العربية وبصفة خاصة بعد احتلال العراق، وفي عام ٢٠٠٦ تعددت مؤشرات الاختراق الإقليمي والعالمي للنظام العربي على نحو يؤكد حالة الوهن التي وصل إليها، وقد أتاح الخلاف بين حركتي حماس وفتح في أعقاب فوز الأولى بالأغلبية داخل المجلس التشريعي الفلسطيني في مطلع عام ٢٠٠٦ وتشكيلها من ثم حكومة اختلفت في نهجها مع رئيس السلطة الفلسطينية المنتمي لحركة فتح - أتاح هذا الخلاف لإسرائيل أن تحاول علناً تحقيق مزيد من التأثير في السياسة الداخلية الفلسطينية، فألقت بثقلها - ومعها حلفاؤها الإقليميون والعالميون بطبيعة الحال - في كفة الرئيس الفلسطيني الذي لم تؤثره بتنازل واحد عندما كان نهجه المعتدل المؤمن بجدوى التسوية هو المسيطر وحده على السلطة الفلسطينية، واختارت أن يكون إعلانها عن تنازلها عن جزء من المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية لديها للرئاسة الفلسطينية في واحد من لقاءات أولمرت - عباس غير المجدية. وقد كررت إسرائيل النموذج نفسه - مع خلاف في التفاصيل بطبيعة الحال - عندما لم تتردد في إعلان انحيازها لحكومة الأكثرية في لبنان ضد قوى المعارضة.

كذلك تعددت التقارير في عام ٢٠٠٦ عن تغلغل إسرائيلي في العراق بعد احتلاله، وبصفة خاصة في المنطقة الكردية، وذلك لتحقيق مصالح إسرائيل الاستراتيجية بطبيعة الحال حيث يمثل العراق القوي خطراً داهماً عليها، وعلى الرغم من صعوبة تحديد أبعاد الوجود الإسرائيلي في العراق بدقة إلا أن ثمة إجماعاً على حقيقة وجود نشاط إسرائيلي كثيف في هذا البلد المنكوب بمحتليه وسياساتهم.

ومن ناحية ثالثة كان العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ مناسبة لتواتر تقارير عن اتصالات عربية - إسرائيلية تعكس مصلحة مشتركة في ضرب المقاومة في لبنان وربما تنسيقاً في هذا الصدد، وعلى الرغم من أنه لم يمكن بطبيعة الحال التأكد بشكل قاطع من مدى كثافة هذه الاتصالات ومضمونها وثمرتها إلا أن السياسات العربية تجاه العدوان في مجملها كانت تعزز فحوى تلك التقارير.

وأخيراً دخل المسؤولون السعوديون في دائرة الاتهام من قبل بعض التقارير بالقيام باتصالات مباشرة مع مسؤولين إسرائيليين، وقد نفت الدوائر الرسمية السعودية صحة هذه التقارير، فيما أصرت مصادر معنية على حدوث تلك الاتصالات، كذلك لم يكن ممكناً التأكد بشكل قاطع من المستوى الذي تمت فيه.

أما الاختراق الأمريكي للنظام العربي فهو بالتأكيد منزه عن الحاجة للإثبات على الأقل في ما يتعلق بالدور الذي تلعبه الإدارة الأمريكية في حكم العراق، غير أن التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية العربية لم يقف عند حدّ العراق بطبيعة الحال، وأصبح من المألوف أن يتجاوز السفير الأمريكي في لبنان كلّ الأعراف الدبلوماسية في مواقفه مما يجري في الساحة السياسية اللبنانية، ولم تسلم سوريا بداهة من هذا التجاوز، ناهيك بالسودان والصومال اللذين سيجيء الحديث عنهما في مواضع أخرى من هذا التقرير. بل إن الدول الصديقة للولايات المتحدة لم تسلم من هذا التدخل، ومن ذلك ما أصبح معروفاً من أن الفشل في التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية راجع إلى الإصرار الأمريكي على أن يكون هناك ثمن سياسي لهذه الاتفاقية بالإضافة إلى ثمنها الاقتصادي بطبيعة الحال.

كذلك أُلقت الإدارة الأمريكية بثقلها في كفة الرئيس الفلسطيني في الخلاف الذي نشب بينه وبين حكومة حماس تماماً كما فعلت إسرائيل، ومنعت بنفوذها أي مصرف عربي من أن يكسر الحصار المالي المفروض على هذه الحكومة، ووصل الأمر إلى الحديث عن زيادة القدرة التسليحية للحرس الرئاسي في محاولة لحسم ميزان القوى لصالح الرئيس الفلسطيني على حساب حكومة حماس.

وعلى صعيد نموذج التفاعلات في النظام ككل كان من الواضح أن هناك تنسيقاً

أمريكياً لافتاً مع السعودية ومصر والأردن، كذلك تبلورت بشكل لافت مجموعة ٦+٢ التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى مصر والأردن، وعلى الرغم من حرص المنتمين لهذه المجموعة على نفي أن تكون ممثلة لمحور أو تكتل داخل النظام العربي فإنه لا يمكن إنكار درجة التنسيق العالية بينها وبين السياسة الأمريكية، ولم يكن ممكناً على سبيل المثال تجاهل التوجيهات لأعضاء تلك المجموعة، والتي تضمنها خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي أعلن فيه مبادرته الجديدة تجاه العراق في مطلع عام ٢٠٠٧، حيث خيّر الرئيس الأمريكي تلك الدول بين دعم السياسة الأمريكية في العراق وبين مواجهة خطر حقيقي على بقائها إذا هُزمت أمريكا في العراق، ومن اللافت أن كافة أعضاء المجموعة قد أعلنوا موافقتهم على مبادرته - وإن بتحفظات شديدة المحدودية - وأن ذلك قد فُتن في اجتماع عقد بين وزراء خارجيتهم وبين وزيرة الخارجية الأمريكية، ولا شك أن استمرار هذا النموذج للتفاعلات وتبلوره من شأنه أن يفضي إلى مزيد من الاختراق للنظام العربي والانقسام داخله.

وتمثل إيران معضلة حقيقية في تحليل ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي، فالأمر الذي لا شك فيه أن ثمة تقاطعاً في المصالح العربية - الإيرانية على الأقل بحكم الرابط الإسلامي والموقف الإيراني من الصراع العربي - الإسرائيلي، غير أنه مما لا شك فيه أيضاً أن لإيران مشروعها السياسي لبناء قوة إقليمية كبرى في المنطقة، وأن من شأن هذا المشروع إن نجح أن يهدد مصالح عربية محددة، وفي هذا الإطار، وأخذاً في الاعتبار الحالة المتردية التي وصل إليها النظام العربي، سجل عام ٢٠٠٦ تأثيراً إيرانياً متزايداً في هذا النظام، ولسنا بحاجة في هذا الصدد إلى الإشارة للدور الإيراني في العراق والذي استفاد أبعد استفادة من أخطاء السياسة الأمريكية حتىّ ليتمكن القول بأن الاحتلال الأمريكي للعراق ساعد على تحقيق المصالح الاستراتيجية الإيرانية فيما أخفق في تحقيق المصالح الأمريكية ذاتها.

وبصفة عامة شهد عام ٢٠٠٦ زيادة واضحة في الحضور الإيراني في السياسة العربية، وتم ذلك من خلال قناتين محددتين: الأولى هي تقدّم السياسة الإيرانية لدعم حكومة حماس سياسياً ومادياً في الوقت الذي لم تكتف الحكومات العربية فيه بالتخلي عن هذه الحكومة وإنما شاركت في حصارها، ومثل هذا إشارة واضحة إلى أن السياسة الإيرانية سوف تتقدم في الوطن العربي كلما ازداد تآكل قدرات النظام العربي. أما القناة الثانية فتمثلت في حزب الله الذي يتمتع بمساندة إيرانية تامة، والذي كان أدأؤه في الصمود أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ رفيعاً إلى الحد الذي تفاعلت معه الجماهير العربية على نحو غير مسبوق، وكان المعنى

الواضح لهذا أن الجماهير العربية يمكن ألا ترى في زيادة الحضور الإيراني في السياسة العربية تطوراً سلبياً أو مرفوضاً طالما كان هذا الحضور فاعلاً في الدفاع عن الكرامة العربية التي أخفق النظام العربي الرسمي في حمايتها.

ويواجه النظام العربي الرسمي في السياق السابق دون شك معضلة تتمثل في ضرورة التوصل إلى معادلة سليمة في العلاقات مع إيران تبنى على المصالح المشتركة، وتحسب لتناقض المصالح الناجم عن وجود مشروع إقليمي إيراني يمثل الوطن العربي جزءاً مهماً من مسرحه، ولن يكون ممكناً التوصل إلى مثل هذه المعادلة دون عمل عربي جماعي يستند إلى قاعدة حقيقية للقوة وليس إلى دبلوماسية التصريحات التي لا تعني أي شيء في ميزان العلاقات بين الدول.

وقد أبى عام ٢٠٠٦ أن ينتهي دون أن يشهد حالة جديدة من حالات الاختراق الصارخ للنظام العربي من محيطه الخارجي بشقيه الإقليمي والعالمي كما يتضح من التدخل الإثيوبي المدعوم أمريكياً في الصومال، وأياً كانت وجهة النظر في المحاكم الإسلامية لا يجب أن ننسى أن هذه المحاكم كانت قد وضعت نهاية لصورة متدنية من صور الاختراق الأمريكي للنظام العربي تمثلت في تحالف الإدارة الأمريكية مع أمراء الحرب، وعندما بدا بعد ذلك أن المحاكم قد تنجح في إعادة توحيد الصومال كان حتمياً أن تجري محاولة لوضع نهاية لها، وهكذا استند التدخل الإثيوبي - الأمريكي إلى دعوة من حكومة لم تكن تسيطر إلا على مقرها وصمت أو تأييد عربيين في إشارة إلى أن الاختراق الخارجي قد ينطوي على مخاطر هائلة تدهم هذا النظام غير أن الأخطر منه هو ما يبدو من فقدان النظام لأية مناعة ضدّ هذا الاختراق بل واستعداده التام للتكيف مع نتائجه.

٣ - تفاقم العجز عن تحقيق الأهداف

يسعى أي نظام إلى تحقيق الأهداف التي ترتبها مصالحه الاستراتيجية سياسياً وأمنياً واقتصادياً وفي كافة المجالات الأخرى، وقد شهد النظام العربي في سنواته الأخيرة وبالذات منذ احتلال العراق في ٢٠٠٣ عجزاً متفاقماً عن تحقيق أي من أهدافه الحيوية، ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى أن عام ٢٠٠٦ قد انصرم بكامله دون أن تتمكن جامعة الدول العربية من عقد مؤتمر الوفاق الوطني في العراق الذي كان قد اتفق على عقده في آذار/ مارس من ذلك العام أولاً، ثمّ تحدثت التقارير عن تأجيله إلى حزيران/ يونيو ثمّ سكت الحديث عنه تماماً، على الرغم من أن الأوضاع في العراق قد تفاقمت خلال عام ٢٠٠٦ إلى حدّ خطير، ولم يكن العجز عن عقد مؤتمر للوفاق الوطني في العراق - كان يفترض أنه ثمرة لمبادرة للجامعة العربية في ٢٠٠٥ -

سوى إشارة إلى فقدان التام من قبل النظام العربي للقدرة على التأثير في مجريات الأمور في العراق.

وقد كان هذا على أية حال تطوراً طبيعياً بالنظر إلى السياسة التي ارتضتها الدول العربية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حين اعترفت بالوضع القائم في العراق بعد احتلاله بقبولها وزير الخارجية الموفد من قبل مجلس الحكم الانتقالي الذي عينته سلطة الاحتلال ممثلاً للعراق في جامعة الدول العربية، وبالتالي لم تعد لهذا النظام أية قدرة على التأثير في مستقبل العراق، فالحكومة العراقية التي اعترفت بها جامعة الدول العربية خاضعة لسلطة الاحتلال، وهي نافرة من الجامعة العربية على أية حال، والقوى التي تناوئ الاحتلال سياسياً وعسكرياً ليست لها صلات تذكر بالجامعة، ويمكن القول بأن استقالة المسؤول عن مكتب الجامعة العربية في العراق تمثل رسالة رمزية مفادها غياب الدور العربي في العراق بحيث يصبح وجود مكتب للجامعة في بغداد في ظلّ الرؤى العربية الرسمية الحالية غير ذي موضوع.

بل أنه يمكن القول - مع خلاف في التفاصيل - بأن النموذج نفسه قد أحاط بجهود الجامعة العربية لحل الأزمة السياسية الداخلية في لبنان، فعلى الرغم مما بذله الأمين العام من جهود مضمّنية في هذا الاتجاه إلا أنه بدا واضحاً أن الأزمة اللبنانية لم تعد أزمة داخلية فحسب وإنما أصبحت لها امتداداتها الإقليمية والعالمية المهمة بحيث يستحيل حسمها بتحريك عربي سياسي فقط مهما كانت قوته أو درجة إخلاصه، والدليل على هذا هو الاستقواء الرسمي اللبناني بالمواقف الأمريكية والأوروبية وكذلك بالأمم المتحدة من ناحية، والإجماع على أن الأزمة اللبنانية لا يمكن أن تحل إلا على ضوء نجاح المباحثات السعودية - الإيرانية وجهود المصالحة السعودية - السورية من ناحية أخرى. وهكذا بدا واضحاً كلّ الوضوح عجز النظام عن حلّ أزمات تمثل تهديداً حقيقياً لأمنه واستقراره والتكامل الوطني لوحده.

غير أن المثال الذي قد يكون أكثر خطورة على عجز النظام العربي عن تحقيق أهدافه وفقدان الرؤية الاستراتيجية بهذا الصدد هو ذلك المتعلق بأداء النظام في ما يتصل بإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي في عام ٢٠٠٦، ومن البديهي أن هذا العجز يعود إلى عقود سبقت ويكفي أن نتذكر أن عام ١٩٦٧ كان علامة فارقة في تحلي النظام العربي عن نظرته إلى الصراع العربي - الإسرائيلي بوصفه صراعاً من أجل تصفية الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي وتبني نظرة بديلة تجعل منه نزاعاً بين دول على أراضٍ محتلة، وتقبل بوجود إسرائيل في حدودها ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ويكفي كذلك أن نشير إلى أن النظام العربي قد عجز عن أن يضع موضع التطبيق صيغة فاس لتسوية الصراع التي تبناها في قمة فاس ١٩٨٢ على الرغم من مرور ربع قرن عليها

حتى الآن، وأن الأمر نفسه قد انسحب على المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت (٢٠٠٢)، والتي قدمت لإسرائيل تنازلات أكثر مقابل مطالب أقل مما انطوت عليه صيغة فاس، ومع ذلك فإن حرفاً واحداً لم يطبق منها بعد مرور قرابة خمس سنوات عليها عند كتابة هذا التقرير.

غير أن الأهم من ذلك كله هو ما بدا في العقود الأخيرة من أن النظام العربي الرسمي يعاني من غياب رؤية استراتيجية سليمة لإدارة الصراع، فقد حصر خياراته في التسوية التي لا يمكن أن تجيء إلا استناداً إلى ميزان للقوة بين العرب وإسرائيل يختلف عما هو قائم في الوضع الراهن، وأخذ - أي النظام العربي - يكرر تحركاته من أجل التسوية دون أدنى محاولة لتطويرها على الرغم من فشلها في كل مرة، وتمثلت ذروة هذه الظاهرة في الخلاصة التي توصل إليها مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية في دورته الطارئة التي عقدها عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦، والتي تمثلت في أن عملية السلام قد ماتت بعد أن سُلمت إلى أحد أطرافها والمقصود إسرائيل بطبيعة الحال، وقد تفاءل البعض بأن المجلس قد يكون بسبيل إحداث تغيير في نهج إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، غير أن هذا التفاؤل لم يكن له ما يبرره، فقد تمثلت بقية الخلاصة التي انتهت إليها المجلس في أن البديل الذي سوف يتبناه النظام العربي الرسمي هو اللجوء إلى مجلس الأمن بعد أن فشلت كل الآليات والمبادرات والجهود السابقة.

وفي الدورة الطارئة التي عقدها مجلس الجامعة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ للنظر في صيغة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وفقاً لمرجعيات عملية السلام مع إشراف كامل على المفاوضات، وتحديد إطار زمني لإتمامها، والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ. كان مبعث الدهشة من هذا القرار أن مجلس الأمن لم يُنسب له طيلة المسار المعقد للصراع العربي - الإسرائيلي أي دور مهم في تسويته. صحيح أن القرار الشهير رقم ٢٤٢ قد صدر عنه عام ١٩٦٧، إثر العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية في ذلك العام، وصحيح أن هذا القرار مازال يُعد حتى الآن المرجعية الأساسية للتسوية، لكن أربعين سنة تقريباً كانت قد مرت على صدوره دون أن يُنفذ، وما نُفذ منه تمّ بالآليات أخرى وليس بفعل مجلس الأمن، وهو ما يعني أن ثمة شيئاً في بنية مجلس الأمن يحول دون أن يكون قوة فاعلة في عملية التسوية.

والواقع أن الخطوات الحقيقية في عملية التسوية قد أنجزت بعيداً عن مجلس الأمن، فالمعاهدة المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩) تمت بعد زيارة القدس الشهيرة عام ١٩٧٧ في ظل ظروف عربية وإقليمية وعالمية معروفة، ومؤتمر مدريد (١٩٩١) تمّ

بجهد لافت للدبلوماسية الأمريكية في سياق الضغوط التي تعرضت لها إبان الحشد العسكري الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت (١٩٩٠/١٩٩١)، واتفاقية أوسلو (١٩٩٣) عقدت في سياق مسار إسرائيلي - فلسطيني ثنائي تمّ استدراج الفلسطينيين إليه من داخل مسارات مدريد، وفي سياق هذا كله عقدت المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية عام ١٩٩٤. وأخيراً وليس آخراً فإن خريطة الطريق بدأت أمريكية وانتهت عالمية دون أن تمر بمجلس الأمن.

والأهم من ذلك بكثير أن أية خطوة من الخطوات السابقة لم تتم إلا بعد أن استخدم العرب بطريقة ما أهم أوراقهم؛ فالمعاهدة المصرية - الإسرائيلية عقدت على خلفية حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، بغض النظر عن رأينا في مدى تعبير الاتفاقية عن النتائج الحقيقية لتلك الحرب ودلالاتها العربية، واتفاقية أوسلو لا يمكن فهمها إلا على ضوء الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في أواخر ١٩٨٧. يضاف إلى هذا الإنجازات التي تحققت دون مفاوضات، وأهمها الانسحاب الإسرائيلي من الشريط الجنوبي الآمن في لبنان عام ٢٠٠٠ تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ بفعل صمود المقاومة الفلسطينية وضرباتها.

ما الجديد إذاً الذي دعا النظام العربي الرسمي إلى طرق أبواب مجلس الأمن؟ إن كان ثمة جديد فهو أقرب إلى الأسوأ دون شك. عندما كان مجلس الأمن مكبلاً بالاستقطاب الأمريكي - السوفياتي حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي على الأقل كان عاجزاً عن أن يقوم بأي دور مؤثر في التسوية، وبعد ذلك ازدادت الأمور سوءاً لأن النفوذ الأمريكي عليه قد ازداد.

يضاف إلى هذا بطبيعة الحال أن الوضع الإقليمي ليس في صالح العرب، فإسرائيل ما تزال على ما هي عليه من تعنت فاضح ينعكس في رؤيتها لما تعتبره تسوية، وهو لا يعدو أن يكون إكساب قضمها للأراضي الفلسطينية ثوباً قانونياً، وحتى المتغير الإقليمي الذي كان يمكن أن يمثل إضافة إلى القوة العربية في هذه الظروف، وهو ازدياد الحضور الإيراني في النظام الشرق الأوسطي من المؤكد أن ثمة ملابسات وحساسيات عربية تحيط به وتحول دون أن يلعب هذا الدور.

أبدت واشنطن تحفظها منذ البداية من عقد اجتماع مجلس الأمن الذي دعا إليه المجلس الوزاري العربي في ٢٠/٨/٢٠٠٦ كما سبقت الإشارة متخوفة من أن يتحول إلى منبر لمهاجمة إسرائيل، غير أنها عادت فوافقت على عقده بعدما عملت على وضع إطار محدد له ليكون عدد المتحدثين فيه محدوداً. اعتبر رئيس دورة مجلس وزراء جامعة

الدول العربية آنذاك في كلمته أمام مجلس الأمن، الجلسة التاريخية، وسابقة مهمة في مجمل النزاع العربي - الإسرائيلي لمجرد أن المجلس قد انعقد على المستوى الوزاري وبمبادرة عربية، وقد تكون سابقة فعلاً بل قد تكون مهمة أيضاً بقدر ما أثبتت أن العبرة ليست بالدعوة أو الانعقاد وإنما بالنتائج. طالب رئيس الدورة العربي ببدء مفاوضات بين الأطراف بناء على الاتفاقات المعقودة، بموجب جدول زمني محدد وبمساعدة المجموعة الدولية وإشراف مجلس الأمن، مع أن إسرائيل هي أول من انتهك الاتفاقات المعقودة (نتنياهو وموقفه من اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٦)، كما إنها لم تحترم الجداول الزمنية (فلا وصلنا إلى الوضع النهائي بعد خمس سنوات من توقيع أوسلو ولا قامت الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥ كما كانت تنص خريطة الطريق).

ولم تخيب وزيرة الخارجية الأمريكية - مؤيدة بطبيعة الحال بنظيرتها البريطانية - الظن حين نصحت بمساندة جهود اللجنة الرباعية، ودعت السلطة الفلسطينية إلى الالتزام بنبيذ الإرهاب والعنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات والتعهدات السابقة، مع أن إسرائيل تحديداً هي الأولى بهذه الدعوة، فهي تمارس الإرهاب المنظم والعنف الدامي يومياً في الأراضي الفلسطينية، وهي التي تنكرت لاتفاقات أوسلو منذ عقد من الزمان، ناهيك بأنها لا تعترف بحق فلسطين في الوجود.

شاركت إسرائيل في الاجتماع بمندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، وليس بوزيرة خارجيتها باعتبار ذلك سلوكاً رمزياً تؤكد فيه عدم انصياعها للرغبة العربية، وحرص المتحدث الإسرائيلي على أن يؤكد الغياب التام للثقة الإسرائيلية في الفائدة من عقد مثل هذه المنتديات كما تدلّ على ذلك التجارب الماضية. تتابعت بعد ذلك كلمات خشبية تساوي بين القاتل والمقتول، وإن لم تخلُ من أمور ذات دلالة أو إشارات إيجابية، كإدراك وزير الخارجية الروسي لقصور جلسة كهذه عن أن تمثل دفعة في مهمة البحث عن السلام، أو مطالبته بإدخال سوريا في دائرة الاهتمام التفاوضية، أو دعم وزير الخارجية الفرنسي للمبادرة العربية. ثم انتهت الجلسة على هذا النحو، وهكذا فلا مشروع قرار يُتصارع حوله فيسقط أو يعدل بحيث يصبح بلا معنى، ولا حتى بيان رئاسي يشير إلى أن المجلس مهتم بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، وقيل إن المعارضة الأمريكية هي السبب في هذا.

بدا من قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وكأن طلب انعقاد المجلس يمثل بداية لمرحلة جديدة في عملية التسوية بعد أن ماتت وسلمت لإسرائيل، وبعد أن انعقد المجلس لساعات قليلة لم تنته إلى أي شيء فإن

الكرة عادت إلى الملعب العربي، وليس واضحاً أن الجانب العربي كان يضع هذا الاحتمال في حسبانته، لأنه لو كان الأمر كذلك لاحتوت الاستراتيجية العربية الجديدة على شقّ يتعلّق بـ ماذا بعد؟. ولا شكّ أن مآزق النظام العربي الرسمي قد تفاقم بعد هذه الجلسة، فقد وصف عملية السلام بأنها ماتت وسُلمت لإسرائيل، ولجأ لمجلس الأمن لكي يبعث فيها الحياة فلم يعزّ الأمر أدنى التفات في تأكيد واضح لعقم النهج العربي الرسمي في إدارة الصراع مع إسرائيل.

٤ - النظام العربي وظاهرة المقاومة

يتضح مما سبق أن النظام العربي الرسمي قد أخفق في أداء وظيفته في ما يتعلّق بحماية الأمن القومي العربي، ولذلك كان منطقيّاً أن تبرز قوى المقاومة غير الرسمية لتملاً هذا الفراغ الناجم عن عقم أداء النظام الرسمي، فثابرت المقاومة العراقية على أدائها على الرغم من ملبسات القتل العشوائي التي تحيط بها، والتي تمكن دوائر إعلامية عديدة من أن تصور ما يجري في العراق من منظور الحرب الأهلية فحسب، مع أنه من المؤكّد أن المقاومة العراقية قد حققت نقلة نوعية في عام ٢٠٠٦ تمثلت في قدرتها الحاسمة على التأثير في الساحة السياسية الأمريكية الداخلية، إذ لم يختلف اثنان على أن ورطة السياسة الأمريكية في العراق التي ينسب للمقاومة الفضل الأول فيها كانت هي السبب الرئيسي والمباشر في التحول الذي طرأ على الخريطة السياسية للكونغرس الأمريكي من جراء تغيير وضع الديمقراطيين فيه من الأقلية إلى الأغلبية، ناهيك بتزايد عدد أعضاء الكونغرس المعارضين لسياسة الإدارة الأمريكية في العراق من الحزب الجمهوري نفسه، وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تتغير جذرياً من حزب لآخر فإن سيطرة الديمقراطيين الحالية على الكونغرس الأمريكي وفوزهم المتوقع في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨ سوف يفتح الطريق بكلّ تأكيد إلى تغيير في الوسائل لا شكّ أن الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق سوف يكون في مقدمة أولوياته خاصة في ظلّ توقع استمرار تصاعد المقاومة العراقية.

على الجبهة الفلسطينية استمر صمود المقاومة الفلسطينية وتواصلت قدرتها على تحقيق الإنجازات وإن تمثلت المفارقة في أن عام ٢٠٠٦ الذي كان يفترض أن يشهد نقلة نوعية لها لم يكن من أعوامها المميزة. بدأ العام بانحياز الأغلبية الفلسطينية لبرنامج المقاومة الذي حملت حماس رايته في الانتخابات التشريعية، ومع ذلك فإن معضلة السلطة/المقاومة قد آتت أكلها في انحسار الدور المقاوم لحماس على صعيد الواقع، ذلك أنها أصبحت هدفاً مكشوفاً للاحتلال بعد أن تولت السلطة، وشغلت

حيناً بمواجهة الحصار الخارجي الذي فُرض عليها وحيناً آخر بالخلافات مع فتح خاصة في ضوء ازدواجية السلطة بين رئيس ينتمي لفتح وحكومة تتبع حماس مع خلاف بين في توجهات كل منهما إزاء إدارة الصراع مع إسرائيل، وأدت هذه الخلافات غير مرة إلى عدم استقرار في الشارع الفلسطيني وصل إلى حد الاحتقان الكامل والذي انتشرت معه مؤشرات إلى عنف متصاعد بلغ في النهاية حد الاقتتال بالسلاح.

غير أن عام ٢٠٠٦ كان بلا شك هو عام المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، إذ صمدت هذه المقاومة في وجه العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي وقع في صيف ذلك العام، واستطاعت أن تحقق بكل المقاييس نصراً تكتيكياً واستراتيجياً على إسرائيل، وعلى الرغم من الجدل الذي دار حول نتيجة الحرب فإن الأمر الذي لا شك فيه أن المقاومة قد نجحت في حرمان إسرائيل من تحقيق أهدافها التكتيكية (تحرير الأسيرين الموجودين في قبضة حزب الله) والاستراتيجية (إخراج حزب الله من المعادلة العسكرية في المنطقة وربما من المعادلة السياسية في لبنان) كذلك نجحت المقاومة في أن تدق مسماراً جديداً في نعش الشرق الأوسط الجديد الذي بشرت به كوندوليزا رايس إبان الحرب والذي كان يُراد له أن يؤسس على أنقاض إرادة المقاومة في الوطن العربي.

ولا أدل على ذلك من أنه في الوقت الذي تصاعدت فيه شعبية حزب الله وأمينه العام عربياً إلى نحو غير مسبوق فإن حكومة إسرائيل واجهت - وبصفة خاصة رئيسها ووزير دفاعها - انتقادات حادة داخل إسرائيل، وعانت من تدهور مستمر في شعبيتها ولم يكن لدى الإسرائيليين أدنى شك في أنهم خسروا الحرب أو بعبارة أخرى عجزوا عن تحقيق أهدافهم منها، وأضاف تقرير الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط الصادر عن جامعة تل أبيب في نهاية العام أن الحرب قد أظهرت تآكل قدرة الردع الإسرائيلية.

تمكنت المقاومة العربية في غير موقع إذاً من أن تحقق إنجازات حقيقية ومؤثرة فرضت نفسها على النظام العربي الرسمي الذي كان قد شهد اعتراض قوى رئيسية فيه على العملية العسكرية التي نفذها حزب الله قبل العدوان الإسرائيلي والتي اعتبرت السبب في قيام الحرب، كونها مغامرة غير محسوبة، والواقع أن هذا الموقف يتسق مع تطور موقف النظام العربي الرسمي من قضية مقاومة الاحتلال، فقد أتى على العرب الرسميين حين من الدهر كانوا يدعمون المقاومة المسلحة لهذا الاحتلال. تشي بذلك مساندة مصر وغيرها من الدول العربية لثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، ومساندة مصر أيضاً لثورة جنوب اليمن ضد الاحتلال

البريطاني منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، واحتضان القمة العربية لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها في عام ١٩٦٤.

ثم جرت مياه جديدة في النهر العربي بعد أن صار رافداً لنهر عالمي جامع، فتحول التأييد الفعلي للنضال المسلح إلى تأييد لفظي، يكتفى فيه بعبارات التحية والإعزاز والإكبار، وعلى أحسن الفروض تأييد مرتعش بالمال يحدث حيناً ويتوقف أحياناً أخرى. ثم توقف العرب الرسميون عن عاداتهم المفضلة في ممارسة السياسة بالكلام، فلم يعودوا يذكرون المقاومة في فلسطين أو لبنان أو العراق بحرف إن خيراً أو شراً. في البدء كانت الدوائر العربية الرسمية حريصة على أن تميز بحق بين المقاومة المشروعة والإرهاب المرفوض، وكان هذا التمييز لصالح المقاومة على أية حال طالما يعني أنه ليست كل مقاومة إرهاباً، ومع ذلك فقد استخدم من ناحية أخرى للتضييق على المقاومة من منظور مطالبتها بالابتعاد عن أي عمل يكون ملتبساً بشبهة الإرهاب، ثم كان العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ مناسبة لتفرقة جديدة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة على اعتبار أن العمل المحسوب يكون بالرجوع إلى السلطة الشرعية وبالتشاور والتنسيق مع الدول العربية، لأنه من دون هذا سوف يكون هناك وضع بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول رأي أو قول.

وفي هذا الإطار انحاز مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد بالقاهرة في ١٥/٧/٢٠٠٦ إلى وجهة النظر السابقة، لكن المقاومة صمدت، وقدمت نموذجاً أشعل جذوة الرأي العام العربي، وصعدت إسرائيل عدوانها الهمجي، وعلت النبرة الناقدة للمواقف العربية الرسمية داخل لبنان وفي وسائل إعلام عربية مستقلة عديدة، بالإضافة إلى ما بدا من أن ردود أفعال دولية جاءت أقوى على نحو يشعر بالخجل من مثيلاتها العربية، وفي هذا السياق بدا أنه لا خيار للموقف العربي الرسمي، سوى أن يغير خطابه على أقل تقدير، ومن هنا جاءت الدعوة السعودية لمجلس وزاري عربي طارئ في بيروت عقد بالفعل في ٧/٨/٢٠٠٦ أي بعد قرابة شهر من بدء العدوان.

كانت لانعقاد هذا المجلس، دون شك، دلالاته الإيجابية، بغض النظر عما سبقه، فقد حمل مجرد الانعقاد في بيروت معنى محددًا، وهو أن أصحاب منطق المغامرات غير المحسوبة قد راجعوا أنفسهم، فاختلفت من أعمال المجلس نبرة الانتقاد للمقاومة، ومن ناحية أخرى أفضت تلك الأعمال إلى واحدة من الحالات القليلة التي لم تتوقف فيها قراراته عند المستوى اللفظي، فتم تشكيل لجنة ثلاثية توجهت فوراً إلى نيويورك لنقل وجهة النظر العربية إلى المتداولين بشأن الصياغة النهائية لمشروع القرار

الفرنسي - الأمريكي في مجلس الأمن في ما يعد سابقة، فقد عانت قرارات الجامعة من افتقاد القدرة على التأثير وغياب المتابعة، ناهيك بعدم الالتزام بها، وقد أجرى الوفد الثلاثي اتصالات واسعة فضلاً عن مشاركته في مداولات مجلس الأمن، وكانت الحصيلة أن الصياغة النهائية للقرار ١٧٠١ جاءت أفضل مما كان عليه مشروع القرار، وإن لم ترق إلى مستوى أداء المقاومة.

لا نستطيع أن نقيس على نحو دقيق درجة التأثير المحدد للدبلوماسية العربية بهذا الصدد، وربما يكون الرمز هو الأهم: أن ثمة جماعة عربية تتحرك برأي واحد من خلف لبنان. على ألا ننسى أن الفضل الأساسي يرجع إلى صمود المقاومة وأدائها على نحو أجبر إسرائيل، وللمرة الأولى في تاريخ صراعها مع العرب، على السعي من أجل قرار دولي يخفف عنها العبء العسكري بعد أن عجزت طيلة شهر كامل عن تحقيق أهداف عدوانها ضد لبنان!

هكذا أبقت المقاومة في لبنان ومعها المقاومة في العراق وكذلك فلسطين على جذوة الأمل في نهوض عربي ضد الاحتلال يعيد للأمة كرامتها ويضعها على الطريق الصحيح من أجل تحقيق أهدافها.

ثالثاً: معضلة الديمقراطية في الوطن العربي

ذكر تقرير حال الأمة للعام ٢٠٠٥ في الجزء الخاص بالإصلاح السياسي أن غياب الإرادة السياسية لتحقيق إصلاح جاد وفعال، أدى إلى الالتفاف عليه بمجموعة من التدابير المضادة أفرغته من مضمونه ووسمته بالتناقض من جهة وعدم الاكتمال من جهة أخرى، وعرض في هذا السياق لمجموعة من المؤشرات التي تؤكد على معنى عدم جدية الإصلاح السياسي، كان أحدها تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري التي سمحت بالتنافس على مقعد رئيس الدولة بعدما أحاطت تلك المنافسة بمجموعة غليظة من القيود^(١)، ويطور تقرير حال الأمة للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ هذا المؤشر بعدما أتت حزمة التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس المصري في نهاية ٢٠٠٦ على المنوال ذاته من ضبط الإصلاح، ومثلها التعديلات التي أدخلت على الدستور الموريتاني الصادر في العام ١٩٩١ والمعدل في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وتلك التي شهدها النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية وتحديدًا الفقرة (ج) من المادة الخامسة من هذا النظام، ففي الحالات الثلاث المذكورة وقع التعديل بنية الاستمرار، وحُمل الإصلاح مسؤولية إدامة الأوضاع السائدة، وشُبِّعت مساعيه بتلك المسؤولية.

المؤشر الثاني الذي سيعرض له تقرير هذا العام للتدليل على ابتسار جهود الإصلاح هو المؤشر الخاص بالانتخابات، فقد شهد العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تأكيداً لظاهرة التنافس الانتخابي التي كانت قد شهدتها تسع دول عربية في العام ٢٠٠٥، إذ أجريت الانتخابات في العام ٢٠٠٦ على المستوى التشريعي في كل من فلسطين وموريتانيا والبحرين والكويت والإمارات، ولفظ الانتخابات التشريعية يطلق على سبيل التجاوز في الحالة الإماراتية سواء لجهة آلية تشكيل مجلس الشورى فيها أو لجهة الصلاحيات التي يملكها هذا المجلس، كما أجريت الانتخابات الرئاسية في كل من اليمن وموريتانيا، وأجريت الانتخابات المحلية (أو البلدية) في موريتانيا واليمن والكويت. بعض تلك الانتخابات لم يسفر عن تعديل في توازنات القوة بين الأطراف

(١) انظر الجزء الخاص بـ «الإصلاح السياسي»، في: حال الأمة العربية ٢٠٠٥: النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤١.

الرئيسية حزبية وغير حزبية كما هو الحال في انتخابات الإمارات واليمن، وبعضها الآخر كان منبثاً بتغيير حقيقي في معادلة القوة، كان يفترض أن ينعكس على صنع القرار وصوغ السياسة العامة لكنه أجهض في حالة فلسطين، ولم يُمكن له في حالة أخرى هي حالة البحرين. أما البعض الثالث والأخير، فإنه أتى بإرهاصات صريحة في إطار تجربة غير مألوفة في العمل السياسي العربي وهي تجربة الانتقال السلمي للسلطة من حاكم عسكري إلى حاكم مدني، دون أن يمكن الجزم في تلك المرحلة المبكرة بالمحصلة النهائية لهذا التطور، وتلك هي حالة موريتانيا.

يركز تقرير هذا العام إذاً على المؤشرين السابقين لأنهما كانا الأبرز في دالتهما على معضلة الديمقراطية في الوطن العربي، الأمر الذي يتسق مع المنطق الذي اتخذه التقرير لنفسه والقائم على تحليل أبرز تطورات العام وتسلط الضوء عليها.

١ - التعديلات الدستورية: جدلية الاستمرار والتغيير

في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ أطاح المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية في موريتانيا بنظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي حكم البلاد منذ العام ١٩٩١، واعتباراً من الأيام الأولى للانقلاب حرص قائده العقيد أعلى ولد محمد الفال على إعلان أن وجوده في السلطة رهن بتنظيم الأوضاع السياسية خلال مرحلة انتقالية قوامها أربعة وعشرون شهراً يتسلم على أثرها المدنيون مقاليد الحكم، وصدر بالفعل إعلان دستوري يفيد هذا المعنى، ثم جرى خفض أمد المرحلة الانتقالية لاحقاً من أربعة وعشرين شهراً إلى تسعة عشر شهراً. وتأكيداً لهذا المعنى، أي معنى مدنية الحكم بعد الفترة الانتقالية، أعلن ولد فال عن أنه وأي من قادة الانقلاب لن يترشحوا لأي من الاستحقاقات الانتخابية المتعددة التي تقرر إجراؤها، وشفع ذلك بتشكيل حكومة تكنوقراطية ضمت أعضاء من حزب الرئيس السابق ولد الطايع في نفي لنية المجلس العسكري تصفية الحساب مع النظام القديم، كذلك جعل ولد فال ثلاث ركائز أساسية يستقيم عليها الحكم الموريتاني، هي الديمقراطية والعدالة والحكم الرشيد، وأدار حواراً مع القوى السياسية المختلفة حول السبل الكفيلة بتعزيز تلك الركائز، كان من بينها الإعلان عن وجوب تمثيل النساء بما لا يقل عن ٢٠ في المئة في الهياكل المنتخبة، وتفتيح الجداول الانتخابية ونشرها على شبكة المعلومات الدولية رمزاً للشفافية في إعدادها، وتعديل بعض مواد الدستور الموريتاني الساري منذ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ وإخضاع الدستور المعدل لاستفتاء شعبي.

أجري الاستفتاء على الدستور المعدل في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وشارك فيه ٦٧,٥١ في المئة من الناخبين، وهي كما يتضح نسبة مرتفعة لم تتأثر كثيراً بمقاطعة

ثلاثة أحزاب سياسية لأسباب مختلفة، وأوضحت النتائج المعلنة موافقة ٩٧،٩٧ من المشاركين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي شملت ست مواد توزعت على الأبواب رقم ٢ (المواد من ٢٦ إلى ٢٩) و ١١ (المادة ٩٩) و ١٢ (المادة ١٢)، ومثلت بذلك ٥,٨ في المئة من إجمالي مواد الدستور البالغ عددها ١٠٢ مادة.

اختصت المواد المعدلة في الباب الثاني بمدّة رئيس الجمهورية فاقتصرت هذه المدّة إلى خمس سنوات بدلاً من ست، وقصرت إعادة انتخابه لمدّة ثانية على مرة واحدة غير قابلة للتجديد، وجعلت التزام رئيس الجمهورية بعدم تعديل هذا الشرط جزءاً تكوينياً في القسّم الذي يؤديه قبل تسلمه مهامه، وقضت بعدم توليه أية وظيفة عمومية أو خاصة ولا شغله منصباً قيادياً في أي حزب سياسي طيلة فترة ممارسته السلطة، وتناولت المادة ٩٩ في الباب ١١ المخصص لمراجعة الدستور النصّ على عدم جواز المبادرة بمراجعة الدستور، سواء من طرف البرلمان أو من طرف الرئيس، إذا كانت تلك المبادرة تنال من سيادة الدولة أو من نظامها الجمهوري الديمقراطي التعددي أو من مبدأ التناوب الديمقراطي على السلطة، واشترطت عدم مناقشة أي مبادرة بالتعديل ما لم يصوت عليها ثلثا أعضاء الجمعية الوطنية وثلثا أعضاء مجلس الشيوخ باعتبار ذلك خطوة لا بدّ منها قبل عرض التعديل على الاستفتاء. أما المادة ١٠٢ في الباب ١٢ المتعلق بالترتيبات الختامية فإنها تعرضت لصلاحيات المجلس الدستوري في النظر في الطعون المرفوعة إليه حول عدم دستورية بعض القوانين وأوجبت بطلان أي ترتيبات يُحكّم بعدم دستورتها.

التجربة الموريتانية ككل تجربة تستحق التأمل والمتابعة ليس فقط بالنظر إلى خصوصيتها في الإطار الموريتاني الذي مثّل فيه الانقلاب العسكري آلية لتداول السلطة بين جناح من العسكر وآخر، لكن وهذا هو الأهم على ضوء خصوصيتها في الإطار العربي بشكل عام، وهو الذي لم يألّف فيه المدنيون خلافة العسكر، وفي ما يتعلق بالتعديلات الدستورية تحديداً التي هي موضوع هذه النقطة من التقرير، فإنها كرّست مبدأ تداول السلطة وسيجته بسياج دستوري يحميه من العبث، كما إنها حرصت على إثبات حيادية رئيس الجمهورية في الصراعات السياسية الداخلية من خلال رفض ارتباطه بأي من الأحزاب الموريتانية، والتعدّيلان بالغا الأهمية في واقعنا العربي الذي تؤبد فيه السّلطة أكانت ملكية أم حتّى جمهورية، وتُسخرُ فيه إمكانيات الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة للتمكين لوضع الرئيس في النظام وإسباغ الشرعية عليه. لكن على الجانب الآخر، فإن التقييم الموضوعي للتعديلات الدستورية الموريتانية يستدعي لفت الانتباه إلى العديد من المواد التي لم يطلها التعديل، تكرر وضع رئيس الجمهورية في مواجهة رئيس الوزراء، وترفع من شأن مجلس الشيوخ فيما هو منتخب

بطريق غير مباشرة بواسطة نواب البلديات، وتمد حقّ الترشح للرئاسة لحين بلوغ سنّ الخامسة والسبعين من العمر في ظلّ تركيبة ديمغرافية لا تقل فتوةً عن نظيرتها في أيّ بلداننا العربية، وتوكل إلى القوانين تنظيم بعض أهمّ الحقوق فيقيدها.

بناءً على ما سبق، نجد أن المادة ٣٠ أناطت برئيس الجمهورية مسؤولية تعيين الوزير الأول وإعفائه من وظائفه من دون أن تلزمه بتعيين رئيس الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية، وجعلت المادة نفسها الوزير الأول والوزراء مسؤولين أمام رئيس الجمهورية وليس أمام البرلمان، كما خولت المادة ٣١ رئيس الجمهورية الحق في حلّ الجمعية الوطنية أي الغرفة المنتخبة بعد التشاور مع الوزير الأول ورئيسي الغرفتين البرلمائيتين، وهو قيد ضعيف، بل إن المادة المذكورة لم تحصن البرلمان الجديد ضدّ الحل إلا للمدة اثني عشر شهراً فقط يجوز بعدها للرئيس مباشرة حقّه مجدداً في حلّ البرلمان، وهذا بالتأكيد يضعف من وضع البرلمان، كما إنه يهدد بإشاعة عدم الاستقرار السياسي. ونظمت المادة ٤٠ خلافة رئيس الجمهورية في حال الشغور المفاجئ لمنصبه لعدة أو بسبب الوفاة، فأوكلت لرئيس مجلس الشيوخ وليس لرئيس الجمعية الوطنية مهمة تسيير شؤون الدولة، فيما المجلس الأول منتخب انتخاباً غير مباشر والمجلس الثاني منتخب مباشرة من الشعب. وحددت المادة ٥٧ الموضوعات التي يشرع فيها البرلمان على سبيل الحصر فيما جعلت المادة ٥٩ كلّ ما عدا تلك الموضوعات الحصرية من اختصاص الحكومة، ثمّ جاءت المادة ٦٠ لتخول الحكومة بعد الوفاق مع رئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ إجراءات في مجالات اختصاص البرلمان، وهو ما يعني أن كلّ ما يستجد من أمور هو من اختصاص الحكومة لا البرلمان وأنّ صلاحيات البرلمان كلها موضع منازعة من طرف الحكومة شرط موافقة رئيس الجمهورية. وفي تلك الحدود يتبين أن التعديلات الدستورية المشار إليها (فضلاً عن حذف المادة ١٠٤ التي كانت مقيدة للحريات) هي تعديلات لم تمس إلا النزر اليسير من مواد الدستور، وحيثما مست التعديلات تلك المواد فإنها أتت جزئية مما يحفظ قوام النظام الموريتاني على حاله كما أسس له دستور العام ١٩٩١.

وفيما يخص النموذج المصري فإنه منذ وضع الدستور الدائم في العام ١٩٧١ وحتى العام ٢٠٠٤، أي طيلة ما يربو على ثلاثة عقود شهدت فيها مصر تغيرات مجتمعية على الصعد كافة، لم يدخل على هذا الدستور تعديل إلا في العام ١٩٨٠ وذلك في إطار صفقة غير معلنة بين نظام الرئيس السادات والقوى والتيارات الإسلامية، أدخل بمقتضاها النصّ على اعتبار الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع بعد أن كانت مصدراً بين مصادر أخرى للتشريع في دستور ١٩٧١، وفي المقابل عدّل النصّ الدستوري الذي يحدد مدة حكم رئيس الجمهورية بفترتين غير قابلتين للتجديد وأصبح

حكمه لأمد غير محدود. ومن الأمور الأخرى التي شملها تعديل ١٩٨٠ السماح بالتعددية الحزبية خلفاً لنظام الحزب الواحد، واستحداث غرفة ثانية للبرلمان هي مجلس الشورى ذو الوظيفة الاستشارية إلى جانب مجلس الشعب المختص بالتشريع.

تلك المفارقة بين تغير السياق المجتمعي وجود النصّ الدستوري مثلت واحدة من نقاط التماس بين برامج مختلف القوى السياسية المعارضة التي التقت حول ضرورة معالجتها. أما كيف تكون المعالجة وفي أي اتجاه فكان هذا هو مناط الاختلاف بين يمين ويسار مع تشعب قوى اليمين وتعدد قوى اليسار. ومضت بعض أحزاب المعارضة خطوة أبعد بطرح تصورهما لإصلاح دستوري شامل، حده الأدنى إلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٨١ وإطلاق التعددية الحزبية والمنافسة على منصب رئيس الجمهورية وتخليه عن صفته الحزبية وتقييد مدة توليه السلطة بفترتين غير قابلتين للتجديد. وظلت القضايا الخاصة بشكل النظام الاقتصادي، والحصة النيابية لكل من العمال والفلاحين، وآليات تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وعلاقة الدين بالتشريع، ووجود نائب للرئيس، قضايا تلتقي من حولها فصائل المعارضة المصرية وتختلف.

وعندما أعلن الحزب الوطني الديمقراطي في العام ٢٠٠٢ نيته إصلاح هيكله المؤسسي وتطوير فكره السياسي استتبشر قليلون بمآل محاولة إصلاح وتطوير تنبع من داخل الحزب الحاكم، لأنها تنطوي حتماً على ضبط وضع الحزب وتقييد صلاحيات رئيسه الذي هو رئيس الجمهورية، وهو ما يصعب على الأخير الرضا به. بهذا المعنى جاء إعلان الرئيس مبارك في العام ٢٠٠٥ (مبادرته) لتعديل المادة ٧٦ من الدستور التي تحدد آلية اختيار رئيس الجمهورية مفاجئاً في التوقيت وليس في المضمون. كان مفاجئاً في التوقيت لأنه قصد المادة المذكورة في العام ٢٠٠٥ الذي هو عام إجراء الانتخابات الرئاسية. وكان متوقفاً من حيث المضمون لأنه اشترط لترشح الحزبيين تمثيل أحزابهم بنسبة ٥ في المئة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى، وهو شرط لا يتحقق إلا للحزب الوطني الديمقراطي فقط. واشترط لترشح المستقلين تزكية ٢٥٠ عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمحليات وهو بدوره شرط يتعذر تحقيقه في ظلّ عدم وجود الصف الثاني من القيادات السياسية التي ينعقد من حولها وفاق وطني كأثر من آثار سياسة تجفيف منابع التي دأب عليها الحزب الحاكم منذ نشأ. وهكذا، فلئن قيل في تفسير منطوق التعديل أنه جاء مقيداً لترشيحات المستقلين لصالح ترشيحات الأحزاب التي هي قوام التعددية وأساس الحراك السياسي في النظام الديمقراطي، فإن التعديل في واقع الأمر قطع الطريق أمام الحزبيين والمستقلين معاً للوصول إلى سدة الحكم وأعاد إنتاج الواقع لكن في قالب آخر.

وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ أخطر الرئيس مبارك رئيس مجلس

الشعب بطلبه تعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور بما فيها المادة ٧٦ المشار إليها، وهي صلاحية تحوله إياها المادة ١٨٩ من الدستور، وربط مبارك في خطابه بين التعديلات الدستورية المقترحة ورؤيته الإصلاحية التي تبناها برنامج الانتخاب الرئاسي في العام ٢٠٠٥، والتي انطلقت من الالتزام بأهداف هي: تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتعزيز دور رئيس مجلس الوزراء في إطار السلطة التنفيذية، وفي المقابل ضبط صلاحيات الرئيس في الظروف المهددة لسلامة الوطن أو المعطلة لأداء مؤسساته، وتبني نظام انتخابي يُفَعِّل التمثيل الحزبي في البرلمان فضلاً عن تمثيل المرأة، وتطوير نظام المحليات بما يعمق صلاحياتها التنفيذية والرقابية، ومكافحة ظاهرة الإرهاب عن طريق قانون يعد لهذا الغرض ويحل محل قانون الطوارئ.

ومن خلال مراجعة تلك التعديلات يتبين أن الكثير منها جاء محملاً بما ينقضه أو مرتفقاً بما يحد منه، وكمثال فإن الدعوة إلى تعديل المادة ١٧٣ للتأكيد على استقلال الهيئات القضائية لازمها اقتراح تشكيل مجلس يضم رؤساء تلك الهيئات وبتأسيه رئيس الجمهورية، قيل في تبريره إنه يأتي «ليرعى الشؤون المشتركة للهيئات القضائية والتي تتطلب التنسيق فيما بينها»، وهذا إقحام للسلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية، ومجرد إيجاد بديل للمجلس الأعلى للقضاء. كما إن اقتراح تعديل المواد ١٢٧ و١٣٣ و١١٥ و١١٨ في اتجاه تعزيز دور مجلس الشعب من خلال اشتراط حصول الحكومة على ثقته وحقه في سحب تلك الثقة منها دونما حاجة إلى استفتاء شعبي، وتحويله صلاحية تعديل مشروع الموازنة العامة بغير موافقة الحكومة وإفساح المدّة أمامه لمناقشة تلك الموازنة، هذا التعديل بعناصره المختلفة قابله اقتراح آخر بتعديل المادة ١٣٦ ليكون حلّ مجلس الشعب بقرار من رئيس الجمهورية دونما اضطرار للجوء إلى استفتاء الشعب، وقيل في تفسير هذا الاقتراح الأخير أنه يسوي بين آلية حلّ مجلسي الشعب والشورى، فيما الوضع القانوني للمجلسين مختلف لأن الانتخاب هو الأصل في تشكيل مجلس الشعب فيما يتم تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى، واتصلاً بالنقطة نفسها شملت اقتراحات التعديل المادتين ١٩٤ و١٩٥ بغرض منح مجلس الشورى اختصاصاً تشريعياً، وتمكينه من الموافقة على بعض الموضوعات الداخلة في اختصاصه، وهو ما يعد تدعيماً لدور المجلس الأعلى على حساب المجلس الأدنى. وعلى حين طالب الرئيس بتخفيف الشروط المقيدة للمنافسة الانتخابية الرئاسية والتي تنظمها المادة ٧٦ التي سبق تعديلها، فإن المادة ٧٧ التي لا تحدد أفقاً زمنياً لولاية رئيس الدولة ظلت دون أي تعديل.

ومن بين أكثر المواد المستهدفة بالتعديل إثارة للجدل داخل المجتمع المصري، كانت المواد ١ و٥ و١٧٩. اقترح تعديل المادة ١ من الدستور ليحلّ بها التأكيد على

قيمة المواطنة بدلاً من التأكيد على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة، وهو اقتراح نظر إليه البعض على أنه جاء ضرورياً لمواجهة الردة التي منيت بها قيمة المواطنة بفعل شيوع روح التعصب على الجانبين المسلم والقبطي في آن واحد، وأنه خفف من الهواجس القبطية التي تثيرها المادة الثانية من الدستور التي تجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وأنه يستجيب لمستجدات الواقع المصري الذي ما عادت ثلاثمه صيغة تحالف قوى الشعب العاملة. على الجانب الآخر، كان هناك من يجد في إضافة المواطنة إلى المادة الأولى نوعاً من لزوم ما لا يلزم على ضوء التأكيد في المادة ٤٠ من الدستور على المساواة بين المواطنين دون تمييز لداعي الدين أو الجنس أو اللغة، وأن ربط التشريع بالشريعة هدفه وضع المبادئ الشرعية أمام المشرع للاسترشاد بها دون مصادرة حقه في الاسترشاد بسواها، أي أن الهواجس القبطية لا مبرر لها، وأن الانقلاب على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة هو جزء من انقلاب على النهج الاشتراكي برمته و متمم لمحو أثره من العديد من مواد الدستور: ٤ و ٢٤ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٧ و ٥٦ و ٥٩ و ٧٣ و ١٨٠.

على صعيد آخر، اقترحت إضافة لنص المادة ٥ من الدستور تتجاوز ما هو قائم من حظر تأسيس الأحزاب على أساس الدين أو الجنس أو الأصل إلى حظر مباشرة أي نشاط سياسي على الأسس المذكورة ذاتها، ومعلوم أن النشاط السياسي أوسع بما لا يقاس من العمل الحزبي، واعتبرت تلك الإضافة موجهة بالأساس ضد حركة الإخوان المسلمين التي كان قد سمح لها في انتخابات ٢٠٠٥ بالدعاية لمرشحيها بوصفهم أعضاء فيها، وحملت لافتاتهم شعار الإخوان الشهير ورمزهم (سيفين ومصحف) بعدما حصلت الجماعة على حكم قضائي يعطيها هذا الحق، أما بعد تعديل الدستور فلن يعود بإمكان منتسبي الجماعة الإفصاح عن هويتهم. يذكر أن هذا التعديل جاء على خلفية احتدام المواجهة بين النظام والإخوان، وكان من مظاهر ذلك حملات الاعتقال الواسعة لطلاب الجماعة في جامعة الأزهر بعد عرض شبه عسكري للقوة في حرم الجامعة استنفذ الرأي العام المصري، وإحالة بعض قيادات الإخوان إلى المحاكمة أمام القضاء العسكري، ومنع عدد منهم ومن نشطاء الجماعة بشكل عام من التصرف في أموالهم وأموال زوجاتهم وأولادهم القصر، ومن المفارقة أن رئيس الدولة وهو يدعو إلى فض الاشتباك التام بين كل ما هو ديني وكل ما هو سياسي بمقتضى التعديل المقترح لنص المادة ٥ قد رفض اقتراحاً بتضمين الدستور نصاً يفيد أن مصر دولة مدنية.

ويستحق التعديل المقترح لنص المادة ١٧٩، والقاضي بإلغاء قانون الطوارئ والاستعاضة عنه بقانون جديد يحمي المجتمع من الإرهاب، وقفة تحليلية لأكثر من سبب، أحدها أنه يتهدد حزمة الضمانات القانونية للحقوق والحريات المنصوص عليها

في الدستور، ويدعم هذا التهديد، فيما الأصل في قانون الطوارئ أنه مؤقت، ومعلوم أنه يصعب تصور صوغ قانون للإرهاب دونما مساس بسلامة البدن، أو سرية الاتصالات الشخصية، أو عدم سقوط جرائم التعذيب بالتقادم... إلخ. السبب الثاني والأهم أن ثمة سوابق عربية لتشريعات مكافحة الإرهاب تقدمت تصوراً مبكراً لما يمكن أن يأتي عليه التشريع المصري ذو الصلة، ومن ذلك قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية الذي أقره مجلس الشورى البحريني في ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ تنمة لإقرار مجلس النواب له، والقانون المذكور لا يكفل الحد الأدنى من الضمانات للمتهم، ويسمح بوضع المواطنين رهن الاعتقال لمجرد الظن أو النية، ويتيح لقوى الأمن سلطات مطلقة في اعتقال الأشخاص المشتبه بهم وتوقيفهم لمدة شهرين، وهي مدة كبيرة. كذلك أقر مجلس النواب الأردني تعديلاً على قانون مكافحة الإرهاب تقدمت به الحكومة في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ نصّ بدوره على حزمة من الإجراءات الاحترازية تؤثر على حقّ المتهم في المحاكمة العادلة، وقدم تعريفاً فضفاضاً لمفهوم الإرهاب، والمثير للانتباه أنه في الحالة الأردنية كما في الحالة البحرينية دعا مقرر الأمم المتحدة الخاص بحماية حقوق الإنسان إلى التريث قبل إدخال القانونين إلى حيز النفاذ، هذا في الوقت الذي يفترض فيه أن الأمم المتحدة طرف أصيل في مكافحة الإرهاب.

وأصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية أمراً ملكياً في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ يقضي بتعديل الفقرة ج من النظام الأساسي للحكم للنصّ على تشكيل هيئة للبيعة تنظم شؤون الحكم وتبايع الملك وتختار ولي عهده. بشيء من التجاوز يمكن اعتبار النظام الأساسي للحكم حاملاً لروح الدستور الذي تعرفه الدولة الحديثة من حيث كونه ينظم العلاقة بين السلطات، ويوضح الأسس التي يبنى عليها كيان المملكة.

وفي ما يخص هيئة البيعة فلقد تضمن الأمر الملكي الخاص بإنشائها خمسة وعشرين نقطة من أهمها أن تلك الهيئة تتكون حصراً من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، وأنها عند وفاة الملك تبايع ولي عهده، وتتشاور مع الملك بعد بيعته لاختيار واحد أو اثنين أو ثلاثة ممن تراهم صالحين لخلافته ثمّ تقوم بترشيح أحدهم أو ترشح سواه، فإذا لم يوافق الملك على ترشيح الهيئة تجري المفاضلة بين مرشحها ومرشح آخر من طرف الملك عبر آلية التصويت داخل الهيئة بحيث يسمّى المرشح الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات، ويشير الأمر الملكي إلى أنه حين اختيار ولي العهد في مدى زمني لا يجاوز الثلاثين يوماً يحقّ للهيئة تشكيل مجلس مؤقت للحكم من خمسة من أعضائها لإدارة شؤون الدولة من دون أن تكون لها صلاحيات حلّ مجلس الوزراء أو الشورى أو تعديل النظام الأساسي أو أي من نظم الشورى والمناطق والأمن الوطني،

وينص الأمر أيضاً على أن مجلس الحكم يدير شؤون الدولة في حالة إصابة الملك بعارض صحي، فإن أعجزه مرضه تقوم الهيئة بمبايعة ولي العهد، كما إن المجلس يمارس المهام ذاتها في حالة المرض العضال للملك وولي عهده أو وفاتهما مجتمعين لحين اختيار الهيئة الأصلح من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود ومبايعته، يرأس الهيئة أكبر أبناء مؤسس المملكة، واجتماعاتها سرية، ولا يحضرها سوى أعضائها.

وجد البعض في نظام البيعة خطوة ثالثة على طريق إصلاحية ممتدة بدأت بتحديث البنى الإدارية والمؤسسية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتواصلت في التسعينيات بإصدار النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق وإنشاء مجلس الشورى، وذلك قبل إجراء الانتخابات البلدية في العام ٢٠٠٥. وواقع الأمر أن نظام البيعة لا يدخل في باب الإصلاح السياسي من قريب أو بعيد، لكنه يدخل في باب تنظيم آلية انتقال السلطة حصراً في أبناء الملك عبد العزيز، وهي خطوة بدت ملحّة على ضوء هَرَم نسل مؤسس المملكة حيث يزيد عمر أصغره على ستين عاماً من جهة، وعلى ضوء الخبرة الكويتية والأزمة السياسية التي واجهتها الأسرة الحاكمة فيها غداة وفاة الشيخ جابر الصباح من جهة أخرى. وفي كلّ الأحوال، فإن الهيئة التي جاء تكوينها حصرياً واجتماعاتها مغلقة وكيانها أشبه بالغيتو داخل المجتمع السعودي تركت أموراً عالقة قد تكون هي نفسها باباً لصراع في مستقبل الأيام، ومن ذلك أن مجلس الحكم خماسي التكوين الذي حُوّل مهام إدارة شؤون الدولة في ظروف سبق تحديدها هو مجلس يتعذر تشكيله من بين أعضاء الهيئة في غياب ضوابط حاكمة لمثل هذا التشكيل، كما إنه لم توضع قواعد حاكمة للعلاقة بين أعضاء المجلس الخماسي، وتلك نقطة تعيد إلى الأذهان التجربة السيئة لمجلس الحكم الانتقالي في العراق وهيئته التساعية الرئاسية المنبثقة عنه والخلاف الذي أحاط تداول رئاسة الهيئة بين أعضائها التسعة على نحو أفضى إلى ترتيبهم هجائياً. السياق مختلف ولا شك بين الحالتين العراقية والسعودية لكن من دون إلغاء أثر سلبية التنافس النخبوي على استقرار النظام، هذا دون الحديث عن أضرار نخبوية النظام بديمقراطيته في العراق كما في السعودية.

وفي الجزائر كانت حكومة عبد العزيز بلخادم قد أعلنت نيتها في إعداد دستور جديد يخلف دستور العام ١٩٩٦ الذي وضع في حينه لكسر حلقة العنف والعنف المضاد بين النظام والجماعات الإسلامية المتطرفة. الهدف المعلن للدستور الجديد هو تنظيم مرحلة ما بعد المصالحة الوطنية التي مثلت القضية المحورية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. أما الهدف الحقيقي فكان هو التمديد لولاية رئاسية ثالثة لبوتفليقة. وهكذا دائماً، فإن قضية التناوب على منصب رئيس الدولة تمثل عقدة التعديلات الدستورية في النظم السياسية العربية على اختلاف اتجاهاتها، مع ملاحظة تثير الانتباه مؤداها أنه

كلما **انفتح** النظام سياسياً بدرجة (مصر) أو بأخرى (الجزائر) جنح إلى التمديد للرئيس أو الإبقاء عليه. وفي ما يخص الحالة الجزائرية تحديداً، فإن تعدد أوجه الخلاف بين بوتفليقة والمؤسسة العسكرية كان هو الداعي إلى أرجاء التقدم بالمشروع الجديد للدستور إلى أجل غير مسمى، على أساس تحين الجيش فرصة انتهاء الولاية الثانية للرئيس لمراجعة سياساته في الداخل وبدرجة أقل في الخارج. يذكر أن قضايا الخلاف بين الجيش وبوتفليقة تشمل من بين ما تشمل: الموقف الرسمي من أحزاب الائتلاف وهو خلاف عرقل تشكيل حكومة أحمد بن بيتور لمدة ثمانية أشهر، ومثلت وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والعدل بؤرته الأساسية، كما إنه هو ذاته الخلاف الذي أطاح بحكومة بن بيتور وأتى بحكومة علي بن فليس خلفاً لها، إذ بينما تحفظ بوتفليقة على أحزاب الائتلاف كان الجيش يؤيدها. القضية الأخرى الخلافية هي قضية الفساد التي يلقي الرئيس بالمسؤولية الكاملة أو الكبرى فيها على كبار جنرالات الجيش الجزائري، هذا إلى اختلاف الطرفين حول تراتبية التهديدات السياسية للدولة الجزائرية، ووضع الجيش التهديد الإسلامي على القمة منها وما يتفرع عن ذلك من تباين الرؤى حول مصادر التهديد الخارجي لأمن الجزائر.

٢ - الانتخابات التنافسية: تعدد في القوى . . جمود في المعادلة السياسية

شهد العام ٢٠٠٦ كما سلف القول إجراء الانتخابات في ستة بلدان عربية على عدة مستويات رئاسية وتشريعية وبلدية، تميز معظمها بمشاركة شعبية كثيفة دل عليها كما في الحالة الفلسطينية اقتراع ٧٧,٦٩ في المئة ممن يتمتعون بحق الانتخاب، وتصويت ٧٩ في المئة في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية البحرينية في مقابل ٧٢ في المئة في الجولة الأولى، ومشاركة ٧٣ في المئة من الناخبين في الجولة الأولى من الانتخابات الموريتانية التشريعية والبلدية مقابل ٦٩ في المئة منهم على المستويين نفسهما في الجولة الثانية، وتصويت ٦٦ في المئة من الناخبين في الانتخابات التشريعية الكويتية.

أرجعت النسب المرتفعة إلى مشاركة بعض القوى السياسية التي سبق لها مقاطعة الانتخابات، وكان هذا هو الحال في البحرين التي شاركت جمعياتها الشيعية الأربع الرئيسية: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية والتجمع القومي الديمقراطي والعمل الوطني الديمقراطي والعمل الإسلامي ومعها أنصارها في انتخابات ٢٠٠٦ فيما كانت قد قاطعت انتخابات ٢٠٠٢. كذلك هو الحال في فلسطين حيث شاركت حركة المقاومة الرئيسية حماس في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦ فيما كانت قد قاطعت مع حركة الجهاد الانتخابات البلدية والرئاسية للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي.

كذلك أرجع ارتفاع تلك النسب إلى مشاركة المرأة لأول مرة في ممارسة حقّ التصويت، وكان هذا حال الكويت التي شاركت فيها النساء بـ ٣٥ في المئة من قوتهم التصويتية. وفي واقع الأمر، فإن التحليل السابق يعدد مظاهر ارتفاع كثافة التصويت ولا يفسرها، إذ إن التفسير يرتبط بما قد يتصور المواطن البسيط أنه واقع جديد يتشكل، ومن ثمّ يحرص على ألاّ ينعزل عن التأثير فيه. مثل هذا التفسير يسري على الحالة الموريتانية التي لا شك في أنها تثير الفضول السياسي وهي تنتقل من حكم العسكر إلى الحكم المدني، ويسري على الحالة اليمنية التي شهدت لأول مرة منافسة جدية بين رئيس حزب المؤتمر الشعبي ومرشح اللقاء الوطني المشترك على نحو فتح أفقاً، ليس للتناوب على السلطة وهو هدف، بعد لا زال عصياً، لكن لإلقاء حجر في مياه راكدة. وتبدو هنا المقارنة مفيدة بين الحالة اليمنية والحالة المصرية على سبيل المثال، فعلى الرغم من أن الانتخابات الرئاسية المصرية التي أجريت في العام ٢٠٠٥ كانت هي أول انتخابات تنافسية يشهدها المجتمع المصري إلا أن كون نتيجة تلك الانتخابات قد حسمت سلفاً على ضوء هزال شعبية المنافسين للرئيس المصري قد أدى إلى ألاّ تصل نسبة التصويت فيها إلى ربع عدد المقيدين في الجداول الانتخابية.

شاركت قوى عدة في الانتخابات التشريعية والبلدية الموريتانية بدورها في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ منها كتلة ائتلاف قوى التغيير التي تتشكل من عدة أحزاب وحركات هي: التحالف الشعبي التقدمي، والجبهة الشعبية، وحركة الديمقراطية المباشرة، والحزب الموريتاني للوحدة والتغيير (حاتم)، وأفلام/التجديد الزنجية، والحزب الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي، وتكتل القوى الديمقراطية، وتمام، والإصلاحيون الوسيطون، والتجديد الديمقراطي، واتحاد قوى التقدم. وكما هو معلوم فإن بعض تلك القوى ينتمي إلى أحزاب المعارضة التقليدية لنظام الرئيس ولد الطابع مثل التحالف الشعبي التقدمي، وبعضها حديث النشأة مثل تمام، وبعضها مستقل ذو اتجاهات إسلامية وصفت بالمعتدلة مثل الإصلاحيون الوسيطون، كما شارك أيضاً الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد الذي يمثل امتداداً لحزب الرئيس ولد الطابع، وبعض الأحزاب الصغيرة المحسوبة على الحزب الحاكم في فترة ما قبل الإطاحة به بانقلاب ولد فال، فضلاً عن عدد من المرشحين المستقلين.

أما في اليمن فقد ترشح لرئاسة الجمهورية ٦٤ مرشحاً ضموا ثلاث نساء، استبعد ١٥ منهم لعدم استيفائهم الشروط الدستورية المنصوص عليها، ولم يحصل سوى ٥ في المئة منهم على نسبة التزكية المطلوبة من أعضاء مجلسي النواب والشورى حسب نصّ القانون الانتخابي، وهؤلاء الخمسة هم: علي عبد الله صالح عن المؤتمر

الشعبي العام، ويفصل بن شمالان مرشح اللقاء الوطني المشترك (المكون من حزب الإصلاح «الإسلامي»، والحزب الاشتراكي، وأحزاب: الحق، والاتحاد، واتحاد القوى الشعبية، والوحدوي الناصري)، ويأسين عبده سعيد عن أحزاب المجلس الوطني للمعارضة، وأحمد المجيدي وفتحي العزب وهما مستقلان أولهما اشتراكي والآخر إصلاحية، وخاض الانتخابات بالفعل يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ أربعة مرشحين بعد انسحاب المرشح الخامس عشية الاقتراع. أما مرشحو البلديات فقد فاق عددهم ٢٠,٠٠٠ مرشح لم تتجاوز النساء منهم نسبة ١ في المئة.

وتنافس في الانتخابات التشريعية الكويتية التي جرت في ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ٢٤٩ مرشحاً بينهم ٢٨ امرأة موزعين على كتلة الإسلاميين التي تضم تيار الإخوان المسلمين مثلاً في الحركة الدستورية الإسلامية، والحركة السلفية ممثلة في التجمع الإسلامي الشعبي، والتيار الشيعي معبراً عنه بالتحالف الإسلامي الوطني. كذلك توزع المرشحون على الكتلة الليبرالية، ومن أبرز نماذجها المنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي، هذا بخلاف المستقلين. وترشح في الانتخابات التشريعية البحرينية بجولتها في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ و٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، ٢٠٧ مرشحاً (انسحب منهم لاحقاً ١٣) توزعوا على الجمعيات الأربع الشيعية المشار إليها، وجمعتي الأصالة السلفية والمنبر الإسلامي لسان حال الإخوان المسلمين، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي التي تجمع في داخلها ما بين يسار وقوميين ومستقلين وتحالف مع جمعية الوفاق، وكتلة الوحدة الوطنية، بخلاف المستقلين. كما ترشح للبلديات ١٧١ مرشحاً في خمس بلديات على مستوى محافظات البحرين الخمس. أما في فلسطين فقد تنافست مختلف الفصائل الوطنية والإسلامية عدا حركة الجهاد في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

وتستحق انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات تحليلاً مستقلاً بالنظر إلى خصوصية آلية اختيار أعضاء المجلس وكذلك بالنسبة لطبيعة المهام الموكولة له. من حيث آلية الاختيار تشكل المجلس منذ بدايته بالتعيين المباشر لأعضائه الأربعة، لكن بمقتضى قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم ٤ للعام ٢٠٠٦ جرى التحول إلى آلية مزدوجة تسمح بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني وتعيين النصف الآخر، ونصّ القرار المذكور على أن يكون اختيار النصف المنتخب بواسطة هيئة انتخابية يقوم حاكم كل إمارة بتعيين أعضائها، كما يقوم أيضاً باختيار النصف المعين من أعضاء المجلس الوطني. كذلك جرى النصّ على أن تتكون الهيئة الانتخابية من عدد لا يقل عن مائة ضعف عدد المقاعد المخصصة لكل إمارة. وعلى أثر ذلك أصدر رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قراره رقم ٣ للعام ٢٠٠٦

الذي نصّ على تشكيل لجنة وطنية للانتخابات تكلف بالإشراف على عملية الانتخابات برمتها.

في هذا السياق قام حكام الإمارات السبع باختيار هيئاتها الناخبة بواقع ١٧٥٩ لأبي ظبي، و١٥٣٩ لدبي، و١٠٤١ للشارقة، و٤٤١ لعجمان، و٤٠١ لأم القيوين، و١٠٨٤ لرأس الخيمة، و٤٨١ للفجيرة. أي أن إجمالي أعضاء الهيئات الناخبة بلغ ٦٦٨٩ عضواً بينهم ١١٨٩ امرأة، وكافتهم يحقّ لهم خوض الانتخابات على سبيل الحصر. من بين هؤلاء تمّ اختيار ٤٣٨ مرشحاً يضمون ٦٣ امرأة للتنافس على ما يلي: ٤ من المقاعد الثمانية المخصصة لكلّ من أبي ظبي ودبي، و٣ مقاعد من الستة المخصصة لكلّ من الشارقة ورأس الخيمة، ومقعد من اثنين مخصصين لكلّ من عجمان والفجيرة وأم القيوين، وكما سلف القول فإن باقي المقاعد الشاغرة يعين أصحابها بواسطة حكام الإمارات.

الآلية السابقة كانت موضع نقد كبير من قطاعات واسعة من المثقفين والناشطين السياسيين الإماراتيين كونها أخلت بشرط المساواة «بين جميع المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو الوطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي» المنصوص عليه في المادة ٢٥ من دستور الإمارات، إذ كما هو واضح فإن قرار المجلس الأعلى للاتحاد ينصّ على اصطفاء فئة من الإماراتيين واختصاصها دون سواها وبغير مبرر بحق الاقتراع، ومضى بعض الناقدون خطوة أبعد بالمشابهة بين طريقة اختيار نصف أعضاء المجلس الوطني للاتحاد وطريقة الانتخاب الأسبرطية حيث كان حقّ الانتخاب وقفاً على ثلثة من الذكور على سبيل الحصر، وتهكم آخرون بإطلاق وصف «شعب الإمارات المختار» على أعضاء الهيئات الناخبة، وبدا هذا النقد ضارباً في أساس الفكرة وأصلها، وبالتالي فإنه تجاوز بكثير كلّ ما أورده المراقبون عن عدم تحديد سنّ الاقتراع، أو عن عدم دقة قوائم الناخبين، أو حول غياب الإشراف القضائي، أو بشأن فصل اللجنة الوطنية في تظلمات المرشحين. . الخ، فالأصل يجب الفرع. يضاف إلى كلّ ما سبق أن تلك الإجراءات الانتخابية المعقدة على تمييزها الواضح لا تفضي إلا إلى اختيار نصف أعضاء المجلس الوطني لا أكثر.

وإذا انتقلنا إلى طبيعة المهام الموكولة للمجلس الوطني وجدنا أن المجلس غير مخول بالتشريع، بل بمجرد إبداء الرأي في مشروعات القوانين التي تحولها له الحكومة، ويكون للمجلس الأعلى للاتحاد النظر في توصيات المجلس الوطني ذات الصلة فيأخذ منها ما يأخذ ويدع ما يدع. كذلك فإن دوره في مناقشة الميزانية العامة للدولة هو عبارة عن دور استشاري غير ملزم، كما إنه لا يملك حيال الوزراء إلا الاستفسار في الموضوعات التي تدخل في مجال اختصاصهم، لكنه لا

يملك حق استجوابهم، وبالطبع لا يمكنه سحب الثقة من الحكومة.

وهكذا فإذا كانت النقطة المتعلقة بصلاحيات المجلس الوطني تشير الاستفهام التالي: أين هو التشريع من عمل المجلس؟، فإن النقطة الخاصة بألية اختيار أعضائه تطرح السؤال التالي: أين هو الانتخاب في تشكيل الهيئات الناخبة؟ بقول آخر، فإن ما جرى في دولة الإمارات على مدار ثلاثة أيام هي ١٦ و ١٨ و ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ ربما يكون قد مهد التربة السياسية لمناقشة طريقة تشكيل المجلس الوطني وعمله في المستقبل، لكنه يقيناً لا هو كان انتخاباً ولا كان تشريعياً.

بخلاف هذا النموذج الذي يوضع في إطار الانتخابات التشريعية على سبيل التجاوز لا أكثر يمكن القول إن الانتخابات العربية في العام ٢٠٠٦ تميزت بحضور كثيف على مستوى الناخبين، وتنوع ملحوظ على مستوى المرشحين، وقد مثّل ذلك جانباً من جوانب المفارقة التي وجدت النظم الحاكمة نفسها في مواجهتها، فمن ناحية كان اتساع قاعدة المشاركين في العملية الانتخابية تصويماً وتنافساً يحسن الصورة الخارجية لتلك النظم كنظم تقبل بالتعدد وتحرص عليه، لكن من ناحية أخرى فإن مثل هذا الاتساع كان لا بُد أن يقترن بتعدد الناخبين لغير مرشحيتها، ويضعف فرصهم في تشكيل الأغليات البرلمانية أو البلدية وفي الاحتفاظ بمقعد الرئاسة ومقاليد السلطة، وفي مواجهة هذا الوضع تحركت تلك النظم على خطين متوازيين: أحدهما التشجيع الإعلامي على الإقبال على الانتخابات، والآخر ضبط هذا الإقبال من المنبع أي في مرحلة ما قبل فتح باب الترشح الانتخابي، ثم التثنية عليه في أثناء المعركة الانتخابية، وأخيراً إحكام السيطرة على نتائجه المعلنة أو بتعبير أدق إجهاض دلالاته على العملية السياسية، وهذا هو أحد أبعاد معضلة الديمقراطية في الوطن العربي التي يتخذها هذا الجزء من التقرير عنواناً له.

أ - تمثلت إجراءات الضبط في مرحلة ما قبل فتح باب الترشح الانتخابي في سلة القوانين (الसारبية والمحدثة) التي تنظم مباشرة الحقوق السياسية، وفي مقدمتها الحقوق الانتخابية، وعرفت الممارسات العربية في هذا السياق سلسلة من الإجراءات الضابطة منها تلك الخاصة بتفصيل الدوائر الانتخابية جمعاً وتجزئة بما يخدم معاقل نفوذ مرشحي السلطة ويضعف من حظوظ سواهم في المنافسة، وتلك كانت هي الإشكالية الرئيسية التي عصفت بمجلس الأمة الكويتي، وقادت إلى حله في ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٦، والدعوة من بعد إلى انتخابات نيابية مبكرة في ٢٩ حزيران/ يونيو من العام نفسه، فعلى الرغم من أن الجدل السياسي الكويتي حول عدد الدوائر الانتخابية لم يبدأ منذ العام ١٩٨٠ عندما زيد هذا العدد من ١٠ دوائر إلى ٢٥ دائرة دفعة واحدة، إلا أنه اعتباراً من مجلس ٢٠٠٣ اكتسب هذا الجدل زخماً أكبر بعدما

أبدت الحكومة الكويتية استعدادها لإصلاح القانون الانتخابي، وشكلت لجنة وزارية اقترحت خفض عدد الدوائر الانتخابية إلى خمس، وعلى حين التقط ٢٩ نائباً برلمانياً اقترح الدوائر الخمس وشكلوا جبهة تحالف من أجل التغيير، وقادوا تحركاً شعبياً لتأييدها، تصدى لهم فريق آخر من نواب المجلس، ليعيش المجتمع الكويتي حالة من الاستقطاب السياسي استدعت في غمارها رموز رفعت في ظروف مختلفة وسياقات مختلفة كان أبرزها اللون البرتقالي شعار الإصلاحيين في أوكرانيا، وهو الرمز ذاته الذي رفع في الانتخابات البحرينية من طرف بعض فصائل المعارضة كجبهة العمل الوطني الديموقراطي (وعد). وعندما تقدّم ثلاثة من نواب المجلس بطلب استجواب لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح بشأن تراجع الحكومة عن موقفها من تعديل قانون الانتخاب كان هذا بداية العد التنازلي لإصدار المرسوم الأميري بحل مجلس الأمة الكويتي.

يذكر في هذا الخصوص أن أبرز ما تأخذه المعارضة على زيادة عدد الدوائر أنها تقلل من فرص اختيار الناخب من خمسة مرشحين عن كلّ دائرة من الدوائر العشر إلى مرشحين اثنين فقط عن كلّ دائرة من الدوائر الخمس والعشرين، وأنها تضعف من نفوذ التيارات السياسية لحساب الانتماءات العشائرية والولاءات المذهبية، وأنها تضعف من القدرة على ضبط العملية الانتخابية، وتسمح بتكاثر الشغرات في قيد أسماء الناخبين بالجدول الانتخابية. لذلك لا غرو أن كانت قضية إصلاح النظام الانتخابي على رأس قضايا المرشحين الكويتيين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. يذكر أن من بين ما تأخذه المعارضة أيضاً على القانون المذكور رفعه سنّ الانتخاب إلى ٢١ عاماً على نحو يؤجل مباشرة المواطن الكويتي حقوقه الانتخابية بغير سند على حين أن قوانين الانتخاب في معظم الدول العربية تكفل صلاحية الانتخاب لمن يدرك سنّ الـ ١٨، كما إن قانون الانتخاب الموريتاني يحول لمن يبلغ سنّ الـ ٢٥ الترشح للبرلمان والبلديات وتحمل مسؤولياتهما.

وفي البحرين كما في الكويت مثلت قضية تعديل الدوائر الانتخابية، بما يضمن المساواة بين فرص مرشحي التيارات السياسية المختلفة، بنداً يكاد أن يكون ثابتاً على البرامج الانتخابية لمرشحي المعارضة البحرينية، لكن القضيتين اللتين برزتا إلى الواجهة ومثلتا نقطتين للتماس بين الحكومة والمعارضة هما القضيتان الخاصتان بتصويت العسكريين والمجنسين. احتجت جمعيات سياسية على السماح لمن يقل عمر تجنّسهم بالجنسية البحرينية عن عشرة أعوام بالاقتراع في انتخابات ٢٠٠٦، وركزت في هذا السياق على أن قانون الجنسية للعام ١٩٦٣ يضع شرط السنوات العشر بين شروط مباشرة الحقوق السياسية في البحرين، ونظمت تظاهرة لهذا الغرض في ٢٩

أيلول/سبتمبر، كما احتجت الجمعيات بالمثل على تمكين العسكريين من المشاركة في الاقتراع مخافة توجيه أصواتهم لصالح مرشحي الموالاة على حساب المعارضة على حدّ تعبير أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، ومصطلح الموالاة هو أحد إفرافات التجاذبات السياسية على الساحة اللبنانية، ودار جدل طويل في هذا الخصوص انصب على العلاقة بين قانون الجنسية البحريني المذكور وقانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يستند إليه في تحويل المجنسين حديثاً حق التصويت وأيهما يجب الآخر، أي هل ينسخ قانون مباشرة الحقوق السياسية قانون الجنسية السابق عليه أم أن لكل من القانونين مجاله الخاص وإن تقاطعاً في بعض موادهما، كما دار جدل مماثل حول ما إذا كانت الوظيفة العسكرية تتعارض مع مباشرة حقوق المواطنة أم لا، وشاركت في هذا الجدل من الجانب الحكومي اللجنة العليا لسلامة الانتخابات التي شكلت لغرض الإشراف على مسار العملية الانتخابية. يذكر في هذا الخصوص أن الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي إبراهيم شريف ذكر في إطار فعاليات تظاهرة أيلول/سبتمبر أن جداول الناخبين شهدت إضافة ١٦ ألف ناخب هم من المجنسين خارج القانون والتوافق الوطني، ومفهوم أن تلك الزيادة تأتي بالأساس لأبناء الطائفة السنية.

أما قانون الانتخاب الفلسطيني رقم ٩ للعام ٢٠٠٥ فقد مثل خطوة متقدمة على طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية كونه جمع بين أسلوب دمج الدوائر وتعددتها من خلال أخذه بنظام مختلط تتوزع بمقتضاه مقاعد المجلس التشريعي مناصفة بين نظامي تعدد الدوائر والدائرة الانتخابية الواحدة، كما إنه مثله مثل القانون الموريتاني أخذ بنظام الحصص النسائية.

وبالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية اليمنية، فلقد اشترط قانون الانتخاب حصول المرشح للرئاسة على تزكية ٥ في المئة من أعضاء مجلسي الشورى والنواب، وهي نسبة يتعذر تحقيقها وتتجاوز في آثارها السلبية نظيرتها المصرية على أساس اعتماد التعيين أساساً لدخول اليمنيين مجلس الشورى فيما لا يعين في مجلس الشورى المصري إلا الثلث، وقد كانت تلك النسبة المتعسفة سبباً في تصفية مرشحي الرئاسة اليمنيين من ١٥ إلى ٥.

ب - وفي ما يخص إجراءات الضبط في خضم المعترك الانتخابي تطول القائمة وتشمل بين ما تشمل المزاوجة بين أكثر من عملية انتخابية في وقت واحد، وقد كان هذا هو الحال في اليمن والبحرين وموريتانيا فيما فصل بين المستويات المختلفة للانتخابات في فلسطين والكويت، وخطورة مثل هذا الجمع بين أكثر من مستوى للانتخابات أنه يسهم في إرباك الناخب خاصة على ضوء تفشي ظاهرة الأمية في

مجتمعاتنا العربية، وفي الحالة الموريتانية تحديداً كان على الناخب أن يتعامل في اللحظة نفسها مع ثلاثة أنواع من البطاقات أولها اللائحة الوطنية المخصصة للأحزاب السياسية، والثانية للمرشحين الأفراد في الدائرة، والثالثة لانتخاب مستشاري البلديات، وفي هذا تعقيد كبير. كذلك دأبت المعارضة الموريتانية على توجيه النقد للمجلس العسكري الحاكم بدعمه المستقلين على حساب المرشحين الحزبيين مخافة أن يصل منسوب النظام السابق أو معارضو الفساد والعلاقة مع إسرائيل إلى المجلس النيابي بأغلبية معتبرة، كما اتهمت رئيس المجلس العسكري مباشرة بمحاولة التأثير على اتجاهات التصويت بنقد المرشحين الإسلاميين، علماً بأن قانون الانتخاب الموريتاني يحظر تشكيل الأحزاب الدينية، وعادة ما يساق للتدليل على تمييز ولد فال ضد المرشحين الإسلاميين قوله إبان المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ما نصه «لا أعرف شيئاً يسمّى التيار الإسلامي أو التيار الديني، وعموماً لا تقلقوا. أعتقد أن الموريتانيين لن يصوتوا لمن يحتكر الإسلام أو يدعي تمثيله، بل سيصوتون لمن يسعى للمصلحة العامة ولبناء دولة المؤسسات».

قضية تحيز السلطة لصالح تيار أو مرشح ضد آخر أثرت على نطاق واسع في اليمن، وكان داعي إثارتها تخصيص ٤٧ في المئة من المساحة الإعلامية المقروءة و ٤٠ في المئة من المساحة الإعلامية المرئية لمرشح حزب المؤتمر الشعبي العام أي رئيس الدولة، وتوزيع المساحة المتبقية على منافسيه. كذلك وردت في تقرير مرصد العالم العربي للانتخابات ممارسات غير قانونية من نوع التلاعب في جداول الانتخابات سواء بالزج فيها بمن هم دون سن الاقتراع (١٨ سنة كما سلف القول)، أو بحذف ما يربو على ٢٠٠,٠٠٠ شخص من جداول الانتخاب بعد توجيه الدعوة للانتخابات، هذا فضلاً عن عدم إتاحة تلك الجداول أمام الناخبين بالمخالفة للمادة ١٧ من قانون الانتخاب، ومعلوم أن قضية العبث بالجدول الانتخابية هي عرض ملازم لسائر الانتخابات العربية على أي مستوى تكون. وبشكل عام فإن وضع مجريات العملية الانتخابية اليمنية تحت مجهر الرقابة الدولية والعربية والوطنية قد سمح بتسليط الضوء على بعض تجاوزاتها مع تأكيد أن تلك التجاوزات لم تغير من الشكل العام للنتائج الانتخابية. يذكر أن كلاً من الانتخابات الموريتانية والفلسطينية قد تهيأ لها قدر كبير من الرقابة الدولية فيما رفضت الرقابة الخارجية في الحالتين الكويتية والبحرينية. يضاف إلى ذلك أنه في الحالة البحرينية منعت جمعيات حقوق الإنسان والشفافية من مباشرة حقها في الرقابة على الانتخابات أسوة بالعام ٢٠٠٢، واستعيض عن تلك الرقابة من طرفها برقابة بواسطة لجنة أهلية مختارة من جانب القضاة.

ومن بين آليات عديدة للضبط في الحالة البحرينية كانت هناك آلية المراكز العامة المتحركة التي كانت في الأصل لمواجهة المقاطعة الشيعية لانتخابات ٢٠٠٢ من خلال إتاحة مقار لتصويت الناخبين في المناطق التي تعلن المقاطعة، ومن الناحية الفعلية فإن مشاركة كافة القوى السياسية في انتخابات ٢٠٠٦ عدا جمعية الحق المنشقة عن جمعية الوفاق أبطلت الحاجة لمثل تلك المراكز، لكن تنقل تلك المراكز لمساعدة مؤيدي الحكومة أبقى على وجودها فأوضح أثرها بين الجولة الأولى للانتخابات وجولتها الثانية. كذلك أغلقت مواقع إلكترونية بحرينية قيل أنها تناولت قضية صلاح البندر المستشار السياسي لمجلس الوزراء والذي تمّ ترحيله إلى بريطانيا بعد اتهامه الحكومة بتعمد تهيمش الشيعة. وتأجل الإعلان عن موعد الانتخابات بخلاف نصّ القانون على وجوب أن يسبق هذا الإعلان إجراء الانتخابات بشهر ونصف الشهر، وتأخرت اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات، وهي لجنة قضائية التشكيل، في إبلاغ القوى السياسية برفض مرشحيتها بعد غلق باب الترشيح مما حال دون قدرتها على تقديم مرشحين آخرين.

ج - وأخيراً تأتي إجراءات ضبط النتائج أو تحييد دلالاتها السياسية، وبخلاف الحالة الفلسطينية التي أحبطت نتائجها الانتخابية بفعل خارجي بالأساس على أثر فوز حركة حماس بنسبة ٥٦ في المئة من مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة منفردة، يمكن القول إن الحالات الأخرى هي حالات حُصّنت فيها النظم الحاكمة ضدّ إمكانيات التغيير عبر مجموعة من الترتيبات المؤسسية المستقرة، سواء أكان الجسد التشريعي من مجلس واحد أو مجلسين. وكمثال حصلت المعارضة على ٣٥ مقعداً من مقاعد مجلس الأمة الكويتي الخمسين، حصد منهم التيار الإسلامي تحديداً ١٨ مقعداً في تأكيد لظاهرة أشار إليها تقرير حال الأمة للعام ٢٠٠٥، وهي ظاهرة صعود الإسلاميين، وفي المقابل لم يحصل المستقلون سوى على ٨ مقاعد في تطور مخالف لنظيره في حالات أخرى منها الحالة المصرية التي يتزايد فيها تمثيل المستقلين على مستوى مجلس الشعب عاماً بعد آخر. لكن في كلّ الأحوال فإن ٣٥ مقعداً للمعارضة كان من شأنه التأثير بشكل فعال على عملية صنع القرار الكويتي إلا أن تمتع أعضاء الوزارة الـ ١٥ بالحق في عضوية المجلس والتصويت على قراراته يمثل قوة موازية لقوة المعارضة ويحد من تأثيرها المحتمل. زد على ذلك الصلاحية التي يتمتع بها الأمير في حلّ المجلس، وهي الصلاحية التي مارسها على مدار ربع قرن أربع مرات في أعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٦، وفي المرتين الأوليين لم تتم الدعوة لانتخابات جديدة في المدة الزمنية التي يحددها الدستور وغايتها ستون يوماً.

مثال آخر، أسفرت الانتخابات البرلمانية البحرينية عن فوز المعارضة الشيعية

بـ ١٧ مقعداً، وهو تطور كان من شأنه أن يجعل لها ثقلاً في إطار العملية السياسية البحرينية، لكن سلطات مجلس النواب بأعضائه الأربعين يجد منها عائقان: الأول كون المجلس هو الغرفة الثانية للبرلمان فيما الغرفة الأولى أو مجلس الشورى معين بالكامل، ويتمتع بوضع مساوٍ للمجلس المنتخب. والثاني أن مجلس النواب يقترح مشروعات القوانين لكن الحكومة وحدها تملك طرح مشروعات القوانين للتصويت، وأنه في حالة نشوب خلاف بين غرفتي البرلمان يكون للملك القول الفصل. يذكر أن السنة والمحسوبين عليهم حصلوا على ٢٢ مقعداً، وفازت أول امرأة بحرينية بمقعدها عن طريق التزكية.

وفي الحالة اليمنية وبدرجة أقل في الحالة الموريتانية يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات كبيرة تقلل من قدرة السلطة التشريعية على المشاركة بفعالية في عملية صنع القرار. يذكر أن أحزاب المعارضة السابقة في موريتانيا والتمحورة حول تجمع ائتلاف قوى التغيير حصلت على ٤١ مقعداً من مقاعد البرلمان الموريتاني الـ ٩٥، يليها حزب تكتل القوى الديمقراطية الذي يرأسه أحمد ولد داداه بواقع ١٦ مقعداً، ثم اتحاد قوى التقدم بواقع ٩ مقاعد، ثم التحالف الشعبي التقدمي والاتجاه الإسلامي بـ ٥ مقاعد لكلٍ منهما، وحزب حاتم بـ ٣ مقاعد. أما الحزب الجمهوري الذي كان يرأسه ولد الطابع فلم يحصل إلا على ٧ مقاعد يليه الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم بـ ٣ مقاعد ثم التجمع من أجل الديمقراطية بمقعدين، وحصل المستقلون على ٣٨ مقعداً، وهو رقم مهم، كما يذكر أن مجلس الشيوخ الموريتاني الذي هو المجلس الأعلى في البرلمان الموريتاني، والذي ينتخب بواسطة أعضاء مجالس البلديات، قد حصل الإسلاميون فيه على ٣٧ مقعداً من إجمالي ٥٤ ويأتي بعدهم تحالف القوى من أجل التداول الديمقراطي بواقع ١٥ مقعداً، فممثلو المغتربين على التوالي. كما يذكر في ما يخص انتخابات الرئاسة اليمنية أن الرئيس الحالي حصل على ٧٧,١٧ في المئة من الأصوات فيما آلت النسبة الباقية لفيصل بن شملان مرشح أحزاب اللقاء الوطني المشترك.



إن معضلة الديمقراطية في الوطن العربي هي من غير شك معضلة متعددة الأبعاد، فلها بعد دستوري قانوني يعكس خلل العلاقة بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، وبعد مؤسسي يعبر عنه بضعف الهياكل والأطر الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني واختراق بعضها من الخارج، لكن يبقى بعدها الثقافي هو البعد الأهم، فمن دون ثقافة ديمقراطية سيظل يُنص على حريات مدنية وسياسية في الدستور ولا تجد

طريقها إلى التطبيق، وتنشأ الأحزاب والمنظمات غير الحكومية ولا تلتزم بمعايير الشفافية والمحاسبة والنزاهة. ومن هنا فإن غرس الثقافة الديمقراطية عبر أدوات التنشئة المختلفة أمر لا غنى عنه، ينبغي أن نشتغل عليه بأكثر مما نشتغل على إجراءات الديمقراطية من تعددية سياسية وحزبية وتوازن سلطات وسيادة القانون وما أشبه من دون أن يعني ذلك إهمالها، فالمقصود أن الثقافة هي القاعدة الأساس لأي نظام ديمقراطي.

وفي تلك الحدود، فإن الانتخابات الرئاسية الموريتانية في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧ التي يتنافس فيها ١٩ مرشحاً أبرزهم أحمد ولد داداه ومسعود بالخير وصالح ولد حيتا، على خصوصية السياق الذي تجري فيه، إلا أن المتغير الخاص بضعف الثقافة الديمقراطية يقلل من احتمال أن تمثل تلك الانتخابات تطوراً غير مألوف في علاقة النظم العربية بقضية الديمقراطية.

رابعاً: تطور القضية الفلسطينية

يركز هذا الجزء من التقرير على تحليل تطور القضية الفلسطينية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من خلال ثلاث ظاهرات أساسية حكمت مجمل التطور، وهي: تشكيل حركة حماس حكومة السلطة الوطنية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني/يناير وتداعياته، وتكريس الحكومة الإسرائيلية مخططاتها لضم أراض فلسطينية، وعودة جهود التسوية السياسية إلى المربع الأول. يتناول هذا التقرير أثر هذه الظاهرات الثلاث على تطور القضية الفلسطينية.

١ - حكومة حماس بين مطرقة الاحتلال وسندان التنافس الفصائي

سعت إسرائيل من قبل إجراء الانتخابات التشريعية إلى عرقلة خوض حماس المنافسة في الانتخابات، وحذر شارون من أن مشاركة الحركة في الانتخابات ستكون تطوراً سلبياً وخطراً على استمرار مسيرة السلام، وذكر شاوول موفاز أنه لا ينبغي تمكين منظمة إرهابية من التنافس في انتخابات السلطة الفلسطينية، ونجح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة باستصدار قرار من مجلس النواب الأمريكي يعرب عن معارضته اشتراك حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية، ويتضمن تهديداً بوقف تدفق المنح إلى السلطة الفلسطينية إذا ما شاركت حماس بالفعل في الانتخابات. وعقب الانتخابات اعتبرت إسرائيل أن تنصيب مجلس تشريعي بأغلبية من حماس بمثابة قرع لطبول الحرب على حدّ وصف شاوول موفاز الذي أعلن عن إصرار إسرائيل على قبول حماس بجميع الشروط الإسرائيلية وأهمها تجريدتها من السلاح، ونبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بجميع الاتفاقيات الموقعة، وإلغاء ميثاق الحركة الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل.

أ - الخنق الاقتصادي

بادرت إسرائيل بانتهاج سلسلة من الإجراءات العقابية والضغط بدأت بسحب بطاقات الانتقال من كبار الشخصيات الفلسطينية بمن فيهم نواب البرلمان، وأوقفت تحويل أموال الجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية التي تتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليون دولار شهرياً، وتمثل نحو ٣٦ في المئة من الميزانية الشهرية للسلطة الفلسطينية، وفعالياً

ما نسبته ٥٠ في المئة من الأموال المتاحة لهذه السلطة. وقد اقترن هذا النقص في الأموال المتاحة للسلطة بانخفاض هائل في التمويل من قبل البلدان والوكالات المانحة، وكان لذلك تأثير خطير على عمل الحكومة ومستوى معيشة المواطنين.

وقد شاركت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا واليابان في وقف المعونة للسلطة الفلسطينية، لإجبارها على الانصياع للشروط الإسرائيلية. وأصدرت وزارة الخزانة الأمريكية قراراً بحظر التعاملات مع السلطة الفلسطينية، وكان لذلك تأثير شديد على المصارف التي امتنعت عن تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية ووكالاتها ومشاريعها وإلى المنظمات غير الحكومية المشاركة في تنفيذ مشاريع معها. وأفضت عملية الخنق الاقتصادي إلى آثار شديدة الوطأة على الشعب الفلسطيني، وعلى مجمل الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعجزت الحكومة عن سداد المرتبات لنحو ١٥٢ ألف موظف من موظفي الخدمة المدنية مما أدى إلى تضرر نحو مليون مواطن فلسطيني بشكل مباشر، فضلاً عن جميع المواطنين الذين تضرروا بشكل غير مباشر، ونظراً لأن السلطة الفلسطينية تتولى المسؤولية عما يزيد عن ٧٠ في المئة من المدارس، و٦٠ في المئة من خدمات الرعاية الصحية، فقد لحق ضرر كبير بقطاعي التعليم والرعاية الصحية.

ومع فداحة المشهد الإنساني - الذي وصفه مقرر الأمم المتحدة بأنه المرة الأولى التي يعامل بها شعب محتل هذه المعاملة - أنشأ الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيو آلية دولية مؤقتة أقرتها المجموعة الرباعية لإغاثة الفلسطينيين العاملين في قطاع الصحة وتوفير الإمدادات الأساسية دون انقطاع، بما في ذلك إمدادات الوقود وتوفير المخصصات الأساسية لتلبية احتياجات أشد السكان فقراً، وقدم الاتحاد الأوروبي بعض المعونة الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني دون تمويل السلطة الفلسطينية.

ورغم نجاح الحكومة الفلسطينية في تدبير موارد لا بأس بها من البلدان العربية لسداد مرتبات الموظفين وتلبية الاحتياجات العاجلة، فقد عجزت عن تحويلها عبر المصارف التي خشيت من تعرضها للعقوبات الأمريكية، وأحيل بعض هذه الموارد إلى الجامعة العربية التي بحثت في آليات لتوصيلها إلى الداخل الفلسطيني دون جدوى. واضطر مسؤولو الحكومة أن يحملوا بأنفسهم بعض الأموال النقدية خلال زياراتهم للخارج، لكنها صودرت في إحدى المرات وأعيدت إلى الخارج في مرة أخرى، ومرت مصر في مرة ثالثة إحداها، وكانت بصحبة إسماعيل هنية رئيس الوزراء الذي كان قد أعلن عنها لدى مروره بمصر قادماً من الخارج، وأثارت جدلاً مع إسرائيل.

ورغم الصبر الذي أظهره الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه المحنة، فقد كان

من الطبيعي تضرر المواطنين. وأعلنت بعض القطاعات الإضراب عن العمل احتجاجاً على عدم تقاضي العاملين رواتبهم، وبلغت حركة الإضراب ذروتها في ٢ أيلول/ سبتمبر ببدء موظفي الحكومة بكافة مرافقها، بما فيها قطاعا التربية والتعليم والصحة، إضراباً شاملاً ومفتوحاً عن العمل، وذلك للمطالبة بالصرف الفوري لرواتبهم التي لم يتقاضوها لمدة ستة أشهر ولا استمرار صرفها بشكل منتظم في الفترة القادمة، فتوقفت معظم الدوائر الحكومية عن العمل، بخاصة قطاع التربية والتعليم ووزارة الصحة والدوائر الحكومية الأخرى عن تقديم خدماتها بنسبة تراوحت بين ٦٠ في المئة إلى ٩٠ في المئة في معظم محافظات الأراضي المحتلة، كما توقفت الحياة الدراسية في معظم المدارس الحكومية. وقد أثار الإضراب جدلاً واسعاً، فالحكومة اعتبرته غير قانوني، وطالبت المضربين بتوجيه احتجاجاتهم لسلطات الاحتلال الإسرائيلي والقوى التي تفرض حصاراً على الشعب الفلسطيني، فيما أصرت النقابات الممثلة للمضربين على اعتبار الإضراب قانونياً، وأكدت على مطالب المضربين. تخللت الأيام الأولى من الإضراب مظاهر عنف بين الجماعات المسلحة سواء الرافضة للإضراب أو الداعية له.

وعلى الرغم من انتهاء الإضراب قرب نهاية العام ٢٠٠٦ بعد مفاوضات مطولة وسداد الحكومة دفعات من حقوق العاملين والتعهد بسداد المتأخرات، فقد تجددت الإضرابات التحذيرية من جانب قطاعات حيوية في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ جراء تعذر التزام الحكومة ببعض تعهداتها.

ب - الاعتداءات العسكرية

استمرت إسرائيل في عدوانها العسكري على المناطق الفلسطينية منذ بداية العام، فشدت الحصار على قطاع غزة وارتكبت العديد من جرائم الحرب خلال عمليات القتل في غزة ونابلس وخيم بلاطة استهدفت نشطاء في سرايا القدس وكتائب عز الدين القسام وكتائب شهداء الأقصى قتل خلالها العديد من المدنيين، كما واصلت اعتقال النشطاء الفلسطينيين بأساليب تجمع بين العنف والاستباحة وربما التواطؤ كما في اقتحام سجن أريحا واختطاف أحمد السعدات الأمين العام للجهة الشعبية وعدد آخر من المعتقلين بالقوة بعد انسحاب مفاجئ لقوة الحراسة الأمريكية والبريطانية التي كانوا في عهدها. وسربت المصادر الإسرائيلية عقب اجتماع لشاؤول موفاز مع رؤساء الأجهزة الأمنية تهديدات بقتل قادة حماس، لكن لم يتضح مثل هذا التوجه، ويبدو أنه أرجئ أو استبدلت به الآلية الأخرى التي استخدمت فيما بعد باعتقال بعض أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي من حماس.

لكن الأمور اختلفت كلية في أعقاب عملية «الوهم المتبدد» التي نفذتها حماس، وكان من بين نتائجها أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت. وتعد هذه العملية بكلّ المعايير عملية نوعية ليس فقط من حيث تنفيذها، وإنما من حيث القدرة على الاحتفاظ بالجندي الأسير في ظلّ ظروف استثنائية، وفي أعقابها شنت قوات الاحتلال عملية عسكرية واسعة النطاق في جميع أرجاء قطاع غزة أطلقت عليها اسم «أمطار الصيف». وشملت العملية الإسرائيلية فرض حصار بحري وجوي وبري على قطاع غزة وعزله عن العالم الخارجي وتدمير بنيته التحتية بما في ذلك قصف محطة توليد الطاقة الأساسية التي تغذي قطاع غزة، وتدمير الجسور الحيوية التي تربط أوصاله، وقصف المقرات والمؤسسات الحكومية والجامعات والمؤسسات التعليمية، وتجديد التهديد باغتيال الصف القيادي في حركة حماس، والقيام باجتياحات محددة لبعض مناطق القطاع سميت بعملية الجندب نسبة إلى تنقلها من منطقة إلى أخرى بشكل سريع بعد أن توقع عدداً كبيراً من الضحايا، مستخدمة الطائرات الحربية والدبابات والبوارج الحربية، وتدمير أكبر قدر من المنازل الفلسطينية والمنشآت المدنية فضلاً عن تجريف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

وقد شملت هذه التوغلات حيّ الشوكة في رفح، ومدينة بيت حانون، ومدينة بيت لاهيا وخان يونس، ودير البلح، ومخيم الغازي وسط قطاع غزة، وحي التفاح شرق مدينة غزة، ورفح. وارتكبت قوات الاحتلال خلال عملياتها العديد من المذابح وجرائم الحرب ضدّ المدنيين مثل مذبحه بيت حانون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ التي راح ضحيتها ٣٤ شهيداً و١٥٠ مصاباً في العملية التي أطلقت عليها إسرائيل اسم «غيوم الخريف». وبشكل مواز واصلت قوات الاحتلال اقرار المزيد من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين في الضفة الغربية بما في ذلك أعمال التوغل وارتكاب جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين في معظم مدن الضفة وبلداتها ومواصلة أعمال التجريف وهدم الممتلكات والأعيان المدنية والأمنية، بما في ذلك هدم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومقراتها.

وتفيد أحدث حصيلة موثقة متاحة صادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن عدد ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية منذ بداية العام ٢٠٠٦ وحتى ٦/١٢/٢٠٠٦ بلغ ٦٣٦ فلسطينياً منهم ٥٣٦ من سكان قطاع غزة، وبين القتلى ٤٧٨ مدنياً بينهم ٤٦ طفلاً و٤٤ امرأة. وعلى صعيد عمليات الاغتيال، قتلت إسرائيل ١٣٦ فلسطينياً بينهم ٤٦ من غير المستهدفين، ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن كافة هذه العمليات كسابقتها قد ووجهت بالمقاومة والصمود من قبل الشعب الفلسطيني الذي لم تنجح هذه العمليات وغيرها في كسر إرادته ووأد نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة.

ج - اعتقال أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي

لم تتورع قوات الاحتلال الإسرائيلي في رغبتها المحمومة لإفشال حكومة حماس عن اعتقال أعضاء من الحكومة والمجلس التشريعي، فقامت يوم ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ باعتقال ثمانية وزراء وستة وعشرين عضواً من المجلس التشريعي من حركة حماس ومن قائمة التغيير والإصلاح المحسوبة على الحركة، فضلاً عن اعتقال عدد آخر من القيادات السياسية للحركة في الضفة الغربية. وقد أتبعت هذه العملية في وقت لاحق باعتقال د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، ود. عزيز الدويك رئيس المجلس، ود. ناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم، وبينما أطلقت سراح عدد محدود منهم لاحقاً، فقد ظلّ معظم هؤلاء معتقلين في ظروف سيئة.

وقد ثار جدل داخل الحكومة الإسرائيلية حول ما ينبغي عمله تجاه هؤلاء المعتقلين، واقترح جهاز الأمن الإسرائيلي (الشين بيت) الاحتفاظ بهم كأداة للمساومة في إطار قانون المقاتلين غير الشرعيين، إلا أن النائب العام الإسرائيلي أصر على مباشرة إجراءات قانونية بحقهم بدعوى عضويتهم في منظمة إرهابية.

د - التنافس الفصائلي بين التنافس على السلطة وتناقض المشروع السياسي

لم يصمد مشهد تكليف الرئيس الفلسطيني لحركة حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية بوصفه مشهداً حضارياً يستحق الثناء بالانتقال السلمي للسلطة بعد احتكارها من جانب فتح لنحو ثلاثة عشر عاماً، إذ سرعان ما وضع الفريق المغادر لمقاعد الحكومة العديد من العقبات أمام الحكومة الجديدة، فأصدر الرئيس عباس عدداً من القرارات التي سحبت بعض اختصاصات الحكومة وجعلتها اختصاصات رئاسية قبل أن ينعقد المجلس التشريعي الذي فازت حماس بأغلبية مقاعده، حيث أصدر المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسته الأخيرة التي عقدت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ من القرارات ما وسّع من سلطات الرئيس عباس في كل من المجلس التشريعي والحكومة.

تمثلت أبرز تلك التعديلات في تشكيل المحكمة الدستورية بالنصّ على قيام الرئيس بتعيين رئيسها وقضاتها بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل بدلاً من النصّ السابق الذي كان يشترط مصادقة المجلس التشريعي على تشكيل المحكمة. وأهمية هذا التعديل أن صلاحيات المحكمة تشمل الرقابة على دستورية القوانين ما يتيح فيتنو في يد الرئيس على قرارات حماس عبر المحكمة من خلال وصفها بعدم الدستورية، كما شملت التعديلات مراسيم رئاسية تقضي بتعيين رئيس لديوان

الموظفين تابع للرئاسة. وبموجب هذا التعديل، فإن رئيس ديوان الموظفين الجديد بإمكانه أن يرفض إعطاء حكومة حماس فرصة تعيين أعداد جديدة من الموظفين المؤيدين لها في مناصب حكومية مهمة وفصل موظفين ينتمون لفتح التي تشكل أغلب موظفي السلطة أو استبدالهم، وقد مثل هذا الموقف تناقضاً مع جهود الرئيس عباس نفسه عام ٢٠٠٣ خلال صراعه مع الرئيس الراحل ياسر عرفات من أجل تحويل تلك المهام من صلاحيات الرئاسة إلى صلاحيات رئاسة الوزراء.

كما شملت التعديلات مرسوماً رئاسياً بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي محلّ مكان أمين سرّ المجلس الذي يشغله نواب منتخبون في العادة. ووفقاً لتلك التعديلات، فإن الأمين العام يكون مسؤولاً عن جميع موظفي المجلس بما يضع قيوداً على قدرة الحكومة الجديدة على إحداث تغيير في بنيتها القائمة، وكذلك تعيين مدير جديد لديوان الرقابة الإدارية والمالية.

ولم تكتف فتح بهذه التعديلات التي تضع عراقيل كبيرة أمام الحكومة الجديدة في هذا الشأن واستلاب كثير من صلاحياتها، فقامت بوضع تعديلات أخرى للضغط على حكومة حماس من خلال إصدار مرسوم رئاسي نصّ على اعتبار النواب الجدد نواباً في المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يمثل محاولة لإجبار حركة حماس على أن تكون في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية دون إجراء الإصلاحات المتفق عليها في اجتماع القاهرة.

ورغم أن الرئيس الفلسطيني كان قد أصدر قراراً بوقف كلّ أشكال التعيينات في ٢٠/١١/٢٠٠٥ حتى يتم الانتهاء من الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦، فإن الفترة ما بين صدور القرار وتشكيل الحكومة الجديدة في ٢٩/٢ شهدت إصدار الحكومة المنتهية ولايتها ٤٢٢ قراراً بتعيينات وترقيات، كما صدر أكثر من ١٤٣ مرسوماً رئاسياً لبعض تلك القرارات لتعزيز مواقع المواليين في الجهاز الإداري وإغلاق قيادته على عناصر فتح.

لم تقتصر الخلافات بين حركتي فتح وحماس على الصلاحيات، ولكنها امتدت لتشمل قضايا أخرى أهمها التنازع على القرار الأمني، فمع سيطرة فتح على الأجهزة الأمنية التي أسستها منذ بداية السلطة الوطنية وعينت معظمها من عناصرها وإظهار قطاعات منها عزمها على منع حكومة حماس من التدخل في شؤون الأجهزة الأمنية وفي عملية افتتاحية بدأت بمظاهرة عسكرية احتلت مداخل المجلس التشريعي وأسطحه حتى من قبل أن تشكل الحكومة، بادرت هذه الأخيرة إلى تشكيل قوة أمنية تتبع وزارة الداخلية سميت «القوة التنفيذية المساندة»، بهدف تحقيق توازن في السيطرة

الأمنية ومواجهة حالة الانفلات الأمني المستشرية. وقد اعتبرت الرئاسة أن هذا القرار غير دستوري أو قانوني، واعتبرت فتح القوة التنفيذية بمثابة ميليشيات للحكومة، لكن الحكومة تسكت بقرارها واعتبرته قانونياً ونشرت هذه القوات.

وقد أدى نشر هذه القوات إلى كثير من الاحتكاكات والصراعات والاستنزافات مع قوات الأمن الوقائي. ورغم التفاهات التي حدثت من المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع، فقد قرر الرئيس محمود عباس اعتبار القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية غير شرعية وخارجة عن القانون ما لم يتم دمجها في الأجهزة الأمنية. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أعلنت قيادة كتائب شهداء الأقصى (الجناح المسلح لحركة فتح) تأييدها الكامل لقرار الرئيس الفلسطيني المتعلق بحل القوة التنفيذية، ووصفته بأنه قرار دستوري، بينما حذرت كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة حماس) في بيان مع خمس فصائل أخرى مسلحة من المساس بالقوة التنفيذية.

في خضم هذا الاحتقان السياسي والأمني، انزلت الخلافات بين فتح وحماس إلى مستوى الاشتباكات المسلحة، متجاوزة الخط الأحمر الفلسطيني، وهو حرمة الدم الفلسطيني. وتواترت هذه الاشتباكات بضع مرات خلال العام ٢٠٠٦، وفي مطلع العام ٢٠٠٧، ووصلت ذروتها في بداية شباط/فبراير. ورغم نجاح مسؤولي الحركتين وقادة الفصائل ورموز العمل العام في احتواء هذا الاشتباكات غير مرة، فقد ظلت تهدد بالانزلاق إلى حرب أهلية.

وقد وقع واحد من أخطر هذه الاشتباكات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حيث خرج رجال الأمن في أكثر من مسيرة ضد الحكومة، وتطور الأمر إلى أعمال شغب، حيث قطعوا الطرق بين محافظتي خان يونس والوسطى من ناحية ومحافظه غزة من ناحية أخرى، ومنعوا السيارات من العبور بإشعال الإطارات المطاطية أو بقذف السيارات المارة بالحجارة. وطالب وزير الداخلية سعيد صيام الرئيس محمود عباس الذي كان في جولة خارجية بإصدار أوامره لرجال الأمن المشاغبين بالعودة إلى ثكناتهم بوصفه القائد الأعلى، خاصة أن الأجهزة الأمنية جميعها تتبعه عدا القوة التنفيذية التي تتبع وزارة الداخلية. وقد استجاب معظم الجنود لأوامر القائد الأعلى عدا بضعة مئات واصلوا التخريب، مما اضطر وزير الداخلية لاستخدام القوة لوقف التخريب المتعمد يوم الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، وسرعان ما اندلعت الاشتباكات وهبت قوات أمنية لنصرة رفاقها، كما وقع كثير من الهجمات الانتقامية على المؤسسات العامة ومنها مقر مجلس الوزراء، وإحراق سيارات وتدمير مؤسسات خيرية واجتماعية تابعة لحماس واستهداف وزراء. وقد سقط جراء هذه الأحداث التي وصفت بيوم الأحد الأسود ١٣٠ قتيلاً وجريحاً من أبناء الشعب الفلسطيني، لكن

أخطر هذه الاشتباكات يظل ما وقع منها في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧، حيث اتسع نطاق المواجهات وامتدت رقعتها لأماكن عديدة وسقط من جرائها مئات من القتلى والجرحى واقتربت كثيراً من مستوى الحرب الأهلية.

ويبقى أهم عناصر الخلاف هو تناقض المشروع السياسي لكل من فتح وحماس، فبينما يعتبر الرئيس محمود عباس أن انتخابه خلفاً للرئيس الراحل ياسر عرفات إنما كان تفويضاً بمتابعة مشروع التسوية السياسية الذي تبناه فتح، والذي يقوم على التفاوض بوصفه وسيلة لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني وبناء دولته المستقلة ويدعو إلى قصر صور الاحتجاجات على الاحتلال على وسائل التعبير السلمي، تعتبر حماس على النقيض من ذلك أن التصويت لها في الانتخابات وبالغلبة التي تم بها إنما هو استفتاء على نهجها بالحفاظ على خيار المقاومة وعدم تقديم تنازلات مجانية لإسرائيل، وتصرّ على أنه بدلاً من مطالبته بالاعتراف بإسرائيل ينبغي مطالبة إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الذي تحتل أراضيه، وذلك بالإضافة إلى ما طرحته منذ البداية بخصوص تشكيل حكومة وحدة وطنية.

هـ - حكومة الوحدة الوطنية

تراوح موقف فتح تجاه حكومة الوحدة الوطنية بين الموافقة المشروطة والرفض، وانتهى الأمر إلى تشكيل حماس للحكومة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، وأعيد طرح الفكرة مرات عديدة وشكلت لجان للحوار الوطني والتفاوض، وتوصلت إحداها إلى اعتماد وثيقة الأسرى أساساً للبرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية، وأعلن غير مرة أن الاتفاق وشيك، لكن هذه الحكومة لم تر النور، وحمل كل طرف الآخر مسؤولية تعثر المفاوضات.

وفي غضون ذلك دعت عناصر من فتح الرئيس محمود عباس إلى حل الحكومة والمجلس التشريعي وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، لكن حماس اعتبرت هذه الدعوة بمثابة انقلاب على الشرعية، وتمسكت بتفويضها الانتخابي، وأشارت آراء قانونية إلى أن النظام الأساسي لا يجوز الرئيس هذا الإجراء، كما فشلت أيضاً فكرة تأسيس حكومة كفاءات (تكنوقراط). وفي الأخير طرح الرئيس محمود عباس إجراء انتخابات رئاسية ونيابية لحسم الموقف، لكن حماس ثابرت على تمسكها بتفويضها الانتخابي ودعت إلى إكمال الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

تدخلت وساطات عربية من جانب مصر وقطر والأردن من أجل إيجاد توافق يعيد للعمل الوطني الفلسطيني وحدته، وفي النهاية دخلت سوريا على الخط باستقبال الرئيس محمود عباس، وتم ترتيب لقاء بينه وبين خالد مشعل رئيس المكتب السياسي

حركة حماس انتهى إلى تأكيد تمسك الطرفين بحقن الدماء وعدم تجاوز الخط الأحمر الفلسطيني وهو حرمة الدم الفلسطيني ومواصلة الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكنه لم يفلح في إزالة الاحتقان أو الوصول لقاعدة توافق، واستؤنفت الاشتباكات العسكرية بين الجانبين.

وأخيراً، نجحت وساطة سعودية في جمع الطرفين في مكة، حيث وقعا اتفاقاً برعاية العاهل السعودي في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ورغم أن نصّ الاتفاق لم يعلن، فقد أوضحت تصريحات المسؤولين من الجانبين والمصادر الصحفية أبرز جوانبه، وتتضمن التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كلّ الإجراءات والترتيبات التي تحول دون إراقة الدماء، واعتماد لغة الحوار أساساً وحيداً لحل الخلافات السياسية على الساحة الفلسطينية، والاتفاق بصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق اتفاق تفصيلي يشمل خطاب تكليف الحكومة، وإعادة تكليف إسماعيل هنية بتشكيلها خلال مهلة محددة، وتوزيع الحقائق الوزارية بين حماس وفتح، وتمثيل القوى السياسية على الساحة الفلسطينية، والمضي قدماً في إجراءات تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها استناداً إلى تفاهات القاهرة ودمشق وفق خطوات محددة.

لم يشير الاتفاق إلى اعتراف حماس بإسرائيل الذي كان أحد نقاط الخلاف الأساسية في جهود تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واستبدلت صيغة الالتزام بالاتفاقيات السابقة مع إسرائيل بعبارة احترام الاتفاقيات السابقة.

أظهر الشعب الفلسطيني وتنظيماته ترحيباً كبيراً بالاتفاق، كما رحبت به البلدان العربية فرادى، وكذلك مجتمعة من خلال مجلس التعاون الخليجي ومجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين، لكن ردود الفعل على المستوى الدولي تفاوتت، فبينما رحبت به وزيرة خارجية بريطانيا وأوردت أنها ستقوم بدراسته بالتفصيل، ورحب به وزير خارجية فرنسا واعتبر برنامج الحكومة يشكل خطوة نحو الاعتراف بإسرائيل، وطالب المجتمع الدولي بدعم الاتفاق، ورحب به أمين عام الأمم المتحدة، وأشادت روسيا بالاتفاق ودعت إلى استئناف المساعدات المباشرة للحكومة الفلسطينية، فقد استمر التحالف الصهيوني الأمريكي عند موقفه من ضرورة انصياع حماس للشروط الإسرائيلية، وامثلت الرباعية الدولية في اجتماعها في برلين في ٢١ شباط/فبراير لوجهة النظر الإسرائيلية الأمريكية، إذ أكدت مجدداً التزامها بموقفها السابق. أما جديد ردود الفعل فهو مطالبة العاهل الأردني في حديث له مع الصحافة الإسرائيلية في ٢٤ شباط/فبراير الحكومة الفلسطينية بتلبية شروط الرباعية لإفساح المجال لتقدم عملية السلام، وهو ما يتناقض مع اتفاق مكة.

و - الفلتان الأمني

جنباً إلى جنب مع الاشتباكات العسكرية التي وقعت بين أنصار حركتي فتح وحماس على نحو ما سبقت الإشارة ورثت حكومة حماس حالة متدهورة من الفلتان الأمني يعاني منها المجتمع الفلسطيني، ولا يكاد يمرّ يوم دون وقوع بعض أحداثها وسقوط العديد من الضحايا من جرائها. تسود هذه الحالة الأراضي الفلسطينية المحتلة بوجه عام، وقطاع غزة بوجه خاص.

يقع بعض أوجه الانفلات الأمني على خلفية شجارات عائلية أو عشائرية أو حتى جراء مشادات في التعاملات العادية اليومية، لكن سرعان ما تتحول إلى اشتباكات مسلحة يستدعي كلّ طرف فيها أنصاره، وتستخدم فيها الأسلحة النارية والقنابل اليدوية وتفضي أحياناً إلى حرق منازل وتخريب ممتلكات. ويقع بعضها الآخر على خلفيات سياسية، أو طلب فدية، أو المطالبة بتحقيق بعض المطالب الفئوية، مثل اختطاف الدبلوماسيين والصحفيين وعمال الإغاثة. وقد استمرت هذه العمليات خلال العام، وكان من بين المختطفين الدبلوماسي المصري حسام الموصلي المستشار في السفارة المصرية في مدينة غزة، وستيف سنتاني مراسل شبكة فوكس نيوز وأولاف فيج المصور بالشبكة نفسها اللذين اختطفا في غزة يوم ١٤ آب/أغسطس.

كما يشمل بعض مظاهر الانفلات الأمني أعمال نهب وسرقة، ومن ذلك مشاركة عشرات من الأشخاص في أعمال نهب وسرقة منظمة تحت حماية مجموعات مسلحة ليومين متتاليين في الدفيئات الزراعية ومعدات مشروع إدارة تطوير الأراضي الزراعية وممتلكاته في مناطق المستوطنة الإسرائيلية السابقة المخلاة في جنوب قطاع غزة.

وأحياناً تقع أعمال الانفلات الأمني تعبيراً عن الاحتجاج على وقائع معينة على غرار تلك التي وقعت في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٦ على خلفية اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدينة أريحا ومحاصرتها مبنى المقاطعة من أجل اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد السعدات وعدد من المعتقلين الفلسطينيين في سجن أريحا (مقر المقاطعة) والذين كانوا في عهدة حراسة بريطانية أمريكية، وقد تمثلت مظاهر الانفلات الأمني في هذه الحالة في اقتحام مكاتب تمثيل دبلوماسي ومقار منظمات إغاثة ومؤسسات ثقافية وتدميرها وتخريبها وإحراقها وجرائم اختطاف طالت رعايا دوليين من بينهم صحفيون وموظفو منظمات إغاثية وتنموية. وطافت مجموعات مسلحة تمشط قطاع غزة بحثاً عن هؤلاء لاختطافهم عشوائياً وليس لمواقف اتخذوها أو وقائع منسوبة إليهم، ووقع في قبضتهم في هذا اليوم عشرة من الأجانب، كذلك،

كان من بين وقائع الانفلات الأمني في إطار الاحتجاجات الاعتداءات التي تعرضت لها ست كنائس يومي ١٥ و ١٦ أيلول/ سبتمبر من قبل مجهولين في كلّ من مدينة غزة ونابلس وطولكرم وطوباس على خلفية تصريحات بابا الفاتيكان المسيئة للإسلام.

لكن يظل أخطر مظاهر الانفلات الأمني أن يأخذ البعض القانون بأيديه، كأن تحتطف جماعات مسلحة بعض الأفراد لمعاقتهم أو تقتحم أحد مقار السجون لقتل بعض المحتجزين، وكان أبرز مثال للنموذج الأخير اقتحام مسلحين يرتدون ملابس الشرطة سجن أريحا في ٤ آب/ أغسطس وإعدام ستة متهمين في عملية ثأرية.

٢ - توطيد دعائم الاحتلال

واصلت إسرائيل بناء الجدار العازل وأقرت لأول مرة بأن مسار الجدار الذي كانت تدعى أن بنائه يتم لمنع المقاومة الفلسطينية من شنّ هجمات داخل إسرائيل، إنما يعبر أيضاً عن التصورات الرسمية لحدود جديدة. وقد قامت إسرائيل في ٣٠ إبريل/ نيسان بتعديل مسار الجدار الذي سيبلغ طوله عند إنجازه ٧٠٣ كيلومترات بدلاً من ٦٠٣ كيلومترات، وقد تمّ بناء ما يزيد على ٥٠ في المئة من الجدار، وذلك في ظلّ عجز عربي تام عن مواجهة هذا التحدي الخطير، على الأقل بتفعيل الاستفادة من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي انتصر للحق الفلسطيني.

يقدر المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة أنه عندما يتم استكمال بناء الجدار سيكون هناك ٦٠,٥٠٠ فلسطيني من الضفة الغربية يعيشون في ٤٢ قرية وبلدة محصورين في منطقة مغلقة بين الجدار والخط الأخضر، وأكثر من نصف مليون فلسطيني يعيشون في مناطق تبعد كيلومتراً واحداً عن الجدار في جانبه الشرقي لكن يتعين عليهم عبور الجدار للوصول إلى مزارعهم وأماكن عملهم وللمحافظة على روابطهم الأسرية. ويتوغل الجدار نحو ٢٢ كيلومتراً في عمق الضفة الغربية لكي يضم كتل مستوطنات أرييل. وتوجد حالياً ٧٣٠ بوابة في الجدار، لكن الفلسطينيين لا يستطيعون الوصول إلا إلى ٣٨ بوابة منها يجري فتحها وإغلاقها بطريقة تعسفية وسريعة، والحصول على تصاريح يتم وفق إجراءات مهينة معرّقة أفضت إلى رفض نحو ٤٠ في المئة من طلبات التصاريح بذرائع أمنية أو عدم التمكن من إثبات ملكية الأرض، وقد أثرت العقبات الموضوعية في طريق الوصول إلى المنطقة المغلقة تأثيراً خطيراً على الزراعة.

يمتد الجدار المقام حول القدس التي يتفاقم الخطر عليها يوماً بعد يوم بطول ٧٥ كيلومتراً، تقع خمسة كيلومترات فقط منها على الخط الأخضر، ويستخدم الجدار بوصفه أحد الوسائل الهادفة إلى تهويد المدينة من أجل تقويض المطالب الفلسطينية

باستعادة القدس كونها عاصمة للدولة الفلسطينية، ويتم تنفيذ ذلك عن طريق مدّ الجدار عبر الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، والتعامل مع الأحياء التي تقع على الجانب الشرقي من الجدار باعتبارها تنتمي إلى الضفة الغربية. تترتب على ذلك آثار خطيرة على حقوق نحو ٢٣٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في القدس، إذ بينما سوف يسمح للفلسطينيين الذين يعيشون في الجانب الغربي من الجدار أن يحتفظوا ببطاقات هويتهم بوصفهم مقيمين في القدس وفق شروط صارمة ومقيدة، فإن الذين أعيد تصنيفهم بوصفهم مقيمين في الضفة الغربية نتيجة لبناء الجدار وعددهم نحو ربع سكان المدينة سيفقدون بطاقات هويتهم بوصفهم مقيمين في القدس ويتعين عليهم الحصول على تصاريح لدخول المدينة لقضاء مصالحهم عبر أربعة معابر من بين ١٢ معبراً مما يعيق وصولهم إلى وجهاتهم.

هكذا تضيي إسرائيل قدماً في خططها لاستكمال بناء الجدار العازل الذي تأمل من ورائه مزيداً من اغتصاب الأرض ودفعت أعداد أكبر من الفلسطينيين إلى ترك أراضيهم تمهيداً للإحاق ما وراء الجدار بالدولة العبرية.

من ناحية أخرى، واصلت إسرائيل في العام ٢٠٠٦ توسيع المستوطنات، فعملت على توسيع مستوطنات حيفات زعبيق وكفار سافا ومسكيوت وبتيار الليث، وتقدر مصادر الأمم المتحدة أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد وصل إلى ٢٤٥,٠٠٠ شخص بينما بلغ عددهم في القدس الشرقية ٢٠٠,٠٠٠ شخص. ويضمن مسار الجدار الحالي إدخال معظم المستوطنات داخل الجدار، وعلاوة على ذلك، فإن الكتل الاستيطانية الكبرى الثلاث غوش عتسيون ومعاليه أدويم وآربيل سوف تقسم فعلياً الأراضي الفلسطينية إلى كاتونات وتقوض وحدة الأراضي الفلسطينية، وقد أبلغ رئيس وزراء إسرائيل الكنيست في ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٦ أن المستوطنات الرئيسية سوف تظل إلى الأبد جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل ذات السيادة إلى جانب القدس.

ورغم تحلي إسرائيل عن خطط بناء الجدار جنوبي الخليل، حيث يتبع بناؤه مسار الخط الأخضر، فسوف تقيم مكانه جداراً صغيراً يبلغ ارتفاعه متراً واحداً على امتداد الجانب الشمالي من الطرق الالتفافية المخصصة لتنقل المستوطنين في المنطقة بهدف منع المركبات الفلسطينية من العبور على الطريق الرئيسي، وتمكين المستوطنين الإسرائيليين من استخدام الطرق الالتفافية دون أية قيود ودون حاجة إلى عبور الأراضي الفلسطينية، وسوف يصبح ٢٢ تجمعاً فلسطينياً محصوراً بين هذا الجدار الصغير والجدار الكبير الذي يجري بناؤه على امتداد الخط الأخضر، وسوف يزيد ذلك من حدة المشاق التي تعانيها أصلاً التجمعات السكنية الفلسطينية، ويحرم الرعاة الفلسطينيين من الوصول إلى مراعيهم.

كذلك، فإنه رغم تخلي إسرائيل عن خططها السابقة لمد الجدار وسط الأراضي الفلسطينية في غور الأردن ومصادرة أراضي غور الأردن رسمياً على غرار ما فعلته على امتداد الحدود الغربية للأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أحكمت سيطرتها على هذه المنطقة التي تشكل مساحتها ٢٥ في المئة من الضفة الغربية، بالطريقة نفسها التي أحكمت بها سيطرتها على المنطقة المغلقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر على امتداد الحدود الغربية لفلسطين. وتتجلى نوايا إسرائيل في التصريحات الصادرة عن الحكومة والقيود المفروضة على الفلسطينيين وزيادة عدد المستعمرات المقامة في غور الأردن، إذ يجب على الفلسطينيين الذين يعيشون في غور الأردن أن يكونوا حائزين على بطاقات هوية تحمل عنوان «إقامة في غور الأردن»، ولا يسمح إلا لهؤلاء الأشخاص بالتنقل في غور الأردن دون الحصول على تصاريح إسرائيلية، أما الفلسطينيون الآخرون بمن فيهم ملاك الأراضي من غير المقيمين والعمال، فيجب عليهم الحصول على تصاريح لغور الأردن. وهذه التصاريح لا تكون عملياً صالحة لتمكين الحائزين عليها من قضاء ليلتهم في المنطقة مما يضطرهم إلى السفر يومياً والتعرض لنقاط التفتيش على نحو أدى إلى عزل غور الأردن.

كذلك، زاد عدد نقاط التفتيش بما فيها حواجز الطرق والسواتر الترابية والخنادق من ٣٧٦ في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ما يزيد على ٥٠٠ في العام ٢٠٠٦، وتقسم نقاط التفتيش الضفة الغربية إلى أربع مناطق: الشمال (نابلس وجنين وطولكرم) والوسط (رام الله) والجنوب (الخليل)، والقدس الشرقية. وتوجد في هذه المناطق جيوب إضافية أنشئت نتيجة لشبكة من نقاط التفتيش وحواجز الطرق، تعزل المدن عن بعضها البعض لأنه يلزم الحصول على تصاريح للتنقل من منطقة إلى أخرى، وهو أمر صعب وشروطه متغيرة وإجراءاته تعسفية ومعقدة. وقد تفاقمت هذه الحالة منذ تولت حركة حماس الحكم، إذ أصبح يتوجب الآن على الأشخاص الذين يطلبون الحصول على تصاريح أن يقدموا طلباتهم مباشرة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية لأن الحكومة الإسرائيلية ترفض التعاون مع أي سلطة حكومية فلسطينية، ويتسبب نظام التصاريح هذا بمزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظراً لتعذر تنقل العمال والسلع بحرية.

كما شهد شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ ذروة المواجهة حول أعمال التنقيب التي تقوم بها سلطة الآثار الإسرائيلية بالقرب من باب المغاربة في المسجد الأقصى، والتي أجمعت كافة القوى العربية والإسلامية فضلاً عن منظمة اليونسكو العالمية على أنها تمثل تهديداً خطيراً لهذا المسجد بكل ما يرمز إليه من قيمة معنوية سامية لدى المسلمين.

وقد ساد الاستنكار والغضب كافة القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية، كما

عبر معظم الحكومات العربية عن موقفه الراض لهذا السلوك الإسرائيلي، غير أن واقع الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية قد فرض نفسه للأسف، بحيث لا يمكن القول بأن المسجد الأقصى قد بات آمناً في ضوء تلك التحركات والمواقف.

٣ - مسار التسوية . . العودة إلى المربع الأول

تتمحور جهود التسوية المزعومة للقضية الفلسطينية منذ بداية العقد الحالي كما هو معروف حول ما يسمّى برؤية بوش التي أطلقها في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، والتي تتضمن إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل، والتي شكلت من أجل تنفيذها اللجنة الدولية الرباعية التي تبنت ما يسمّى خارطة الطريق لتكون بمثابة برنامج تنفيذي لرؤية بوش، وتقوم على ثلاث مراحل وفترات زمنية تتضمن الأولى إنهاء العنف وإجراء الإصلاحات الفلسطينية، وتتضمن المرحلة الثانية إقامة الدولة الفلسطينية مؤقتة الحدود، ثم تجري في الثالثة مفاوضات لتأسيس الدولة الفلسطينية في شكلها النهائي.

ولم تكن الخطة بظروف إطلاقها تعني أكثر من ملء فراغ سياسي تحتاجه الإدارة الأمريكية في غضون استعداداتها لغزو العراق، ويحتاجه الحكام العرب لمواراة تحاذلهم أو عجزهم أمام شعوبهم في نصرته الشعب الفلسطيني الغارق في حمامات الدم في عهد شارون، كما لم تكن في مضمونها أكثر من طبعة عبثية لمنظومة اتفاقيات أوسلو، فلا هي تضمنت آلية تضمن هدف إقامة الدولة الفلسطينية التي تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل ولا هي تضمنت مطالب الحد الأدنى للحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وأخيراً فقد كانت مثقلة بشروط إسرائيلية بدأت بمائة وانتهت إلى ١٤ شرطاً يكفي أي منها أن ينسف كلّ خرائط الطريق، وليس خريطة الرباعية وحدها، ولم تقبلها السلطة الفلسطينية التي كان لها ٢٢ تحفظاً عليها، إلا لدرء اتهامها بعرقلة جهود السلام في الظروف العصيبة التي كانت تمر بها.

وقد أدت خريطة الطريق وظيفتها في إطار معطيات إطلاقها، فسرعان ما قام شارون بتنحيّتها جانباً، وطرح مشروع الحل الأحادي بالانسحاب من قطاع غزة من أجل التخلص من عبئه الأمني ومسؤولياته بوصفه قوة احتلال، وتم تصميم هذا الانسحاب على نحو يبقي السيطرة الكاملة على قطاع غزة. أما الجهود الغربية الدولية لدعم الانسحاب، فقد انتهت إلى إبقاء صلة وهمية بين الانسحاب الأحادي من قطاع غزة واتفاقية للمعابر اقتضت زيارتين من وزيرة الخارجية الأمريكية ودعماً من الاتحاد الأوروبي لإنجازها، واستكمل الانسحاب المدني والعسكري من قطاع غزة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

ومع الغياب المفاجئ لشارون إثر عجزه الصحي، وتكليف حزبه (كاديما) بتشكيل الحكومة في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية، تولى إيهود أولمرت رئاسة الحكومة وحدد بين أهداف حكومته وضع الحدود النهائية لإسرائيل، وبادر بالحديث عن مرحلة جديدة من الحل الأحادي وهى خطة الانطواء، لكن عمليتي أسر جنوده في فلسطين وجنوب لبنان فاجأته، وأدت تداعياتها التي أثبتت فشل نموذج الانسحاب الأحادي إلى اندفاع إسرائيل في حرب مفتوحة على فلسطين ولبنان أنزلت خراباً واسعاً ودمرت أشياء كثيرة لم يكن من بينها إرادة المقاومة، وهكذا فشلت في تحقيق أهدافها أو استعادة أسراها.

ولم تعد الحكومة الإسرائيلية تأبه لا لخلفائها الغربيين الذين يزودونها بماء الحياة ولا لأصدقائها من المعتدلين العرب، فقد ضربت عرض الحائط بالتزامات التي قطعتها على نفسها للإدارة الأمريكية بخصوص اتفاق المعابر وتسهيلات الحواجز، ولم تتحرج خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية الأخيرة من الإعلان عن توسعات استيطانية جديدة والنكوص عن وعودها للرئيس الفلسطيني محمود عباس أكثر من مرة. أما الزيارتان اللتان قام بهما رئيس وزراء إسرائيل إلى مصر، فقد جاءت الأولى عقب قتل جنود مصريين، وواكبت الثانية مذبحه مشينة لمدنيين فلسطينيين. ولم يتحرج أولمرت في مؤتمره الصحفي بمصر أن يتهمها بتهريب سلاح وأموال للفلسطينيين، أو أن يرفض باستعلاء عقد اجتماع رباعي يضم مصر وفلسطين والأردن وإسرائيل، إذ اعتبر لقاءاته السابقة مع القادة المذكورين كافية.

في هذا السياق تزداد الحاجة إلى التوقف عند ما هو مطروح من أفكار وإجراءات بدعوى تحريك عملية السلام حتى لا نجد أنفسنا مرة أخرى مجرد أداة لتمير عملية عسكرية أو صفقة بائسة ضدّ إيران أو غيرها على غرار تلك التي صاحبت الإعلان عن رؤية بوش وخارطة الطريق في غضون الاستعدادات للعدوان على العراق، فما هي الأفكار والإجراءات المطروحة؟

على مستوى التحركات، تشهد الساحة العربية تحركات دبلوماسية كثيفة تتمثل أبرز ملامحها في الزيارات المتعددة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وعقد اجتماع للرباعية في برلين، وتقرير عقد اجتماع آخر لها في المنطقة، وترتيب رايس لاجتماع ثلاثي ضمها ورئيس وزراء إسرائيل والرئيس الفلسطيني في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ في القدس، وإعلان الرئيس محمد حسني مبارك في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ عن مبادرة بالتشاور مع البلدان العربية لحل القضية الفلسطينية، وإيفاده وزير خارجيته ورئيس المخابرات لواشنطن لعرضها على المسؤولين الأمريكيين، واستعداد الملك عبد الله الثاني لزيارة واشنطن في ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

أما على مستوى الأفكار والإجراءات المطروحة، فقد ذكرت رايس خلال جولتها الأولى أنه من المهم للغاية التفكير في إقامة الدولة الفلسطينية، وأنه لا بد أن تشمل المباحثات ثلاث نقاط: هي الأمن والمخاوف الأمنية وطبيعة هذه الدولة. وأوضحت أن إحدى المسائل المهمة التي أثيرت دائماً هي حدود هذه الدولة الجديدة، بينما لم يتم إبداء اهتمام كبير بتركيبها الداخلية والعملية الديمقراطية ومؤسساتها، وأضافت أنها ستعكف على بحث الدور الذي يمكن أن يلعبه الآخرون في هذا الشأن باعتبار أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تضيي قدماً بمفردها، وأن للدول العربية دوراً مهماً يجب القيام به، فضلاً عن دور اللجنة الرباعية. وأشارت إلى الجانب الاقتصادي للدولة وبناء مؤسساتها، وأن هناك أطرافاً عديدة يمكنها المساهمة ربما يكون منها الاتحاد الأوروبي وغيره، كما أوضحت أهمية تأسيس فريق دولي لدعم التقدم صوب إنشاء الدولة الفلسطينية.

أما الرؤية المصرية التي طرحها أحمد أبو الغيط وزير الخارجية والوزير عمر سليمان مدير المخابرات العامة خلال زيارتهما لواشنطن في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، فتدعو إلى إنجاز الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مرحلتين أساسيتين تنتهيان بالحل النهائي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية.

وتهدف المرحلة الأولى إلى تحقيق الاستقرار في العلاقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتشمل اتخاذ إجراءات متبادلة أهمها تبادل الأسرى، والعودة إلى تفاهم شرم الشيخ، والالتزام بالتهديئة الأمنية لبناء الثقة، والعودة لخطوط ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أي قبل اندلاع الانتفاضة. أما المرحلة الثانية والأخيرة التي ستلي التهديئة، فستكون مرحلة استئناف المفاوضات النهائية التي يمكن أن تتم بأي صورة، بما في ذلك أن تكون غير معلنة. وأضاف أن مصر لا تمنع الاقتراح الذي طرحته رايس من قبل بضغط مراحل خريطة الطريق.

ويشار إلى أن الوزير أبو الغيط كان قد ذكر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أنه طرح على الجانب الأمريكي فكرة جديدة مفادها أن تقوم الولايات المتحدة بطرح تصورها للدولة الفلسطينية والتسوية باعتبارها السبيل للهدف النهائي، فإذا ما طرح هذا التصور على الأطراف فإنه يقود إلى التفاوض بينها وصولاً إلى هذا الهدف.

أما الاجتماع الثلاثي الذي تم في القدس بمشاركة رايس وأولمرت وأبو مازن في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، فقد أسفر - طبقاً لتصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية - عن اتفاق على خمس نقاط هي: الالتزام بمبدأ الدولتين وفق رؤية الرئيس بوش، وضرورة احترام وقف إطلاق النار ونبذ العنف والإرهاب، والعمل على تنفيذ خريطة

الطريق، والتزام الحكومة الفلسطينية بشروط اللجنة الرباعية الدولية، كما تمّ الاتفاق على اللقاء مرة أخرى قريباً لمتابعة البحث في جميع الأمور المعلقة.

المطروح عربياً إذاً هو أن يعهد العرب لراعي عملية السلام «النزيه» بوضع أفكاره عن الدولة الفلسطينية بوصفها أساساً لمفاوضات مقبلة.

أما المطروح أمريكياً عند التفكير في الدولة الفلسطينية، فيتضمن عناصر عدة تشمل المباحثات الأمنية والمخاوف الأمنية وطبيعة الدولة الفلسطينية. ولا يكفي الاهتمام بحدود الدولة الجديدة، لكن ينبغي إعطاء اهتمام كبير بالتركيبة الداخلية للدولة والعملية الديمقراطية ومؤسساتها، ودعم الجانب الاقتصادي بمساهمات الاتحاد الأوروبي وغيره، وإجرائياً بتأسيس فريق دولي لدعم التقدم صوب إنشاء الدولة.

لن نتوقف عند ما يجب التفكير فيه عند الحديث عن الدولة الفلسطينية بعد ثماني سنوات من موعد إعلانها وفقاً لمنظومة أوسلو، أو بعد خمس سنوات من طرحها من جانب الرئيس الأمريكي، غير أنه يتعين علينا بالتأكيد أن نتوقف عند حدود الدولة الجديدة، حيث تحدثت الوزيرة الأمريكية في لقاءها الأخير مع الرئيس محمود عباس عن دولة ذات حدود مؤقتة، وهذا ما رفضه الرئيس الفلسطيني على الفور، وعلينا أيضاً أن نهتم بما قد يعنيه مفهوم التركيبة الداخلية للدولة والعملية الديمقراطية ومؤسساتها في ضوء الممارسة السابقة تجاه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والحالية تجاه حكومة حماس، وأن نتوقف طويلاً أمام خبرة سحب الجيش الإسرائيلي والمستعمرين وبقاء قطاع غزة محتلاً، وأن نتوقف أيضاً عند الشروط الخمسة التي طرحتها الوزيرة الأمريكية عقب الاجتماع الثلاثي في القدس والتي تعني في أفضل الأحوال بقاء الحال على ما هو عليه.



رغم كلّ ملامح الصورة الكئيبة التي يعكسها هذا التقرير تبقى ثمة حقائق لا يمكن تجاهلها قد تصل بنا إلى استنتاجات مختلفة، أبرزها ما يتعلق بسياق هذه الأحداث في إطار الصراع العربي - الصهيوني، وهو سياق صمود ومقاومة من قبل الشعب الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يغير أبعاد المعادلة الدولية التي كانت تنزلق بالمنطقة نحو استسلام ليس من بعده نهوض قريب.

خامساً: لبنان: حوار.. حرب.. احتمالات مفتوحة

منذ الأسابيع الأخيرة للعام ٢٠٠٥ وحتى الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٧ ولبنان يشهد تجاذباً داخلياً وتدخلات خارجية وصلت إلى ذروتها في العدوان الصهيوني على لبنان خلال صيف ٢٠٠٦، مما يجعل الأوضاع اللبنانية مفتوحة على كل الاحتمالات بدءاً من إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية داخلية وصولاً إلى إمكانية التصعيد والتفجير بما يعيد لبنان إلى حال الاحتراب الداخلي الذي يعيد مشهد الحرب الأهلية، ولكن بشكل أكثر تعقيداً من الحروب السابقة.

وإذا كانت هناك هواجس داخلية تتملك كل ألوان الطيف السياسي والاجتماعي اللبناني وتؤسس لنزاع مرير، فإن العوامل الخارجية تحاول استغلال هذه الهواجس من أجل تفجير فتنة لبنانية تساعد على إيجاد التربة المناسبة لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت وزيرة خارجية الولايات المتحدة بصراحة، وفي قلب الحرب الصهيونية العدوانية على لبنان، أنه سيولد من آلام المخاض اللبناني.

على صعيد الهواجس الداخلية، فإن فريقاً كبيراً من اللبنانيين^(*) تخوف وما زال من مشروع أمريكي صهيوني يهدف إلى نزع سلاح المقاومة - كما تجلّى بشكل خاص في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ - بما يشكله من قوة ومنعة للبنان في وجه الاحتلال والعدوان الصهيونيين، ويحاول بالسياسة والفتنة أن يحقق ما عجز عن تحقيقه الجيش الصهيوني في حربه العدوانية على لبنان، بل أن يثار من لبنان بأسره، دولة ومجتمعاً، مقاومة وجيشاً، وحدة وسلاماً أهلياً، بعد أن تمكن لبنان المقاوم من هزيمة العدو الصهيوني مرتين خلال ستة أعوام، مرة من خلال التحرير عام ٢٠٠٠، وأخرى من خلال المقاومة والصمود اللبناني عام ٢٠٠٦.

وبالمقابل فإن فريقاً آخر^(***) من اللبنانيين مسكون بهاجس المحكمة ذات الطابع

(*) يطلق عليه داخلياً «المعارضة»، ويضم «حزب الله» و«حركة أمل» و«التيار الوطني الحر» (برئاسة العماد ميشيل عون) والعديد من القوى والزعامات السياسية الموزعة في مناطق لبنانية مختلفة.

(**) يطلق عليه داخلياً «الموالاة»، ولديه حالياً أكثرية في المجلس النيابي، ويضم أساساً «تيار المستقبل» الذي يقوده السيد سعد الحريري، و«اللقاء الديمقراطي» الذي يقوده السيد وليد جنبلاط و«القوات اللبنانية» بقيادة السيد سمير جعجع وعناصر مستقلة أخرى مثل السادة بطرس حرب، ونسيب لحود، وأمين الجميل وآخرين.

الدولي التي أقر إنشاءها مجلس الأمن الدولي في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٥ والخاصة بالتحقيق والوصول إلى الحقيقة في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، والتي وضع لها خبراء في الأمم المتحدة وقاضيان لبنانيان مشروع نظامها الأساسي تحت عنوان «محكمة ذات طابع دولي» خاصة بلبنان. ويدور خلاف سياسي لبناني داخلي حول بعض تفاصيل هذا النظام الأساسي للمحكمة بما يضمن عدم تسييسها.

ومما عزز الهاجس الداخلي الأول (المعارضة) هو أن الرغبة بنزع سلاح المقاومة لم تقتصر على جهات خارجية تسعى لدعم الكيان الصهيوني فحسب، بل وجدت لها أطرافاً داخلية تتبناها وتسوّق لها تحت شعار «أن لا سلاح إلا سلاح الدولة» على الرغم من أن الجيش اللبناني يفتقد إلى العدد والعدة للدفاع عن لبنان ضد أي تهديد خارجي إسرائيلي بشكل أساسي. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال جلسة مجلس الوزراء اللبناني قبيل ساعات من وقف العمليات العسكرية بموجب القرار الدولي ١٧٠١، حين طالب البعض، فيما المعارك ما زالت محتمدة برياً والقصف الصهيوني على المدنيين اللبنانيين في ذروته، بضرورة تجريد المقاومة من سلاحها، واعتبر ذلك الطلب تنويجاً لمجموعة مواقف محلية وعربية (السعودية ومصر والأردن بشكل خاص) ودولية (الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص) صدرت خلال الحرب وحاولت تحميل المقاومة اللبنانية وحزب الله تحديداً مسؤولية اندلاع الحرب العدوانية واعتبار أسر الجنديين الصهيونيين من قبل المقاومة لمبادلتهما بالأسرى في سجون الاحتلال مغامرة غير محسوبة، فيما حاولت القوى ذاتها بعد انتهاء الحرب أن ترفض اعتبار المقاومة منتصرة بذريعة فداحة كلفة الحرب البشرية والاقتصادية، وأن ترفض اعتبار العدو مهزوماً رغم كلّ التداعيات المتسارعة التي شهدتها الكيان الصهيوني داخل جيشه ومجتمعه في ضوء الهزيمة التي لحقت به بفضل الكفاءة العسكرية والسياسية والإعلامية العالية التي أظهرتها المقاومة خلال الحرب، وبفضل التضامن اللبناني الواسع الذي عبّر عن نفسه بأشكال عدة خلال أيام المعارك وما نجم عنها من تهجير لمئات الآلاف من اللبنانيين من بيوتهم التي دمر قسم كبير منها على يد آلة العدوان الصهيوني، بل من خلال العودة الفورية لهؤلاء إلى بيوتهم وقراهم فور وقف إطلاق النار دون الاستجابة لنداءات التحذير من العودة بسرعة والصادرة عن جهات رسمية محلية ودولية.

أما الفريق الآخر (الموالاة) المحكوم بما يسمّى هاجس إقرار المحكمة الدولية، فإنه رأى في إصرار قوى لبنانية متعددة، وفي مقدمها حزب الله وحركة أمل والقوى المتحالفة معهما، على مناقشة تفاصيل نظام المحكمة ذات الطابع الدولي لتنقيته من كلّ شائبة تسمح بتسييس المحكمة للاقتصاص من جهات محلية وعربية خصوصاً سوريا، محاولة مكشوفة وموعزاً بها لعرقلة قيام المحكمة ذات الطابع الدولي أو منع قيامها

للحيلولة دون كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري وغيره من شخصيات سياسية وإعلامية.

لقد أدت حرب الهواجس المتبادلة هذه إلى تعطيل هيئة الحوار الوطني التي كان قد دعا إليها رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، وعقدت أولى جلساتها في مطلع آذار/ مارس ٢٠٠٦ لتتوقف عشية الحرب العدوانية الصهيونية على لبنان، فيما كانت تناقش البند الأخير من جدول أعمال الحوار وهو بند السياسة الدفاعية للبنان، حيث قدم أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله تصوره لهذه السياسة، والذي يقوم في جوهره على التنسيق بين الجيش اللبناني والمقاومة، وأن سلاح المقاومة باق بانتظار قيام دولة لبنانية قوية وعادلة وقادرة على مواجهة المطامع الصهيونية، حيث كان منتظراً أن تقدم الأطراف اللبنانية الأخرى تصوراتها لهذه السياسة الدفاعية، ولا سيما أن بعض هذه الأطراف رأى أن ضمان أمن لبنان يكمن في نشر الجيش اللبناني في الجنوب معزراً بقوات متعددة الجنسية تبدأ انتشارها في مناطق المواجهة مع العدو الصهيوني، وتتوسع في كل الأرض اللبنانية، وعلى امتداد الحدود البرية والبحرية للبنان.

إن المتحاورين اللبنانيين جميعاً وافقوا على معظم بنود الحوار الأخرى، وأقرّوا مبدأ قيام المحكمة ذات الطابع الدولي بالإجماع خلال ساعة، وبرناجماً للعلاقة مع سوريا يتضمن إقامة علاقات دبلوماسية وتحديد الحدود معها، وكلفوا رئيس الحكومة بزيارة دمشق للاتفاق مع المسؤولين فيها على هذه القضايا، وهي زيارة لم تتم في ظل محاولة كل طرف تحميل الطرف الآخر مسؤولية عدم قيامها، وأقرّوا معالجة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات بالحوار وعلى أساس تصفية هذا الوجود المسلح.

وفي حين لم تتوصل الأطراف المتحاورّة إلى قرار حول ما يسمّى بأزمة الحكم، وهو العنوان الدبلوماسي لمطالبة الأكثرية باستقالة رئيس الجمهورية وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، فإن الحوار حول البند الأصعب والمحضوف بحملة الضغوط الأمريكية والفرنسية والصهيونية والمتعلّق بسلاح المقاومة قد توقف بسبب العدوان الصهيوني الذي ظن المخططون له في واشنطن وتل أبيب أنه سيوفر الإطار المناسب للقضاء على المقاومة كلها، لا مجرد نزع سلاحها.

وهكذا انتقل لبنان من الحوار اللبناني - اللبناني إلى الحرب الصهيونية الأمريكية على لبنان التي لم تكتف بما ألحقته بلبنان من دماء ودمار، بل حاول المخططون لها أن تكون مناسبة لإشعال فتنة داخلية بين اللبنانيين ترتكز أساساً على الفرقة المذهبية ونموذجها في ذلك ما يجري في العراق.

بعد الحرب اتضح التباين في وجهات النظر بين الأطراف اللبنانية، فقد صدر القرار ١٧٠١ بعد أن تمّ تعديل مسودة صيغته الأولى في ضوء ما حققته المقاومة اللبنانية على الأرض، وأصبح تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بدلاً من الفصل السابع وفقاً للمسودة الأولى بما يجيز التدخل الدولي لفرضه، بينما لا يجيز الفصل السادس ذلك. واعتبر بعض الأطراف اللبنانية القرار مدخلاً لتدويل الصراع اللبناني - الصهيوني وفرصة لتعديل مهمات قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل)، بخاصة بعد أن ازداد عددها إلى ١٥ ألف جندي من عدة دول، وصولاً إلى تجريد المقاومة من سلاحها قبل أن يصبح الجيش اللبناني جاهزاً للقيام بمهمة الدفاع عن الوطن في مواجهة العدوان الصهيوني، فيما سعى البعض الآخر، وفي طليعته المقاومة، إلى توفير ضمانات تمنع التفسير غير المتوازن للقرار الدولي، وهو التفسير المنوط أساساً بالحكومة اللبنانية، وذلك من خلال مطالبته بتوسيع الحكومة وتأمين المشاركة المتوازنة فيها، بما يحول دون اتخاذ قرارات استراتيجية خطيرة تؤدي إلى ضرب المقاومة وتكريس استثثار فريق الموالية بالسلطة على حساب المعارضة التي تعتبر أن الأكثرية النيابية الحالية قد نجمت عن قانون انتخابي جائر باعتراف الأغلبية وعن تحالفات انتخابية بين أركان الأكثرية وتحالف حركة أمل وحزب الله، وعن تعطيل المجلس الدستوري لمنعه من الأخذ ببعض الطعون النيابية بما يؤدي إلى تحوّل الأكثرية إلى أقلية والأقلية إلى أكثرية، ناهيك بأن الأقلية في البرلمان الحالي تحوز على نسبة عالية (٤٥ في المئة من مقاعد المجلس) ولا تمتلك بالمقابل تمثيلاً موازناً مماثلاً لحجمها في الحكومة.

وفي تطور دراماتيكي لافت، وبعد أن كادت الأطراف الرئيسية المتحاوره (تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله) أن تصل إلى اتفاق متوازن ومتوازي يقضي بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإقرار المحكمة ذات الطابع الدولي في ٩/١١/٢٠٠٦، أعلنت أطراف رئيسية في الأكثرية معارضتها لهذا الاتفاق، ووصل فجأة إلى لبنان مشروع النظام الأساسي للمحكمة الدولية، وجرى تحديد موعد سريع لمجلس الوزراء لإقرار المشروع في ١٣/١١/٢٠٠٦، دون إغارة أي اهتمام لمطالب عدد من الوزراء (وتحديداً وزراء أمل وحزب الله والوزير الموالي لرئيس الجمهورية) بإعطائهم مهلة يومية لدراسة المشروع.

هنا تعطلت هيئة الحوار الوطني مرة أخرى، ولأسباب داخلية هذه المرة، فلجأ الوزراء المعارضون على تجاهل دعوتهم لتأجيل اجتماع مجلس الوزراء مدّة يومين أو عقده في الموعد الدوري للانعقاد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى الاستقالة، وأصر فريق الأكثرية على عقد جلسة استثنائية في الحادي عشر من الشهر ذاته بداعي العجلة، وأقر نظام المحكمة بإجماع الحاضرين خلال ساعة واحدة. ولقد رأى الوزراء

المستقبلون أن ذريعة الاستعجال التي اعتمدها الأكثرية ليست صحيحة كما ظهر فيما بعد لأن قرار حكومة ناقصة التمثيل لا يكفي لإصباح الموافقة الدستورية على هذا القرار، خصوصاً مع امتناع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم حسبما ينصّ الدستور، وكذلك امتناع رئيس مجلس النواب عن الدعوة إلى جلسة نيابية يحتاج انعقادها إلى مرسوم بفتح دورة استثنائية للمجلس موقع من رئيس الجمهورية. يذكر أن الرئيس لحود كان بدوره يعتبر الحكومة غير قائمة لمخالفتها بنداً صريحاً في مقدمة الدستور اللبناني يعتبر أن لا شرعية لأي سلطة خارج صيغة العيش المشترك، وبعد أن قدم وزراء طائفة كبرى في البلد (هي الطائفة الشيعية) استقالاتهم.

هكذا تشابكت الأزمة السياسية مع الأزمة الدستورية، وأطلت الأزمات على الشارع الذي لوحث المعارضة بتحريكه، وقد تعزز موقعها بعد خروج حزب الله وحركة أمل من الحكومة وانضمامهما إلى القوى المعارضة أصلاً كالتيار الوطني الحر برئاسة العماد ميشال عون، وإلى العديد من القوى والزعامات السياسية الموزعة في كل أرجاء البلاد.

لقد حاول السيد حسن نصر الله أن يدفع بعيداً بخيار النزول إلى الشارع حين دعا الأكثرية إلى تدارك الموقف والقبول بتوسيع الحكومة لكي تصبح حكومة وحدة وطنية تشارك فيها المعارضة، فيما يعرف بالثلث المعطل، أو الضامن حسب نصر الله، فلا تستطيع الأكثرية أن تأخذ قرارات مصيرية دون التفاهم عليها مع المعارضة، خصوصاً أن الدستور اللبناني بعد اتفاق الطائف الشهير ينصّ على أن القرارات المصيرية في مجلس الوزراء وهو السلطة العليا التنفيذية في البلاد لا تتخذ إلا بأكثرية ثلثي أصوات الوزراء زائد واحد، ورأت المعارضة في هذا البند الدستوري نصاً وفاقياً ينطلق من أن الديمقراطية اللبنانية هي ديمقراطية توافقية، وأن الدستور يحول هذه الطريقة دون طغيان الأكثرية على الأقلية في القرارات المصيرية.

لكن حساب الأكثرية النيابية للأمر كان مختلفاً، بل ومناقضاً لرأي الأقلية، فهي اعتبرت أن ما تسميه المعارضة ثلثاً ضامناً ليس في الحقيقة إلا الثلث المعطل لأعمال الحكومة، بل الثلث الذي يضع مصير الحكومة ذاتها بيد المعارضة التي تستطيع أن تدفع الحكومة إلى الاستقالة حين تشاء عبر استقالة وزرائها لأن النصّ الدستوري يرى أيضاً أن استقالة ثلث أعضاء مجلس الوزراء زائد واحد سبب يؤدي إلى استقالة الحكومة كلها.

وربطت الأكثرية بين مطلب المعارضة هذا ومحاولتها - بإيجاءات إقليمية - أن تعرقل قيام المحكمة الدولية، وبدأت وسائل إعلامها تؤكد على وتر حساس بالنسبة للعديد من اللبنانيين وهو وتر الحقيقة التي لن تستطيع كشفها - حسب هؤلاء - إلا

المحكمة ذات الطابع الدولي التي لا تريدها المعارضة ولا الجهات الإقليمية الخليفة لها.

إزاء هذه المواقف المتشددة من الطرفين، المعارضة والأكثرية، رأت المعارضة أنه لا بدّ من اللجوء إلى الشارع عبر اعتصام شعبي مفتوح بدأ في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في ساحة رياض الصلح على مقربة من السراي الحكومي، حيث مقر رئاسة مجلس الوزراء، وفي ساحة الشهداء. وبعد ٢٠ يوماً على استقالة الوزراء الستة، وإثر تظاهرة ضخمة ضمت مئات الآلاف من اللبنانيين خطب فيهم العماد ميشال عون الذي حصد تياره ما لا يقل عن ٧٠ في المئة من أصوات المسيحيين في انتخابات ٢٠٠٥(*) للتأكيد على الطابع الوطني لا الطائفي أو المذهبي لتحرك المعارضة.

وفي حين شدد قادة المعارضة على التزام تحركاتهم الطابع السلمي والديمقراطي والحضاري خصوصاً أن مطلبهم لا يتعدى مطلب المشاركة الفاعلة في حكومة وحدة وطنية - حسب نصّ الدستور نفسه - فإن الأكثرية بما فيها رئيس الحكومة الفاقدة لعدد مهم من وزرائها أدارت ظهرها لهذا الطلب، وبدأت تحشيداً شعبياً مضاداً أخذ بالمقابل وخاصة بالنسبة إلى تيار المستقبل طابعاً مذهبياً حاداً، وتمثل بزيارة وفود إلى مقر الرئيس السنيورة، ومهرجانات في المناطق ذات الطابع السني، مما أدى إلى احتقان شعبي متبادل قاد إلى احتكاكات دموية في بيروت ومنطقة بعلبك سقط فيها عدد من الضحايا في صفوف المعارضة التي تمكنت بفضل حزب الله من ضبط ردود الفعل أكثر من مرة وصولاً إلى الحادثة الخطيرة التي انفجرت في محيط جامعة بيروت العربية يوم الخميس ٢٥/١٢/٢٠٠٦، وأعدت إلى الأذهان شبح الحرب الأهلية، واستحضرت صورة الفتنة المذهبية، مما أدى إلى تحرك سريع من كلّ قادة القوى والتيارات الفاعلة لضبط الأوضاع وتسهيل مهمة الجيش اللبناني في إخراج المسلحين من الشوارع، وتردد حينها أن وراء هذا التحرك الواسع والشامل مبادرة سعودية - إيرانية. وقد مارس الجيش اللبناني الذي كُلف مع القوى الأمنية الأخرى الحفاظ على الأمن خلال اعتصام يوم ١/١٢/٢٠٠٦ وأحداث يوم ٢٥/١٢/٢٠٠٦ دوراً مشرفاً وفاعلاً ومحامداً في الحفاظ على الأمن وعدم امتداد المصادمات إلى ما يخرجها عن سيطرة الجيش.

وخلال الأشهر الثلاثة التي مرّت على اعتصام المعارضة والذي اتخذ زخماً استثنائياً في تظاهرة غير مسبوقة في تاريخ لبنان في ١٠/١٢/٢٠٠٦، تحوّرت المبادرة العربية مجدداً بشخص الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى والممثل الشخصي للرئيس السوداني رئيس القمة العربية الدكتور مصطفى عثمان، وحاول

(*) هناك من يعتقد أن نسبة تأييد هذا التيار قد تقلصت إلى حدّ ما في التطورات الأخيرة بعد الانتخابات.

ركنا المبادرة أن يحيطا تحركهما واتصالاتهما بقدر كبير من السرية كي لا يصيبها ما أصاب مبادرات عربية سابقة، بينها المبادرة السعودية ومبادرة الجامعة العربية والمبادرة السودانية، وقد أفشلتها جميعاً موافق بعض زعماء الأكثرية.

لم يكن من الصعب على موسى وإسماعيل أن يدركا أن الحل في لبنان ليس مرتبطاً بالفرقاء اللبنانيين وحدهم، بل هو كما وصفه أمين عام الجامعة بيت بطوابق عدة: الطابق اللبناني، والطابق العربي والإقليمي، والطابق الدولي، وربط عودتهما إلى بيروت بإنجاز العمل على الطوابق الأخرى عبر اتصالات وزيارات للعواصم العربية والإقليمية والدولية المعنية بالشأن اللبناني.

كما لم يعد صعباً لأي متابع للشأن اللبناني أن يكتشف أن لبنان بات ساحة تجاذبات بين قوى إقليمية ودولية، بل وأحياناً داخل بعض هذه القوى بالذات، وأن معظم القيادات اللبنانية لا تمتلك القدرة على الحل، لكنها تمتلك الرغبة في منع التفجير ولو إلى حين، بل بات الكثيرون يرون أن لبنان يعيش وقتاً ضائعاً بين مبادرات عدة لا يُعرف اللاعبون فيها تماماً.

وهكذا يعيش اللبنانيون منذ زلزال اغتيال رفيق الحريري حالاً من اللاحرب الأهلية واللاسلم الأهلي، وهي حال مشرعة على احتمالات عدة سلبية في غالبيتها مع احتمالات إيجابية قليلة ولكنها متزايدة.

وفي ظلّ هذه الحال أخذت الأكثرية والمعارضة تواجهان، كلّ على حدة مأزقاً خاصاً بها، فلا الأكثرية نجحت عبر الفريق الحكومي المتبقي برئاسة السنيورة من أن تستمر في إدارة الحكم عملياً بمعزل عن الفريق المعارض، ولا المعارضة، رغم الحشود الشعبية الضخمة التي أيدت مطالبها، استطاعت أن تنتزع مطلبها: مشاركة فاعلة في حكومة وحدة وطنية.

أخذ الفريق الحكومي برئاسة السنيورة يتلقى دعماً من دول عربية وغربية كبرى وصل إلى حشد عربي ودولي قلّ نظيره في مؤتمر باريس ٣، لكن كلّ هذا الدعم لم يكن كافياً لأن يخرج من إقامة شبه جبرية في السراي الحكومي فرضها عليه المعتصمون في جواره، أو أن يمكنه من انتزاع موافقة لبنانية شاملة على ورقته الإصلاحية لمؤتمر باريس ٣ الذي اشترط بعض القيمين عليه وفاقاً سياسياً لبنانياً لكي يحصد لبنان ثمار المؤتمر.

وعلى صعيد المحكمة الدولية، فإن أي تقدّم عملي لتشكيلها فعلياً لم يتحقق، وبدأت أصوات في هيئة الأمم المتحدة تتحدث عن ضرورة استكمال قرار مشروع النظام عبر الخطوات الدستورية اللازمة له في لبنان قبل إقراره نهائياً في مجلس الأمن،

واعتبر المعارضون أن استعجال الأكثرية لإقرار المشروع أدى إلى تأخيره عملياً، كما أدى إلى أزمة دستورية ووطنية كبرى. ورأوا أن التلويح بإقراره بموجب الفصل السابع ليس ممكناً في ظل الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية الراهنة، وفي مقدمتها التشدد الروسي المتصاعد، والتفاهم السعودي - الإيراني المفتوح على احتمالات مصالحة سورية - سعودية قد تسبق القمة العربية في الرياض في أواخر آذار/ مارس ٢٠٠٧.

بالمقابل لم يخل وضع المعارضة، رغم مناعة قوتها الشعبية من أكثر من مأزق أولها أن خيار الاعتصام المفتوح قد وضعها أمام سؤال: وماذا بعد؟ بل عرضها لانتقادات من شخصيات وأطراف تعتبر نفسها جزءاً من المعارضة، أو محايدة على أقل تقدير، وفي مقدمتها الرئيس سليم الحص المعروف بحرصه الشديد على المقاومة وعلى مطالب المعارضة، لكنه لم يكن مقتنعاً بالاعتصام المفتوح، ولا كان مع عدد من القوى العروبية في لبنان مقتنعاً بشكل خاص بالإضراب الذي رافقه قطع طرقات، وتحوّل في بعض المناطق إلى اشتباكات دامية لم يغب السلاح عنها تماماً، والتي لولا تدخل الجيش اللبناني في الوقت المناسب لتحولت إلى صدامات خطيرة ذات طابع مذهبي، وأحياناً داخل الطائفة الواحدة (أنصار عون وأنصار جعجع).

لقد أدت هذه التطورات إلى انتقاد قوى الأكثرية لرئيس مجلس النواب رئيس حركة أمل الأستاذ نبيه بري بعد أن كانت تعتبره ضماناً ومرجعاً، كما أدت إلى اتساع محاولات الانتقاد المدروسة والمنسقة خارجياً لمكانة السيد حسن نصر الله وهيبته خصوصاً أنه وضع نفسه في موقع بالغ الدقة والخطورة، حيث تمسك من جهة بتطبيق مطلب المعارضة الذي بدأ بحكومة وحدة وطنية وتطور إلى المطالبة بانتخابات نيابية مبكرة، وتمسك من جهة أخرى بسلمية التحرك وديمقراطيته وحضارته، مما شجع الأكثرية على إدارة الظاهر لمطلب الحشود الهائلة من اللبنانيين.

وما زاد الأمر تعقيداً أن مواقف بعض القادة الإيرانيين والعراقيين الشامته في مسألة إعدام الرئيس العراقي صدام حسين، وموقف قناة «المنار» التابعة لحزب الله في تغطية الخبر قد استُخدمت لبنانياً للتجيش المذهبي ضدّ حزب الله (*).

وهكذا بات لبنان أمام مشهد شديد الاحتدام بين عناصره المحلية والإقليمية

(* من دون أن ينتبه المُستفزون من اللبنانيين إلى أن حزب الله ذاته - على خلاف العديد من القيادات وأولهم مرجعيات الشيعة - لم يصدر موقفاً بتأييد عملية الإعدام، بل اعتبر تلك العملية، وبالطريقة التي تمت بها، وبالصور التي سربت عنها، جزءاً من محاولة الاحتلال الأمريكي لإشعال الفتنة في العراق، بل لم ينتبه هؤلاء الذين جرى تمييزهم مذهبياً أن بعض قادتهم قد رحب بهذا الإعدام، وأنه يعتز بصداقته للإدارة الأمريكية المسؤولة عن كل ما لحق بالعراق من جرائم، قبل الإعدام وبعده.

والدولية، وبات وضعه الأمني والسياسي الهش متأثراً بكل ما يدور فيه وحوله من تطورات، وبات وكأن الكثير من اللبنانيين قد دخل في مرحلة من الغيبوبة السياسية، فبات مغلقاً أمام أي رأي آخر، لا يسمع إلا كلام قاداته وفيه أحياناً إسفاف وابتذال، ولا يقرأ غير الصحف المؤيدة لعصبيته وفيها أحياناً معلومات ملفقة، ولا يشاهد إلا محطات التلفزة الموالية له وفيها أحياناً توجيه متعسف واجتراء للحقائق أو تلاعب فيها، إلى درجة أنك بتّ أحياناً تعرف مواقف العديد من اللبنانيين من خلال معرفتك بدينه أو بمذهبه أو بمكان إقامته!

لكن الحوار الإيراني - السعودي المطل بالضرورة على الجانب السوري من جهته الإيرانية وعلى الجانب الأمريكي والفرنسي والمصري من جهته السعودية، قد فتح كوة للأمل باختراق الانسداد في أفق الحل اللبناني - اللبناني، وبدأت تتكوّن ملامح مبادرات تسعى إلى إيجاد حلول للمسألتين المعقدتين: تركيبة الحكومة اللبنانية ونسب المشاركة فيها، وقضية المحكمة ذات الطابع الدولي. ولعل من أبرز بواعث الأمل تلك الدعوات المتسارعة للرئيس سليم الحص ممثل القوة الثالثة لزيارة الرياض ودمشق وطهران.

وبالنسبة للحكومة طُرِحَتْ فكرة تشكيل حكومة تضم ١٩ من الأكثرية و١١ من المعارضة، وبالنسبة للمحكمة جرى التوافق على إقرار نظام المحكمة ذات الطابع الدولي بعد إجراء التعديلات المناسبة بما يحول دون تسييسها.

ويزداد توجس القلقين من النظام المقترح للمحكمة الدولية أن دولاً عشرة قد حددها المحقق العدلي بريمرتز لم تتعاون مع اللجنة الدولية، وأن مجلس الأمن رفض أن يطلب من المحقق كشفاً بأسمائها، علماً أن البعض يعتقد أن بين هذه الدول غير المتعاونة دولاً كانت متحمسة للتحقيق الدولي والمحكمة الدولية، وكانت وراء القرارات الدولية التي ألزمت كلّ الدول بالتعاون مع المحكمة.

ويبقى السؤال، هل تقبل إدارة الرئيس بوش بمثل هذه المبادرة خصوصاً أنها تعلق بؤرة توتر تسعى واشنطن حالياً إلى استمرارها مشتعلة للضغط على المقاومة ومن خلالها على سوريا وإيران في مواجهة كتل أمريكي متزايد داخل المجتمع الأمريكي، في مجلسي الكونغرس وبعض الإدارات الأمريكية الفاعلة، يدعو إلى مراجعة السياسة الأمريكية في المنطقة وفتح حوار مع سوريا وإيران؟

الجواب الذي يتبادر إلى الذهن فوراً هو أن هذه الإدارة لن تقبل بأي حلّ للأزمة اللبنانية الراهنة، ويبرهن أصحاب هذا الجواب على صحة تقديرهم بتصريحات السفير الأمريكي في لبنان وخطب بعض أقطاب الأكثرية.

لكن البعض يرى بالمقابل أن الإدارة الأمريكية الحالية تخشى انفجار الوضع في

لبنان، لأن هذا سيفقددها الورقة الوحيدة الباقية في يدها أمام الرأي العام الأمريكي وهي ثورة الأرز اللبنانية وإنجازاتها الديمقراطية، كما إن هذا الانفجار قد يؤدي إلى فوضى تستفيد منها العناصر المتطرفة في المعسكرين، وهو أمر لا مصلحة لواشنطن فيه، وخصوصاً لتل أبيب، خصوصاً مع ادعاء إدارتها أنها تخوض حرباً ضد ما يسمّى بالإرهاب.

ويضيف أصحاب وجهة النظر هذه أن إدارة بوش تدرك أنها تواجه اليوم نوعين جديدين من موازين القوى؛ أولهما داخلي بعد فوز الديمقراطيين في الكونغرس وانفضاض أكثرية الشعب الأمريكي عن تأييد سياسات بوش ومطالبته بالانسحاب من العراق، وثانيهما عالمي مع الأطروحات الهجومية للرئيس الروسي بوتين بعد أن لاحظ أن إدارة بوش مصممة على محاصرته عسكرياً واستراتيجياً في عقر داره، وبعد أن بات في وضع اقتصادي يسمح له بالتححرر من الإملاءات الأمريكية.

ويستدرك أصحاب هذا التحليل، فيسارعون إلى القول بأن واشنطن لن تبدي موافقة على المبادرات المطروحة، بل ستسعى عبر التشدد الإعلامي والسياسي إلى تحسين شروطها وشروط حلفائها في لبنان، لكنها باتت تدرك أنها لن تستطيع أن تبقي الحال على ما هو عليه، فطلبت من حلفائها في المملكة العربية السعودية أن ينجزوا اتفاقاً يحد من الخسائر بعد أن أصبح واضحاً، وخصوصاً بعد حرب تموز/ يوليو وتصاعد المقاومة في العراق وأفغانستان، صعوبة تحقيق أرباح إضافية. من هنا، لا يستبعد هؤلاء أن يتم الوصول في لبنان إلى صيغة مشابهة لصيغة لقاء مكة المكرمة بين فتح وحماس بدعوة سعودية وموافقة إيرانية - سورية وتحفظ أمريكي - إسرائيلي.

أما بالنسبة إلى سوريا، فمن المرجح أن تشكيل المحكمة الدولية بعد إجراء التعديلات التي تضمن عدم تسييسها سيخفف بعض هواجسها، كما إن استعادة التوازن الداخلي اللبناني ستؤدي بالضرورة إلى استعادة التوازن في العلاقة اللبنانية - السورية بعد اهتزازها الخطير خلال العام المنصرم.

أما الأطراف اللبنانية المتضررة من الوفاق اللبناني بالرعاية العربية والإقليمية، فإن معالجة أمرها ليست بالشأن الصعب في ظلّ ما تملكه الجهات العربية والإقليمية المعنية بالحل من وسائل تأثير متعددة عليها، وفي ظلّ ما تعرفه هذه القوى المحلية عن محدودية قدرتها على منع حلّ تتفق عليه الأطراف الرئيسية في لبنان والمنطقة.

وإذا كانت معالجة مسألة الحكومة والمحكمة بالتوازي والتزامن هي الشرط الرئيسي للخروج من الأزمة الراهنة، فإن الضمانة الحقيقية للاستقرار والازدهار في لبنان تكمن في ما يلي:

١ - تمتين الوحدة الوطنية اللبنانية على كلّ المستويات الشعبية والسياسية والتربوية والثقافية والإعلامية والحزبية، ومحاصرة كلّ مغامرة تؤدي إلى ضرب هذه الوحدة وزعزعة السلم الأهلي وفتح الأبواب أمام مشاريع الفدرالية والتقسيم، والسعي إلى استعادة لبنان لدوره النهضوي والتحرري والديمقراطي الرائد في الوطن العربي ولرسالته الحضارية في محيطه المباشر والعالم كلّه.

٢ - صون المقاومة اللبنانية وسلاحها باعتبارها في الوقت الحاضر عنصر قوة للبنان وعنصر ردع لأيّ عدوان صهيوني وأداة تحرير للأرض والأسرى اللبنانيين وأداة ضغط لعودة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى ديارهم وإسقاط مؤامرة التوطين.

٣ - اعتبار المشاركة السياسية المتوازنة في المؤسسات الدستورية الوطنية الترجمة الحقيقية لفكرة الديمقراطية التوافقية التي يقوم عليها الدستور وصيغة العيش المشترك وإلغاء كلّ حالات الاحتكار والاستئثار في إدارة شؤون البلاد.

٤ - تقوية الجيش اللبناني وتسليحه بكلّ ما يحتاجه من أسلحة متطورة تمكنه من ردع العدوان الصهيوني بالتعاون مع المقاومة التي أعلنت أن سلاحها مؤقت ريثما تقوم الدولة القوية القادرة على ردع العدوان.

٥ - تقديم كلّ عون اقتصادي ومالي للبنان للتغلب على التحديات الصعبة التي يواجهها بفعل ما دمره العدوان (حوالي ٥ مليارات دولار)، وما تراكم عليه من ديون (حوالي ٤٤ مليار دولار)، على أن يرافق ذلك مشاركة لبنانية حقيقية وواسعة في دراسة سبل الإصلاح الاقتصادي والإداري بعيداً عن تحكّم آليات الفساد من جهة، وعن الاستسلام لنظريات نيو ليبرالية باتت تتعثر في بلدان المنشأ ذاتها من جهة أخرى.

٦ - إعداد قانون انتخاب عصري وعادل يصحح كلّ الأخطاء والثغرات التي رافقت القوانين السابقة، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة في ضوءه على نحو يُحدد الوزن الحقيقي لكلّ الأطراف السياسية اللبنانية.

٧ - إعادة بناء العلاقات اللبنانية - السورية على أسس من التنسيق والتعاون والتكافؤ والاحترام المتبادل بين البلدين، وفي ضوء دراسة نقدية معمّقة للأسباب التي أدت إلى انتكاسها، بعيداً عن الخطاب التشنجي الذي يلامس حدود العنصرية أحياناً والذي يؤدي مصالحي لبنان أكثر مما يؤدي إلى إيذاء المصالح السورية، والإقلاع بشكل خاص عن فكرة استخدام لبنان مقراً لتهديد الأمن السوري، وذلك تنفيذاً لاتفاق الطائف ذاته الذي خصص جزءاً هاماً لتحديد العلاقة بين البلدين والتي يتم تجاهلها كلياً هذه الأيام.

٨ - تنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية بما يضمن سيادة لبنان على كل أراضيها واحترام القانون من قبل كل المقيمين على أرضه من جهة، وضمان أمن المخيمات الفلسطينية من كل اعتداء صهيوني جائر عليها مع ضمان الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان من جهة أخرى.

٩ - رفض كل التدخلات والمخططات الرامية إلى ربط لبنان بمشاريع وأحلاف استعمارية، وفي مقدمها مشروع الشرق الأوسط الجديد، بما فيها رفض أي صلح أو تطبيع مع العدو الصهيوني ودعم كل نضال عربي يسعى إلى تحرير الأرض واستعادة الحقوق الكاملة لشعوب المنطقة وفي مقدمها شعب فلسطين وشعب العراق، خصوصاً بعد أن اتضحت العلاقة بين الأزمة اللبنانية والصراع العربي - الصهيوني على جانب، وما يشهده العراق من احتلال وفتنة على جانب آخر.

وقد لاحت في الأفق في أواخر شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ بوارق أمل لإيجاد حلّ للأزمة اللبنانية، بعد أن أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أمام لجنة التخصيصات في الكونغرس الأمريكي يوم ٢٧ شباط/فبراير موافقتها على دعوة الحكومة العراقية لمؤتمر دولي لدول الجوار العراقي بما فيها سوريا وإيران، إضافة إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ودول مجموعة الثمانية وكذلك الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والذي عقد في بغداد يوم ١٠/٣/٢٠٠٧ على مستوى أقل من وزراء الخارجية، يليه مؤتمر آخر على مستوى وزاري خلال النصف الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لبحث مستقبل العراق، ويعكس هذا تغييراً أساسياً في الموقف الأمريكي من سوريا وإيران، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد رفضت توصية تقرير بيكر - هاملتون بالحوار معهما. ومن المتوقع أن يعكس هذا التغيير في الموقف الأمريكي من سوريا وإيران نفسه على الوضع في لبنان، ويسهل الوصول إلى تسوية مقبولة بين الأطراف المتصارعة فيه، ومن غير المستبعد أن يفضي مؤتمر القمة العربي في الرياض في آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى حلّ للأزمة اللبنانية أو على الأقل إرساء أسس لهذا الحل.

سادساً: العراق: سياسات الوحدة والانقسام:
النصر أم الهزيمة!

لم يكن ممكناً لسياسة بنيت على الإمعان في الكذب وانتهاك الشرعية الدولية واحتلال أراضي الغير بدعوى الدفاع عن النفس سوى أن تواجه فشلاً ذريعاً ومتفاقماً نتيجة الصمود الطبيعي لحركة مقاومة الاحتلال، إعمالاً لمنطق التحرر الوطني الذي لم يعرف استثناءً لشعب واحد رضي بالاحتلال وسكت عنه. غير أن ممارسات الاحتلال وشركائه في العملية السياسية الشوهاء التي وضع أسسها قد أدت إلى تعقيدات هائلة في الوضع العراقي الداخلي تمثلت في ارتباك أداء الحكومة التي خرجت من رحم تلك العملية السياسية، وبلغت ذروتها بالحرب الأهلية التي دارت رحاها في العراق. وقد حاولت الإدارة الأمريكية أن تجد لنفسها مخرجاً بتشكيل لجنة بيكر - هاملتون لدراسة الوضع في العراق وتقديم اقتراحات للخروج من مأزقه، غير أنه من الواضح أن توصيات اللجنة لم تجد صدى لدى الإدارة الأمريكية التي اتخذت قراراً يخالف هذه التوصيات جذرياً بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، وإن كانت قد بدأت على استحياء في مطلع عام ٢٠٠٧ تقبل على نحو غير مباشر بعض هذه التوصيات، كما في قبول فكرة انعقاد مؤتمر إقليمي دولي للبحث في مستقبل العراق لا يستثني سوريا وإيران المتهمتين بزعزعة الاستقرار في العراق، وهو ما يفتح الباب لبصيص أمل في بدء تفاعلات سياسية إقليمية ودولية جديدة قد تساعد على حلّ المعضلة العراقية الراهنة. وفي كل الأحوال يواجه العراق عدداً من التحديات، وتواجه الإدارة الأمريكية بدورها تحدي الاختيار بين عدة بدائل للخروج من مأزقها الراهن، ويبقى التشديد على أن إنقاذ العراق لا يمكن أن يتم إلا على أيدي أبنائه المقاومين للاحتلال عسكرياً وسياسياً، والقادرين على السعي من أجل إعادة بناء وحدة وطنية تعبر الحدود المصطنعة للطوائف وتشكل قاعدة صلبة لتحرير العراق.

١ - تعثر العملية السياسية وتدهور الوضع الداخلي

شهد العراق في المدة التي يغطيها التقرير ٢٠٠٦/٢٠٠٧ طائفة من الأحداث والقضايا الجسيمة التي عمقت على نحو كبير الوجهة التي اتخذها مسار الصراع ما بعد الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ولعل أبرز هذه الأحداث والقضايا وأهمها الانتخابات التي جرت عشية العام ٢٠٠٦ في ١٥ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، خصوصاً بعد الاستفتاء على الدستور الدائم الذي كاد أن يُطاح به لولا عملية جراحية قيصرية كانت قد حصلت عشية الاستفتاء، وذلك بموافقة جبهة التوافق على التصويت بنعم على الدستور شريطة أن تتم مراجعة بعض مواده، وعلى أمل إجراء تعديلات يمكنها أن تستجيب لبعض مطالبها، ولكن هذا الأمر أنقذ الدستور من عملية إسقاطه التي كان يمكن لها تعطيل العملية السياسية برمتها أو إلغائها، خصوصاً إذا صوتت ثلاث محافظات ضده بأغلبية الثلثين وفقاً لما ورد في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وهو القانون الذي شرعته إدارة الاحتلال. وهكذا وافقت جبهة التوافق على تمرير الدستور بصيغته الحالية، على أمل أن تتم مراجعة بعض مواده وتعديلها بعد إجراء الانتخابات بأربعة أشهر.

وعلى الرغم من انتهاء الانتخابات وتشكيل الحكومة الدائمة لأربع سنوات بعد مخاض عسير استمر أربعة أشهر، وكاد أن يجهض الوليد المنتظر، فإن أمر إعادة النظر بالصياغات الدستورية وتعديل بعض المواد لم يتم حتى الآن، وقد شكّل البرلمان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ لجنة إعادة صياغة الدستور بهدف التوصل إلى تعديلات مشتركة وتوافقية، لكنها لم تحرز أي تقدّم، وباتت المسألة أقرب إلى النسيان أو التجميد خصوصاً بتدهور الوضع الأمني على نحو شديد.

وعلى افتراض أن الحكومة العراقية الحالية حكومة دائمة، فعليها إن أرادت تخطي العقبات وعبور الألغام أن تصدر ٥٥ قانوناً بموجب الدستور، فهنالكَ ٥٥ مادة في الدستور ينصّ كلّ منها على إصدار قانون، والكثير من هذه القوانين يثير قضايا خلافية بين الكتل الرئيسيّة في البرلمان. ويُعتقد أن هذه العقد والمفخحات الدستورية لا يمكن تخطيها بسبب التباعد الكبير وانعدام الثقة بين أطراف العملية السياسية، إضافة إلى الضغوط على الفريقين المتصارعين من خارجهما.

وحتى إذا سلّمنا وافترضنا جدلاً أنه سيتم الاتفاق على هذه القضية في البرلمان، فيجب أن تعرض هذه التعديلات على استفتاء شعبي خلال مدّة تسعين يوماً من تاريخ إقرارها في مجلس النواب، وبإمكان ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين أن ترفض هذه التعديلات، ومن ثمّ سنعود إلى المربع الأول، ونبدأ من البداية. وهنالكَ الكثير من المواد التي تشكل حساسية كبيرة: مثل موضوع عروبة العراق، وموضوع الفدرالية الجنوبية بشكل خاص، وموضوع صلاحيات الفدرالية الكردية، وموضوع صلاحيات الدولة المركزية وتوزيع الثروات وغيرها. ويمكن القول إنّه لا توجد دولة فدرالية واحدة في العالم مثل الدولة العراقية الحالية، فالسلطة المركزية (الاتحادية) لديها دستورها، وإذا ما تعارض هذا الدستور مع دستور سلطة الإقليم يُخضع الدستور المركزي (الاتحادي) لدستور السلطة الإقليمية، وللسلطات الإقليمية الحق في أن

تكون لها فروع في الممثلات والهيئات الدبلوماسية العراقية في الخارج لمتابعة الشؤون الثقافية والإنمائية والاجتماعية، ولا أحد يعرف ماذا يعني ذلك، إن لم تكن وزارات خارجية مصغرة في بطن وزارة خارجية أكبر. ولعل تشكيل وزارة للشؤون الخارجية في الإقليم الكردي حالياً هو خير دليل على وجود وزارات خاصة مصغرة. ولا يحق للجيش العراقي أن يتحرك أو ينتشر في كل الأراضي العراقية، خصوصاً في المنطقة الكردية، إلا بموافقة سلطات الأقاليم، ولا يحق لهذا الجيش التدخل في التشكيلات العسكرية المحلية، أي البشمركة التي تحولت بقرار من رئيس الإقليم إلى قوات حرس كردستان، وربما الأقاليم الجنوبية لاحقاً يمكن أن تحذو حذوها، إلى غير ذلك من الإشكالات التي ستواجه الدولة العراقية.

وحتى الحكومة القائمة التي ولدت بصعوبات كبيرة وتوازنات وتقاطعات معقدة، فإنها جاءت هشة، ناهيك عن ضعف كفاءتها وقلة تجربتها، وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والإثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة. والأكثر من ذلك ما كان للمحاصصات من دور سلبي آخر لا يتعلق بالكفاءة والخبرة فحسب، بل على صعيد ما يسمّى بالوحدة الوطنية التي كانت شعار الحكومة، لكنها لم تفلح في ذلك، ولهذا جاءت الحكومة منقسمة منذ اللحظة الأولى بفعل المحاصصات والتقسام.

وزاد الأمر تعقيداً منصب رئيس الوزراء الذي كان عرضةً للمساومة والابتزاز، فالدكتور إبراهيم الجعفري وهو أمين عام حزب الدعوة أو الناطق الرسمي كما يخلو له أن يدعى جرى رفضه من جانب الولايات المتحدة باعتراضات كردية، إضافة إلى رفضه من جانب جبهة التوافق التي حصلت على المرتبة الثالثة من أعضاء البرلمان (٤٤ عضواً) في حين حصلت القائمة الكردية (التحالف الكردستاني) على ٥٣ مقعداً وجاءت في المرتبة الثانية، وكان عدم ارتياح القائمة الوطنية التي يرأسها د. أياد علاوي، والتي حصلت على ٢٥ مقعداً سبباً آخر مضافاً إلى أسباب استبدال ترشيح الجعفري، وهو ما كانت تؤيده أو تدعو إليه قائمة مجلس الحوار بقيادة الدكتور صالح المطلك التي حصلت على ١١ مقعداً.

وفي حين يعتبر الأكراد أن الجعفري لم يتعاون معهم في تسوية مسألة كركوك وفقاً للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وسعى للتملص من التزاماته بشأنها وحاول تهميش الوزراء الأكراد، فإن قائمة الوفاق اعتبرت عهده تمادياً في الطائفية والتمييز، واعتبر علاوي والمطلك أداء الحكومة ضعيفاً، وأن العنف والإرهاب ازدادا في عهده خصوصاً بافتضاح عمليات تعذيب ليس في سجن أبو غريب الذي تشرف عليه القوات الأمريكية فحسب،

بل في سجون وزارة الداخلية وعبر الميليشيات الطائفية القريبة من الحكومة.

وإزاء إصرار هذه الأطراف جميعاً اضطر الجعفري إلى الانسحاب، وكانت الولايات المتحدة ومعها أطراف عراقية تريد الإتيان بالسيد عادل عبد المهدي رئيساً للوزراء، وبخاصة المجلس الإسلامي الأعلى، وقد رجّحت جماعة السيد مقتدى الصدر وصول نوري جواد المالكي إلى منصب رئيس الوزراء، خصوصاً وأنهم صوتوا إلى جانبه داخل كتلة الائتلاف، وقد حصل على أغلبية صوت واحد، وعلى الرغم من تصويت جماعة الصدر (٣٠ عضواً) إلى جانبه، وهكذا منح جماعة الصدر ٤ حقائب وزارية مكافأة لها على دورها في إنجاحه. ولهذا، فإن المفارقة ستكون كبيرة إذا ما عرفنا أنه تعهد حسب ما هو معلن من جانب الإدارة الأمريكية بتصفية جماعة مقتدى الصدر تحت باب التخلص من الميليشيات، وهو ما دعا إليه ضمن برنامجه لاحقاً.

٢ - القديم - الجديد في خطة الحكومة العراقية

بدء المالكي خطته السياسية بثلاثة عناصر: الأول - تحقيق المصالحة الوطنية، وهي دعوة استكملت بعد مبادرة جامعة الدول العربية لعقد اجتماع في القاهرة. والثاني - خطة أمنية تقضي بضرب كل من يقوم بتعكير صفو الأمن. والثالث - السعي لحل الميليشيات الموجودة خارج نطاق الدولة.

وعلى الرغم من مرور حوالى عام على خطة المالكي السياسية والعسكرية والأمنية يمكن القول إن خطة المصالحة الوطنية بدأت وهي تحمل بذور فشلها منذ لحظة إعلانها، خصوصاً وأنها تستبعد الصداميين وأنصار النظام السابق والتكفيريين والذين قاموا بقتل العراقيين أو قتل عناصر من قوات التحالف. والسؤال الذي ظل يتردد على ألسنة كثيرة، إذاً مع من تجري المصالحة الوطنية إذا كانت الجماعات المسلحة مستثناة وأنصار النظام السابق، بخاصة مع استمرار قانون اجتثاث البعث، وكانت قوى وأعداد كبيرة محرومة من حقوقها المدنية والسياسية، فمن هي إذاً القوى المشمولة بالمصالحة؟! وهناك من يذهب أكثر من ذلك بالقول إن المصالحة الوطنية تتطلب مصالحة الحكومة مع نفسها، فهي منقسمة ضعيفة غير قادرة على اتخاذ قرارات، ناهيك عن المحازبة والتطيف والمذهبية والإثنية وانعدام الجامع الموحد لها.

من جهة أخرى، فإن الجماعات المسلحة، بما فيها المقاومة، تشترط استبعاد القوى المشبوهة التي جاءت مع الاحتلال من أي جهد للمصالحة الوطنية، أو على أقل تقدير يشترط بعضها فك ارتباطها بالعملية السياسية ونقدها وإعلان موقفها بشأن إنهاء الاحتلال مقدمة لأي حديث عن المصالحة الوطنية، وهكذا فإن الانقسام الحاصل، وبخاصة في الموقف من إنهاء الاحتلال، يشكل عنصراً رئيساً في موضوع

المصالحة الحقيقية، خصوصاً في إطار تمسك كل طرف بمنطلقاته وعدم استعداده للتخلي عنها.

وشهد العراق بعد تفجير مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري شباط/ فبراير ٢٠٠٦ في مدينة سامراء موجة عارمة من التطهير والعنف المذهبي والطائفي، وهو ما دعا الرئيس بوش إلى تقديم تحذيرات لاحقة لحكومة المالكي والتلويح لها بنفاد الصبر، إن لم تستطع تطويق هذا العنف وحل الميليشيات. ورافقت هذه الموجة وأعقبها حملات إجلاء وتهجير داخليين شملت مئات الألوف من العراقيين من مناطق سكنهم إلى أماكن أخرى، خصوصاً مع زيادة حملات القتل على الهوية وتمشيط المناطق وفرز السكان على أساس مذهبي بما فيها بعض مناطق بغداد العاصمة، علماً بأن الأمم المتحدة سجلت أكبر نسبة هجرة للعراقيين إلى الخارج، وبخاصة إلى دول الجوار مثل الأردن وسوريا في مرحلة ما بعد الاحتلال شملت نحو مليوني عراقي.

وارتفع عدد القتلى يومياً حسب إحصاءات الأمم المتحدة إلى نحو ١٢٠ قتيلاً، وسجلت البلاد أعلى موجة من الجثث مجهولة الهوية، في حين ارتفعت نسبة السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية. وفي الوقت نفسه رصدت الإحصاءات ارتفاع عدد القتلى الأمريكيين إلى أكثر من ٣٢٠٠ قتيلاً وبنسبة زيادة ملحوظة خلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، كما وصل عدد الجرحى بين قوات الاحتلال الأمريكية إلى أكثر من ٢٢ ألف جريح عدا المتعاقدين من طالبى الجنسية أو الإقامة (الكارت الأخضر) أو اللجوء أو المرتزقة الآخرين، وازدادت نسبة الهاربين من الجيش والمصابين بالأمراض النفسية وحالات الانتحار.

وعلى صعيد آخر، كان استهداف القوات الأمريكية والبريطانية، وبخاصة في البصرة تطوراً نوعياً من جانب المقاومة التي أعلنت في أكثر من مناسبة تمييز نفسها عن العمليات الإرهابية، وبخاصة من منظور استهداف المدنيين، ناهيك بارتفاع أصوات الاحتجاج، وبخاصة لدى الرأي العام العالمي بشكل عام والأمريكي والغربي بشكل خاص، ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، والمطالبة بسحب القوات المحتلة منه، وقد انعكس ذلك على أصوات الناخبين الذين صوتوا لصالح أغلبية ديمقراطية في الانتخابات النصفية للكونغرس، والتي كانت ضربة كبيرة للرئيس بوش واستراتيجيته، بخاصة في العراق، وللجمهوريين وسياساتهم.

ومع إخفاق خطة المصالحة الوطنية للمالكي، فشلت خطتنا أمن بغداد الأولى والثانية، وارتفعت موجات العنف والتطهير، وتعاظم دور الميليشيات على نحو مخيف، وتحولت بغداد ومناطق أخرى من العراق إلى مدن أشباح ومناطق مهجورة في

ظلّ تفاقم الأزمات، وبخاصة البطالة، إضافة إلى نقص الخدمات الرئيسيّة مثل الكهرباء والوقود والماء النقي في الكثير من المناطق.

وكانت العمليات الإرهابية تستشري دون أي رادع ودون أي خطة عملية للقضاء عليها، وفي حين تحتمي الحكومة بالمنطقة الخضراء التي هي أصغر من نصف بلدية وبحماية أمريكية، تتحدث بصوت عال عن الاقتدار وضرب الخارجين عن القانون، تتم في وضوح النهار عملية خطف عاملين في وزارة التعليم العالي شملت معظم طاقمها واتخذت بعداً مذهيباً، وتستمر عمليات قتل العلماء والأكاديميين العراقيين إضافة إلى الأطباء والإعلاميين وغيرهم وذلك عشية خطة أمن بغداد الثالثة التي واجهتها منذ البداية أعمال عنف ومقاومة، ناهيك بارتفاع أعداد القتلى يومياً، مما يوحى بفشلها مثل سابقتها.

إن الحكومة العراقية ليس بمقدورها حماية نفسها أو تحريك سرية من الجيش، فكيف لها أن تمارس وظيفتها في حفظ الأمن والنظام وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم؟ وتلكم وظيفة أي حكومة، إذ لا يمكن اعتبارها حكومة دون تأمينهما، فما بالك وهي عاجزة عن تلبية متطلبات الحد الأدنى لحماية نفسها، فضلاً عن توفير الخدمات الضرورية والرفاه الاجتماعي وغير ذلك. ولعل المعالم الأساسية للخطة الأمنية الثالثة لم تذهب بعيداً عما طرحه المالكى منذ توليه رئاسة الوزراء، فقد اتسمت بتصعيد العنف تحت باب فرض سيادة القانون، واستمرار الحديث حول المصالحة الوطنية دون أي تقدّم ملموس، وظلت جميع الخطوات التي أعلن عنها عاجزة عن أن تفضي إلى أي توافقات حقيقية، ولم يتلمس الناس أي تحسّن على صعيد الخدمات الضرورية، وعلى الرغم من أن تقدير النتائج يحتاج إلى وقت كاف، إلا أن المقدمات الأولية تؤشر إلى فشل واضح على الصعيد الأمني أو السياسي أو الخدماتي.

وشهدت نهاية العام ٢٠٠٦ إعدام الرئيس العراقي صدام حسين، وقد أثار ذلك الحدث - على الرغم من الكثير من الانتقادات لممارسات النظام السابق والاتهامات الكثيرة الموجهة إليه بانتهاكات سافرة لحقوق الإنسان - مشاعر غضب واستنكار قوية عربياً وعالمياً، ولعل قسماً كبيراً منها يرجع إلى الطعونات الكثيرة حول شرعية المحكمة وأسلوب عملها وتدخلات السلطة التنفيذية بشأنها، خصوصاً أن النطق بالحكم جاء على لسان رئيس الوزراء العراقي والرئيس الأمريكي قبل فترة ليست بالقصيرة على إصدار حكم المحكمة، يضاف إلى ذلك استبدال القضاة مرات عدة، واغتيال عدد من محامي الدفاع والتأثير على حقوق المتهم في الدفاع عن النفس، والأجواء المشحونة التي رافقت المحاكمة.

والأنكى من ذلك أن العالم شاهد الطريقة الوحشية التي تمت بها عملية الإعدام وما صاحبها كذلك من إشارات ثار وانتقام وكرامية وهتافات وأصوات لم ترع حرمة الموت، مما زاد من الاحتقان والتوتر، وصبّ المزيد من الزيت على نار الحرب الأهلية المشتعلة منذ ما يزيد عن سنتين ونصف. وقد أدان الكثير من منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، ناهيك بجهات حقوقية ودولية بما فيها جهات معارضة لنظام الحكم السابق، مجريات المحاكمة والطريقة التي تمّ بها تنفيذ حكم الإعدام، بل إن العديد من الدول جدد الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام.

٣ - الحرب الأهلية: وقفة تأمل!

ليست الحرب الأهلية في العراق حرباً أهلية تقليدية، خصوصاً أن البعض يرسم صورة نمطية للحرب الأهلية في ذهنه، وهي ما يحاول الإعلام أن يضخّه رفضاً أو اعترافاً، فالحرب الأهلية حسب هذا التصور هي التي يمكن أن تجري بين الشيعة والسنة، أو بين العرب والأكراد، أو بين الأكراد والتركمان، الأمر الذي لا يحدث في الواقع وفقاً لهذه المعادلة.

وهناك من المؤيدين للعملية السياسية أو المعارضين لها من يعتقد أنه لا وجود لحرب أهلية بالمعنى التقليدي المشار إليه أعلاه، ويحمدون الله لأن الأمر لن يكون كذلك، وإنما كل ما يجري مجرد مصاعب أو توترات أو احتقانات يحمل البعض مسؤوليتها لـ **التكفيريين والصدّامين** وأنصار النظام السابق، بينما يلقي البعض الآخر باللائمة على الاحتلال وأتباعه والقوى التي جاءت معه وميليشياتها ويحمل إيران جزءاً من المسؤولية، لكنه يرفض اعتبار ما يجري حرباً أهلية. وينسى متبنو ذلك من الاتجاهين أن الحرب الأهلية وفقاً لتلك الصيغة المنمذجة لن تقوم، لكن أمراء الطوائف والمتنفذين والمدعومين دولياً من الاحتلال ومن القوى الإقليمية والمستفيدين من الاحتراب الأهلي والطائفي يحاولون توظيف ذلك سياسياً، إلا أن عدد القتلى يومياً الذي ازداد على ١٢٠ شخصاً حسب الأمم المتحدة والجثث مقطوعة الرؤوس مجهولة الهوية جعلت البعض يعترف - وإن كان على نحو مخفف - بإشكالات الحرب الأهلية، فالحركة الكردية وبعض شخصياتها بدأت تقول إنها ملامح حرب أهلية، في حين أن جبهة التوافق على الرغم من مشاركتها في العملية السياسية قالت إنها مقدمة لحرب أهلية، والاتلاف الموحد يقول إنها نزاع مع الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وأطراف أخرى متابعة للشأن العراقي تعتبرها نزاعات بين جماعات مسلحة داخل السلطة وجماعات مسلحة خارجها وإنها حرب ميليشيات تابعة لحركات سياسية ومذهبية تستهدف الاستحواذ على السلطة أو التحكم فيها أو في بعض المناطق.

وقد قال الدكتور أياذ علاوي بعد تفجير ضريحي مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء: «إذا لم نسّم ما يحدث حرباً أهلية، فما هي الحرب الأهلية إذاً؟»، ولعله كان على حقّ في هذا الوصف، لكن هناك من يقول إن بوادر الحرب الأهلية ودخول بواباتها الأولى بدأت في عهده حين تمت مهاجمة الفلوجة والنجف ممهدة لارتفاع موجة العنف والمواجهة، وما تركه ذلك من تأثيرات وردود فعل تعاضمت فيما بعد. ويحاول علاوي والباجه جي وغيرهما من القائمة العراقية التلويح بالانسحاب من العملية السياسية لأنها وصلت إلى طريق مسدودة.

وقد وصل التشوش إلى الأمم المتحدة، على الرغم من أن أمينها العام السابق كوفي أنان اعترف - ولو بعد حين - بوجود حرب أهلية في العراق أفضت إلى نزوح وهجرة إلى خارج العراق بما يتطلبه ذلك من حماية دولية للاجئين العراقيين في دول الجوار بصورة خاصة وعلى المستوى العالمي بشكل عام، طبقاً للاتفاقية الدولية حول حقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ وملحقها لعام ١٩٦٧، إضافة إلى الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، ولعل هذا يربط مسؤولية على المجتمع الدولي الذي ظلّ متقاعساً إزاء الوضع العراقي سواء خلال الحصار الدولي أو عند شتّى الحرب أو بعد الاحتلال وحالياً في ظلّ استفحال الحرب الأهلية. وفي مقابلة له مؤخراً مع هيئة الإذاعة البريطانية صرح أنان بأن العراق يشهد حرباً أهلية، وكان قد وصف الوضع قبل عدة شهور بأنه يسير نحو حرب أهلية، وأضاف إليها في وقت لاحق تقريباً، ثمّ جاء وصفه المثير حين علّق على سؤال هل توجد حرب أهلية، فقال: «إنّها أسوأ من الحرب الأهلية».

لعله بذلك أصاب كبد الحقيقة، فهي حرب سياسية وطائفية وإثنية، وبين أطراف عراقية مؤيدة للاحتلال وأخرى معارضة له ولكامل العملية السياسية. إنها إذاً حرب متنوعة ومعقدة، بل هي فوضى حروب مصغرة ومتداخلة باشتباك عجيب، لكنها على أي حال ليست الفوضى الخلاقة التي روّج لها صانعو القرار في الولايات المتحدة، ولم تستطع مظاهر مثل الانتخابات والدستور والبرلمان وحرية التعبير تخفيف نار الحرب الأهلية أو الحيلولة دون الفلتان الأمني والتطهير المذهبي والإثني.

٤ - مقترحات بيكر - هاملتون

إزاء هذا الوضع بالغ الترددي والذي يشي بمؤشرات إخفاق واضحة للسياسة الأمريكية في العراق حاولت الإدارة الأمريكية أن تجد لنفسها مخرجاً بتشكيل لجنة بيكر - هاملتون لدراسة الوضع في العراق وتقديم توصيات للخروج من مأزقه.

وفي السادس من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ صدر تقرير اللجنة الذي

عول عليه الكثيرون لبلورة سياسة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ، تنقذ البلدين معاً من ورطة الاحتلال. وأظهرت القراءة الأولى للتقرير أنه يعكس محاولة جادة وجريئة لإقالة السياسة الأمريكية في العراق من عثرتها. وفوق هذا، فإن التقرير يكتسب أهميته من ثلاثة عوامل على الأقل: الأول، كونه يعبر عن رؤية الحزبين الرئيسيين الأمريكيين، الجمهوري والديمقراطي، وبالتالي فهو ذو طابع وطني أمريكي وليس حزبياً ضيقاً. والثاني، أنه يأتي في وقت لم يعد هناك أدنى شك في أن السياسة الأمريكية باتت تدفع ثمناً باهظاً لحررها في العراق، ومن ثمّ فالحاجة إلى التغيير أكثر من ملحة. أما العامل الثالث، فيعود إلى جيمس بيكر نفسه، صاحب الدور المحوري في وضع التقرير، والذي قد يكون وزير الخارجية الأمريكي الوحيد الذي قدر له أن يمسك بملفات عربية شائكة من مغرب الوطن العربي إلى مشرقه؛ بدءاً بقضية الصحراء الغربية مروراً بالصراع العربي - الإسرائيلي وانتهاءً بأزمة الاحتلال الأمريكي للعراق.

اتبع التقرير نهجاً موضوعياً في النظر إلى مشكلات الداخل العراقي - التي هي الأساس لأي حلّ - فاعتبر مراجعة الدستور العراقي أمراً أساسياً لتحقيق المصالحة الوطنية، وأوجب أن تتم هذه المراجعة بشكل عاجل، وأن تلعب الأمم المتحدة بما لديها من خبرة في هذا المجال دوراً في هذه العملية. وفي مسألة المصالحة الوطنية ذكر التقرير صراحة أن هذه المصالحة تتطلب إعادة البعثين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية مع رموز نظام صدام حسين، بل تجاوز ذلك إلى التأكيد على وجوب إشراك من أسماهم بقيادة التمرد والميليشيات - دون أن يفرق بين مقاومة الاحتلال وأعمال الإرهاب - وذلك لزيادة احتمالات نجاح جهود المصالحة الوطنية، ولم يستثن من هذه المشاركة سوى تنظيم القاعدة.

في قضية الانسحاب الأمريكي من العراق بدا التقرير شديد الحذر وأفضى به هذا إلى قدر غير يسير من الالتباس، فأوجب أولاً أن يكون مستقبل القوات الأمريكية في العراق على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية، بما يعني أن الحديث عن الانسحاب ليس من المحرمات. هذا إضافة إلى مطالبة التقرير للرئيس الأمريكي بأن يعلن عدم النية في إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق، وبدا أن التقرير يفضل صيغة مشاركة العسكريين الأمريكيين في القوات العراقية ومساعدة هذه القوات بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير المعدات والحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضدّ تنظيم القاعدة وردع أي تدخل سوري أو إيراني. ثمّ بدء بعد هذا كله يشير إلى أنه فيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأمريكية من العراق.

وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقة القتالية خارج العراق، ستبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة مع قوتنا المهمة في العراق، بما يعني أن مفهوم الانسحاب لدى واضعي التقرير لا يتضمن بالضرورة سحب العناصر المشاركة في الوحدات العسكرية العراقية أو ما أسماه بفرق التدخل السريع أو الفرق الخاصة أو التوقف عن الدعم الفني للقوات العراقية، غير أن التقرير عاد فأوصى بالألا تقدم الولايات المتحدة التزاماً مفتوحاً لإبقاء عدد كبير من الجنود الأمريكيين في العراق، وطالب بأن توضح واشنطن أنها سوف تنفذ خططها - بما في ذلك عمليات إعادة الانتشار - حتى لو لم ينفذ العراق ما عليه من التزامات، فلا يمكن وفقاً للتقرير أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

على صعيد البيئة الخارجية للمعضلة العراقية، أدرك واضعو التقرير أن ما يجري في العراق لا يمكن فصله عن محيطه الخارجي، فطالبوا بأن تدعم الولايات المتحدة عقد مؤتمر أو اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية، وكذلك السعي فوراً لإنشاء المجموعة الدولية لدعم العراق، والتي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق فضلاً عن غيرها. ولم يستثن التقرير سوريا وإيران من هذه الدول، وعلى الرغم من أنه نسب لهما دوراً في دعم الميليشيات والتمرد، وقد اعترف التقرير بأن التعاون مع سوريا وإيران مثار خلاف، وقدر مع ذلك أن أي أمة من وجهة نظر دبلوماسية يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها، ورأى التقرير أن العلاقات الأمريكية مع سوريا وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل، لكن ينبغي إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية تتضمن قدراً من توازن المصالح.

ولا يقل أهمية عما سبق رؤية التقرير لسياق إقليمي أوسع للمعضلة العراقية، فلن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي - الإسرائيلي، وما لم يكن هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات. وقد انخرط التقرير - بحكم خبرة بيكر في هذا المجال - في تقديم رؤى تفصيلية بشأن هذه التسوية، ولعل هذا هو ما أغضب إسرائيل من التقرير، بخاصة أن رؤيته في هذا الصدد بدت أكثر توازناً من السياسة الأمريكية الراهنة.

كشفت تقرير بيكر - هاملتون عن العراق إذن عن محاولة جادة وجريئة لإخراج السياسة الأمريكية من ورطتها هناك، غير أن هذا لا يعني أنه مثل طريقاً إلى الأمام، كما أشار عنوانه، فهو مبني على مسلمات خاطئة، أخطرها إمكان إصلاح الوضع في

العراق انطلافاً من معطياته الحالية، بخاصة الاحتلال والحكومة العراقية الراهنين، فكلاهما مرفوض من قطاعات مهمة في الشعب العراقي، ولا يمكن أن توضع بيدهما محاولة الإصلاح.

غير أن الأخطر من ذلك ما بدا من أن الرئيس الأمريكي يسير عكس توصيات التقرير، ففي مقابل حديث التقرير عن الانسحاب بشكل أو بآخر يقرر بوش زيادة عدد القوات في العراق، فضلاً عن تجاهله لتوصيات كثيرة مهمة في التقرير، وإن كان قبول الولايات المتحدة لفكرة المؤتمر الإقليمي حول العراق بمشاركة سوريا وإيرانية يمثل عودة حذرة إلى الطريق التي حاول التقرير أن يرسمها، ويعكس في الوقت نفسه عمق المأزق الأمريكي في العراق والتخبط الذي أصاب السياسة الأمريكية تجاهه.

٥ - خيارات بوش

قد يكون القرار الأخطر والأكثر تعقيداً والتباساً للرئاسة الأمريكية منذ عهد الرئيس جونسون عندما قرر تصعيد العمليات العسكرية في فيتنام عام ١٩٦٥، هو القرار الذي يمكن للرئيس بوش أن يتخذه، وبخاصة بعد فوز الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي بوصفه دليلاً على التحول في الرأي العام الأمريكي في اتجاه المطالبة بالانسحاب من العراق.

وقرار بوش في هذا الصدد هو الأكثر صعوبة من كل قراراته السابقة، وبخاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول الإرهابية. يومها اتخذ الرئيس بوش قراراً بغزو أفغانستان والإطاحة بحكومة طالبان، ووضع خطة الإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين، والضغط على إيران وكوريا الشمالية لاحتواء برنامجهما النووي. أما اتخاذ قرار حالياً بالتصعيد أو الانسحاب، فسوف يكون مؤشراً لاضطرار الإدارة الأمريكية إلى مراجعة استراتيجيتها في العراق وانعكاساتها على المنطقة، وكذلك على مجمل مشروعها السياسي.

في كل تلك القرارات السابقة - وإن كانت صادفت معارضة وانتقاد من جانب الرأي العام الأمريكي - كان التأييد الشعبي كبيراً. أما اليوم، فإن المأزق العراقي، حيث تتعرض القوات الأمريكية إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة حذت بالتصاعد قد أفضى إلى تآكل واضح في شعبية الرئيس.

لكن ما هي الخيارات أمام الرئيس الأمريكي للخروج من المستنقع العراقي؟ وكيف يمكن تبرير ذلك؟ في خطابه الأسبوعي نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر

٢٠٠٦؟ قال الرئيس بوش: لا بُدَّ من الإبقاء على النهج ذاته والسير في الطريق نفسها. ولكن ماذا يعني النهج والطريق إن لم يكن ذلك مجرد شعار؟ وشتان ما بين الشعار والاستراتيجيات، وإذا ما استمر الشعار لفترة طويلة دون إنجاز واقعي على الأرض.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة متورطة، فلا هي قادرة على البقاء الذي أصبح مكلفاً ومهدداً بالمزيد من الخسائر، ولا هي قادرة على الرحيل، لأن ذلك يعني فشل مشروعها الإمبراطوري وترك الأمور إلى أعدائها، إلا إذا افترضنا إمكانية الرحيل بإنابة الأمر إلى الأمم المتحدة، وعبر جدول زمني متوازن لا يترك فراغاً مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التسويات الداخلية. يمثل كلا الخيارين مشكلة بالنسبة للعراق والمنطقة، فضلاً عن الولايات المتحدة.

الخيار الأول: الخيار العسكري، وهو خيار الدفع (Surge) حسب تقرير البنتاغون، ويعني التصعيد حتى تحقيق النصر، لكن هذا الخيار يتطلب خطة طويلة الأمد واستعداداً لخسائر جديدة، كما يتطلب إرسال قوات جديدة، لكن السؤال المهم: من أين سيأتي بوش بالقوات الإضافية؟ ثم ماذا لو أن هذه القوات لم تستطع إحراز تقدّم ملموس؟ ولنقل بوضوح أكثر فشلت في مهماتها؟ هل سيرسل الرئيس بوش قوات جديدة وكيف؟ ومن أين سيجنّد الأفراد للقوات المسلحة؟ هكذا نجد أن هذا الخيار قد يزيد الأمر تعقيداً، ولا يحلّ المشكلة القائمة، ولا ينقذ سمعة الولايات المتحدة.

الخيار الثاني: الخيار السياسي، وقد يكون الأصعب بالنسبة للرئيس بوش. وقد يتطلب تغيير استراتيجيته وجزء كبير من أهدافه وليس تكتيكاته فحسب، ولكن ماذا يتطلب؟ وما هي الخيارات الواقعية المطروحة أمامه على مستوى الداخل العراقي؟ هل يعني ذلك قبول فكرة التقسيم باعتباره أفضل الحلول السيئة؟ لكن هذا الخيار محفوف بالمخاطر، وقد يقود إلى إعطاء فرصة أكبر لإيران في التدخل في الشأن العراقي بدلاً من تقليص أظافرها لتضطر إلى التراجع بشأن ملفها النووي.

الخيار الثالث: على غرار حلّ دايتون في البوسنة بإقرار فيدرالية واسعة النطاق ولا مركزية وتوزيع الثروات. هذا الخيار يلاقى معارضة من داخل الحكومة العراقية ومن خارجها، فضلاً عن أنه لا يلقي ارتياحاً عربياً ولا إقليمياً، لا من تركيا ولا من المملكة العربية السعودية أو سوريا أو الأردن أو مصر أو غيرها، وحتى فيدرالية الأقاليم التي أقرّها البرلمان العراقي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ اشترطت إيقاف تطبيقها لمدة عام ونصف، كما إنّها لم تنفض إلى توافق سلمي لحل النزاع القائم في الحكم وخارجه.

أما عائدات النفط، فستثير مشكلات لا حدود لها على الرغم من تبديدها، حيث قالت وزارة النفط إن ما خسره العراق يوازي ٢٤ بليون دولار، لكن ذلك إذا ما اتخذ طابع التقنين سيكون محل رفض أوسع، وقد أقرت الحكومة مؤخراً في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ قانوناً للنفط سيعرض على مجلس النواب عند انتهاء عطلة في أيار/ مايو ٢٠٠٧ للمصادقة عليه. والمشكلة ليست في القانون وحده، بل في الدستور الذي جرى اعتماده، فقد أعطت النصوص الدستورية لسلطات الأقاليم حقّ التمتع بالموارد الطبيعية غير المستخرجة بما يضعف قدرة العراق التفاوضية في الإنتاج والتسويق والاستثمار.

الخيار الرابع: هو التراجع، ويتم ذلك عبر تخفيض القوات الأمريكية وإعادة نشرها في العراق وخارج المدن، وربما نقل بعضها إلى قاعدة في كردستان، علماً بأن السيد جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق رحب بذلك، وكان نائب رئيس الوزراء العراقي برهم صالح قد حذر في بروكسل من أن انسحاباً سريعاً للقوات المتعددة الجنسيات من العراق سيشكل كارثة لأن الحكومة العراقية لا تتمتع بالقدرة الكاملة على مواجهة عدد من التحديات الأمنية، وقد أيد المرشح الأمريكي الديمقراطي المحتمل للرئاسة باراك أوباما فكرة إحداث تقليص كبير في حجم القوات الأمريكية، وقد يحدث هذا بزيادة ضغط الديمقراطيين على الرئيس بوش لحملة على التراجع تمهيداً لاستلامهم الملف كاملاً بعد الفترة المتبقية للرئيس بوش في سدة الرئاسة.

الخيار الخامس: أصدقاء جدد، وفقاً لصحيفة الغارديان البريطانية بمعنى أن يصبح بعض دول محور الشر أصدقاء جدد للولايات المتحدة وبريطانيا ويسهمون في حلّ المسألة العراقية، وهذا الخيار يتسق مع توصيات تقرير بيكر - هاملتون على نحو ما سبقت الإشارة إليه، فضلاً عما بدا من أنه يوضع موضع التطبيق في مؤتمر بغداد في آذار/ مارس ٢٠٠٧.

الخيار السادس والأخير: هو الإقرار بفشل السياسة الأمريكية، ولا يكفي أن يكون رامسفيلد كبش الفداء، فالأزمة أعمق من ذلك بكثير، وهي لا تخص الجمهوريين فحسب، بل الديمقراطيين معهم، وبالتالي الأمر يخص الولايات المتحدة برمتها ومشاكلها ومستقبلها في المنطقة، خصوصاً وأن السخط أخذ يتعاظم ليس فقط بسبب الظلم التاريخي الذي حاق بالفلسطينيين على يد إسرائيل، بل بسبب ما يجري حالياً من مجازر خرها مجزرة بيت حانون والفيتو الأمريكي الذي حاول تعطيل قرار من مجلس الأمن بإدانة إسرائيل، وكذلك بسبب موقفها من استمرار حرب إسرائيل ضد لبنان في صيف ٢٠٠٦، وكذلك ما يجري في أفغانستان منذ احتلاله في العام ٢٠٠١، وما يجري في العراق الذي قالت الولايات المتحدة إنها تريد «تحريره» من

دكتاتورية واستبداد لا مثيل لهما، وبسبب وجود أسلحة دمار شامل وعلاقته مع تنظيم القاعدة، واتضح زيف ذلك، كما لم تقل كيف تحولت الديمقراطية الموعودة إلى كوابيس، والحريّة المنشودة إلى رعب، وكيف استفحلت الطائفية وتشظت البلاد واحتدمت الحرب الأهلية، وكيف يقتل العلماء والأكاديميون والإعلاميون والأطباء والمتقنون من النخبة، وكيف تهاجر الطبقة الوسطى؟!

هل فات الأوان لاتخاذ القرار أم ستبدو الحلول جميعها مستعصية على صانع القرار الأمريكي؟

في كلّ الأحوال، فإن مفتاح الحل يبقى بيد الشعب العراقي الراض لاحتلال والقادر وحده على عبور محنة التفكيك وصولاً إلى قواسم مشتركة تبنى انطلاقاً منها استراتيجية متكاملة لمواجهة الاحتلال وهزيمته. ومن هنا أهمية المبادرة التي تقدّمت بها مجموعة من الشخصيات الوطنية العراقية في السابع من آذار/ مارس ٢٠٠٧.

٦ - تحديات الحاضر والمستقبل

يمكن رصد عشرة تحديات أساسية خطيرة يواجهها العراق حالياً يؤدي الفشل في مواجهتها إلى استمرار حالة الحرب الأهلية وهي الآتية:

التحدي الأول: هو الاحتلال، فحتى الآن ترفض الإدارة الأمريكية تحديد جدول زمني للانسحاب، بل إن الرئيس بوش ذهب إلى زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق بحدود ٢١٥٠٠ جندي أمريكي، ضارباً عرض الحائط بتقرير بيكر- هاملتون، ولعل هذا يعني فيما يعنيه تصعيد العنف في العراق وزيادة حجم المواجهات ومحاولة إرغام العراقيين على الانصياع لاستراتيجيته الجديدة - القديمة، على الرغم من فشلها على مدى السنوات الثلاث ونصف الماضية، والاعتماد على أدوات أثبتت الواقع أنها غير جديرة وغير مؤهلة.

التحدي الثاني: هو الطائفية، وقد لا تقل خطراً عن الاحتلال وهي إحدى نتائجه لأن الاحتلال سيزول لا محال، لكن تأثير الطائفية سيبقى عميقاً في المجتمع العراقي. وتجري حالياً عمليات تطهير مذهبي وديني وإثني باسم أمراء الطوائف طالت مئات الآلاف من المواطنين داخل العراق: بين الشيعة والسنة، وبين المسلمين والمسيحيين، والعرب والتركمان والأكراد وخصوصاً في منطقة كركوك، إضافة إلى نحو مليوني عراقي اضطروا إلى مغادرة العراق، حسب الأمم المتحدة، بينهم عدد كبير من العقول والعلماء والأكاديميين، خصوصاً بعد تعرّض أعداد كبيرة منهم إلى الاغتيال والخطف.

التحدي الثالث: هو الإرهاب، وانتشار ظاهرة الجثث مقطوعة الرؤوس مجهولة الهوية، إضافة إلى السيارات المفخخة، وأعمال العنف المنفلتة من عقابها والخطف اليومي والجريمة المنظمة، وهي إحدى المشاهد المأساوية الراهنة في العراق.

التحدي الرابع: هو وجود الميليشيات التابعة للأحزاب الحاكمة أو القريبة من الحكم أو خارجه، أو داخل بعض أجهزة وزارتي الداخلية والدفاع، إضافة إلى ميليشيات حماية المنشآت النفطية والكهربائية والخاصة. والسلاح ليس حكراً على الدولة، بل إن الميليشيات لا تزال ترفض نزع سلاحها، وهو ما فشلت حكومة نوري المالكي في إنجازه، مثل فشلها في مشروع المصالحة الوطنية وخطتي أمن بغداد الأولى والثانية، ومثلما لاحت معالم الفشل في خطة أمن بغداد الثالثة التي بدأت بقصف مناطق الرحمانية واستخدام عنف مفرط في شارع حيفا ومناطق الدورة ودبالي بما فيها بعض المناطق الحدودية، واستشراء عمليات الإجلاء والتطهير المذهبي والقتل على الهوية.

التحدي الخامس: هو الفساد والرشوة، فبول بريمر وحده بدد ٨ مليارات و٨٠٠ مليون دولار، وتبعته حكومات بددت نحو ٢٠ مليار دولار، ووزارة الدفاع متهمه بتبديد أكثر من مليار دولار خلال بضعة أشهر، والنفط ظل يُباع من دون عدادات وعمليات التهريب الداخلي والخارجي مستمرة، والهدر يقدر بين ٤٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار شهرياً، كما كشفت عن ذلك تقارير المفتش العام الأمريكي المقدمة إلى الكونغرس وتقارير المفتش العام في وزارة النفط الذي قال إن خسارة العراق بلغت ٢٤ مليار دولار منذ الاحتلال حتى الوقت الحاضر.

التحدي السادس: هو نقص الخدمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية، فهناك أزمة في البنزين والكهرباء والماء النقي في الكثير من المناطق، إضافة إلى عدم توافر فرص العمل، حيث بلغت نسبة البطالة أكثر من ٥٠ في المئة حسب إحصاءات الأمم المتحدة.

التحدي السابع: هو التدخل الإقليمي، فكلما ضعف العراق تعرّض لتدخلات من الجيران، خصوصاً إيران وتركياً، وهناك امتدادات كثيرة لأجهزة عديدة في العراق بما فيها لإسرائيل. وتحظى إيران بالذات بنفوذ سياسي ومذهبي واستخباري ومالي، فضلاً عن تأثيرات على ميليشيا فيلق بدر وعلى أطراف في الحكومة العراقية بحكم التقارب العقدي والمذهبي، ناهيك بالمصالح الخاصة. إن استعادة العراق لعافيته ووحدته الوطنية وإجلاء الاحتلال يمكن أن يعيد رسم العلاقات بين الجارين المسلمين اللذين تربطهما وشائج كثيرة على أسس صحيحة قوامها المنافع المشتركة

والمصالح المتبادلة، وعلى أساس تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

التحدي الثامن: هو ضعف المواطنة العراقية وإضعافها لصالح الهويات المصغرة التجزئية، فقد كان حل مؤسسات الدولة العراقية خطأً وخطيئةً استراتيجيين دفعنا الناس إلى الاحتماء بهويات طائفية أو إثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامعة، وإذا كانت الفيدرالية نظاماً متطوراً أخذت به نحو ٢٥ دولة ونحو ٤٣ في المئة من سكان الكرة الأرضية، فإن ما نشهده اليوم من دعوات يختلف كثيراً عن حيثيات النظام الفيدرالي وقواعده العامة، خصوصاً بإخضاع السلطات والقوانين الاتحادية للسلطات والقوانين الإقليمية، فما بالك إذا كان الأمر يرتبط بأطماع ومصالح ضيقة سياسية أو مذهبية لأمرء الطوائف، وبخاصة للفيدراليات الجنوبية التي ستكون أقرب إلى الكانتونات أو الدويلات، أو الدوقيات؟

أما الوضع في كردستان، فهو مختلف لوجود حقوق تاريخية للشعب الكردي، وإقرار بها في الدساتير العراقية، خصوصاً دستور عام ١٩٥٨ الذي اعترف بشراكة العرب والأكراد، ودستور عام ١٩٧٠ الذي اعترف بوجود قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية، وقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤. الخلاف إذن قد يكون حول الشكل الذي ستخذه العلاقات العربية - الكردية في إطار العراق الموحد أرضاً وشعباً وسيادة، فهل هو حكم ذاتي موسع بتطوير صيغة الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤ أم يستند إلى صلاحيات الفيدرالية وحدودها وأبعادها المستقبلية؟ ذلك فضلاً عن التنازع حول بعض المناطق مثل كركوك وغيرها، وحول توزيع الثروات، ويمكن لهذه الخلافات أن تفجر الموقف بالكامل، خصوصاً إذا ما تمسكت الأطراف المختلفة بمواقفها في غياب حكومة مركزية قوية.

التحدي التاسع: يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، فقد واكب وجود القوى الدينية في السلطة وخارجها سعي حثيث إلى تدين الدولة، بخاصة في الجوانب الاجتماعية، مما ساعد على تعزيز التطرف والتعصب واللاعقلانية ومناوأة الحداثة وقضايا التقدم الاجتماعي. وكانت الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠٠٣ دولة مدنية، على الرغم من تراجعها في السنوات الأخيرة، لكن مرحلة ما بعد الاحتلال شهدت سيادة قيم ومفاهيم متخلفة لم تألفها الدولة والمجتمع.

التحدي العاشر: هو مشكلة كركوك، بين التركمان والعرب من جهة والأكراد من جهة ثانية، خصوصاً القيادات السياسية والدينية، كما إنها تثير حساسيات تركية أيضاً، فضلاً عن حساسيات إيرانية في الوقت نفسه نظراً للصراع التاريخي الفارسي -

العثماني الذي كان العراق مسرحه الأساس طيلة قرون. جدير بالذكر أنه لا يوجد إحصاء سكاني يمكن الاعتماد عليه، والمتوافر والأقرب إلى الحيادية هو إحصاء السكان لعام ١٩٥٧، وهو الإحصاء الوحيد الذي تضمن سؤالاً عن اللغة الأم، وقد بيّن هذا الإحصاء أن نسبة الأكراد إلى مجموع السكان في العراق هي ١٤,٦ بالمئة. وهذا الإحصاء قد حصل قبل محاولات تغيير التركيب الديموغرافي لمحافظة كركوك في السبعينيات وما بعدها، كما بيّن أن أكثرية سكان مدينة كركوك كانوا من العرب والتركمانيات معاً، وهم أيضاً أغلبية سكان لواء كركوك الذي سمي محافظة فيما بعد، وذلك قبل فصل بعض أفضيته الكردية وإلحاقها بمحافظة السليمانية أو محافظة صلاح الدين حسب قانون الحكم الذاتي المشار إليه.

كما إن معالجة ما يسمّى تعريب كركوك خلال فترة النظام السابق، وبغض النظر عن حجمها وتداعياتها، لا بد أن تتم في إطار إنساني وفي ضوء الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي إطار حقّ كلّ عراقي في التملك والسكن في أي مكان يريده، مع التعويض العادل لكل الأطراف المتضررة كلّما كان ذلك ضرورياً، سواء من الذين تمّ ترحيلهم أو أجبروا على ذلك سابقاً من الأكراد والتركمانيات أو الذين يريدون العودة إلى مناطق سكنهم الأولى حالياً من العرب، وذلك في إطار التعايش والأخوة والمصير المشترك ورغبة السكان، بعيداً عن أي إجراءات قسرية من شأنها أن تلحق ضرراً بالوحدة الوطنية العراقية. ولعل ردود الأفعال الحالية العربية والتركمانية إزاء قرار إعادة من سكنوا كركوك في السبعينيات و/أو ولدوا فيها بعد ذلك وأصبحوا جزءاً من نسيجها الاجتماعي إلى مناطقهم السابقة تثير تداعيات سلبية أخرى، خصوصاً إذا تمت بصورة قسرية، كما لا بدّ من معالجة الأعداد الكبيرة من أكراد إيران وتركيا وسوريا الذين تمّ منحهم الجنسية العراقية أثناء فترة الاحتلال بصورة غير قانونية، والذين اشتركوا في الانتخابات التي تمت عام ٢٠٠٥ كونهم عراقيين، وهو ما أكدته المفوضية الخاصة بالانتخابات في العراق.

هذه التحديات هي التي دعت كوندوليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى القول إن بلادها أخطأت آلاف الأخطاء التكتيكية، ولا أدري إذا كانت آلاف الأخطاء التكتيكية لا تشكل خطأً استراتيجياً كبيراً؟! ولعل الخطأ الكبير أو الخطيئة العظمى تتمثل في إقدام الولايات المتحدة على غزو العراق واحتلاله، وتوغّلها في المستنقع العراقي خصوصاً بعد حلّ المؤسسة العسكرية والأمنية وحل وزارة الدفاع نفسها والقضاء على أجهزة الدولة والوزارات، مما تسبب في القضاء على الدولة العراقية نفسها وليس مجرد تغيير نظامها. ومثل هذا الخطأ أو الخطيئة هو الذي جعل الرئيس بوش يفكر في تغيير استراتيجيته بشأن العراق وتعديلها من

خلال سيناريوهات مختلفة، لكن ما يمكن قراءته حتى الآن هو الاستمرار في حالة الفوضى البناء واستخدام نظرية الضد النوعي لضرب الشيعة بالشيعة والسنة بالسنة، وزيادة عدد القوات المسلحة، وهو الأمر الذي يعني تجاوزاً لتوصيات بيكر - هاملتون، وبخاصة إزاء موضوع الانسحاب أو الاستعانة بدول الجوار، بخاصة إيران وسوريا، وهو ما تراجع عنه يوم ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ من خلال موافقة وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس على دعوة الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر دولي لدول الجوار الجغرافي العراقي بما في ذلك سوريا وإيران، إضافة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الثمانية، وكذلك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عقد المؤتمر بالفعل في بغداد يوم ١٠/٣/٢٠٠٧ على مستوى أقل من وزراء الخارجية، حيث تمّ الاتفاق على أن يليه مؤتمر آخر على المستوى الوزاري خلال النصف الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لبحث مستقبل العراق، ويعكس انعقاد هذا المؤتمر تغييراً أساسياً في موقف الإدارة الأمريكية من سوريا وإيران بعد أن كانت قد رفضت توصية تقرير بيكر - هاملتون حول الحوار معهما.

وإذا كان البعض يعتقد بأن خطة الرئيس بوش الجديدة - القديمة تتضمن إيجابيات مثل إرغام الميليشيات على نزع سلاحها ومنح العراق مليار دولار لخلق فرص عمل وإعادة الإعمار، فإن الأمر سيكون في غاية السوء، إذ إنه ليس بإمكان حكومة من هذا النوع بسط سيطرتها وهيبتها على البلاد، فهي جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل، كما إن العراق بإمكانه توفير المال الكافي بإيقاف هدر المال العام والفساد الإداري والمالي وكذلك من إيرادات النفط.

المشكلة في العراق ليست أمنية أو عسكرية أو اقتصادية، بل هي سياسية بامتياز بما تحتويه من أبعاد مختلفة، إذ لا يمكن التسليم باستمرار الاحتلال وعدم تحديد سقف زمني للانسحاب، وهو ما كان على الرئيس بوش الاعتراف به وتحويل الأمر إلى الأمم المتحدة لإقامة حكومة وحدة وطنية بإشرافها لمدة عامين مثلاً يتم خلالها الانسحاب واستعادة السيادة والاستقلال الوطنيين ووضع حدّ للحرب الأهلية، خصوصاً بحل الميليشيات واستعادة هيبة الدولة وقواتها العسكرية والأمنية على أسس وطنية وليست مذهبية أو إثنية.

أي السيناريوهات سيتحقق؟ هل المضي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أم الإقرار بإخفاقها؟ سوف تتوقف الإجابة على مواجهة التحديات المذكورة، وبناءً على هذه المواجهة ستحدد صورة العراق المستقبلي والنتائج الكارثية للحرب الأهلية المستعرة أو استعادة العراق لعافيته ووحدته الوطنية.

٧ - مبادرة وطنية عراقية

في السابع من شهر آذار/ مارس ٢٠٠٧ تقدّم عدد من الشخصيات الوطنية العراقية ذات الثقل في الساحات السياسية والفكرية والأكاديمية ببرنامج متكامل لخلاص العراق أعلنت فيه :

١ - رفضها الاحتلال الأجنبي لبلادها رفضاً باتاً، ورفض جميع ما ترتب عليه من نتائج بكلّ السبل الممكنة والمتاحة ، ودعوة الشعب العراقي إلى مقاومة الاحتلال لإجباره على الانصياع لإرادته بإنهائه ووضع جدول زمني عاجل للانسحاب.

٢ - رفض تكبيل العراق باتفاقيات عسكرية أو أمنية أو سياسية أو اقتصادية من شأنها أن تبقي قواعد عسكرية أجنبية في العراق تحت أي حجة أو ذريعة أو أي مواقع للنفوذ الأجنبي تنتقص من السيادة والاستقلال الوطنيين.

٣ - الدعوة إلى إلغاء العملية السياسية التي رُوّج لها الاحتلال خصوصاً بعد وصولها إلى طريق مسدودة، ودعوة القوى التي التحقت بها إلى الخروج منها لأن بقاءها سيرتب مسؤولية عليها في إطالة أمد الاحتلال والأضرار التي ستلحق بالعراق جراء هذه المشاركة.

٤ - اعتبار المقاومة بجميع أشكالها السلمية والمسلحة الموجهة ضدّ الاحتلال عملاً وطنياً مشروعاً، ووسيلة يقرها القانون الدولي وجميع الشرائع الحقوقية والدينية والأخلاقية لإنهاء الاحتلال وإنجاز تحرير العراق واستعادة سيادته واستقلاله كاملين وغير منقوصين.

٥ - إدانة الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء العزل وكذلك جميع أعمال التعذيب والخطف والاختيال التي اتخذت شكلاً طائفيّاً أو مذهبيّاً أو إثنيّاً سواء قامت بها جهات حكومية أو شبه حكومية أو جماعات مسلحة، واعتبار أنها تلحق ضرراً بالغاً بقضية التحرير وإنهاء الاحتلال، فضلاً عن إدانتها من زاوية إنسانية وأخلاقية.

٦ - اعتبار الشعب العراقي مصدر السلطات في العراق. ذلك الهدف الذي ينبغي أن تخضع له جميع الكيانات السياسية الوطنية السلمية والمسلحة في الحاضر والمستقبل، وحصر السلاح بيد الدولة مستقبلاً وحل جميع الكيانات المسلحة، سواء كانت مليشيات أو قوى محسوبة على المقاومة الوطنية، وبخاصة بعد إنجاز التحرير الكامل، واعتبار جميع التشكيلات العسكرية والأمنية الحالية لاغية.

٧ - اعتبار العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، مع التشديد على هويته العربية وانتماؤه الإسلامي، والسعي لإقامة جمهورية مدنية ديمقراطية ذات سيادة لا تتجزأ، مع تأكيد كون العراق عضواً مؤسساً وفاعلاً في جامعة الدول العربية يلتزم ميثاقها واتفاقاتها، والعمل على أن يلعب دوره الإيجابي في المجتمع الدولي، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتباره أحد أعضائها المؤسسين.

٨ - تأكيد الالتزام بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة ورفض أي محاولات لتقسيمه على أساس مذهبي أو إثني أو غير ذلك.

٩ - التأكيد على حقيقة كون الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، وهنالك التركمان وأقوام أخرى متألّفة، والدعوة لاحترام حقوق جميع التكوينات على أساس مواثيق حقوق الإنسان الدولية ومبادئ الحريات العامة والمساواة الكاملة وحقوق المواطنة.

١٠ - ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي في إقليم كردستان العراق في إطار وحدة العراق وسيادته واستناداً إلى روح الثقة المتبادلة والحوار البناء والتفاعل مع الأخوة الأكراد على أساس قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق مع السعي إلى تطويره وفقاً لصياغات يتم الاتفاق عليها في أوضاع سلمية وطبيعية وعلى أساس التآخي والمصير المشترك والوحدة الوطنية وبالأطر الدستورية.

١١ - تأكيد الالتزام بالتنوع والتعددية الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية، وبالعامل من أجل تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، واعتماد ذلك منهجاً ثابتاً، والرفض الحازم للدكتاتورية ولأي نمط حكم استبدادي لا يعتمد على الإرادة الشعبية الحرة وفقاً لما تقررته صناديق الاقتراع.

١٢ - التأكيد الحازم الآن وفي المستقبل على أن أي تصرف أو سلوك سياسي أو ديني أو مذهبي يدعو إلى زرع الفتنة وبث التفرقة في صفوف الشعب على أسس مذهبية أو طائفية أو إثنية أو دينية أو غيرها يعتبر جريمة قد ترتقي إلى مستوى الخيانة العظمى، والسعي لاعتماد ذلك في الدستور العراقي ولتشريع قانون يجرّم الطائفية ويحاسب من يدعو أو يروج لها أو يتستر عليها ودعوة الجميع، وبخاصة المثقفين والمبدعين، لأن يسهموا بدورهم في فضحها وكشف نواياها والآثار الاجتماعية والتربوية التي تترتب على ممارستها.

١٣ - تأكيد المواقف الإيجابية من ضرورة إشراك المرأة والالتزام باحترام حقوقها تلك التي تنص عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما لا يصطدم مع الهوية الثقافية للأمة العربية.

١٤ - اعتبار الثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى سواء في باطن الأرض أو المياه الإقليمية وبجميع مصادرها وقواها ملكاً للدولة مع مراعاة مقتضيات الاقتصاد الوطني والأمن القومي.

١٥ - التأكيد على أن مهمة القوات المسلحة العراقية التي سيتم بناؤها بعيداً عن التقاسم المذهبي والطائفي والإثني والاتجاه السياسي والانتماء الحزبي وغير ذلك هي الدفاع عن الوطن ووحدته وسيادته واستقلاله، ولا يجوز لمتسببها وقوى الأمن والشرطة ممارسة العمل والنشاط السياسي والحزبي.

١٦ - التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى، وأن من واجب العراق ومسؤولياته ثنائياً أو بالتعاون مع البلدان العربية الأخرى تقديم جميع ما يستطيع من أنواع الدعم للشعب العربي الفلسطيني في تحقيق أهدافه في تقرير المصير.

١٧ - الدعوة إلى اعتماد مرحلة انتقالية بعد إقرار انسحاب القوات المحتلة مدتها سنتان، يتم فيها تشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية من الكفاءات المستقلة وغير الحزبية لإدارة دفة البلاد إلى شاطئ السلام وإعادة بناء اللحمة الوطنية والتعايش المجتمعي وتأمين سبل العيش المشترك، ويتم فيها: إطلاق سراح المعتقلين والموقوفين والمحتجزين والمسجونين لأسباب سياسية وتسعى الحكومة إلى تقديم التعويضات لجميع المتضررين، كما تلتزم بالسعي للحصول على التعويضات من دول القوات المحتلة أو التي تسببت في الاحتلال عما لحق بالعراق من أضرار وخسائر.

١٨ - التزام الحكومة العراقية الانتقالية بسياسة نفطية عقلانية تأخذ بعين الاعتبار مصالح العراق العليا في الحاضر والمستقبل، وسعيها إلى إعادة النظر بجميع الاتفاقيات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال لمخالفتها لقراري مجلس الأمن الدولي رقمي ١٤٨٣ و١٥٤٦، وكذلك الاتفاقيات الثنائية التي عقدت مع بعض الإدارات الإقليمية الكردية في ظلّ انحسار السلطة في الفترة بين ١٩٩١ - ٢٠٠٣.

١٩ - التزام رئيس الوزراء والوزراء جميعاً في الحكومة الانتقالية بعدم الترشح لأي انتخابات قادمة وذلك لضمان الحيادة والنزاهة الموضوعية، كما تخوّل الوزارة الانتقالية صلاحيات تشريعية وتنفيذية ومالية لأداء مهمتها ويحقّ لها إعادة النظر بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن التشكيلات السابقة أو من جهة الاحتلال.

٢٠ - السعي لتشكيل مجلس استشاري في حدود ١٠٠ - ١٥٠ شخصية وطنية عراقية من القوى السياسية والكفاءات العراقية، وتسعى الحكومة الانتقالية خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ قيامها بإعداد قانون انتخابات وقانون أحزاب يتناسبان مع ظروف العراق ومبادئ المواطنة والوحدة الوطنية وقواعد حقوق الإنسان، ويتم إجراء الانتخابات لمجلس نواب وفقاً لإعلان دستوري للمرحلة الانتقالية بالتشاور مع المجلس الاستشاري والكفاءات والقوى الوطنية العراقية.

٢١ - إتمام الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية بإشراف من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المعتبرة لضمان حريتها ونزاهتها وشفافيتها، ويضع البرلمان المنتخب خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية مسودة دستور مستفيداً من الدستور الذي اعتمده الشخصيات العراقية الموقعة على هذا البيان، ثم يعرض على الاستفتاء الشعبي العام لإقراره.

٢٢ - السعي لالتزام الحكومة العراقية الانتقالية بالطرق السلمية وبعدم اللجوء إلى استعمال القوة في حلّ أي خلافات بينهما وبين الدول العربية الأخرى أو الدول المجاورة، واعتماد سياسة حسن الجوار والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

٢٣ - قيام الحكومة العراقية الانتقالية بتشكيل هيئة قضائية مستقلة بالاستفادة من الكفاءات القانونية العراقية والدولية المحايدة للتحقيق في جميع الشكاوى في قضايا ارتكاب الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان سواء في فترة الاحتلال أو ما قبلها، مع الأخذ بنظر الاعتبار الابتعاد عن الثأر والكيدية والانتقام، ووضع الوحدة الوطنية ومبادئ التسامح والتآخي والعيش المشترك الأساس في التعامل مع قضايا الصراع السياسي في الماضي والحاضر لاستشراف رؤية مستقبلية سلمية للنهوض الحضاري والتنمية المنشودة واحترام حقوق الإنسان.

سابعاً: السودان: رهان الدولة الوطنية

لازم وجود السودان - في شكله الحديث - تحدي بناء دولة وطنية قادرة على جمع تلك التعددية الثقافية التي يتميز بها، وظل مشكل قيام مثل هذه الدولة يقبع خلف كل صراعات السودان الكامنة والجلية، المسلحة والسياسية، الثقافية والاقتصادية، إذ ترجع المشكلات الراهنة إلى تاريخ استزراع الدولة الوطنية من الخارج، بطريقة متعسفة تعتمد على معايير استراتيجية أو إدارية تُسهل جدوى الاستعمار، وهذا التطور التاريخي بدأ مع ظهور السودان بوصفه كياناً سياسياً بعد غزو محمد علي باشا للسودان عام ١٨٢١، ومنذ ذلك التاريخ حتى الاستقلال استمر البحث عن صيغة مركزية أو لا مركزية تؤدي وظيفة إدارة هذه الدولة الشاسعة جغرافياً والمتنوعة ثقافياً، وكانت تجارب الحكم المحلي والفدرالي واتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ ضمن أهم هذه المحاولات.

مثلت اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في نيفاشا في ٩/١/٢٠٠٥ أملاً كبيراً لمستقبل السودان في بناء دولة الوحدة والتنوع، وهو الشكل المثالي الذي يسمح للثقافات السودانية المتعددة بالتعبير عن ذاتها سلمياً دون صدام مع الدولة الموحدة المركزية ودون سيطرة أو تهميش للآخرين، وقد كان من الواضح أن الاتفاقية أعطت التعددية الثقافية أولوية ووزناً متميزاً، ورغم أن الاتفاقية تبدو وكأنها ركزت على عملية السلطة والثروة إلا أنها احتوت على بنود كثيرة عن اللغة والثقافة والحريات الدينية. لذلك رأى المراقبون في اتفاقية السلام الشامل بداية لتأسيس الدولة الوطنية التي افتقدها السودان طوال تاريخه، ولكن هذه الدولة لا بُدَّ أن تقوم على التحول الديمقراطي والتنمية والوحدة الوطنية، وكان من المفترض أن تبدأ القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والدولة في إنفاذ الاتفاقية فوراً بحيث تتحقق واقعياً، وفي فترة لا تتحمل أي تسويق أو مماطلة، ولكن المنجز - بعد فترة تقارب العامين - ظل دون التوقعات والطموحات.

١ - السودان بين المحلية والتدويل

صارت القضايا والمشكلات السودانية في حالة تدويل مستمر ومتزايد منذ مجيء النظام الحالي إلى السلطة في صيف ١٩٨٩، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها: محاولة النظام المثابرة على إبعاد المعارضة السودانية عن المشاركة في حلّ الأزمات التي

يعاني منها الوطن، لذلك مال إلى تفضيل الوساطات الأجنبية التي أوصلت البلاد إلى مرحلة الاعتماد على تدخل القوات الأفريقية والدولية، فقد كانت المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت رعاية الإيجاد وأصدقائه، ثم كان التفاوض مع حركات دارفور في أبوجا بإشراف الاتحاد الأفريقي ومن يمكن أن يستعين به، وأخيراً رعت إريتريا اتفاقية سلام شرق السودان، وكانت النتيجة وجوداً أجنبياً كثيفاً في السودان بدأ في جبال النوبة عام ٢٠٠٢ أعقبه قرار وجود مراقبين دوليين حسب بروتوكولات نيفاشا. المقصود أن التحفظ تجاه التدخل الأجنبي لم يعد له معنى على مستوى الواقع، وظل موضوعاً سياسياً وأيديولوجياً بحثاً تحركه القوى السياسية في إدارة صراعها، وقد ساعدت المعارضة السودانية بدورها في ترحيل مشكلات السودان إلى الخارج، حين ركزت نشاطها خارج الوطن وأهملت الداخل نتيجة ظروف ذاتية، فقد شهد السودان عقب الانقلاب نوعاً من الخروج الجماعي، وحصل السودانيون على حقوق اللجوء في العديد من البلدان الغربية، ونشط السودانيون اللاجئون في حملات إدانة للنظام، واستعانوا بمنظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية وأفريكا ووتش وغيرها، وتكون لوبي معادٍ للحكومة السودانية ظهرت فعاليته في أزمة دارفور الراهنة.

يفسر هذا التطور عدم الاستقرار الذي يعيشه السودان الآن رغم الآمال التي عُلقَت على اتفاق السلام، لأن هذا التدويل المتزايد جاء على حساب الإرادة الوطنية السودانية التي أصبحت مشلولة وعاجزة ومتنافرة تتطلع دائماً إلى الخارج من أجل التوسط والضغط وفرض الحلول، ويلاحظ المرء أنه عند حدوث عقبة أو مشكلة تخص المسارات التفاوضية أو تعثر الاتفاقيات تسارع القوى السياسية السودانية إلى الاستنجاد بدول الجوار أو الاتحاد الأفريقي أو الجامعة العربية أو الأمم المتحدة، وأصبح وجود الوسطاء وعقد اللقاءات في الخارج بين الفرقاء ومؤتمرات المصالحة من السمات الثابتة للسياسة السودانية، وقد انعكس هذا الضعف السياسي والخلافات المستمرة وغير المبررة في أحيان كثيرة على عملية تطبيق اتفاقية السلام الشامل وإنفاذ بنودها الأساسية وعلى جدية التفاوض مع الحركات المسلحة في دارفور وجماعات شرق السودان.

كان من المفترض أن تكون المرحلة الحالية ذات طابع وطني محلي بعد أن قام المجتمع الدولي بدوره في إيقاف الحرب في الجنوب ثم جمع ما بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور في أبوجا وجماعات شرق السودان والحكومة في أسمر، فمن الطبيعي ألا يقوم المجتمع الدولي أو الإقليمي بمراقبة لصيقة ودائمة للتنفيذ على أرض الواقع، وكثيراً ما نقول عن الاتفاقيات إن الشيطان يكمن في التفاصيل، وهذا يقتضي أن تكون الأطراف الموقعة على الاتفاق، إضافة إلى كل

القوى السياسية السودانية ذات رؤية استراتيجية واضحة للاستهداء بها حين يبدأ تنفيذ الاتفاق وتطبيقه، وبالتأكيد يفترض أن تكون هذه الرؤية موجودة طالما قبل الطرفان الاتفاق، وأيده الآخرون ودعموه، ولكن الاختلاف حدث مبكراً حول بنود منصوص عليها في الاتفاق صراحة، مثل موضوع منح وزارة الطاقة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي العقبة المبكرة التي كان من الممكن أن تنسف كل الاتفاق. ورغم تراجع الحركة الشعبية حرصاً على الاتفاق إلا أن ذلك الموقف يعيد آثاره السلبية عند كل اختلاف أو جدل، فقد فهمته الحركة الشعبية مؤشراً على عدم حرص الشريك الأكبر على الاتفاق، وأيضاً تأكيداً لتهم نقض الموثيق والعهود التي يطلقها الجنوبيون على الشماليين.

كان الفراغ السياسي في السودان سبباً مباشراً في الصخب الإعلامي واللهجة التصعيدية التي أثارها الحكومة في موضوع انتشار القوات الأحمية في دارفور، ثم انتهت المواجهة المفتعلة بهذه الطريقة السهلة، فقد أصبح النظام السوداني يمارس صراعه الداخلي في شكل قضايا ومواقف خارجية. يقصد بذلك أن تكون مظاهر التصعيد مع الأمم المتحدة أو الغرب أداة لضبط حركة القوى السياسية المعارضة أو المختلفة الأخرى، ووقف حركتها الذاتية، وهنا يطرح شعار التقليدي: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وبالفعل مرت أزمات زيادة الأسعار والانفلات الأمني، وتحركت المعارضة لكن مظاهراتها منعت بقوة السلاح، وفي بعض الأحيان هوجم المتظاهرون بقسوة من قبل رجال الشرطة.

٢ - واقع اتفاقية السلام الشامل

يرى معظم القوى السياسية والمراقبون أن الحصيلة العامة لنتائج اتفاقيات السلام دون التوقعات والآمال كثيراً، فقد رأى الكثيرون في اتفاقية السلام الشامل تدشيناً لعهد جديد، وتفاعل البعض حتى أطلق على هذه الحقبة اسم الجمهورية الثانية، إذ توقع السودانيون أن الأزمة السياسية السودانية التي استطالت منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ قد أن لها أن تنتهي، وبأمل أن يقوم السودانيون بإنجاز مهام ما بعد الاستقلال، التي تأجلت طويلاً، وبالفعل تجددت شعارات السلام والوحدة الوطنية والتحول الديمقراطي وبناء دولة وطنية جديدة في ضوء الأسس التي أقرتها اتفاقية السلام الشامل والاتفاقيات المكملة لها مثل اتفاقية القاهرة مع التجمع الوطني الديمقراطي.

ويرى البعض أن غياب جون غارنغ المبكر وتصاعد صراع دارفور شجع النظام السوداني على التعامل مع استحقاقات السلام بنظرة الكسب الحزبي والتشبث أكثر بالسلطة عوضاً عن نظرة النفع العام الوطنية، خاصة وقد شعر النظام بأنه أفضل

القوى الضعيفة سياسياً في الساحة بفضل وجوده في السلطة وليس لشعبيته. وبمعنى آخر، فإن النظام لا يواجه أي تحدٍ من قبل أحزاب المعارضة يؤدي إلى وقف مخططاته في التعامل مع الشريك الآخر، ومن ثم مع الاتفاقية. وقد ساعد النظام بعض العوامل الجانبية التي صبت في مصلحة تفرد، فعلى الصعيد الاقتصادي استفاد جهاز الدولة الذي يسيطر عليه عملياً حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحاصل على نسبة ٥٢ في المئة بحسب الاتفاقية من زيادات أسعار البترول، إذ يرى المحللون أن هذا الارتفاع جعل جهاز الدولة أكثر المشاريع ربحية للفئات البيروقراطية والطفيلية المرتبطة بالفئة الحاكمة، ويزيد هذا المصدر المالي من اتساع سيطرة هذه الفئة وإطلاقها، وبالتالي يدعم توجهاتها المضادة للإسراع في عملية السلام والتحول الديمقراطي، وأصبح الحزب الحاكم قادراً على ممارسة سياسة الترغيب والترهيب، وعلى التوسع في الإفساد كما حدث في المخصصات والامتيازات التي منحت للمجالس التشريعية والتنفيذية الاتحادية والولائية، ولهذا العامل أهمية كبيرة في ظروف اتساع قاعدة الفقر في البلاد وتدهور الطبقة الوسطى قاطرة قوى الديمقراطية والتقدم.

كشفت غياب غارنغ عن عيوب ذاتية في الحركة الشعبية من الناحية السياسية والفكرية والتنظيمية، إذ يبدو أن الحركة كانت قائمة على كاريزمية غارنغ فقط، وهي أشبه بمسرح الرجل الواحد، وكأن هرمية الحركة هي قائد عام ثم جنود، لذلك لم يبرز دور القيادات الوسيطة بعد غياب غارنغ، وحتى الأسماء الكبيرة التي كانت تذكر بعد اسم غارنغ لم تستطع التأثير وجذب الإجماع حولها، وتولى سيلفا كير القيادة بحكم الأقدمية والتراتبية وخشية الانقسام، ولم تستطع الحركة الشعبية أن تتحول إلى حزب سياسي يستقطب الجماهير السودانية في الشمال والجنوب كما كانت تأمل الغالبية من السودانيين.

ومن الناحية الأخرى، استخدم حزب المؤتمر الوطني كل دهائه وخبثه السياسي والخبرات الطويلة والصعبة في المناورة وإدارة الصراع في التعامل مع الحركة المنهكة من الحرب الأهلية، والمجروحة لغياب زعيمها المطلق، ووجد حزب المؤتمر الوطني نفسه في وضع مثالي لولا أزمة دارفور والشرق، فقد كان أداء الحركة الشعبية الحكومي سيئاً للغاية رغم حصولها على وزارات استراتيجية وخدمية هامة، فقد حصلت على وزارة الخارجية ووزارتي التعليم العالي والصحة إضافة إلى وزراء دولة في الداخلية والمالية والطاقة، والأهم من ذلك انفردت بحكومة جنوب السودان، مع المشاركة في حكومات الولايات المختلفة بحسب نسب الاتفاقية، كذلك ظل الأداء السياسي دون المستوى، إذ لم يتعد التصريحات التي غالباً ما تتناقض بسبب تعدد المصادر. أما من الناحية التنظيمية، فقد عجزت الحركة عن تنظيم قطاع الشمال في

الحركة رغم كثرة الاجتماعات والجولات، كما إن مظاهر الاختلاف والاستياء بين القيادات تطفو إلى السطح، مثل غياب القيادي عبد العزيز الحلو الذي كان مسؤولاً عن قطاع الشمال داخل الحركة، واستقالة وليد حامد مسؤول الإعلام، وحدة الصراعات خارج الخرطوم حول تكوين مكاتب التنظيم.

أما أحزاب المعارضة الشمالية، المكونة للتجمع الوطني الديمقراطي إضافة إلى حزب الأمة، فقد أصبحت في حالة ارتباك بعد الاتفاقية، فقد فقدت أهم أجندة ضغط للمعارضة وهي الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي والتي مثلت استراتيجية الهجوم والإدانة ومخاطبة الجماهير، كما إن المعارضة الشمالية صارت مطالبة بأن تعمل من دون حليفها القوي - الحركة الشعبية التي كانت عضواً في التجمع الوطني الديمقراطي وملتزمة بميثاقه - فقد كشف توقيعه على اتفاقية السلام أن حلفاءه لا يملكون أوراقتهم الخاصة بل كانوا يعتمدون على بندقيته.

ومن ناحية أخرى، تعامل المؤتمر الوطني الحاكم مع الأحزاب الشمالية بسياسة الاختراق، فقد وضح له غياب برامج واضحة وغموض أهداف القيادات، وبالتالي لا يوجد ما هو مشترك بينها وفي داخلها أيضاً، وبالفعل انسلخ البعض عن أحزابهم واشتركوا في السلطة، فقد ترك مبارك عبد الله الفاضل المهدي أمين عام التجمع سابقاً وقيادي حزب الأمة الحزب الأم ودخل الحكومة، ولكنه اختلف بدوره مع النظام، وحين قرر الخروج بقي جزء من مجموعته وكوّن جناحاً آخر فضل السلطة. وبالنسبة إلى الحزب الكبير الثاني (الاتحادي الديمقراطي) قرر أمينه العام قبل مدة مصالحة النظام، ودخل الحكم، وتوالت الخلافات، إذ يبدو الحزب وكأنه عدد من الأجنحة والتيارات التي حاول الحزب في مؤتمره الأخير بالقناطر الخيرية توحيدها، ولكن بلا نتائج ملموسة. أما الحزب الشيوعي، فإنه بعد انقسامه عام ١٩٩٩ وهجرة عدد كبير من أعضائه كرّس عدم تمكنه من عقد مؤتمره الخامس بعد مضي أكثر من أربعين عاماً على المؤتمر السابق، فهو قد فقد روح المبادرة التي اتسم بها في الماضي والتي كانت تهدف إلى عقد تحالفات مع القوى الديمقراطية في النقابات والهيئات المهنية والطلاب باعتبار أن تلك القوى كانت تمثل عنصراً أساسياً في إحداث أي تغيير.

بحسب هذه المعطيات كان من الطبيعي أن ينفرد حزب المؤتمر الوطني بالقرار والسلطة، وأن يفرض رؤيته على المرحلة الحالية والتي تتلخص في ما يسميه مزيداً من التمكين في السلطة بحسب لغته، فهم يفضلون الدلالة الدينية لكلمة التمكين حين يتحدثون عن سلطة غير مهددة، فالمسؤولون بعد هذه السنوات الطويلة نسبياً في الحكم ورغم الصعوبات التي تجاوزوها لا يعتقدون أنهم قد دخلوا مرحلة تمكين حقيقية، ومن ثم فهم لا يريدون التفريط في السلطة مهما كانت التحديات.

وكما يردد المسؤولون: قليل من الصبر والاصطبار سوف يفضي إلى التمتع بثمار جهاد سياسي وروحي طويل، لذلك قد يصعب علينا في بعض الأحيان فهم السلوك السياسي للنظام والذي قد يبدو لا مبالياً، ولكن نظرته لا تتزحزح عن البقاء في السلطة في كل الأحوال، ومن هنا نظر نظام الإنقاذ إلى اتفاقية السلام بوصفها واحدة من أدوات التمكين المهمة، لو أمكن استغلالها وتوظيفها في إضعاف الخصوم والأعداء، وترى المعارضة أن النظام وحزبه يتعاملان مع بنود الاتفاقية وشكلها بعيداً عن روحها والتي تعني الوحدة الوطنية أو الوحدة الجاذبة في النهاية والتحول الديمقراطي الكامل بعد انقضاء فترة الست سنوات.

كانت القوى السياسية المعارضة قد تحفظت في البداية عن اتفاقية السلام الشامل باعتبارها ثنائية، ولكنها أيدت الخطوة على أساس إمكانية التأثير خلال عملية التطبيق، ولكن بعد قرابة العامين على التوقيع ارتفع صوت المعارضة ناقداً ومحتجاً ومتهماً المؤتمر الوطني بعدم الجدوية، فقد رأى بعضهم أن النظام يتعامل مع الاتفاقيات بالأسلوب الأمني أكثر من السياسي، فالتطورات لم تقترب من الوحدة الوطنية، ولا يحاول النظام إشراك كل القوى السياسية حتى بالرأي، إلا في حالات تعقد الأمور، فالنظام أبعد الأحزاب عن المتابعة المستمرة للاتفاقيات، وهي بالتالي لم تغير من معارضتها واتخذت موقفاً موازياً في انتظار الفشل، ويمثل هذا الاستقطاب الحاد فشل كل الأطراف في حسن تقدير مهام هذه المرحلة الحرجة، وما زال مطلب قيام مؤتمر دستوري جامع هو السائد بين قوى المعارضة لتجاوز الاستفراد وإقصاء الآخرين، ولكن من الواضح أن للنظام والحزب الحاكم مفهوماً خاصاً للوفاق الوطني، فقد صرح القيادي الحكومي قطبي المهدي - منذ فتره طويلة - أن الوفاق الوطني لا يعني لهم «مشاركة القوى السياسية الأخرى في حكومة ليست حكومتها». ويؤكد علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية والقيادي البارز: «أن السلطة مهما اتسعت أو عيبتها فإن مواعينها ستظل قاصرة»، ويضيف: «تستطيع الإنقاذ المضي أكثر، وهي لم تبلغ بالمسيرة غاياتها بعد، وما زال الطريق أمامنا طويلاً»، ويرى أن تعاوناً مشتركاً وبرنامجاً ينتظر الحكومة والقوى السياسية لبلوغ الهدف، ويعتقد أن بعض القوى السياسية بدأت تتداعى لذلك البرنامج، وبالطبع وضح له هذا التوجه من انضمام بعض الحزبيين للحزب الحاكم.

ويبدو واضحاً أن الحزب الحاكم يشرع منذ اللحظة الأولى بعد توقيع أية اتفاقية في إحداث انقسامات وسط القوى المعارضة مستعملاً أسلوب الترغيب، وفي بعض الحالات الإغراءات المالية والوظيفية حتى يضمن إضعاف الطرف المعارض، ومن ثم استمرار الحزب الحاكم في السلطة أطول مدة ممكنة.

استمر التملل والهمس بين صفوف الحركة الشعبية حول تطور عملية السلام، وبدا واضحاً عدم الرضا بين أعضائها، ولكن لم يتم التعبير عنه علانية وبطريقة مباشرة، غير أن سلفاً كبير النائب الأول لرئيس الجمهورية فجّر الموقف في مؤتمر صحفي، ما جعل الحزب الحاكم يسارع إلى التهدئة، وحاول قادة المؤتمر الوطني اختصار المشكلة في أسباب إجرائية وفنية وليست سياسية، فقد أرجعوا البطء في تطبيق بنود اتفاقية السلام إلى الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد، وإلى تقاعس المانحين عن توفير المال اللازم، فضلاً عن استمرار الحرب المشتعلة في دارفور، ولكن بعض المراقبين والمعارضين اعتبروا أن الخلل يعود إلى عدم وجود إرادة سياسية لحزب المؤتمر الوطني والذي يرى الأمر من أساسه مناورة سياسية يتعامل بها المؤتمر الوطني مع الحركة الشعبية، ويرجع أحد المحللين الأمر إلى غياب الشراكة السياسية الحقيقية التي أعلنت شعاراً ولم يتم تفعيلها على أرض الواقع، فمثلاً لم نسمع عن كيانات مشتركة أقيمت بين المؤتمر والحركة أو عن برامج مشتركة تجري صياغتها على المستوى السياسي استناداً إلى اتفاقية السلام.

كان سلفاً كبير قد كشف عن خلافات كبيرة شملت: حدود الجنوب، واتفاق اقتسام البترول، وتفعيل دور مفوضيته، والأوضاع في منطقة آبيي، ومسار التنمية في الجنوب، والميليشيات العسكرية في الجنوب ودورها. وفي أواخر عام ٢٠٠٦ تفاقمت الأحداث في مدينة ملكال بجنوب السودان، فقد داهمت مجموعة من الجيش الشعبي منزل قائد قوات دفاع جنوب السودان، إحدى الميليشيات المؤيدة للحكومة المركزية، وكادت تحدث مواجهة، وعلى الرغم من احتواء الحادث، إلا أنه كان دليلاً على ضعف الشراكة وعدم التنسيق وكمون التوتر وسوء الظن، وهذا يعني عدم وجود قنوات لمعالجة مثل للأزمات وسوء الفهم، وعلى الرغم من محدودية مثل هذه الأزمة إلا أنها أكدت هشاشة اتفاقية السلام وعدم حسم القضايا المعلقة، إذ تندر اللقاءات المشتركة بين الطرفين إلا في حالة تفاقم مثل هذه الأزمات، على الرغم من أن المسؤولين يتحدثون عن ضرورة اللقاءات المستمرة بهدف التنسيق واستباق أية احتكاكات محتملة.

كانت الاجتماعات قد نشطت بعد تصريحات كبيرة، وتقررت مداومة اللقاءات بين الشريكين، ولكنها انقطعت لأكثر من أربعة أشهر، وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت انفلاتاً أمنياً وتجاوزات في أوضاع الجنوب فقد استمرت الحملات الكلامية وحرب التصريحات وتبادل الاتهامات بين عناصر قيادية في الطرفين. وقد تشكلت لجنة سياسية تنبثق منها لجان فرعية برئاسة كل من نائب رئيس المؤتمر الوطني للشؤون السياسية والتنظيمية والأمين العام للحركة الشعبية، وفي حالة عدم الاتفاق على قضية معينة يُستنجد بالرئيس البشير والنائب الأول سلفاً كبير. وقد كان من الطبيعي أن يظهر

نتيجة عدم التنسيق رأى داخل الحركة الشعبية يتهم المؤتمر الوطني والنظام بالاستفراد بالقرارات المصيرية، وتؤكد هذا الاتهام حين صدر قرار - بطريقة ما - يرفض نشر القوات الدولية في إقليم دارفور، وأصبح هذا القرار يمثل رأي حكومة الوحدة الوطنية كلها بحسب أجهزة الإعلام، ولكن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة تحرير السودان (دارفور) سارعتا إلى رفض القرار، على أساس أنه لم تتم استشارة أي منهما مسبقاً، وتكرر الموقف نفسه في موضوع طرد أيان برونك المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وفي اجتماع اللجنة التنفيذية للملف دارفور تحين ممثل الحركة الشعبية الفرصة ووجه لوماً إلى المؤتمر الوطني للانفراد باتخاذ القرارات، وصرح أحد قياديينها أن الحركة لديها خطوات لتغيير الأمر، ولكن الأمور تعالج بهدوء بحسب رأيه. ومن جانبه، قلل ممثل المؤتمر الوطني من الخلافات بقوله إن أية حكومة ائتلافية تشهد تبايناً في وجهات النظر، وأكد صعوبة المرحلة لأنها تعد انتقالاً من مخاض الحرب إلى مخاض السلام، مضيفاً أنه في أعقاب موت غارنغ ظهرت للحركة جيوب هنا وهناك، ولكنه أكد حرص الطرفين على تنفيذ الاتفاقية.

٣ - استحقاق التحول الديمقراطي

ربطت اتفاقية السلام الشامل بصورة شرطية بين تحقيق السلام وإنجاز الديمقراطية، وقد جاء في مستهل المبادئ المتفق عليها ما يلي:

«إن وحدة السودان التي تقوم على الإرادة الحرة لشعبه، والحكم الديمقراطي، والمساواة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن ردّ مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار».

ونجد في الديباجة نفسها المبدأ التالي:

«إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوع الثقافي والعرقي والديني والجنسي واللغة والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان».

يعتبر إبراز هذه المبادئ سبباً مباشراً لنجاح الاتفاقية، وقد التف حولها الجميع باعتبار أنها فتحت عهداً جديداً للصراع السلمي حول السلطة، كما أقرت عدالة التوزيع والمساواة، ولن يعود هناك مجال للشكوى من المظالم السياسية أو الاقتصادية في حال التطبيق الصحيح للاتفاقية، وقد أمسكت القوى السياسية الشمالية عن الحديث عن التحول الديمقراطي المبثوث في كل بنود الاتفاقية بطريقة أو أخرى، وعملت على ضرورة تنفيذ البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي، خاصة وقد تقرر

تشكيل عدد من المفوضيات سيكون من المهام الرئيسية لبعثها تهيئة الظروف للتحول الديمقراطي من خلال التوسع في الحريات و ضمانات حقوق الإنسان والإجراءات القانونية والدستورية ذات الطابع الديمقراطي.

كان من إضافات الاتفاقية السياسية الجوهرية، أنها مهدت لإحداث تغييرات أساسية في بنية النظام السياسي القائم من حيث تركيبة الحكم وعلاقات الشمال والجنوب، والمركز وحكومة الجنوب وحكومات الولايات، ويرى الكثيرون في ذلك تحولاً هاماً في اتجاه إعادة بناء الدولة السودانية، وهي المهمة المؤجلة والمتعثرة رغم المحاولات المتعددة في ظلّ النظم المختلفة منذ الاستقلال، وقد أبدت القوى السياسية المعارضة تحفظها عن بعض سلبيات وتناقضات ممكنة في النظام السياسي القائم على الاتفاقية، يمكن إجمالها، في ما يلي:

سيقوم النظام على أساس دولة واحدة بنظامين مختلفين في الجنوب والشمال، ويرتكز- على نظام رئاسي على قمته مؤسسة رئاسية تتكون من رئيس الجمهورية (المؤتمر الوطني) ونائب أول بصلاحيات واسعة (الحركة الشعبية) ونائب ثان (المؤتمر الوطني)، مع وجود عدد من المساعدين والمستشارين (١٢ شخصاً).

يستند النظام السياسي إلى دستور قومي شبه علماني في المركز يحدد سلطات الحكومة- المركزية وحكومة الجنوب والولايات، والعلاقة بين هذه المستويات، وتنص الاتفاقية على أن الحكومة المركزية (الاتحادية) هي حكومة للشمال أيضاً بعكس الجنوب الذي يدير شؤونه الداخلية من خلال حكومته الإقليمية بصلاحيات كاملة.

- هناك دستور علماني للإقليم الجنوبي بأكمله، ودساتير للولايات الجنوبية متسقة مع دستور الجنوب.

- تتوافق دساتير الولايات الشمالية مع الدستور القومي، وتتماثل صلاحياتها مع ما هو موجود في الولايات الجنوبية، ولكنها تلتزم بمرجعية الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع.

- تتمتع ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق بحكم فدرالي موسع وتتبع رئاسة الجمهورية (وضعية خاصة).

- هناك إدارة العاصمة القومية والتي تتمتع أيضاً بوضعية خاصة باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية، وتقوم إدارتها على أساس احترام حقوق الإنسان والتنوع الإثني والثقافي والديني، وذلك من خلال إدارة مشتركة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وترتيبات قانونية وإدارية محددة.

يواجه المرء نظاماً سياسياً شديداً التعقيد يحتاج إلى إرادة سياسية وطنية قوية، وإلى كفاءة عالية في القوانين والخدمة المدنية والإدارة، ولكن مشروع النظام السياسي الطموح يأتي في ظروف تدهور وتراجع في كل مجالات وآفاق الحياة العامة السودانية، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار الاتفاق حول الأطر والهيكل والمبادئ إنجازاً جيداً على أمل أن تتحقق المضامين مستقبلاً مع نهوض الحركة السياسية وتحديث الأجهزة والخبرات. لذلك يمكن القول إن الجدل المثار حالياً حول إنزال الاتفاق إلى الواقع يمثل إشارات إيجابية لمستقبل السودان السياسي على المستوى النظري.

كان من الطبيعي أن تكون مسألة وضع دستور دائم للسودان أولوية المرحلة الانتقالية، وهذه عقبة واجهت السودانيون منذ الاستقلال، وعجزت الجمعيات التأسيسية المنتخبة طوال تاريخ السودان السياسي عن إنجاز هذه المهمة، والتي قامت بها - للمفارقة - نظم عسكرية تعوزها الشرعية الشعبية، وكانت الاتفاقية قد نصت على إنشاء مفوضية قومية تمثيلية لمراجعة الدستور، تتولى مهمة إعداد الإطار القانوني والدستوري أي النص الدستوري، وبالفعل تمت إجازة الدستور رغم اعتراضات أحزاب المعارضة على نقاط معينة مثل موعد إجراء الانتخابات، وفرض قانون الطوارئ من قبل رئيس الجمهورية، وقدمت ملاحظات حول استقلالية القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبعد إجازة دستور البلاد، يأتي تحدي أن يتحول الدستور إلى ضمانة دافعة للسلام والوحدة والتحول الديمقراطي، وألا يبقى مجرد جُمل وصياغات جميلة ونبيلة لا تنعكس على واقع البلاد والمواطنين.

ظلّ السودانيون مشغولين طوال عام ٢٠٠٦ بكيفية خلق أجواء ديمقراطية حقيقية، إذ ما يزال الكثير من المعوقات والإجراءات يقلل من انطلاقة التحول الديمقراطي، وكانت المشكلة الكبرى في كيفية تغيير القوانين بحيث تساعد في التحول الديمقراطي، مع أن هذه القوانين هي ميراث المرحلة الشمولية، ويجب التخلص من آثارها في لجم عملية التحول الديمقراطي، وبرزت الدعوة إلى مراجعة القوانين المتعارضة مع الدستور بالإضافة إلى إصدار قوانين جديدة وفقاً له، وانفتحت أغلب القوى السياسية على أن بعض ظلال دستور عام ١٩٩٩ انسحب على دستور عام ٢٠٠٥ الانتقالي، لذلك لا بُدَّ من تنقية بعض المواد ومراجعتها لرفع التناقضات التي قد تصطدم بروح المرحلة، بالذات في ما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي.

شكلت لجنة عشرية تضم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وممثلين لحكومة الوحدة الوطنية حسب اتفاق القاهرة (١٢ - ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، ومن مهام اللجنة تقديم مشروعات لتعديل قوانين، وبعد جدل طويل شكلت المفوضية القومية لمراجعة الدستور أربع لجان لمناقشة مشروعات القوانين المدرجة في جدول أعمالها

تشمل: لجنة دراسة قانون الأحزاب، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة مفوضية الخدمة العامة، بالإضافة إلى لجنة دراسة قانون المجلس القومي للغات، ورأى الكثيرون في هذا القرار محاولة للإصلاح السياسي مهما كان محدوداً، فقد ضغطت الحركة الشعبية في هذا الاتجاه، وشدد مجلس الوزراء على أهمية تعديل القوانين بصورة عاجلة لتتوافق مع الدستور، وبدأت المفوضية عملها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ رغم التحفظات الطبيعية من المعارضة، على أساس أن تنتهي من مهامها مع نهاية العام، واضطرت الأحزاب المعارضة إلى اللحاق بعمل مفوضية الدستور والتأثير من داخلها عوضاً عن المقاطعة التي درجت عليها في العمل السياسي.

أثار قانون الأحزاب المقترح جدلاً وخلافاً واسعاً بين حكومة الوحدة الوطنية والأحزاب المعارضة، وكانت الحركة الشعبية هي رأس الرمح في المواجهة مع المعارضة وليس حزب المؤتمر الوطني، فقد كانت المادة ١٨ في مشروع القانون - التي تمنح الحكومة حق حلّ الحزب إذا حاول تقويض الدستور - مثار اختلاف كبير، فقد اعتبرت الأحزاب المعارضة أن هذا النصّ يمهد الطريق أمام الدكتاتورية الشمولية، وكان تمسك الحركة الشعبية بالمادة بسبب خشيتها أن تقوم أحزاب ترفض اتفاقية السلام ودستور ٢٠٠٥، ورفض البعض أن يرتبط قانون الأحزاب باتفاقية نيفاشا، ولكن يمكن أن يأتي وفق أسس التراضي الوطني، خاصة وأن عدداً من الأحزاب له تحفظات مبدئية عن الاتفاقية بشكلها الحالي، وأخيراً أجاز القانون بشكله المقترح بسبب الأغلبية الميكانيكية لدى الشريكين (٥٢ في المئة + ٢٨ في المئة = ٨٠ في المئة) مع إضافة إمكانية اللجوء إلى المحكمة الدستورية في حالة المادة ١٨ الخاصة بالحل.

وفي إطار الإصلاحات الدستورية والسياسية للمرحلة الانتقالية نفسها تمت مناقشة قانون الانتخابات، وقد ظهر هذه المرة اتجاه قوي نحو الانتخابات المختلطة، أي تلك المعتمدة على أساس الترشيح الفردي والقوائم معاً، فقد أثبتت الانتخابات السابقة أن النظام الفردي له سلبيات عديدة، جعلته في بعض الأحيان غير ديمقراطي، في مجتمع يتمتع بنسبة أمية عالية وولاءات طائفية وقبلية، ورفض المشروع ظاهرة انتخابية سودانية، وهي تخصيص دوائر للخريجين أو للفتيات مثل العمال والمزارعين، باعتبار أنها تعطي بعض الناخبين أكثر من صوت واحد، وأشار المشروع إلى اختيار طريقة لتحسين تمثيل المرأة سواءً عن طريق الحصص أو إلزام الأحزاب بتخصيص عدد من الدوائر الانتخابية للنساء.

انصب نقاش واسع حول تشكيل مفوضية حقوق الإنسان تركز على ضرورة استقلاليتها الكاملة في كل الجوانب السياسية والمالية، وأن تتمسك بمبادئ باريس لحقوق الإنسان، وقد حظيت بشبه إجماع عليها، خاصة وقد نصت عليها المادة ١٤٢

من الدستور الانتقالي، وأمنت على ذلك اتفاقية القاهرة. لذلك لم يواجه مشروع قانون المفوضية اعتراضات جوهرية، عدا تحفظات خاصة بالتشكيل بقصد منع تأثير السلطة التنفيذية أو البرلمان على عملها، وحدث خلاف حول مهمة المفوضية المتعلقة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، فالنظام يحاول منذ مفاوضات السلام طي هذا الملف نهائياً، ويقول بأن الاتفاقية أسقطت المحاسبة بأثر رجعي.

يعتبر قانون النقابات من أهم عناصر استعادة الحريات العامة، ومن ضمنها حرية التنظيم والتعبير، وقد ظهر ذلك الموقف في الاتفاقيات السابقة: نيفاشا والقاهرة، على أساس أن للنقابات دوراً هاماً في تحقيق السلام والتحول الديمقراطي، ولا بُد من التأكيد على استقلالية نشاط النقابات وحرية، وكان القانون الراهن للنقابات قد تعرض لنقد عنيف لأسباب عديدة مقبولة منها: قيام النقابة الحالية بحسب المنشأة وليس وفق تنظيم المهنة، والتدخل الرسمي في إجراءات الانتخابات، وأبدت الحكومة بعضاً من المرونة، ولكن لا يعلم المرء كيف ستتصرف حين يعرض قانون النقابات على البرلمان ويتم التصويت عليه في القراءات المختلفة، علماً بأنها تمتلك الأغلبية الميكانيكية السهلة بحسب الاتفاقية.

يرى السياسيون السودانيون أن صياغة قانون جديد للأمن الوطني سيكون من أهم شروط التحول الديمقراطي، فمن الملاحظ أن جهاز الأمن يمثل في الوقت الحاضر أكثر الأجهزة الموجودة فعالية وكفاءة، وقدمت الحركة الشعبية - الشريك الأول في السلطة - مسودة لمشروع قانون الأمن القومي لعام ٢٠٠٦، وتلغي المسودة في ملامحها العامة قانون الأمن الوطني الحالي، فهي تحد من الصلاحيات الممنوحة للجهاز، وتقلص فترة الاعتقال لأسبوع واحد وبشروط، وتطالب بإنشاء مجلس بحسب المادة ١٥٠/١ من الدستور، تكون الرئاسة فيه لرئيس الجمهورية، على أن يناط بالمجلس رسم الخطط الأمنية العامة المتعلقة بحماية كيان الدولة الإقليمي ووضع السياسات، وقد أمن كل الأطراف على ضرورة سيادة حكم القانون، وأن تخضع كل الأجهزة الأمنية للرقابة البرلمانية، وهذا يعني إيجاد عرف رقابي برلماني لوقف طغيان سلطان الأفراد الذين يتجاوزون سلطاتهم القانونية.

بدأت الأحزاب السياسية تدرك صعوبة تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي من دون أن تكون هي نفسها ديمقراطية في داخلها، ولذلك ارتفعت دعوات من منتسبي الأحزاب تطالب بالإصلاح الحزبي لمواجهة المرحلة القادمة والاستعداد للانتخابات، فقد ظهرت عيوب نشأة الأحزاب الأولى بوضوح مع المتغيرات المحلية والدولية التي أفرزتها هذه الحقبة التاريخية، إذ لم يعد من الممكن أن تُسيّر الأحزاب السودانية عملها بالأساليب نفسها التي اعتادت عليها خلال نصف قرن من الزمان، فقد شرعت جميع

الأحزاب في توحيد كيائها والتفاوض مع الأجنحة المنشقة، ومن ناحية أخرى، باشرت الاستعداد لعقد مؤتمرات حزبية كانت قد تأجلت طويلاً لأنها لم تكن تعتبرها ضرورية في العمل الحزبي. ويمكن القول إن الاستعدادات لانتخابات الفترة الانتقالية قد بدأت الآن، فالأحزاب تريد اختبار جدية التحولات وقدراتها التنافسية لأن حزب السلطة - المؤتمر الوطني - يستغل السلطة في تقديم الخدمات مقابل الولاء في المناطق المحرومة التي مثلت في السابق دوائر مغلقة للأحزاب التقليدية، وقد تقرر الأحزاب مقاطعة الانتخابات لو خشيت التزوير أو أحست بعجزها عن التنافس.

٤ - الدور الخارجي في السودان

بدأت الأزمة الدارفورية صغيرة، وكان يمكن احتواؤها لولا سوء تقدير النظام وتجاهل المظالم الإقليمية واضطراب العلاقات الإثنية وبخاصة بين الرعاة والمزارعين. وعلى الرغم من احتدام الصراع في دارفور ظلّ النظام الحالي ينجته لمدة طويلة في النهب المسلح، وعندما امتد نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان وتأثيرها في منتصف تسعينيات القرن الماضي تورطت الحكومة في الحل العسكري والأمني، وانحازت صراحة إلى بعض المجموعات المستعربة، وتم تسليحها من قبل الحكومة، وهي التي عرفت باسم الجنجويد (أي جن يركب جواداً ويحمل جيم ثري GM3)، ثم توسع الأمر ليأخذ بعده الإقليمي، إذ إن دارفور لها حدود مع كل من تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا، وتتداخل القبائل مع بعضها في كل من تلك الدول، وفي الوقت نفسه تمتلك دارفور أكبر ثروة حيوانية في البلاد، إضافة إلى احتمالات وجود البترول والمعادن واليورانيوم، وتاريخياً كانت دارفور سلطنة مستقلة عن السودان بعد احتلاله من الجيش الإنجليزي - المصري حتى عام ١٩١٧ حيث تمّ انضمامها إلى السودان، ثم جذب الصراع الاهتمام الدولي والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حول المنطقة، وهكذا جذبت دارفور اهتماماً عالمياً احتار البعض في تحليله وفهمه، فقد لاحظ المراقبون شدة الاهتمام بالأزمة وكيف أصبحت دارفور شأنًا داخلياً في السياسة الأمريكية، وهو أمر لم تعرفه حرب الجنوب الطويلة على الرغم من أن سكان دارفور من المسلمين خلاف جنوب السودان، وربط البعض هذا الاهتمام الفائق بالإمكانات البترولية الواعدة لدارفور.

وصل النزاع بين المجتمع الدولي والنظام السوداني درجة قاربت المواجهة بعد رفض السودان القاطع للقرار ١٧٠٦، والقاضي بنشر قوات سلام أممية في دارفور تفوق العشرين ألفاً من جيش وشرطة، وأعلن النظام أن هذه القوة العسكرية هي حصان طروادة للاستعمار الجديد، ولكن النظام السوداني كان قد فقد السيطرة على

دارفور، وتحول الوضع بالفعل إلى أسوأ كارثة إنسانية، وأظهر حكومة الخرطوم فاشلة بامتياز، فقد بدت عاجزة عن حماية مواطنيها، وعن السيطرة على كامل حدودها الدولية، واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الترددي وضعف الحكومة السودانية من أجل ممارسة ضغوط كبيرة يمكن استثمارها في تنازلات متعددة الأوجه، ولكن النظام السوداني تراجع في اللحظات الأخيرة وقبل بقرار مجلس الأمن بعد أن أضاع العام في نزاع مرهق.

اعتبر البعض هذه النهاية نزعاً لسلاح مزيدة النظام على أجندة وطنية بادعاء مواقف معادية للاستعمار والغرب، وبداية لتوقف الحديث عن استهداف السودان ووجود مؤامرة على كيانه على أمل أن يتجه النظام إلى الداخل ويعالج المشكلات في حجمها الحقيقي، وهذه هي المواجهة التي يتجنبها النظام مفضلاً الانشغال بالخارج، وقد كان الموقف تجاه قضية الشرق أقل صحباً، لذلك لم يكن ثمن الاتفاق مع جبهة الشرق عالياً.

عطلت الأزمة الدارفورية تطورات عديدة في السودان بعد اتفاقية السلام الشامل، فقد كان من المتوقع انطلاق السودان في الداخل، والأهم من ذلك الخروج من عزلته وإقامة علاقات دبلوماسية مع الغرب، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت قوة وسط شركاء اتفاقية السلام، إضافة إلى الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وحاولت أن تمثل ضمانة للاتفاقية، وأن تقدم كل المساعدات الممكنة لاستمرارها ومتابعة تنفيذها، وكان من المتوقع أن تلعب الولايات المتحدة دوراً في السودان والقرن الأفريقي بسبب موقع السودان الاستراتيجي وحدوده المشتركة مع عدد من الدول الأفريقية المهمة، ولكن ظروف سياسة بوش السيئة في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط حدثت من تلك الإمكانية، وانعكست العلاقة بعيداً عن تلك الإمكانيات، فقد انتهج بوش سياسة صارمة في الأمم المتحدة ضد السودان بعد أن تفاقمت أوضاع دارفور، وكان السودان يعول على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، خاصة بعد أن قدم تنازلات في إتاحة معلومات مفيدة عن نشاط الجماعات الإسلامية، وعلى الرغم من أن اسم السودان لم يرفع من قائمة الإرهاب وصل التعاون الأمني الوثيق حداً بعيداً بين جهاز الأمن الوطني السوداني والأجهزة الأمريكية FBI و CIA، واستمرت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوطها حين جددت العقوبات وأقرت قانون سلام دارفور، ويأمل السودان في أن تؤدي انتخابات التجديد النصفى للكونغرس وما أفضت إليه من تقدم الديمقراطيين إلى تغيير الموقف الأمريكي، ولكن الأهم من ذلك، فإن السودان سوف يحاول استثمار قرار قبول القوات الأمية في التقارب مع الولايات المتحدة.

كان من الطبيعي أن تجذب أزمة دارفور دور فرنسا. وفرنسا ذات صلة وثيقة معروفة بشؤون تلك المنطقة نتيجة وجودها العسكري في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى، وهما الدولتان المجاورتان لدارفور بحدود طويلة، علاوة على وجود القبائل نفسها في كل من البلدين، فقد دخلت فرنسا ضمن الحراك الدولي الذي أطلقته الأمم المتحدة وبادرت به الولايات المتحدة بدفع قرارات مجلس الأمن ودعمها دولياً، وفي هذا الإطار أدرك الرئيس السوداني أهمية الدور الفرنسي في التوصل إلى اتفاق في كافة القضايا، وعلى الأخص إكمال عملية الاتفاق السياسي في أبوجا، مشيراً إلى أن فرنسا شريك في متطلبات التنمية في السودان. وتبادل السودان وفرنسا الزيارات على مستوى وزراء الخارجية، وفي زيارة للسيد فيليب دوست بلازي وزير الخارجية الفرنسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بحث ثلاث قضايا تتمثل في المحور السياسي والمحور الإنساني ومحور قوات الاتحاد الأفريقي وضرورة دعمها، وأشار الوزير إلى أن الأسبقية للحل السياسي ثم العمل على فتح المسارات للمساعدات الإنسانية حتى تصل الإغاثة إلى المتضررين، كما أبدى استعداد فرنسا لدعم العملية السلمية في السودان.

احتلت الصين - رغم بعدها الجغرافي - دور لاعب أساسي في السياسة الخارجية السودانية وكذلك في مجال الاقتصاد، ولا يسمح السياق الراهن بتتبع تطور هذه العلاقة على مختلف مستوياتها، ولكن زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى الصين في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أكدت عمق العلاقة واعتماد السودان على مساندة الصين في صراعاته الدولية وعلى رأسها تلك المتعلقة بدارفور، فقد جاءت الزيارة والسودان يتعرض لضغوط دبلوماسية متزايدة واحتمالات فرض عقوبات، واتهم الرئيس السوداني الدول الغربية بأنها تربط علاقاتها مع الآخرين بأجندة سياسية، واصفاً في الوقت ذاته علاقات السودان بالصين بأنها ظلت حميمة وأخوية وممتازة لأن الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للسودان، وأشار إلى تطابق مواقف البلدين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان. والأهم في كل ذلك، العلاقات الاقتصادية المتميزة التي اعتبرها البشير نموذجاً لعلاقات الجنوب - الجنوب. وبالفعل تجاوزت استثمارات الصين في النفط السوداني أكثر من ٧ بليون دولار. وقد تم تأكيد هذا الدور الصيني بزيارة الرئيس الصيني إلى السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وعدد الاتفاقيات التي وقعها مع السودان، ومن المتوقع أن يصبح السودان ساحة صراع بين الاستثمارات الصينية والأمريكية في حالة تطبيع العلاقات الأمريكية - السودانية.

لا يكتمل مشهد العلاقات الخارجية السودانية دون الإشارة إلى الدور العربي في السودان، فقد انزوى الدور العربي وضمرت الفعالية الدبلوماسية العربية ولم تعد

تملك مبادرات رغم إحاطة الأزمات بالسودان، فهناك محاولات من جانب مصر وليبيا باعتبارهما الأكثر قرباً وتشابكاً في العلاقات والمصالح مع السودان، ولكن الطرفين فرطاً في دورهما حين ذهب حل مشكلة الجنوب إلى دول الإيجاد، وعلى الرغم من وجود المعارضة بأكملها في القاهرة واستماتة الحكومة في كسب صداقة مصر توقفت جهود القاهرة في ترتيب مفاوضات الجنوب بسبب عقبة كان من الممكن التعامل معها، فقد أصبح مبدأ تقرير المصير من ثوابت أي حلّ يمكن أن يقبله الجنوبيون، كما رضي الشماليون بالتحاور حول المبدأ ولم يعترضوا عليه مسبقاً، وإلا لاستحال اللقاء لدى الفرقاء، وكان مبدأ تقرير المصير يقرأ ويفسر مصرياً وليبياً بأنه انفصال الجنوب. ورفضت الدولتان الدخول في أية دبلوماسية أو حوار يقرّ مبدأ تقرير المصير، ومن هنا احتضنت أفريقيا المفاوضات، وتكرر الشيء نفسه في موضوع دارفور لأسباب أخرى، فقد كانت دارفور تحتاج إلى جهود سياسية وإنسانية بالذات في مجال عمليات الإغاثة، وهنا كانت المنظمات الرسمية وغير الرسمية الآتية من الغرب هي الأكثر نشاطاً واهتماماً - ويجب ألا ننسى أن العراق وفلسطين جذبا الاهتمام العربي أكثر - وقد قامت ليبيا باتصالات ومشاورات مع بعض الفصائل الدارفورية بقصد التوسط، وتبلور هذا في الاجتماع الرئاسي الذي عقد في ليبيا في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وتوصل إلى عدة حلول في إطار مبادرة ليبية - عربية.

وأخيراً من الخطأ تفسير ما جري في السودان في السنوات الأخيرة بأنه مؤامرة تهدف إلى نزع الهوية العربية عن السودان، أو أفرقة البلاد، بكلّ ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ، فمن الخيالي أن ينزع الانتماء التاريخي لأمة ما بهذه الطريقة، ولا يعدو الأمر أن يكون تردداً للدبلوماسية العربية، وسوء تقدير للمواقف والنتائج، وقلة اهتمام بشعب لم يستطع مساعدة نفسه وأوضاع إمكاناته البشرية والمادية الهائلة، ولكن الدول العربية - وبالذات مصر وليبيا - يتعين عليها إعادة النظر جذرياً في سياساتها تجاه السودانيّين، واضعة في الاعتبار كلّ هذه المستجدات، وأن تنظر إلى العلاقة مع السودان بعيون المستقبل وليس بعبء التاريخ المثقل بالإخفاقات.



يعيش السودان لحظات مصيرية حقيقية، فهناك دولة لم تعد مركزية اعترفت بكلّ أشكال التنوع الثقافي والإثني المكونة لفسيفسائه، فهل يمكن لأقاليم السودان وثقافته التي قررت مصيرها وأعادت خصوصيتها أن تتبنى نظرة تجعلها تشعر في النهاية بالانتماء لدولة وطنية واحدة كسويسرا أو كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً؟ هل سيساعد النظام الفدرالي المتبع حالياً في السودان على ربط أجزائه وفق

مصالح وطنية مشتركة، أم سوف يزيد التباعد، خاصة لو غلبت الأقاليم الطابع الإثني والقبلي على ما عداه؟ وهل ينجح النهج الاقتصادي الحر والمركز على الخصخصة في إنجاز تنمية مستقلة ومتوازنة تقضي على السبب الحقيقي للنزاعات الإثنية وهو التخلف والفقر والتهميش؟

استطاعت الاتفاقيات المختلفة اقتراح الهياكل اللازمة لقيام دولة وطنية، ولكن يظل المحكّ في المضمون الذي يملأ هذه الهياكل، وهذا يبدأ بالشعور بالانتماء إلى دولة المواطنة الواحدة، فقد انتكس السودان خلال السنوات الماضية حين عاد إلى الانتماءات القبلية والطائفية، وكان هذا الوضع المتراجع طبيعياً مع ضعف الكيانات والتنظيمات الحديثة مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمعات المدني، فالسودان يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى عملية تحديث متكاملة، وتعد الفرصة مواتية لإنجاز مثل هذا التحديث مع تدفق النفط، شرط توظيفه تنموياً والاهتمام بنظام تعليمي متطور قائم على الوطنية والمناهج العلمية والعقلانية. ولكن السؤال: ما هي القوى الاجتماعية القادرة على إنجاز هذه المهام؟ عانى السودان من غياب طبقة وسطى مؤثرة وناهضة، كما إن النظم الدكتاتورية استنزفت إمكانات الأحزاب، فأصبحت الحاجة ملحة الآن إلى أحزاب حديثة وديمقراطية، فهذه هي البداية لقيام دولة وطنية موحدة ومتعددة الثقافات، ويبقى هذا هو التحدي الذي يواجه السودان خلال الفترة الانتقالية.

ثامناً: تحولات المسألة الصومالية

شهدت المسألة الصومالية خلال العام ٢٠٠٦ تحولات تعتبر الأبرز من نوعها على الإطلاق على مدى ١٥ عاماً منذ الإطاحة بنظام حكم سياد بري في عام ١٩٩١، بدءاً من بروز اتحاد المحاكم الإسلامية قوة رئيسية على الساحة الصومالية، عقب انتصارها على تحالف الفصائل المسلحة في إطار ما كان يعرف بـ **تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب**، ثم دخولها في مفاوضات للمصالحة الوطنية مع الحكومة الانتقالية، ثم انهيار هذه المفاوضات، وصولاً إلى اندلاع حرب واسعة مع التدخل العسكري الإثيوبي لدعم الحكومة الانتقالية في مواجهة المحاكم الإسلامية والتي انهارت خلالها قوات المحاكم بسرعة، بسبب التفوق العسكري الكاسح للقوات الإثيوبية - الحكومية المشتركة، وانتهاءً بما حملته تلك التطورات في أحشائها من إمكانية نشوء مقاومة مسلحة ممتدة ضد الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال، وضد الحكومة الانتقالية، بل وضد قوات حفظ السلام الأفريقية التي صدرت قرارات دولية عديدة بشأن نشرها في الصومال.

لقد كان بروز المحاكم الإسلامية على الساحة الصومالية، في بادئ الأمر، بمثابة تطور استراتيجي بالغ الأهمية في المسألة الصومالية، لما ترتب على ذلك من القضاء على نفوذ الميليشيات المسلحة التي كانت سبباً لانهيار الدولة والتي عطلت كافة جهود المصالحة الوطنية في البلاد لفترة طويلة من الزمن، ولما نتج من ذلك أيضاً من توحيد للعاصمة مقديشو وإعادة الأمن والاستقرار فيها للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في العديد من المناطق التي سيطرت عليها المحاكم في جنوب ووسط البلاد.

ولكن على الجانب الآخر، فإن هذه التطورات ذاتها حملت تحولات نوعية في اتجاه الدخول إلى مرحلة جديدة من الصراع على الساحة الصومالية، عقب القلق الشديد الذي شعرت به السلطة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما الرئيس عبد الله يوسف ورئيس الحكومة علي محمد جيدي، ومن ورائهما إثيوبيا والولايات المتحدة، بسبب الخشية من أن يتجه اتحاد المحاكم الإسلامية نحو السيطرة على العاصمة المؤقتة بيداوة والاستيلاء على الحكم، وهو ما قد يترتب عليه - من وجهة نظرهم - تحويل الصومال

إلى ملاذ للإرهاب، ومركز جديد لعمليات تنظيم القاعدة، فضلاً عن الخشية من قيام المحاكم بإقامة نظام حكم إسلامي على غرار النموذج الطالباني.

وكان ما سبق الأرضية التي تصاعد على أثرها الصراع، بدءاً من قيام الحكومة الانتقالية باستصدار قرار من البرلمان الانتقالي باستقدام قوات حفظ سلام أفريقية، بالإضافة إلى قيامها باستدعاء قوات إثيوبية لحمايتها في مواجهة ما تعتبره تهديداً من المحاكم الإسلامية، بينما وقفت الأخيرة ضد التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، وأيضاً ضد استقدام قوات حفظ سلام أفريقية، مما أدى بصورة تدريجية إلى تراجع فرص التسوية والحل السلمي من خلال مفاوضات الخرطوم التي كانت تجري برعاية جامعة الدول العربية، مع بدء اشتباكات متقطعة بين قوات اتحاد المحاكم الإسلامية وقوات الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا في أواخر العام ٢٠٠٦، ثم تصاعدت تلك الاشتباكات إلى مواجهة عسكرية مفتوحة، بين اتحاد المحاكم الإسلامية من ناحية والحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا من ناحية أخرى، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بتقديم المساندة السياسية والدعم الاستخباراتي واللوجستي إلى القوات الإثيوبية - الحكومية المشتركة في حربها ضد المحاكم، ما كان سبباً في الانهيار السريع لقوات المحاكم، وتحولها نحو تبني استراتيجية حرب عصابات ضد القوات الإثيوبية الغازية.

١ - بروز المحاكم الإسلامية

على الرغم من أن المحاكم الإسلامية كانت موجودة على الساحة الصومالية منذ فترة طويلة نسبياً من الزمن، فإن النفوذ المتزايد الذي استطاعت أن تحققه في مناطق عديدة من الصومال كان بمثابة تطور جديد في موازين القوى، وفي معادلات الصراع القائمة في ما بين مختلف الأطراف، الأمر الذي أدى إلى خلخلة ميزان القوى الجاهل على الساحة الصومالية، والذي كان يتسم بكثرة الفصائل التي كان كل منها يسيطر على مساحات متفاوتة من الأراضي، بل أن إحدى هذه الجماعات كانت قد أعلنت قيام دولة انفصالية في شمال الصومال، كما كان قد تم الإعلان عن إقامة كيان حكم ذاتي في بلاد بونت، بينما كانت العاصمة مقديشو مقسمة في ما بين العديد من الفصائل المسلحة، الأمر الذي جعل من المستحيل على السلطة الانتقالية الاتحادية التي تشكلت بموجب اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية لعام ٢٠٠٤ أن تتنقل للإقامة وممارسة أنشطتها في مقديشو، وفضلت بدلاً من ذلك الإقامة في العاصمة المؤقتة بيداوا.

وكانت المحاكم الإسلامية قد برزت على الساحة الصومالية بصورة متعشرة منذ بداية التسعينيات، أي عقب انهيار نظام سياد بري، وما أعقب ذلك من انهيار الدولة

والعجز عن إحلال حكم مركزي قوي بدلاً من النظام المنهار، ثم ازداد دورها في فترة ما بعد انسحاب القوات الدولية من الصومال في عام ١٩٩٤. وقد أنشئت هذه المحاكم في بادئ الأمر بصورة منفصلة، حيث كان لكل قبيلة أو عشيرة محاكمها الخاصة، وكان دورها الرئيسي يتمثل في فرض الأمن وفض المنازعات، واشتملت كل محكمة على هيئة قضائية شرعية وميليشيات مسلحة تعمل على توفير الأمن والحماية وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها.

ومع أن المحاكم تأثرت بقوة بالتطورات السياسية والصراعية الجارية على الساحة الصومالية، وتعرضت أحياناً لبعض الانتكاسات في صراعاتها مع بعض القوى المحلية والإقليمية، فإنها نجحت مع ذلك في التكيف مع كافة المتغيرات، وتمكنت من الاستحواذ على أدوار متزايدة في العاصمة مقديشو، وساعدها في ذلك فشل جهود المصالحة الوطنية، والعجز عن إعادة بناء المؤسسات الحكومية، ثم جاء التطور الأبرز مع إنشاء المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية في عام ٢٠٠٤ والذي كان بمثابة أداة لتوحيد المحاكم الإسلامية المنتشرة في العاصمة مقديشو في جهاز واحد، بدلاً من أن يعمل كل منها بصورة منفصلة، ولاسيما أنها كانت الجهة الوحيدة التي تتولى مهام حفظ الأمن والنظام في مقديشو.

وكان الملاحظ أن بنية المحاكم الإسلامية جمعت بصورة متجانسة ما بين الطابعين الديني والعشائري، فعلى الرغم من استنادها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في عملها، فإن أغلبية المحاكم التي كانت قد أنشئت في مقديشو كانت تنتمي إلى قبيلة الهاوية، مما كان يوفر لها الدعم العشائري، ولكن قادة المحاكم نجحوا مع ذلك في تحييد هذا البعد العشائري، بحيث كان أداء المحاكم ينطلق من كونها جماعة وطنية تتبنى توجهات إصلاحية، استناداً إلى مرجعية إسلامية، أكثر من كونها تنظيمياً عشائرياً معبراً عن مصالح عشيرة معينة.

وعلى الرغم من تزايد قوتها البشرية والعسكرية على الأرض، فإن المحاكم الإسلامية تفادت في بادئ الأمر الصدام مع الجماعات الأخرى الموجودة على الساحة الصومالية، ولاسيما الفصائل المسلحة العاملة في العاصمة مقديشو، وهو ما عكس قبولاً ضمنياً من جانبها لموازين القوى ومعادلات الصراع القائمة على الساحة الصومالية خلال تلك الفترة، وكان من نتيجة ذلك أن اكتفت المحاكم الإسلامية بالعمل في مناطق الفراغ الأمني، عبر تقديم خدماتها في تلك المناطق من أجل إعادة الأمن والاستقرار إليها.

ولكن النفوذ المتزايد لاتحاد المحاكم الإسلامية كان مع ذلك محل امتعاض شديد

من جانب بعض قادة الفصائل المسلحة، ممن كانوا أعضاء في البرلمان والحكومة، ومنهم وزير الأمن محمد قنيري أفرح، ووزير التجارة موسى سودي يلحو، ورجل الأعمال البارز بشير راجي شيرار والذين رأوا في ازدياد نفوذ المحاكم الإسلامية تهديداً جسيماً لمصالحهم، سواء بسبب تخوفهم من توجهاتها الدينية، أو بسبب المزاعم المثارة بشأن ارتباط المحاكم بعلاقات مع تنظيمات الإرهاب الدولي، ولاسيما تنظيم القاعدة، وبيإيوا بعض عناصره في الصومال، كما اتهموا رئيس الحكومة علي محمد جيدي بتبني موقف مهادن إزاء المحاكم الإسلامية.

وكان من نتيجة ذلك أن أقدم هؤلاء القادة نحو تأسيس ما عرف بـ **تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب** في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والذي تبني أهدافاً تركز على مواجهة النفوذ المتزايد لاتحاد المحاكم الإسلامية، ومنع إقامة إمارة إسلامية في الصومال، والتصدي لتسليح أعضاء من تنظيم القاعدة وحلفائهم المحليين في الصومال، وقد اتضح لاحقاً أن الإدارة الأمريكية كانت تدعم هذا التحالف مادياً، ورغم أنها ظلت عازفة لفترة طويلة عن تأكيد وقوفها وراءه، حيث إن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت تمد هذا التحالف بالأموال والأسلحة القتالية، كجزء من حملتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي.

وقد وقعت المواجهة العسكرية بين التحالف المذكور واتحاد المحاكم الإسلامية حينما شرعت ميليشيات التحالف في عمليات اغتيال وإلقاء قبض طالت بعض الأفراد الذين يزعم أنهم كانوا في حماية اتحاد المحاكم الإسلامية، ويتبعون القاعدة، ثم تسليم الكثيرين منهم إلى الولايات المتحدة، وهو ما دفع قادة المحاكم إلى اتهام قادة التحالف بالتورط المباشر في عمليات اغتيال وتسليم إسلاميين إلى الولايات المتحدة وإثيوبيا، وبأنهم تلقوا أموالاً طائلة من الاستخبارات الأمريكية بهدف القضاء على المحاكم الإسلامية، وهددوا بالرد على تلك الهجمات بكل قوة.

وبالفعل، بادر اتحاد المحاكم الإسلامية بحشد قواته العسكرية للتصدي لتهديد تحالف السلم ومكافحة الإرهاب، ووقعت عدة اشتباكات بينهما، بدا واضحاً خلالها منذ البداية تفوق قوات المحاكم الإسلامية على ميليشيات التحالف المذكور، وتمكنت المحاكم تدريجياً من فرض نفوذها على مناطق متزايدة في الصومال، حتى نجحت في فرض سيطرتها بالكامل على العاصمة مقديشو في أوائل حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ثم قامت عقب ذلك بالسيطرة على مدينة جوهر القريبة من مقديشو بعدما تحصنت فيها بقايا ميليشيات التحالف، وقامت المحاكم بعد ذلك بتوسيع نفوذها في العديد من مناطق جنوب ووسط الصومال، وفق سياسة دقيقة ومحددة.

وتشير تطورات الصراع على هذا النحو إلى أن تحالف إرساء السلم ومكافحة الإرهاب كان يتبنى تقويمات خاطئة لميزان القوى بينه وبين قوات المحاكم الإسلامية، ولم يكن قادراً أيضاً على قراءة خريطة الصراع بصورة دقيقة، لأن الخطوات التي قام بها أدت إلى نتائج معاكسة تماماً لما كان مستهدفاً منها، وبدلاً من التصدي لنفوذ المحاكم والقضاء على قدراته العسكرية، فإن المحاكم هي التي نجحت في القضاء بالكامل على الفصائل المسلحة التابعة لقادة تحالف إرساء السلم ومكافحة الإرهاب، بل ويمكن القول إن الخطوات التي قام بها التحالف هي التي أدخلت المحاكم إلى قلب السياسة الصومالية، بعدما ظل عملها قاصراً لفترة طويلة على عمليات التقاضي والخدمات العامة.

٢ - تحولات ميزان القوى

أدى بروز اتحاد المحاكم الإسلامية بوصفه قوة رئيسية مهيمنة إلى إعادة ترتيب موازين القوى على الساحة الصومالية بصورة جذرية، سواء على مستوى هيكلية أطراف الصراع أو على مستوى الترتيبات السياسية لفترة ما بعد سيطرة المحاكم على مقديشو، وهو ما كان يعني بالقطع أن الصراع في الصومال قد دخل إلى مرحلة جديدة، تتسم بخصائص ومتغيرات مختلفة إلى حد كبير عن تلك التي كانت سائدة على مدى الخمسة عشر عاماً السابقة.

وتتمثل الخاصية الرئيسية لمرحلة ما بعد سيطرة المحاكم على مقديشو في تحول هيكلية الصراع من صراع متعدد الأقطاب إلى صراع ثنائي القطبية، وانتقل الصراع بالتالي من حالة تتسم بكثرة أطراف الصراع من قادة الفصائل والسياسيين، إلى حالة تتسم بوجود طرفين رئيسيين فقط على ساحة الصراع، هما: الحكومة الانتقالية، واتحاد المحاكم الإسلامية، مع خروج الفصائل المسلحة التي كانت تسيطر على أجزاء من العاصمة مقديشو من معادلة الصراع بعد القضاء عليها عسكرياً من جانب قوات المحاكم الإسلامية، ثم نجحت الأخيرة بعد ذلك في القضاء تدريجياً على الفصائل التي كانت تسيطر على العديد من المناطق الأخرى في جنوب ووسط البلاد، بحيث باتت مناطق الجنوب والوسط خاضعة بصورة شبه كاملة لسيطرة المحاكم الإسلامية، بينما تقتصر سيطرة الحكومة الانتقالية على العاصمة المؤقتة بيداوة وبعض المناطق المحيطة بها.

أما مناطق الشمال والشمال الشرقي، فإن التفاعلات الجارية فيها لا ترتبط بموازين القوى في المناطق الجنوبية والوسطى، ولا بالترتيبات السياسية القائمة فيها، بل وتبدو تلك المناطق إجمالاً بعيدة تماماً عن المعادلات الصراعية التي تحكم جنوب

البلاد، وهي تتمتع بقدر كبير من الأمن والاستقرار النسبي بالمقارنة مع المناطق الجنوبية، ففي الشمال نشأ الكيان الانفصالي المعروف بـ جمهورية أرض الصومال الذي أعلن الاستقلال من طرف واحد منذ عام ١٩٩١، ولكنه لم يحصل على الاعتراف من جانب أية دولة في العالم، بينما أنشأت بلاد بونت في شمال شرق البلاد نظاماً للحكم الذاتي، يضمن تسيير الحياة اليومية والخدمات العامة للسكان من دون الارتهان للصراعات الجارية في العاصمة والمناطق الجنوبية.

هذه الأوضاع تعني أن مناطق الشمال والشمال الشرقي ليست طرفاً في الصراعات الجارية في مقديشو والمناطق الجنوبية، ولكن هناك مشكلات أخرى أكثر تعقيداً تحيط بها، وتتعلق بمستقبل علاقاتها السياسية مع العاصمة والجنوب، ومع أن هذه المشكلات هي في جوهرها بالغة الخطورة، وتحيط درجة عالية من الغموض مواقف القوى السياسية الشمالية والشمالية الشرقية منها، فإنها تظل مع ذلك مشكلات مؤجلة حين استكمال تسوية الصراعات المزمعة في المناطق الجنوبية، بحيث لا يمكن البحث في مستقبل العلاقات بين مختلف مناطق وأقاليم الصومال قبل تحقيق السلام والاستقرار في مقديشو وجنوب البلاد.

ويعني ما سبق أن المحكّ الرئيسي لما يجري في الصومال كان يتعلق بالأساس بطبيعة التفاعلات بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية، بعدما باتا الطرفين الرئيسيين في الساحة الصومالية. وقد تباينت عناصر القوة المتاحة لكل طرف منهما في إطار ميزان القوى الجديد، فالسلطة الانتقالية هي سلطة شرعية، ولكنها تفتقر إلى كافة مقومات السلطة، حيث إنّها تتمتع بالشرعية والاعتراف الدولي الناتج من كونها تشكلت بموجب ترتيبات اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية، وجاءت هذه الترتيبات نتاجاً لثلاثين شهراً من المفاوضات التفصيلية الشاقة في ما بين الفعاليات السياسية الصومالية، وبمشاركة إقليمية ودولية فعالة، وكان تشكيل السلطة الانتقالية (البرلمان - الرئيس - الحكومة) نتاجاً لتوافق عشائري وسياسي واسع النطاق في مناطق جنوب ووسط البلاد، مما يعطي لهذه السلطة شرعية سياسية وقانونية، ولكنها كانت تعاني في المقابل من الافتقار إلى بنية السلطة، مثل القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية أو البيروقراطية الحكومية، الأمر الذي يجعلها في واقع الأمر من دون سلطات حقيقية.

والمحاكم الإسلامية بدورها كانت تمتلك السلطة والقوة بحكم الأمر الواقع، ولكنها لم تكن تمتلك شرعية دستورية أو اعترافاً خارجياً، فقد نجحت المحاكم في بناء قوة عسكرية كبيرة نسبياً، وإن كانت غير نظامية بطبيعة الحال، وليست ثابتة من حيث العدد، وإنما يزداد عددها من خلال التطوع في ظروف الأزمات والصراعات، بينما يقل العدد في الأحوال العادية. وامتلكت المحاكم قدرات هامة في مجالات

القيادة وإدارة العمليات من خلال أعضائها من العسكريين السابقين، وعلى الرغم من افتقارها للشرعية الدستورية والقانونية فإن المحاكم نجحت مع ذلك في اكتساب القبول والتأييد الشعبي عن طريق أنشطتها المختلفة، ولاسيما في مجال تحقيق الاستقرار والأمن في المناطق التي سيطرت عليها، فضلاً عن الأدوار التي قامت بها في مجالات فض المنازعات وتقديم الخدمات العامة في مجالات التعليم والرعاية الصحية، مما أكسبها قبولاً شعبياً واسعاً في العديد من المناطق الجنوبية والوسطى.

ويعبر ما سبق عن واحدة من أهم خصائص ميزان القوى الذي كان قد نشأ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ طيلة الفترة التي سيطرت فيها المحاكم الإسلامية على مقديشو والمناطق الجنوبية، وهي خاصية **عدم التجانس** في موارد القوة في ما بين طرفي الصراع، إذ يمتلك كل طرف منهما مورداً معيناً من هذه الموارد، بينما يفتقر إلى غيره، فالسلطة الانتقالية تمتلك الشرعية، ولكنها لا تمتلك القوة، بينما كانت المحاكم تمتلك القوة، ولكنها لم تكن تمتلك الشرعية، وكان من المفترض بالتالي أن الكيفية التي سوف يوظف بها كل طرف عناصر قوته سوف تتباين بحسب الكيفية التي تتطور بها العلاقات بينهما، فإذا كان الطرفان قد اتجها نحو التسوية وتقاسم السلطة لكان من اليسير عليهما تحقيق نوع من التكامل في ما بين عناصر القوة المملوكة لكل منهما، وتوحيد قدراتهما المشتركة بصورة فعالة، إلا أن ما حدث كان على العكس من ذلك حينما احتدم الصراع بينهما، حيث سعى كل طرف إلى سد العجز في مقومات قوته بوسائل أخرى، فالتجهد الحكومة الانتقالية إلى تعزيز قوتها عبر الاستقواء بالخارج، بينما اتجهت المحاكم نحو تعزيز شرعيتها عبر تكثيف عملية الحشد والتعبئة الداخلية.

وقد أفضى هذا التحول في ميزان القوى إلى انعكاسات سياسية هامة، ولاسيما على صعيد تيسير أو تعقيد مسألة صياغة الترتيبات السياسية أو على صعيد إدارة العلاقات الصراعية على الساحة الصومالية، ففي ظل تعدد أقطاب الصراع كانت الساحة الصومالية تعاني من كثرة أولئك الذين لديهم القدرة على إفشال أية ترتيبات للتسوية والمصالحة الوطنية أو إيقافها، بحكم سيطرتهم على مناطق معينة من العاصمة أو المناطق الجنوبية، حتى لو كانت مناطق صغيرة وهامشية، أو بحكم استنادهم إلى قاعدة قبلية - عشائرية توفر لهم الدعم والمساندة السياسية، وهو ما أدى إلى فشل كافة اتفاقات التسوية والمصالحة الوطنية السابقة التي وصل عددها إلى ١٣ اتفاقاً، بل ونجحوا في إلحاق شلل كامل بالسلطة الانتقالية التي تشكلت بموجب اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية لعام ٢٠٠٤، وكان هذا الوضع قد تسبب في إبقاء حالة الفوضى وانهيار الدولة في الصومال، والعجز عن إنشاء سلطة مركزية قادرة على إنهاء حالة الصراع والانقسام في الصومال.

وعلى العكس من ذلك، فإن الانتقال إلى حالة القطبية الثنائية في الصراع الصومالي كان يتضمن من الناحية النظرية فرصاً أفضل للتسوية والمصالحة الوطنية، بحكم أن قلة عدد أطراف الصراع يجعل العملية التفاوضية بينهما أقل تعقيداً، ولكن من دون أن يعني ذلك بالضرورة أن الخلافات بين قطبي الصراع قد باتت أقل حدة مما كانت عليه في السابق، بل ومن دون أن ينفي ذلك أيضاً إمكانية وجود خلافات حادة داخل كل قطب من هذين القطبين.

وقد أفضت هذه التحولات في الصراع الصومالي إلى نشوء توقعات متعارضة بشأن المسارات المحتملة للصراع الصومالي، إذ شاعت تكهنات واسعة - في بادئ الأمر - بشأن إمكانية أن تؤدي هذه التحولات إلى تيسير عملية إنهاء الصراع والوصول إلى ترتيبات سياسية جديدة من شأنها أن تنهي تماماً حالة الفوضى في الصومال، إلا أن ما حدث بالفعل تمثل في أن هذه التحولات أثارت مخاوف من حقيقة التوجهات الأيديولوجية التي تتبناها المحاكم الإسلامية، وهي المخاوف التي تغذت على ما أثير من مزاعم بشأن وجود علاقات بين المحاكم وتنظيم القاعدة، وأيضاً بشأن اعتزام المحاكم تطبيق الشريعة الإسلامية على غرار النموذج الطالباني.

هذان العاملان المتعارضان كانا بالفعل المحددين الرئيسيين لتطورات المسألة الصومالية، وهما اللذان حكما التفاعلات ليس فقط بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، ولكن أيضاً من جانب القوى الإقليمية والدولية المعنية، وكان من شأنهما أن برزت قوة شدّ وجذب هائلة في ما بين العاملين المذكورين، فالمفاوضات التي جرت بين طرفي الصراع، برعاية جامعة الدول العربية، شكلت تعبيراً عن الشقّ الأول من المعادلة، المتعلق بالرغبة في إرساء ترتيبات سياسية جديدة في الصومال، بينما كانت تجرى على الأرض ترتيبات سياسية وعسكرية من جانب طرفي الصراع، إما للاستعداد لجولة جديدة من الصراع المسلح، أو لتقوية الموقف التفاوضي لكل طرف منهما في مواجهة الآخر.

على أن الأمر الأكثر خطورة هو أن هذين المتغيرين لعبا الدور الأبرز في نشوء أزمة ثقة عميقة بين اتحاد المحاكم الإسلامية والسلطة الانتقالية عقب فترة قصيرة من سيطرة المحاكم على العاصمة مقديشو، فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة الانتقالية علي محمد جيدي كان قد رحب في بادئ الأمر بانتصار المحاكم وسيطرتها على مقديشو، وأعلن إقالة الوزراء الأربعة الذين كانوا أعضاء في تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، وأجرى الجانبان جولة حوار تمهيدية في ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، فإن ذلك كله كان يجري بالتوازي مع إجراءات أخرى قامت بها السلطة الانتقالية، وكانت تعكس بشكل قاطع توجهها الشديد من المحاكم، تمثلت بالأساس في استصدار قرار

من البرلمان يسمح بنشر قوات حفظ سلام أفريقية في الصومال، علاوة على الاستقواء عسكرياً بالخارج، ممثلاً في إثيوبيا، لمواجهة النفوذ المتزايد لاتحاد المحاكم الإسلامية.

٣ - التغيير في مدركات الصراع

لعبت أزمة الثقة بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية دوراً محورياً في توجيه حركة التفاعلات بينهما، والثابت أن أزمة الثقة هذه لم تنجم فقط عن الهواجس المتبادلة بين الجانبين، بشأن الصراع على السلطة، وإنما ارتكزت أيضاً على خلافات شخصية عميقة بين القادة على الناحيتين، كما عكست هذه الأزمة أيضاً إلى حد كبير المخاوف التي تثيرها قوى إقليمية ودولية بشأن توجهات اتحاد المحاكم الإسلامية وروابطها المزعومة مع تنظيم القاعدة، ناهيك بأن بعض تلك القوى لعب دوراً أساسياً في تحريض السلطة الانتقالية ضد المحاكم الإسلامية بشأن العديد من القضايا، ولاسيما ما يتعلق منها بمسألة إشراك المحاكم في السلطة.

ويرتبط البعد الشخصي في أزمة الثقة هذه بأنه كانت هناك في الماضي صراعات عنيفة بين قادة المحاكم، ممن كانوا في السابق أعضاء في ما سُمي بـ **جماعة الاتحاد الإسلامي**، ولا سيّما الشيخ طاهر حسن عويس، وبين الرئيس عبد الله يوسف منذ أن كان رئيساً لما يسمّى بـ **إدارة الحكم الذاتي لبلاد بونت**، وارتكزت هذه الصراعات على خلافات أيديولوجية عميقة بين الجانبين، وتمخضت في بعض الفترات عن وقوع مواجهات مسلحة عنيفة، وقع خلالها عبد الله يوسف أسيراً لدى الاتحاد الإسلامي، ثم أفرج عنه بوساطة قبلية، ثم اندلعت معركة واسعة بين الجانبين، نجحت خلالها قوات عبد الله يوسف المدعومة من إثيوبيا في القضاء على القدرة العسكرية للاتحاد الإسلامي.

ولكن الأخطر من ذلك يتمثل في أن السلطة الانتقالية تبنت تقييماً محدداً للتحويلات الجذرية التي نجمت عن انتصار المحاكم الإسلامية على الفصائل المسلحة، وبروز المحاكم بوصفها قوة مهيمنة في مقديشو والمناطق الجنوبية، فمما لا شك فيه أن القضاء على قوة الفصائل المسلحة كان يحقق مصلحة أكيدة للسلطة الانتقالية، لأنه ورغم أن معظم قادة تلك الفصائل تتمتع بعضوية البرلمان الانتقالي، كما كان بعضهم وزراء في الحكومة الانتقالية، فإنهم مع ذلك رفضوا على مدى أكثر من ١٥ شهراً أن يلتزموا بالبرنامج السياسي للحكومة، ولاسيما في ما يتعلق بمسألة نزع أسلحة الفصائل المسلحة التابعة لهم، حتى لا يفقدوا المكاسب المالية والنفوذ السياسي الذي يتحقق لهم من ورائها، مما ألحق الشلل بهذه الحكومة، وأضاع منها وقتاً ثميناً من دون عائد ملموس.

وخروج الفصائل المسلحة من معادلة الصراع كان يحقق، بالتالي، مكسباً جوهرياً ومصلحة أكيدة للسلطة الانتقالية، لأنها تخلصت بذلك من عقبة كأداء كانت تقف أمام تنفيذ برنامجها لإعادة الأمن والاستقرار للبلاد، إلا أن قادة السلطة الانتقالية شعروا مع ذلك بتهديد شديد من النفوذ المتزايد لاتحاد المحاكم الإسلامية، بما في ذلك التوجس من إمكانية اتجاه المحاكم نحو السيطرة على الحكم، مما خلق مخاطر أشد في إدراك الرئيس ورئيس الحكومة تحديداً، لأن التهديد الجديد الناجم عن بروز المحاكم قوة مهيمنة أصبح يفوق بكثير المكاسب المتحققة من وراء إزاحة الفصائل المسلحة من الساحة الصومالية، مما يعني أن هناك خللاً شديداً في معادلة المكسب - الخسارة التي صاغتتها الحكومة الانتقالية في تقييمها لمحصلة هذا التحول في ميزان القوى.

ومبعث هذا الخلل أن قادة الفصائل المسلحة كانوا، في نهاية المطاف، يعملون من داخل العملية السياسية الانتقالية الجارية في الصومال، حتى وإن لم يلتزموا ببرنامجها السياسي، وكانوا يسعون فقط إلى الحفاظ على مكاسبهم المادية والسياسية التي تتحقق من وراء احتفاظهم بميليشياتهم المسلحة، في حين أن اتحاد المحاكم الإسلامية كان يعتبر - من منظور الحكومة الانتقالية - قوة انقلابية جديدة تعمل من خارج العملية السياسية الانتقالية، وتحمل مشروعاً أيديولوجياً مغايراً تماماً، وتمتلك القدرة العسكرية التي تتيح لها تنفيذ هذا المشروع الأيديولوجي على الأرض، مما جعلها تمثل تهديداً بالغ الخطورة من وجهة نظر قادة السلطة الانتقالية.

وهذا الاختلاف في التوصيف يرتب بالضرورة اختلافاً جوهرياً في رد الفعل، فالسلطة الانتقالية لم تكن ترى في مواقف قادة الفصائل المسلحة نوعاً من التهديد، برغم تعطيلهم للعملية السياسية، ولم تكلف نفسها عناء القيام بحملة سياسية أو أمنية ضدهم، بل على العكس استكانت إلى حالة من اللامبالاة وعدم الاكتراث، في حين أنها على العكس من ذلك شعرت بخطر شديد عقب انتصارات قوات المحاكم الإسلامية، وتحركت بكل قوة في كافة الاتجاهات، بما في ذلك التوجه نحو الاستقواء بالخارج لمواجهة هذا الخطر.

وقد تطابق هذا التقييم بالكامل مع رؤية أطراف إقليمية ودولية أخرى، تأتي في مقدمتها إثيوبيا التي تعتبر اتحاد المحاكم الإسلامية مصدر تهديد بالغ الخطورة لأنها الوطنية، وإثيوبيا تعتبر المحاكم امتداداً لما كان يعرف بـ **جماعة الاتحاد الإسلامي**، والتي هي من المنظور الإثيوبي حركة معادية لإثيوبيا، وتأسست في الأصل على أيدي عناصر أغلبها من صوماليي الأوجادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا، وتبنت منذ نشأتها هدف إنشاء الصومال الكبير على أرضية إسلامية، مع إلقاء المسؤولية على إثيوبيا في

التفتت التاريخي لأقاليم الصومال الكبير والحيلولة دون تحقيق الوحدة بينها، وقام الاتحاد الإسلامي بتنفيذ عدة عمليات مسلحة ضد إثيوبيا في التسعينيات، سارعت إثيوبيا على أثرها إلى شن هجمات كاسحة ضد قواعد الجماعة، وألحقت بها ضربات موجعة، وترى إثيوبيا أن الاتحاد الإسلامي اتجه بعد ذلك نحو تغيير أساليبه وتكتيكاته، واتجه نحو التركيز على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مقديشو والمناطق الجنوبية، بما في ذلك المشاركة في إنشاء المحاكم الإسلامية.

ويرتبط بما سبق أيضاً أن إثيوبيا ظلت تسعى منذ انهيار الدولة الصومالية في بداية التسعينيات، إلى الاستفادة من هذا الوضع، بما في ذلك العمل على إدامة وإبقاء حالة الانهيار والفوضى، لأنه ليس من مصلحتها أن يخرج الصومال من هذه الحالة، ولذلك تبنت إثيوبيا فور سيطرة المحاكم على مقديشو موقفاً معادياً لها، وعملت على تحريض الحكومة الانتقالية ضد المحاكم، وكان من اللافت للانتباه هنا أن إثيوبيا سارعت إلى حشد قوتها وتعبئة مواردها، وتقديم مساعدات عسكرية ضخمة إلى السلطة الانتقالية الصومالية برئاسة عبد الله يوسف، برغم حالة الفقر وضعف القدرات الاقتصادية وضآلة الموارد التي تعاني إثيوبيا منها بصورة مزمنة، في ما يشير إلى حجم التهديد الذي شعرت به الحكومة الإثيوبية من جراء سيطرة المحاكم على مقديشو والمناطق الجنوبية، وبروزها قوة مهيمنة في الصومال.

وبالمثل كانت الإدارة الأمريكية بدورها محبطة كثيراً إزاء التطورات في الصومال والتي جرت على نحو مخالف تماماً لما كان الأمريكيون يسعون إليه، حينما انهزم حلفاؤها من أمراء الحرب الذين كانوا ينضون تحت لواء ما كان يعرف بـ **تحالف إرساء السلم ومكافحة الإرهاب**. وعقب سيطرة المحاكم على مقديشو ومناطق جنوب ووسط الصومال سارت السياسة الأمريكية في مسارين متوازيين، أحدهما معلن، ويتمثل في العمل من خلال مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال التي دعت الإدارة الأمريكية إلى تشكيلها في أواخر حزيران/يونيو ٢٠٠٦، حتى يبدو أن الإدارة الأمريكية تعمل من خلال توافق دولي واسع، بينما كان المسار الثاني سرياً، ولم يعلن عنه في حينه، ويتمثل في التحضير سراً، بالتعاون مع إثيوبيا والحكومة الانتقالية، لضرب المحاكم الإسلامية والقضاء عليها تماماً.

وكان من نتيجة هذه المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية أن باتت النظرة الرئيسية إزاء اتحاد المحاكم الإسلامية تصب في اتجاه كونه تهديداً جسيماً للترتيبات السياسية القائمة، ولاسيما من منظور الحكومة الانتقالية وإثيوبيا. ولدى تحليل ما يمثله اتحاد المحاكم الإسلامية من تهديد من منظور الحكومة الانتقالية وإثيوبيا، لا بدّ من رصد وتحليل مضمون الخطاب السياسي للطرفين بشأن هذه المسألة، ثمّ مطابقة

ذلك مع السلوك الفعلي، لرصد مدى التطابق أو التباعد بين الخطاب والسلوك. والملاحظ هنا على مستوى الخطاب السياسي أن قادة الحكومة الانتقالية وكبار المسؤولين الإثيوبيين أصروا على أن المحاكم الإسلامية تمثل تهديداً بالغ الخطورة، لتبنيها سياسة قائمة على التوسع التدريجي داخل الصومال، بالإضافة إلى ارتباطها بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ودعمها لما يقوم به من عمليات إرهابية، ولاسيما في ظلّ الاتهامات الموجهة لعدد من قادة المحاكم، ممن كانوا في السابق من قادة جماعة الاتحاد الإسلامي، بالمشاركة في تفجيرات نيروبي ودار السلام ومباسا، بالإضافة إلى اتهام المحاكم بإيواء عدد من أعضاء القاعدة من الإرهابيين المذكورين على قوائم المطلوبين من جانب الجهات القضائية في الولايات المتحدة، بل ومساعدتهم في الإعداد والتخطيط لعمليات جديدة يعتمون القيام بها في منطقة القرن الأفريقي.

ولكن الثابت من سلوك الحكومة الانتقالية والحكومة الإثيوبية أن المحاكم ربما تمثل تهديداً أكثر خطورة مما يتم الإشارة علناً إليه، فهي كانت تمثل تهديداً عسكرياً، ليس فقط لأنه كان من الممكن أن تتجه في لحظة ما نحو استكمال سيطرتها على كلّ الصومال، وإنشاء نظام حكم إسلامي في البلاد، ولاسيما أنها تمتلك بالفعل القدرات البشرية والعسكرية والاقتصادية التي قد تتيح لها القيام بذلك، وإنما الأكثر من ذلك أن المحاكم كانت تعتبر ظاهرة غير مسبوقة في تطور الصراع الداخلي في الصومال، فهي الجماعة الأولى من نوعها التي تمكنت من تحقيق نفوذ كاسح وقوة أكثر تفوقاً بكثير من كافة الجماعات الأخرى الموجودة على الساحة، وهو ما كان يمكن أن يتيح لها - من الناحية النظرية - أن تلعب دوراً توحيدياً لإعادة بناء الدولة الصومالية المنهارة، الأمر الذي كان يصطدم مع الأطماع الإثيوبية في الصومال، بل ويصطدم حتى مع مواقف بعض القوى المحلية الصومالية التي تجد لنفسها مصلحة أشد في استمرار حالة الانهيار والفوضى في البلاد، كما كان الخطير بالنسبة إلى الحكومة وإثيوبيا أن المحاكم كان من الممكن أن تقدم على إعادة بناء الدولة وفق مرجعية إسلامية، يخشى من أنها يمكن أن تكون على غرار النموذج الطالباري، وهو ما يعتبر عنصر تهديد إضافياً بالنسبة إلى العديد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

ولا يقل عن ذلك خطورة أن المحاكم الإسلامية كانت تمثل تهديداً سياسياً، بقدر ما هي تهديد عسكري لكلّ من الحكومة الانتقالية وإثيوبيا، ومصدر التهديد السياسي هنا أن المحاكم كانت قد تمكنت من الاستحواذ على قدر واسع من القبول والرضا الجماهيري في مناطق واسعة من الصومال بعدما تمكنت من القضاء على نفوذ الفصائل المسلحة الإجرامية، وأفلحت في إعادة الأمن والاستقرار للكثير من المناطق، ونجحت في إعادة الخدمات العامة لقطاعات واسعة من السكان، وهو ما كان قد

أكسبها شعبية واسعة، بينما عجزت الحكومة الانتقالية طيلة أكثر من ١٥ شهراً منذ تشكيلها عن القيام بأي دور ملموس على صعيد نزع سلاح الفصائل، أو استعادة الأمن والنظام العام، أو إعادة بناء مؤسسات الدولة أو تقديم الخدمات العامة أو أي شيء ذي قيمة، بل وقفت عاجزة في مواجهة المشكلات الهيكلية المعقدة التي يعاني منها الصومال.

هذا التفاوت الشديد في الأداء كان يصب سياسياً بالقطع لمصلحة المحاكم الإسلامية، ما يعني أنه حتى إذا لم تستول المحاكم على السلطة بالقوة المسلحة، فإنها تستطيع أن تصل إليها بالطرق الديمقراطية السلمية في فترة ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، فالمعروف أن دور المؤسسات الانتقالية يمتد لمدة خمس سنوات ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، تجرى بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية على أسس ديمقراطية، ويكون دور المؤسسات الانتقالية هو القيام بالخطوات التي تمهد الطريق لإجراء تلك الانتخابات والانتقال بالبلاد إلى وضع دستوري دائم.

كلّ هذه المتغيرات أفضت إلى إثارة هواجس متنوعة إزاء اتحاد المحاكم الإسلامية لدى كلّ من الحكومة الانتقالية وإثيوبيا اللتين اتخذتا العديد من الخطوات المضادة من جانب تلك الأطراف، وكانت نقطة البداية في ذلك أن بادرت السلطة الانتقالية بشن هجوم سياسي وإعلامي على المحاكم، فور سيطرتها على مقديشو، حيث طالبها الرئيس عبد الله يوسف منذ منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بالاعتراف بشرعية السلطة الانتقالية وميثاقها المؤقت، واشترط على المحاكم أن تتحول إلى كيان سياسي وحزبي، وتقر مبدأ نبذ العنف، إذا كانت راغبة في المشاركة في الحكم، كما اعتبر أن استمرار المحاكم في التوسع العسكري يمثل خطراً داهماً يهدد أمن الصومال واستقراره.

وقد عكست هذه التصريحات، ثمّ كافة المواقف اللاحقة التي تبناها رئيسا الدولة والحكومة اتجاهاً استبعادياً واضحاً من جانب الحكومة إزاء المحاكم، ليس فقط لمنع المحاكم من السيطرة على حكم البلاد، ولكن حتى حرمانها من المشاركة في السلطة بأية صورة من الصور، بما في ذلك وضع شروط تعجيزية لهذه المشاركة، أو اتهام المحاكم الإسلامية بدعم الإرهاب والارتباط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، أو التهديد بأن القوات الحكومية المدعومة بقوات أجنبية لن تكتفي فقط بحماية العاصمة المؤقتة بيدواة من تهديدات المحاكم، وإنما سوف تسعى أيضاً إلى طرد قوات المحاكم من المناطق التي سيطرت عليها، بما في ذلك مقديشو ومعظم مناطق جنوب ووسط البلاد.

٤ - تطورات التصعيد

كان التقييم الذي تبنته كل من الحكومة الانتقالية وإثيوبيا إزاء المحاكم باعتبارها تهديداً فعلياً جسيماً لمصالحهما ولترتيبات السياسية القائمة بمثابة المحرك الرئيسي لكافة التطورات اللاحقة التي قام بها كل طرف لتعزيز موقفه، بحيث يمكن القول إن جذور التصعيد والمواجهة كانت قد وضعت منذ الفترة الأولى التي أعقبت سيطرة المحاكم على مقديشو، ثم ظلّ هذا التصعيد يتزايد بصورة مطردة مع الوقت، على الرغم من محاولات التسوية التي جرت من خلال مفاوضات الخرطوم، برعاية جامعة الدول العربية والتي لم يكن لمخرجاتها أي تأثير ملموس على الأرض في الصومال.

وكانت الخطوة الأولى من جانب الحكومة الانتقالية تتمثل في استصدار قانون للأمن الوطني من جانب البرلمان الانتقالي الصومالي في منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٦، يسمح لها باستقدام قوات حفظ سلام أفريقية، وبررت ذلك بأن هذه القوات سوف تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، إلا أن الحكومة الانتقالية أدركت أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الأفريقية سوف تستغرق فترة طويلة من الزمن، ناهيك بأن رفض المحاكم لمسألة نشر قوات أجنبية في الصومال إنما يزيد بالقطع من تعقيد هذه المسألة، ويطيل من المدى الزمني اللازم لتنفيذها، مما يجعل من هذا الخيار خياراً مؤجلاً لبعض الوقت، ولا يمكن بالتالي التعويل عليه للتصدي لاحتمالات اتجاه المحاكم نحو السيطرة على العاصمة المؤقتة بيداوة.

واختارت الحكومة الانتقالية حلّ هذه المعضلة عن طريق نشر قوات إثيوبية في بيداوة، وفي مناطق غرب الصومال القريبة من الحدود الإثيوبية - الصومالية، إلا أن اللافت هنا أن الحكومة الانتقالية وإثيوبيا لم تهتما بالقدر الكافي بتوضيح الإطار السياسي والقانوني الذي يتم من خلاله نشر قوات إثيوبية في الأراضي الصومالية برغم ما ينطوي عليه ذلك من إشكاليات هائلة كانت سبباً في احتدام النزاع بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية، حيث إن نشر القوات الإثيوبية لم يكن جزءاً من عملية استقدام قوات أفريقية لحفظ السلام، لأن إثيوبيا أولاً من دول الجوار الجغرافي للصومال التي لا يحقّ لها أن تشارك في القوات الأفريقية المزمع نشرها في الصومال، كما إن نشر القوات الإثيوبية تمّ من خلال إطار ثنائي بين الحكومة الانتقالية والحكومة الإثيوبية، ولم يكن جزءاً من ترتيبات نشر قوات حفظ السلام الأفريقية التي جرى التباحث بشأنها في اجتماعات جماعة الإيجاد، وأيضاً في مجلس الأمن الدولي، وصدر بشأنها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كما لم تحصل الحكومة على موافقة البرلمان لهذا الغرض.

ولم يكن واضحاً في الخطاب السياسي لِكُلِّ من الحكومة الانتقالية والحكومة الإثيوبية - في بادئ الأمر - هدف نشر القوات الإثيوبية أو الإطار الزمني لعملها، وما إذا كان دورها يقتصر على توفير الحماية للحكومة الانتقالية لحين وصول قوات حفظ السلام الأفريقية للصومال، أم أن وجودها لا يرتبط بمدى زمني محدد. وبينما امتنع الرئيس عبد الله يوسف ورئيس الحكومة علي محمد جيدي عن الإشارة بأي صورة من الصور إلى وجود القوات الإثيوبية، فإن رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوي اكتفى بالإشارة إلى أن قوام القوات الإثيوبية في الصومال عدة مئات من المدربين العسكريين الذين يقتصر دورهم على تقديم الخدمات التدريبية والدعم اللوجستي لقوات الحكومة الانتقالية، على الرغم من أن كثيراً من المراسلين الأجانب وشهود العيان أكدوا أن أعداد تلك القوات يقدر بالآلاف من القوات القتالية المدججة بالأسلحة الثقيلة، وليسوا فقط مجرد مدربين عسكريين يحملون أسلحة خفيفة.

ومن أجل توفير الغطاء السياسي لهذا التدخل العسكري حددت الحكومة الإثيوبية موقفها مما يجري في الصومال بأنها لن تسمح لمليشيات المحاكم الإسلامية بالسيطرة على العاصمة المؤقتة بيداوا التي توجد فيها مقار السلطة الاتحادية الانتقالية الصومالية (البرلمان - رئاسة الدولة - الحكومة)، وحذرت إثيوبيا من أنه في حال أقدمت مليشيات المحاكم الإسلامية على احتلال بيداوا، فإنها سوف تبادر إلى إدخال قواتها المسلحة إلى الصومال من أجل سحق تلك الميليشيات، فضلاً عن تأكيدها أنها أصبحت في حالة حرب فعلية مع المحاكم، بعدما أعلنت الأخيرة الجهاد على إثيوبيا.

على أن استراتيجية الحكومة الانتقالية وإثيوبيا لم تقتصر فقط على هذا المكون العسكري، بل تزامنت أيضاً مع جهود مكثفة لضرب المشروع السياسي للمحاكم الإسلامية، ووصمه بالتطرف والارتباط بتنظيمات الإرهاب الدولي، ولاسيما تنظيم القاعدة، وذلك بهدف إثارة حالة من الرفض الداخلي والفرع الخارجي منها، في مسعى من جانب الحكومة الانتقالية وإثيوبيا لعزل المحاكم داخلياً وخارجياً، ومنعها من الترويج لمشروعها السياسي في الداخل، فضلاً عما يحققه اتهامها بالإرهاب من استعداد المجتمع الدولي ضدها.

وهذه الخطوات كانت تمثل بالضرورة تهديداً واضحاً للمحاكم الإسلامية، وضربة عنيفة لفرصها في المشاركة في السلطة، وكان من الطبيعي بالتالي أن ترفض المحاكم بكلِّ قوة نشر قوات أجنبية في الصومال، بحجة أن ذلك سوف يؤدي إلى شيوع الفوضى والعنف في البلاد، على غرار ما حدث أثناء عملية التدخل الأمريكي - الدولي الفاشلة في الصومال خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، وهددت المحاكم من جانبها بأنها سوف تتصدى بكلِّ قوة لأي تدخل أجنبي في الصومال.

وحرصت المحاكم الإسلامية أيضاً على تفنيد الذرائع التي تستند إليها الحكومة الانتقالية وإثيوبيا في شنّ الهجوم عليها، سياسياً وعسكرياً من خلال تأكيد عدم اعتزامها أبداً الهجوم على العاصمة المؤقتة بيداوة أو العمل على الاستيلاء على الحكم، علاوة على النفي القاطع لوجود أية علاقة للمحاكم بتنظيم القاعدة أو ضلوع المحاكم في العمليات الإرهابية التي نفذها هذا التنظيم في مناطق شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، فضلاً عن تأكيد المحاكم أن النموذج الإسلامي الذي تتبناه ليس له علاقة قط بالنموذج الطالباني، وأن هذا النموذج المذكور لا يلقي القبول أصلاً من جانب قادة وأعضاء المحاكم وقطاعات واسعة من الشعب الصومالي.

وإلى جانب تأكيده عدم السعي إلى السيطرة على الحكم شرع اتحاد المحاكم الإسلامية أيضاً على مستوى الممارسة العملية في إجراء عملية إعادة هيكلة واسعة في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ من خلال إنشاء ما يعرف بـ المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية، وهو مجلس كان يبدو بمثابة نوع من الإدارة الحكومية، كما قامت المحاكم أيضاً بوضع ترتيبات للحكم والإدارة في المناطق التي سيطرت عليها، برغم أنها لم تعلن طيلة العام ٢٠٠٦ عن تصور واضح لموقفها من الترتيبات السياسية الانتقالية الجارية في الصومال، كما لم تعلن عن مطالب محددة بشأن ما تتصوره لنفسها من نصيب في السلطة.

وعلى المستوى العسكري الميداني ارتكزت الاستراتيجية العسكرية للمحاكم الإسلامية على القيام بخطوات وقائية محسوبة، لعل أبرزها تلك المتعلقة بمحاولة إغلاق الطريق على احتمالات نشر قوات أفريقية لحفظ السلام في الصومال، عبر استيلاء قوات المحاكم على ميناء كيسمايو الاستراتيجي في جنوب البلاد، والقريب من كينيا، في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لأنه يمكن أن يكون المنفذ الرئيسي الذي تجيء منه القوات الأفريقية للصومال، وكان قادة المحاكم يتصورون بالتالي أن إغلاق هذا الميناء في وجه حركة تلك القوات سوف يجرمها بالقطع من فرص الانتشار في الأراضي الصومالية.

ويرتبط بما سبق أن اتحاد المحاكم الإسلامية كان يتبنى في بادئ الأمر سياسة النفس الطويل في مواجهة إجراءات التصعيد التي قامت بها الحكومة الانتقالية وإثيوبيا من خلال عدم الإسراع للدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة، بل التروي والتراجع عن حافة الهاوية، بعدما تكون المحاكم قد باتت بالفعل على قاب قوسين أو أدنى من مواجهة عسكرية واسعة ضدّ القوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا، ولاسيما بعدما اندلعت اشتباكات متفرقة بين قوات المحاكم والقوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا، حيث تفادت المحاكم تصعيد هذه الاشتباكات أو تحويلها إلى مواجهات

واسعة، كما حرصت المحاكم على الظهور في صورة الطرف الحريص على الحل السلمي، عبر إصرارها على أنها تلتزم بالاتفاقات التي جرى الوصول إليها في مفاوضات الخرطوم، ثم إعلانها في أواخر كانون الأول/ديسمبر استعدادها لاستئناف المفاوضات من دون شروط، بعدما كانت الاشتباكات قد اندلعت بين قوات الجانبين.

ويشير ما سبق إشكالية متعلّقة بموقع مفاوضات الخرطوم التي جرت برعاية جامعة الدول العربية، في معادلة الصراع بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية، حيث إن تحليل مواقف الطرفين من هذه المفاوضات، ومن الاتفاقات التي كان يجري الوصول إليها، والملابسات التي كانت تحيط بانعقاد كلِّ جولة من جولاتها، ثم انهيار تلك المفاوضات واندلاع الحرب بين الطرفين، يشير إلى أن تلك المفاوضات لم تكن أكثر من مجرد أداة من جانب الحكومة الانتقالية لكسب الوقت، حين استكمال الترتيبات العسكرية اللازمة لضرب المحاكم عسكرياً من خلال التنسيق مع إثيوبيا والولايات المتحدة، وتحرك تلك الأطراف الثلاثة سراً - عقب فترة قصيرة من سيطرة المحاكم على مقديشو - لوضع الخطط والترتيبات اللازمة لهذه المواجهة العسكرية، بينما كان دور مفاوضات الخرطوم يقتصر على مجرد تقدير المحاكم الإسلامية وتسكينها، والأمر نفسه ينطبق على الأطراف الخارجية المعنية، وإيهامها بأن الحكومة الانتقالية تسير على طريق الحل السياسي لخلافاتها مع المحاكم من أجل صرف الانتباه عن الترتيبات العسكرية التي كانت تجري على قدم وساق، تحضيراً للقضاء على المحاكم عسكرياً وسياسياً.

ويشير ما سبق إلى أن التفاوض والتسوية السلمية لم يكونا خياراً استراتيجياً للحكومة الانتقالية، وإنما كان خيارها الاستراتيجي هو المواجهة الشاملة للمحاكم الإسلامية، سواء من خلال محاربة المشروع السياسي للمحاكم، وفرض شروط تعجيزية يجب أن تلتزم بها إذا أرادت أن تشارك في السلطة داخل المؤسسات الانتقالية، أو من خلال التحضير لمواجهتها عسكرياً من خلال نشر قوات إثيوبية في بيداوة وبعض المناطق الغربية في البداية، ثم ضرب المحاكم عسكرياً حينما تكتمل ترتيبات ذلك، ثم الشروع بعد ذلك في ترتيبات نشر قوات حفظ سلام أفريقية.

ونتيجة لذلك، فإن الاتفاقين اللذين جرى التوصل إليهما من خلال مفاوضات الخرطوم، الأول في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، ويدعو إلى الاعتراف المتبادل بين الحكومة والمحاكم ومواصلة الحوار، ووقف الحملات العسكرية والإعلامية المتبادلة، والثاني في ٣ - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ويتعلق بالترتيبات الأمنية، لم يكن لهما تأثير ملموس في تهدئة حدة الصراع بين الجانبين، حيث استمر تدفق القوات

الإثيوبية إلى الصومال بطلب من الحكومة الانتقالية، بينما استمرت المحاكم من جانبها في القيام بردود أفعال متنوعة للتحسب لاحتمالات التصعيد من جانب القوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا.

ومع هذا التباعد الشديد بين ما كان يجري الاتفاق عليه في الخرطوم وما ينفذ بالفعل على الأرض كان من الطبيعي أن تدخل المفاوضات في طريق مسدودة مع وصولها إلى القضايا الجوهرية المتعلقة بتقاسم السلطة والتي كان يفترض أن يتم التباحث بشأنها في جولة المفاوضات الثالثة التي كان مقرراً لها موعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إذ لم تكن هناك نية أصلاً لدى الحكومة لتقاسم السلطة مع المحاكم بأية صورة من الصور، كما إن تلك الجولة سبقتها مجموعة من التطورات التي كانت تحول حتماً دون تهيئة المناخ الملائم للتباحث بشأن هذا الموضوع الحيوي، إذ كان الموقف مشتتاً على الأرض، وكانت الحكومة الانتقالية مستمرة في الاستعانة بالقوات الإثيوبية في العاصمة المؤقتة بيداوا، وفي مناطق غرب البلاد ووسطها، بينما كانت المحاكم من جانبها مستمرة في توسيع نفوذها من أجل التحسب لاحتمالات نشر قوات حفظ سلام أجنبية، وللتصدي للتدخل العسكري الإثيوبي.

وانعكست هذه الأوضاع الميدانية على المفاوضات بصورة مباشرة من خلال تبادل اتهامات حادة في ما بين الحكومة والمحاكم، اتهمت الحكومة خلالها المحاكم بانتهاك اتفاق الترتيبات الأمنية بشأن التزام المحاكم بعدم السيطرة على المزيد من الأراضي في الصومال، بينما اتهمت المحاكم الحكومة باستقدام قوات إثيوبية والتواطؤ مع القوات الإثيوبية الغازية ضد الشعب الصومالي. وعلى الرغم من الجهود العربية والأفريقية العديدة التي بذلت للتقريب بين مواقف الطرفين فإن جولة المفاوضات الثالثة لم تنعقد أصلاً، ثم أكدت تصريحات قادة السلطة الانتقالية في الفترة اللاحقة على أن مرحلة التفاوض مع المحاكم قد انتهت تماماً.

وقد أعقبت ذلك درجة عالية من التصعيد العسكري، ليس فقط من حيث تصاعد وتيرة الاستعدادات العسكرية على الجانبين، ولكن أيضاً من حيث بدء اشتباكات متقطعة بين قوات المحاكم والقوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا، ما كان يشير إجمالاً إلى أن الوضع بات مهياً لصدام عسكري واسع النطاق. ومع أن هذه التطورات ترافقت مع جهود دبلوماسية قام بها مبعوث الاتحاد الأوروبي للصومال أسفرت عن حدوث تهدئة جزئية للوضع، مع معاودة الحديث عن إمكانية استئناف مفاوضات السلام بين الجانبين، فإن ذلك لم يبعد الطرفين كثيراً عن حافة الهاوية التي كانا يقفان قريباً منها.

٥ - الغزو الإثيوبي والمواجهة غير المتكافئة

كان من الطبيعي أن تدفع المتغيرات سائلة الذكر في اتجاه تدهور بالغ الحدة في حركة التفاعلات بين اتحاد المحاكم الإسلامية من جهة وبين الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا من جهة أخرى، وظل هذا التدهور يزداد بمعدلات متسارعة بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بحيث تطورت المواجهة من اشتباكات متقطعة بين القوات الإثيوبية - الحكومية وقوات المحاكم حول محيط العاصمة المؤقتة بيداوا إلى حرب مفتوحة وواسعة النطاق في ما بين الجانبين، دخلت خلالها القوات المسلحة الإثيوبية بكامل ثقلها إلى جانب الحكومة الانتقالية من أجل القضاء على القدرة العسكرية لاتحاد المحاكم الإسلامية.

وكانت الملاحظة الرئيسية على هذه المواجهة تتمثل في الانهيار السريع والمفاجئ لقوات المحاكم الإسلامية، بحيث لم تتمكن من الصمود قط في مواجهة الاجتياح الإثيوبي، وتمكنت القوات الإثيوبية - الحكومية بسرعة شديدة من القضاء على قوات المحاكم التي كانت قد وصلت إلى محيط العاصمة المؤقتة بيداوا، ثم استولت بسرعة على المدن والمناطق الممتدة عبر وسط البلاد، ثم تقدّمت عقب ذلك في اتجاه مقديشو التي انسحبت منها قوات المحاكم من دون قتال، ثم طاردت القوات الإثيوبية - الحكومية بقايا المحاكم في مدينة كيسمايو الجنوبية، ثم حاولت تعقبها والقضاء عليها في المناطق الوعرة في جنوب البلاد، بمساعدة القوات الخاصة الأمريكية، وبالتنسيق مع السلطات الكينية لمنع تسلل العناصر الفارة من قادة المحاكم وأعضائها إلى كينيا.

وهناك العديد من العوامل التي تقف وراء النجاح السريع للقوات الإثيوبية - الحكومية في انتزاع السيطرة على مناطق وسط وجنوب الصومال من أيدي المحاكم، وهي تتمثل في أربعة عناصر رئيسية هي: الخلل الشديد في ميزان القوى العسكرية لصالح القوات الإثيوبية - الحكومية، ونجاح تلك القوات في فرض نمط الصراع المسلح الذي تريده على المحاكم الإسلامية، والافتقار إلى استراتيجية عسكرية واضحة من جانب المحاكم الإسلامية، وشيوع حالة من الصمت الدولي والتواطؤ الأمريكي إزاء العدوان الإثيوبي على الصومال. وتتسم هذه العوامل بتكامل في ما بين بعضها البعض، بحيث لا يمكن الفصل بينها أو تغليب أحدها على الآخر.

ويأتي في مقدمة تلك العوامل الخلل الشديد في ميزان القوى العسكرية في ما بين القوات الإثيوبية وقوات المحاكم، حيث كانت الأولى تتمتع بتفوق كاسح على الثانية في كافة عناصر القوة العسكرية، سواء الأفراد أو المعدات، فالجيش الإثيوبي يعتبر أحد أقوى الجيوش في منطقة القرن الأفريقي وفق المعايير الخاصة بالقارة

الأفريقية، حيث يمتلك أكثر من ٣٠٠ دبابة قتال رئيسية، وحوالي ٢٠٠ عربة مدرعة، وحوالي ٧٥٠ قطعة مدفعية ميدانية ثقيلة، والعديد من قطع الهاون والقاذفات المتعددة الفوهات وغير ذلك، كما تمتلك القوات الإثيوبية حوالي ٣٥ طائرة قتالية. وعلى الرغم من أن الطرازات والمواصفات الفنية لهذه الأسلحة لا تعتبر متطورة بالمعايير العالمية، فإنها توفر لإثيوبيا تفوقاً كاسحاً في مواجهة المحاكم التي يقتصر تسليح أفرادها على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بالإضافة إلى بعض قطع الهاون والمدفعية والدفاع الجوي المتهالكة الموروثة من عهد سياد بري.

ويمتد الخلل بالمثل إلى مجال الخبرة العسكرية، حيث تقتصر خبرة مقاتلي المحاكم الإسلامية على عمليات الكر والفر، وفق ما اعتادوا عليه خلال سنوات الحرب الأهلية الطويلة، مع الافتقار إلى خبرة قتالية نظامية، ناهيك بأن قادة المحاكم وأعضاءها من العسكريين السابقين لم يشاركوا في القتال الميداني، وإنما انحصر دور أغلبهم في الجوانب السياسية، بينما يتمتع أفراد الجيش الإثيوبي بخبرة قتالية كبيرة مكتسبة من دخولهم العديد من الحروب الإقليمية الكبرى والتي كان آخرها الحرب الإثيوبية - الإريترية (١٩٩٨ - ٢٠٠٠)، ناهيك بأن الكثير من أفراد القوات المسلحة الإثيوبية مدربون على حرب العصابات، ولاسيما أولئك الذين كانوا في صفوف المعارضة المسلحة أثناء القتال ضد نظام حكم منغستو.

ومما عظم من هذا الخلل الشديد في ميزان القوى أن العدوان الإثيوبي على الصومال جرى بمشاركة كاملة من الولايات المتحدة، بدأت بزلوع العسكريين الأمريكيين في عملية الإعداد والتخطيط للعملية العسكرية الإثيوبية في الصومال، وهو ما أشارت إليه بعض وسائل الإعلام الغربية عقب الحرب، حيث أكدت أن العدوان الإثيوبي على الصومال تم بناءً على خطة عسكرية محكمة كانت موضوعة منذ فترة ليست بالقصيرة، بمشاركة أطراف دولية أخرى، ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا، كما وفرت الولايات المتحدة معلومات استخباراتية ومساعدات لوجستية للقوات الإثيوبية - الحكومية أثناء الحرب من خلال الصور التي التقطتها طائرات الاستطلاع الأمريكية لمواقع تمرکز مقاتلي المحاكم، بل وتحدثت بعض التقارير عن أن وحدات من القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية شاركت في العمليات العسكرية ضد قوات المحاكم وعناصر القاعدة، ولاسيما في الفترات الأخيرة من القتال، حينما تحصنت فلول المحاكم في مناطق وعرة بجنوب الصومال.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عما سبق يتمثل في أن القوات الإثيوبية - الحكومية تمكنت أثناء الحرب من فرض نمط الصراع الذي تريده على المحاكم الإسلامية، وهي مسألة ترتبط بالنقطة السابقة المتعلقة بالخلل في ميزان القوى،

ولكنها تتمايز عنها من حيث إنها تعبر عن نجاح الجانب الإثيوبي في توظيف تفوقه العسكري بفاعلية في ساحة القتال، وتوجيهه في الاتجاهات التي تحقق له نصراً سريعاً على الخصم، وقد انعكست هذه الخاصية في أن السمة الرئيسية للصراع المسلح بين القوات الإثيوبية - الحكومية وقوات المحاكم اتخذت شكل المواجهات التقليدية النظامية أو شبه النظامية، وهو شكل يلائم تماماً هيكلية القوات الإثيوبية - الحكومية وخبراتها، كما يخدم خططها العسكرية، ويتيح لها توظيف عناصر تفوقها العسكري بفاعلية، بينما لا يعتبر هذا الشكل ملائماً على الإطلاق لقوات المحاكم الإسلامية، لأنه يجعلها بالطبع في مرمى عناصر تفوق الخصم، ويسرع من هزيمتها، كما انعكس ذلك أيضاً في قيام القوات الإثيوبية بتنفيذ عمليات قصف جوي ومدفعي كثيفة لمواقع مقاتلي المحاكم، وإحراق خسائر جسيمة بهم، حتى من قبل أن تبدأ القوات الإثيوبية - الحكومية في اقتحام تلك المواقع.

العامل الثالث الذي لعب دوراً حاسماً آخر في الحرب يتمثل في الافتقار إلى استراتيجية عسكرية واضحة من جانب المحاكم الإسلامية، إذ كان السلوك العسكري للمحاكم في الحرب عبارة عن مجرد ردود فعل عشوائية إزاء ما تقوم به القوات الإثيوبية - الحكومية من دون امتلاك القدرة على المبادرة، بل ومن دون أن تنتظم أعمالها القتالية في إطار استراتيجية واضحة، مؤلفة من أهداف واقعية وقابلة للتحقق في ظل القدرات المحدودة التي تمتلكها.

ونتيجة لهذا القصور كان الخطأ الرئيسي الأبرز الذي وقعت فيه المحاكم يتمثل في إسراعها بدفع قواتها في اتجاه العاصمة المؤقتة بيداوا منذ بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ من دون الاستعداد بصورة كافية لاحتمالات تصاعد الحرب مع القوات الإثيوبية - الحكومية. وكانت لهذه الخطوة آثارها السلبية الفادحة على الموقف السياسي - العسكري للمحاكم، إذ أعطت بذلك ذريعة مباشرة للحكومة الانتقالية وإثيوبيا للزعم بأن المحاكم هي التي أشعلت فتيل الصراع، كما إن المحاكم دفعت بأفضل عناصرها إلى مواجهة خاسرة منذ المراحل الأولى من الحرب، علاوة على ما سببه ذلك من آثار سلبية على الروح المعنوية لمقاتلي المحاكم في المناطق الأخرى، وهو ما كان أحد أسباب الانهيار السريع لباقي قوات المحاكم في مناطق الصراع الأخرى لاحقاً.

وترتبط هذه النقطة السابقة بخطأ أكبر بدا واضحاً في السلوك السياسي - العسكري لقادة المحاكم الإسلامية يتمثل في التقدير المبالغ فيه للقوة الذاتية في مواجهة قوة الخصم، وهي مسألة بدت واضحة بقوة في الكثير من التصريحات التي أطلقها قادة المحاكم، وأيضاً في الكثير من الخطوات التي قاموا بها، وهي ثقة لا

يمكن تفسيرها إلا في ضوء النظر إلى الحرب المقبلة استناداً إلى قياس خاطئ للقوة، مبني على الانتصارات السريعة التي كانت المحاكم قد حققتها في مواجهاتها مع قادة الفصائل المسلحة، وأيضاً التعلم الخاطئ من دروس تجربة التدخل الأمريكي - الدولي في الصومال خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤، الأمر الذي دفع قادة المحاكم وأعضاءها إلى الاعتقاد بإمكانية الانتصار بسهولة على قوات الغزو الإثيوبي من دون دراسة ميزان القوى والسياق السياسي - العسكري للصراع.

ومكمن الخطأ هنا بالتحديد يتمثل في عجز قيادة المحاكم عن أن تدرك قبيل بدء الصراع حدود قدراتها في مواجهة القوات الإثيوبية - الحكومية، ولم تستطع بالتالي أن تنفّذ الانجرار إلى مواجهة حاسمة وظف فيها الطرف الآخر عناصر قوته، واستطاع حسم المواجهة لصالحه في مدى زمني قصير للغاية، وكان إدراك المحاكم لحدود قوتها متأخراً للغاية، وذلك حينما قامت بسحب قواتها من مناطق وسط الصومال، وحشدتها حول مقديشو وداخلها، لأنها كانت قد تعرضت بالفعل لهزائم تكتيكية عديدة.

وحتى عندما حاولت المحاكم تطبيق مبادئ حرب العصابات فإنها طبقتها بصورة خاطئة إلى حد كبير، فالانسحاب من المناطق التي يصعب الاحتفاظ بها يعتبر خطوة صحيحة من الناحية العسكرية، والتراجع إلى مناطق حصينة يسهل الدفاع عنها في مواجهة قوات الخصم يعتبر سليماً من الناحية التكتيكية، إلا أن المحاكم انسحبت متأخرة جداً من مناطق وسط الصومال، ثم كان احتشادها في مقديشو خاطئاً، لأن العوامل التي دفعتها إلى الانسحاب من تلك المناطق كانت موجودة أيضاً في مقديشو، فالاحتفاظ بالسيطرة على المدن والأراضي كان يعتبر نوعاً من الترف بالنسبة إلى المحاكم، وهي تواجه خصماً يتفوق عليها تفوقاً كاسحاً في كافة مؤشرات القوة العسكرية.

وترافق ما سبق مع خطأ آخر حينما أكد قادة المحاكم في تصريحاتهم العلنية قدرتهم على الدفاع عن مقديشو، والزعم بقدرتهم على إلحاق هزيمة فادحة بالقوات الإثيوبية - الحكومية، الأمر الذي رفع من سقف التوقعات لدى أفراد المحاكم ومؤيديها، ولكن ذلك لم يحدث على الأرض، وإنما انسحبت قوات المحاكم انسحاباً سريعاً، حتى من قبل أن تشتبك في قتال تلاحمي مع القوات المعادية، وهو ما تكرر حرفياً في كيسمايو. ومع إن إطلاق التصريحات المشار إليها كان نوعاً من شحذ الهمم لمقاتلي المحاكم، والتأثير سلباً على الروح المعنوية للخصم، فإن التناقض الكامل بين الأقوال والأفعال، والانسحاب السريع من مقديشو ثم من كيسمايو قبل أن يبدأ الهجوم البري المعادي أصلاً، كل ذلك كان من شأنه أن

يقضي تماماً على صدقية المحاكم لدى مؤيديها، فضلاً عن الآثار السلبية على الروح المعنوية لأفرادها.

العامل الرابع والأخير يتمثل في التواطؤ الأمريكي مع العدوان الإثيوبي على الصومال، المتزامن مع حالة الصمت الدولي إزاء هذا العدوان، إذ لم يقتصر الدور الأمريكي في الصراع على مجرد تقديم الدعم العسكري لإثيوبيا، على نحو ما سبق أن أشرنا، وإنما امتد إلى تصدي الإدارة الأمريكية لمحاولات بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإصدار قرار يدين العدوان الإثيوبي على الصومال، أو حتى إصدار بيان رئاسي قوي يعرب عن القلق من هذا العدوان، ويدعو إلى وقف القتال، كما استخدمت الإدارة الأمريكية نفوذها لمنع نشوء موقف دولي أو إقليمي ضاغط على إثيوبيا من أجل وقف عدوانها على الصومال، ما وفر لها بالتالي الغطاء السياسي والمدى الزمني اللازم لاستكمال هذا العدوان.

لقد تضافرت هذه العوامل الأربعة سالفة الذكر في اتجاه تحويل حرب الصومال إلى مواجهة غير متكافئة بين القوات الإثيوبية - الحكومية ومقاتلي المحاكم الإسلامية، بحيث تمكنت الأولى من إلحاق هزيمة سريعة وغير متوقعة بالأخيرة، الأمر الذي بدل عناصر المشهد الصومالي بصورة جذرية غير مسبوقه منذ اندلاع الحرب الأهلية، طويلاً بذلك صفحة كاملة من صفحات هذا الصراع، وفتاحاً صفحة جديدة لم تتضح معالمها بالكامل، وإن كانت مفتوحة أمام كافة الاحتمالات بصورة يصعب التنبؤ بها.

هذه التحولات الجذرية جعلت الأوضاع في الساحة الصومالية تتخذ في أواخر عام ٢٠٠٦ شكلاً أسوأ بكثير مما كانت عليه في بداية العام، إذ باتت الانقسامات الداخلية أكثر حدة وتعقيداً ودموية مما كانت عليه من قبل، وأصبحت الصومال محتلة من جانب إثيوبيا، حتى وإن زعمت الحكومة الانتقالية أن التدخل الإثيوبي جاء بناءً على طلبها، وباتت فرص المصالحة الوطنية أبعد منلاً مما كانت عليه، برغم الدعوات الشكلية التي أطلقت بعد الحرب لتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، في ظلّ الرفض القاطع من جانب الحكومة الانتقالية لإجراء أيّ حوار مع العناصر المعتدلة من المحاكم الإسلامية، ورفضها الكامل إشراكها في عملية المصالحة الوطنية، كما توجهت الحكومة الانتقالية نحو تشديد قبضتها الأمنية على المجتمع الصومالي من خلال فرض الأحكام العرفية والتنكيل بالمعارضين السياسيين، وهذه الإجراءات، وإن تذرعت بالحاجة إلى مطاردة فلول المحاكم والقاعدة، فإنها كانت في الوقت نفسه تدلّ دلالة قاطعة على رغبة الحكومة في توطيد سيطرتها القمعية على المجتمع وإسكات كافة الأصوات المعارضة، حتى وإن جاءت من جانب عناصر بعيدة تماماً عن المحاكم.

الجانب الأخطر من عناصر المشهد الصومالي في أواخر ٢٠٠٦ يتمثل في الاحتمالات المثارة بشأن نشوء حرب عصابات ممتدة من جانب بقايا المحاكم ضد القوات الإثيوبية، وهو ما يطرح احتمالات قوية بشأن إمكانية دخول الصراع في الصومال إلى مرحلة أكثر عنفاً، ولمدى زمني لا يمكن التنبؤ به. ومع أن تنظيم حرب عصابات فعالة قد لا يكون بالبساطة التي تبدو في تصريحات قادة المحاكم، في ضوء النكسة المعنوية الهائلة التي لحقت بالمحاكم من جراء هزيمتها السريعة أمام القوات الإثيوبية - الحكومية، بالإضافة إلى قسوة الطبيعة الجغرافية في جنوب الصومال، فضلاً عن صعوبة عمليات الحشد والتعبئة من صفوف المدنيين في ظل الإجراءات القمعية التي تقوم بها الحكومة، علاوة على القيود الناجمة عن الملاحقة العنيفة من جانب القوات الحكومية والإثيوبية والأمريكية والكينية لعناصر المحاكم، فإن ذلك كله لا ينفي أن الاحتلال الإثيوبي وممالة الحكومة الانتقالية لإثيوبيا والولايات المتحدة على حساب قطاع من مواطنيها خلق في المقابل حالة مقاومة ورفض، ليس فقط من جانب بقايا المحاكم، وإنما أيضاً من جانب قطاعات أخرى من المجتمع الصومالي، مما يمكن أن يؤدي إلى استمرار الصراع، حتى وإن استبدلت قوات الاحتلال الإثيوبي بقوات حفظ سلام أفريقية.

تاسعاً: أداء الاقتصادات العربية عام ٢٠٠٦

شهد الوطن العربي تطورات اقتصادية مهمة في عام ٢٠٠٦ بسبب الارتفاع الكبير في سعر السلعة الرئيسية في قائمة الصادرات العربية وهي النفط الذي سجل خلال العام المذكور مستويات قياسية لم يبلغها من قبل، ورفع معه قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وقيمة صادراتها وفوائض موازينها الخارجية والداخلية، كذلك إن بعض التطورات الاقتصادية المهمة التي شهدتها الوطن العربي عام ٢٠٠٦ ناتجة مما شهده العديد من الدول العربية من أحداث سياسية وأمنية وعسكرية كبرى، مثلما حدث في لبنان الذي تعرض لعدوان إسرائيلي غاشم في صيف العام المذكور، أو العراق الذي يشهد حرباً وطنية ضارية ضد الاحتلال وعملائه، ويعاني من ناحية أخرى من صراع طائفي دموي تغذيه قوى خارجية بصورة واضحة في مسعى لتمزيق العراق وإنهاء وحدته وتحطيم قوته الموحدة التي شكلت عائقاً أمام طموحات الهيمنة الإقليمية والعالمية، أو في فلسطين التي تعرضت لأزمة اقتصادية طاحنة ناتجة من الحصار الاقتصادي لها لأسباب سياسية.

ويتناول هذا الجزء حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وهيكله، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية والتي تحدد اتجاه حركتها المستقبلية، كما يتناول بشكل خاص التأثيرات الاقتصادية للحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان.

١ - الناتج العربي وهيكله ومدى تناسبه مع الموارد العربية

حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٦، مواصلاً زيادته السريعة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، والمرتبطة بصورة أساسية بحركة أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الراهنة التي تعد الثالثة بين طفرات أسعار النفط. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية لن يقل عن ١٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ في ظل ارتفاع متوسط سعر برميل النفط من سلة خامات أوبك إلى أكثر من ٦١ دولاراً في العام نفسه، مقارنةً بناتج محلي بلغت قيمته ١٠٥٦,٤

مليار دولار عام ٢٠٠٥، في ظلّ سعر ٥٠,٦ دولار لبرميل النفط، ونتاج قيمته ٨٧٤,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٤، في ظلّ سعر ٣٦ دولاراً لبرميل النفط، ونتاج محلي قدره ٧٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ في ظلّ سعر ٢٨,٢ دولار لبرميل النفط، ونتاج محلي قيمته ٦٦٧,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ في ظلّ سعر بلغ ٢٤,١ دولار لبرميل النفط من سلة خامات أوبك. وعلى الرغم من هذا التحسن اللافت في قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي إلا أن تبعيته لحركة أسعار النفط، يجعله تحسناً هشاً، ويجعل الناتج المحلي الإجمالي العربي قابلاً للتذبذب والتراجع، كما حدث بعد انكسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية. كما إن الناتج المحلي الإجمالي العربي، على الرغم من تحسنه الكبير في السنوات الأربع الأخيرة، لا يتناسب من ناحية القيمة مع حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز، وتمتلك الدول العربية احتياطات نفطية بلغت ٦٦٧,٤ مليار برميل تعادل ٥٩ في المئة من إجمالي الاحتياطات العالمية من النفط، كما تمتلك احتياطات من الغاز الطبيعي قدرها ٥٣٣٥٣ مليار متر مكعب، تشكل نحو ٢٩,٣ في المئة من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي في العالم.

كما إن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية الذي بلغ نحو ١٠٥٦,٤ مليار دولار، شكلت نحو ٢,٤ في المئة من الناتج العالمي في عام ٢٠٠٥، لا يتناسب مع عدد سكان الوطن العربي أي ثروته البشرية، حيث بلغ عدد سكانه نحو ٣١٨,٢ ملايين نسمة عام ٢٠٠٥، بما شكل نحو ٤,٩ في المئة من إجمالي سكان العالم، وهذا الناتج لا يتناسب أيضاً مع مساحة الوطن العربي الذي يشغل قرابة ٥,١ في المئة من مساحة اليابسة، مما يؤكّد ضعف كفاءة توظيف الموارد الطبيعية التي يمتلكها الوطن العربي، وعلى رأسها النفط والغاز، كذلك فإن هذا الناتج يتحقق في القطاعات الأولية بالأساس، وهو ما يشير بوضوح إلى استمرار جمود هياكل الاقتصادات العربية وتخلّفها رغم التحسن الذي طرأ عليها من ناحية قيمة الناتج.

وإذا قارنّا متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية مع نظيره في العالم عامة سنجد أن الوطن العربي يقع ضمن المناطق الفقيرة في العالم، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم عامة بلغ نحو ٦٩٨٧ دولاراً في عام ٢٠٠٥، في حين لم يتجاوز هذا المتوسط نحو ٣٣٢٠ دولاراً في الدول العربية في مجموعها، مما يعني أن المنطقة العربية تقع ضمن المناطق الأكثر فقراً في العالم، حيث يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٤٧,٥ في المئة

من نظيره العالمي، كما هو واضح من الجدول رقم (١).

ومن المؤكد أن هذا البيان يبرهن على أن فقر المنطقة العربية، ليس ناتجاً عن فقر في الموارد، بل هو نتيجة لواقع التجزئة العربية وضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية في الحكومات العربية، وانتشار الفساد داخل تلك الإدارات وتشويهه لبيئة الأعمال وإفساده لاعتبارات العدالة، ونتيجة لسوء توزيع الدخل وما يولده من ميل ركودي في الاقتصادات العربية، ونتيجة أيضاً للتبعية العلمية والتكنولوجية التي تؤدي ببساطة إلى اقتطاع قسم من الموارد العربية وتحويلها إلى الدول والشركات الأكثر تقدماً تكنولوجياً بالذات في قطاع النفط والغاز الذي تحصل شركات التنقيب والاستكشاف الأجنبية العاملة فيه في الوطن العربي على حصة ضخمة من الاحتياطات المكتشفة تتراوح بين ٢٥ في المئة ونحو ٤٠ في المئة منها.

الجدول رقم (١)

عدد السكان والنتائج القومي ونصيب الفرد منه في البلدان العربية
مقارنة بالمتوسط العالمي عام ٢٠٠٥

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	النتاج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقاً لسعر الصرف السائد)	متوسط نصيب الفرد منه (بالدولار)	النتاج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقاً لتعديل القوى الشرائية مع الدولار)	متوسط نصيب الفرد منه
مصر	٧٤	٨٩,٣	١٢٠٧	٣٢٩	٤٤٤٠
الجزائر	٣٢,٨	١٠٢,٥	٣١٢٥	٢٢٢	٦٧٧٠
الأردن	٥,٤	١٢,٩	٢٣٨٩	٢٩	٥٢٨٠
الكويت	٢,٨	٨٠,٨	٢٨٨٥٧	٨٠,٨	٢٤٠١٠
لبنان	٣,٩	٢٢,١	٥٦٦٧	٢١	٥٧٤٠
موريتانيا	٣,١	١,٦	٤٤٤	٧	٢١٥٠
المغرب	٣١,١	٥٢	١٦٧٢	١٣٢	٤٣٦٠
عمان	٢,٥	٢٩,٧	١١٨٨٠	٣٧	١٤٦٨٠
السعودية	٢٣,١	٣٠٧,٤	١٣٣٠٧	٣٦٢	١٤٧٤٠
السودان	٣٤,٣	٢٨,٥	٨٣١	٧٢	٢٠٠٠
سوريا	١٨,١	٢٥,١	١٣٨٧	٧١	٣٧٤٠
الصومال	١٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	١٠	٢٨,٨	٢٨٨٠	٧٩	٧٩٠٠

يتبع

تابع

٩٢٠	١٩	٧٥٨	١٦,٣	٢١,٥	اليمن
٠٠	٠٠	٩٥٠	٣,٨	٤	الضفة وغزة
٢١٢٩٠	١٥,٥	١٩٧١٤	١٣,٨	٠,٧	البحرين
٢٢٤٠	١,٨	٨٧٥	٠,٧	٠,٨	جيبوتي
٠٠	٣١,٧	١١٣٢	٣١,٧	٢٨	العراق
٠٠	٤١,٦	٦٣٠٣	٤١,٦	٦,٦	ليبيا
٠٠	٣٤,٢	٤٨٨٥٧	٣٤,٢	٠,٧	قطر
٢٤٠٩٠	١٣٣,٦	٢٨٤٢٦	١٣٣,٦	٤,٧	الإمارات
٥٤٠٣	١٧١٩,٢	٣٣٢٠	١٠٥٦,٤	٣١٨,٢	إجمالي الدول العربية
٩٤٢٠	٦٠٦٤٤	٦٩٨٧	٤٤٩٨٣	٦٤٣٨	العالم
٥٧,٤	٢,٨	٤٧,٥	٢,٤	٤,٩	نسبة العرب من العالم (في المئة)

ملاحظتان: دول الدخل المنخفض هي التي يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٨٢٥ دولاراً في العام، ودول الدخل المتوسط المنخفض هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٨٢٥ دولاراً ويقل عن ٣٢٥٥ دولاراً في العام، ودول الدخل المتوسط المرتفع هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٣٢٥٥ دولاراً ويقل عن ١٠٠٦٦ دولاراً في العام، ودول الدخل المرتفع هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ١٠٠٦٦ دولاراً في العام.

- تمت إضافة قيمة الناتج القومي الإجمالي بالدولار وفقاً لسعر الصرف السائد للدول التي لا تتوافر عنها بيانات الناتج القومي الإجمالي وفقاً لتبادل القوى الشرائية بين عملتها والدولار.

المصدران: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦ (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٦)، ص ٢٦٠، و [New و World Bank, World Development Report 2007 (New و World Bank, World Development Report 2007), table 1, pp. 288-289 and table 6, pp. 298-299.

كما إنَّ نزيف الأموال العربية التي تهاجر إلى الخارج بدلاً من التحول إلى استثمارات محلية مباشرة محركاً للنمو والتشغيل والتقدم في الداخل يؤدي إلى خروج هذه الأموال من معادلة تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، ويساهم بالتالي في محدودية الناتج العربي وعدم تناسبه مع عدد سكان الوطن العربي ومساحته وموارده الطبيعية الكبيرة بالذات في مجال النفط والغاز الطبيعي والأراضي القابلة للزراعة والثروة الحيوانية ومنتجات المحاجر والعديد من المعادن الرئيسية.

أما بالنسبة إلى هياكل الاقتصادات العربية، فإن الزراعة والصناعات

الاستخراجية وفي مقدمتها النفط تسيطر على هذه الهياكل، وتعكس بصورة واضحة تدني مستوى تطور الكثير من الاقتصادات العربية، وعدم قدرتها على النمو الذاتي المتواصل، في ظلّ تبعية حركة نموها لأسعار وإيرادات تصدير مورد طبيعي ناضب هو النفط والغاز.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن قطاع الزراعة والصيد والغابات قد أسهم بنحو ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٤ في المئة على الصعيد العالمي في العام نفسه، وتعتبر الدول العربية الموجودة في قارة أفريقيا، إضافة إلى سوريا ولبنان واليمن مسؤولة بشكل رئيسي عن ارتفاع إسهام قطاع الزراعة العربي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، وهذا يبين أن بلدان الوطن العربي في مجموعها ما زالت ضمن المناطق الأكثر اعتماداً على هذا القطاع الأولي في تخليق الدخل.

كما أسهم قطاع الصناعة بنحو ٥٢,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مقارنة بنحو ٢٨ في المئة في المتوسط العالمي عام ٢٠٠٤، لكن الجانب الأعظم من هذا القطاع عبارة عن صناعات استخراجية ونفطية بالأساس، وهذه الصناعات الاستخراجية تدخل ضمن القطاع الأولي ولا تعبر عن أي تقدّم حقيقي في الاقتصاد. أما الصناعة التحويلية التي تعبر بحق عن مستوى تطور أي اقتصاد، فإن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي، لم تتجاوز ١٠,٢ في المئة، مقارنة بنحو ١٨ في المئة في المتوسط العالمي، ونحو ١٨ في المئة في الدول الصناعية المتقدمة، ونحو ١٥ في المئة في الدول منخفضة الدخل، ونحو ١٨ في المئة في الدول متوسطة الدخل ونحو ٣٦ في المئة في دول شرق آسيا والباسيفيكي سريعة النمو، ونحو ٣٩ في المئة في الصين، ونحو ٣١ في المئة في ماليزيا. وتعد حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية متدنية للغاية بالمقارنة مع مختلف مجموعات الدخل وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وبالذات بالمقارنة مع دول شرق آسيا والباسيفيكي والصين التي تسعى إلى التحول إلى دول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة يتم استخراجها مثلما هو الحال في البلدان العربية، ولأن الاقتصادات العربية التي يصنف بعضها على أنه اقتصاد نام والبعض الآخر على أنه اقتصاد متخلف في وضع اقتصادي يفرض عليها السعي إلى تحقيق التطور الصناعي كونه أساساً للتقدم ومعياراً له، فإن انخفاض حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية

مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعي وضعف فعالية برامج إصلاح اقتصادات البلدان العربية حتى الآن.

وفضلاً عن تدني حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي مقارنة بالمتوسط العالمي وبالحصص المناظرة في بلدان أخرى متقدمة ونامية وفقيرة، فإن هيكل قطاع الصناعة التحويلية في البلدان العربية يتركز أساساً في صناعات أقل تقدماً، وهو ما يظهر في محدودية الصادرات عالية التقنية التي بلغت قيمتها نحو ١٤١٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤، بحسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٦. وبالنسبة إلى قطاع الخدمات، فإنه أسهم بنسبة ٣٩,٨ في المئة من الناتج المحلي في الدول العربية، مقارنة بنحو ٦٨ في المئة في المتوسط العالمي.

ورغم المستوى المرتفع نسبياً لإسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي إلا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان استيراداً للسلع الزراعية والغذائية، كما هو واضح من الجدول رقم (٢)، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية نحو ٣١,٧ مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات الغذائية نحو ٢٦,٢ مليار دولار، وبلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو ٩٥,٨ دولاراً، أما الواردات العربية من الحبوب وهي السلعة الزراعية الاستراتيجية المؤثرة في حياة البشر نظراً إلى ضرورتها، فإنها بلغت نحو ٨,٢ مليار دولار، وبلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو ٣٠ دولاراً، مقارنة بنحو ٢,٨ دولار للفرد في الصين، ونحو ٧,٢ دولار للفرد في تركيا، ونحو ٢,٧ دولار للفرد في فيتنام، ونحو ٨,٦ دولار للفرد في فرنسا. أما الهند ذات الـ ١,١ مليار نسمة من السكان، فإنها مكثفية من إنتاج الحبوب والسلع الغذائية عموماً، وهذا الأمر يشير إلى حاجة هذا القطاع إلى التطوير وتغيير التركيب المحصولي ورفع الفعالية حتى يكون قادراً على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي العربي في مجال السلع الغذائية وعلى رأسها الحبوب التي يتركز العجز التجاري الزراعي العربي فيها رغم أنها تعتبر أهم السلع الاستراتيجية في المجال الزراعي، وللعلم فإن الدول الصناعية المتقدمة مثل فرنسا والولايات المتحدة وأستراليا والدول الأوروبية تركز على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وتستورد الفاكهة والخضر الأقل ضرورة من الحبوب التي تعتبرها سلعة استراتيجية لا ينبغي الاعتماد على الدول الأخرى في سد الحاجة منها، حتى لا تصبح مدخلاً للضغط على هذه الدول في أي أزمة سياسية أو اقتصادية دولية.

الجدول رقم (٢)

قيمة الواردات الزراعية والغذائية وواردات الحبوب ونصيب الفرد منها في البلدان العربية

الدولة	قيمة واردات الزراعة		حصة واردات الأغذية (في المئة)		قيمة واردات الأغذية		حصة واردات الأغذية (في المئة)		قيمة واردات الحبوب		حصة الحبوب (في المئة)		قيمة واردات الحبوب		نصيب الفرد عام ٢٠٠٤ من الواردات	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	من الغطاء	من الواردات
الجزائر	٣٠٦٢	٤٠٥٠	٨٨,٣٤	٨٧,٨٤	٢٧٠٥	٣٥٥٨	٣٦,٧	٣٤,١	١١٢٤	١٣٨١	١١٠,٢	١٣٨,٨	١١٠,٢	٤٢,٨	١١٠,٢	٤٢,٨
البحرين	٥٧٥	٥٤٥	٧٧,٥	٧٦,٥	٤٤٦	٤١٧	٥,٤	٦,٦	٣١	٣٦	٥٩٦	٣٦	٥٩٦	٥١	٥٩٦	٥١
مصر	٢٧٤١	٣٠١٤	٧٦,٩	٧٦	٢١٠٨	٢٢٩١	٤١,٥	٣٦,٤	١١٣٨	١٠٩٧	٣١,٢	١٠٩٧	٣١,٢	١٥	٣١,٢	١٥
الأردن	١٠٢٠	١٣٧٩	٨٠,٨	٨٣,٥	٨٢٤	١١٥٢	٢٤,٥	٢٨,٤	٢٥٠	٣٩٢	٢٠,٦	٣٩٢	٢٠,٦	٧٠	٢٠,٦	٧٠
الكويت	٩٧٦	١٠٩٣	٨٦,٣	٨٦,٩	٨٤٢	٩٥٠	١٣,٤	١٥	١٣١	١٦٤	٣٦٥	١٦٤	٣٦٥	٦٣	٣٦٥	٦٣
لبنان	١٢٨٥	١٣٤٦	٨٠,١	٧٨,٨	١٠٢٩	١٠٦١	١١,١	١١	١٤٣	١٤٨	٢٨٧	١٤٨	٢٨٧	٤٠	٢٨٧	٤٠
ليبيا	٧٨٤	١١٤٨	٩١,٤	٩١,٤	٧١٧	١٠٤٩	٣٢,٨	٥٤	٢٥٧	٦٢٠	١٨٤	٦٢٠	١٨٤	١٠٨,٩	١٨٤	١٠٨,٩
موريتانيا	٢٩١	٣٤٥	٧٤	٦٩,٢	٢١٥	٢٣٩	٢١	١٩,٤	٦١	٦٧	٧٩,٧	٦٧	٧٩,٧	٢٢,٣	٧٩,٧	٢٢,٣
المغرب	١٦٧١	٢٠٥٨	٧٦,٥	٧٧,٦	١٢٧٨	١٥٩٧	٣٣,٧	٣٨,٦	٥٦٣	٧٩٤	٥١,٤	٧٩٤	٥١,٤	٢٥,٥	٥١,٤	٢٥,٥
عمان	١١٤٧	١١٦٩	٦٥,٣	٨٤,٣	٧١٥	٩٨٦	١٠,١	١٤,٣	١١٦	٤٦٧	٣٤٠	٤٦٧	٣٤٠	٥٧,٦	٣٤٠	٥٧,٦
قطر	٥٠١	٤٤٨	٨٥,٣	٨٣,٨	٤٢٧	٣٧٥	٨,٨	٨	٤٤	٣٦	٦٢٥	٣٦	٦٢٥	٦٠	٦٢٥	٦٠

يتبع

تابع

السعودية	٦٠٢٥	٦٢٠٣	٨٤,٨	٨٨,١	٥١٠٩	٥٤٦٥	١٩,٥	٢١,٧	١١٧٥	١٣٤٦	٢١٩,٥	٥٤
السودان	٣٩٦	٦٣٨	٨٥,٨	٨٩,٦	٣٤٠	٥٧٢	٤٢	٥٣,٧	١٦٦	٣٤٣	١٦,٧	١٠
سوريا	١٠٥٠	١١٩٣	٧٤,٤	٧٣,٤	٧٨١	٨٧٦	١٩,١	٢٤,٦	٢٠١	٢٩٤	٤٨	١٦,٢
تنزس	٩٧٦	١١٨١	٧٣,٤	٦٩,٤	٧١٦	٨٢٠	٣٤,٨	٢٩,٣	٣٤٠	٣٤٦	٨٢,٨	٣٥
الإمارات	٣٩٠٢	٤٨٢٥	٨١,٤	٧٩,٢	٣١٧٦	٣٨٢١	٢٢,٤	١١,٨	٣٨٤	٥٦٩	١٢٣٣	٧٣,٦
اليمن	٣٠٤	١٠٥٠	٩٠,٨	٨٩,٧	٩١٢	٩٤٢	٣١,٣	٣٧,٩	٣١٤	٣٩٨	٤٥,٥	١٩,٢
جزر القمر	٣٠	٣٤	٨٨,٦	٨٩	٢٧	٣٠	٢٣,٧	٢٤,٩	٧	٩	٣٧,٥	١١,٣
الدول العربية المذكورة	٢٧٤٣٦	٣١٧١٩	٨١,٥	٨٢,٦	٢٣٣٦٧	٢٦٢٠١	٢٣,٩	٢٥,٩	٦٥٤٥	٨٢٠٧	٩٥,٨	٣٠
الصين	٣١٨٨٦	٤١٦٨٨	٦٤,٨	٦٢,٩	٢٠٦٦٢	٢٦٢٢٢	٥,٢	٨,٧	١٦٥٨	٣٦٢٧	١٩,٩	٢,٨
تركيا	٤١٧٩	٥٦٥٩	٥١	٤٦,٧	٢١٣١	٢١٧٦	١٦,٦	١١,٢	٦٩٤	٥٢٢	٣٠,١	٧,٢
فرنسا	٣٠٦٥٧	٣٤٢٣٨	٦٨,٣	٦٨,٩	٢٠٩٣٨	٢٣٨٦٦	١,٨	١,٩	٥٥٢	٦٥٨	٣٩٥	٨,٦
الهند	٤٩٠٤	٥١٠٨	٧٧	٧٧,٦	٣٧٧٦	٣٩٦٤	٣,٠٣	٦,٠٦	١	٣	-	-
فيتنام	١٥١٢	١٩٦٨	٤٦,٦	٤٧,٢	٧٠٥	٩٢٩	١٠,٨	١١,٢	١٦٣	٢٢٠	١١,٣	٢,٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٦ (روسيا: المنظمة، ٢٠٠٦)، جداول مختلفة.

٢ - توزيع الدخل وغياب اعتبارات العدالة

تتسم البلدان العربية بضعف اعتبارات العدالة في توزيع الدخل في الوقت الراهن، وبعد أن كان هذا الأمر مركزاً في البلدان التي تبنت نموذج الاقتصاد الحر منذ استقلالها، فإنه أصبح عاماً في كلّ البلدان العربية تقريباً. وتعاني بعض الدول العربية من الفقر بصفة عامة ومن سوء توزيع دخلها المحدود، بينما تعاني الدول العربية الغنية من سوء توزيع الدخل.

وقد سبقت الإشارة إلى الوضع السيئ للدول العربية من مقارنة متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها مع نظيره في العالم عامة، حيث أظهرت المقارنة مدى فقر الدول العربية مجتمعة بالمقارنة مع باقي العالم، وإضافة إلى الفقر العام للدول العربية بالمقارنة مع المتوسط العالمي، فإنه داخل كلّ دولة عربية هناك أثرياء وفقراء، وهناك فجوة كبيرة في الدخل بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا بالذات في الدول العربية الغنية نتيجة سوء توزيع الدخل والطبيعة الطبقية للنظم الحاكمة في مختلف البلدان العربية.

ورغم أن البيانات المتاحة في هذا المجال هي تلك التي قدمها عدد محدود من الدول العربية للبنك الدولي، وهي تميل إلى إظهار توزيع الدخل أكثر عدلاً عما هو في الواقع الفعلي، إلا أنها حتّى في صورتها الرسمية تبين سوء توزيع الدخل في البلدان العربية، وبالذات في تونس والمغرب وموريتانيا كما هو واضح من الجدول رقم (٣).

وإذا أضفنا الدخل الموزعة في الاقتصاد الأسود، وفي القلب منه الدخل الناتجة من الفساد والتي تذهب غالبيتها الساحقة إلى الطبقة العليا، فإن توزيع الدخل يصبح أكثر سوءاً. كما إن انتشار البطالة التي تحرم قطاعات واسعة من فرصة كسب عيشها تساهم بصورة كبيرة في توسيع نطاق انتشار الفقر وتراجع اعتبارات العدالة في توزيع الدخل.

ومن المهم الإشارة إلى أن سوء توزيع الدخل في أي بلد، وما يترتب عليه من إضعاف معدل نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات، يخلق ميلاً ركودياً في الأجل الطويل إذا لم يكن هناك طلب خارجي فعال على السلع والخدمات التي ينتجها هذا البلد.

الجدول رقم (٣)
توزيع الدخل في البلدان العربية (في المئة)

الدولة	سنة المسح	مؤشر جيتي	نصيب أفقر ١٠ في المئة من الدخل	نصيب أفقر ٢٠ في المئة من الدخل	نصيب الخامس الثاني من الدخل (في المئة)	نصيب الخامس الثالث من الدخل (في المئة)	نصيب الخامس الرابع من الدخل (في المئة)	نصيب أغنى ٢٠ في المئة من الدخل	نصيب أغنى ١٠ في المئة من الدخل	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم كنسبة من السكان (في المئة)	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم كنسبة من السكان (في المئة)
مصر	٢٠٠٠/٩٩	٣٤,٤	٨,٦	١٢,١	١٥,٤	٢٠,٤	٢٣,٦	٢٩,٥	٣,١	٤٣,٩	
الجزائر	١٩٩٥	٣٥,٣	٧	١١,٦	١٦,١	٢٢,٧	٤٢,٦	٢٦,٨	٢	١٥,١	
الأردن	١٩٩٧	٣٦,٤	٧,٦	١١,٤	١٥,٥	٢١,١	٤٤,٤	٢٩,٨	٢	٧,٤	
موريتانيا	٢٠٠٠	٣٩	٦,٢	١٠,٦	١٥,٢	٢٢,٣	٤٥,٧	٢٩,٥	٢٥,٩	٦٣,١	
العرب	١٩٩٩/٩٨	٣٩,٥	٦,٥	١٠,٦	١٤,٨	٢١,٣	٤٦,٦	٣٠,٩	٢	١٤,٣	
تونس	٢٠٠٠	٣٩,٨	٦	١٠,٣	١٤,٨	٢١,٧	٤٧,٣	٣١,٥	٢	٦,٦	
اليمن	١٩٩٨	٣٣,٤	٧,٤	١٢,٢	١٦,٧	٢٢,٥	٤١,٢	٢٥,٩	١٥,٧	٤٥,٢	

World Bank, *World Development Indicators 2005* (Washington, DC: The Bank, 2005), pp. 64-66 and 72-74.

المصدر :

٣ - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين التبعية لأسعار النفط وضعف الادخار والاستثمار

تشكل حركة أسعار النفط وعوائد البلدان العربية من صادراته عاملاً بالغ الأهمية في تحديد حركة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية انطلاقاً من تأثيره الحاسم على هذا المعدل في الدول العربية المصدرة للنفط. وبمراجعة الجدول رقم (٤) نجد أن عوائد صادرات النفط العربية قد شهدت زيادات ضخمة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، وتلك الزيادات لعبت دوراً رئيسياً في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، وفي تحديد معدلات نمو الاقتصادات العربية التي ما تزال تابعة لحركة أسعار النفط وتتحرك بالتوازي معها إلى حد بعيد.

الجدول رقم (٤)

تطور عوائد صادرات النفط العربية من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٥

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥ (**)
مصر	١٧٢٨	٢٥٥٥	٢٥٨٨	١٩١٧	٢٠١٥	٢٣٧٣	٢٨٤٤	٣٤٢٤
الجزائر	٥٩٧٠	٧٥٥٦	١٢٩٢٠	١١٧٣٦	١٢٣٧٠	١٢٣٠٠	١٣٨٦٢	٢٢٢١٨
ليبيا	٦١٤٠	٧٧٣٤	١٣٢٣٠	١٠٨٧٥	١٠٤٨٢	١٢٧٨٠	١٨٦٥٣	٢٧٨٠٤
تونس	٢٨٢	٤١٠	**	**	**	**	**	**
سوريا	١٣٢٠	١٩١٦	٢٧٤٣	٢١٦٣	٢٤٨٤	٢٧٠٤	٢٩٨٧	٣٥٣٧
السودان	٠٠	٠٠	٩٤٥	١٤٩٥	١٥١٢	١٩٠٨	٣١٩١	٥٤٦١
اليمن	١٤٢٠	٢٦٢٠	٣١٠٠	١٥٣٨	١٦٠٨	٢١٠٧	٣٠٥٢	٣٧٢٤
العراق	٦٧٩٠	١٢١٠٤	١٨١٥٠	١٥٦٨٥	١٠٤٠٠	٨٦٢٧	١٧٧٥١	٢٤٠٥٨
الإمارات	١٠٢٦٠	١٥٠٢١	٢٦١٤٨	٢٢٤١٤	١٧٣٠٠	١٨٦٠٧	٢٥٢٦٤	٤١٧٩١
البحرين	٨٠٠	١٧٠٦	٢٥٨٩	١٠٥٤	١٨٠٦	٢٦٧٧	٣١١٢	٢٨٦٦
السعودية	٣١٩٨٠	٤٤٩٣٤	٧٠٨٦٦	٥٩٧٨٨	٦٣٨١٤	٧٤٨٣٥	٩٧٦٥٤	١٤٧٦٧٤
قطر	٣١١٠	٤٧٧٥	٧٨٣٤	٦٩٦٤	٦٨٨٥	٧٥٠٠	٩٧٢٦	١٣٨٢٩
الكويت	٨٤٧١	١١٠٧٧	١٨١٨٣	١٤٩٧٦	١٤٠٥٧	١٩٠٠٢	٢٤٧٤١	٤٠١٨٣
عمان	٣٨٦٠	٥٦٨٥	٨٨٠٠	٧٦٩٧	٧٩٦٩	٨٠٨٠	٩١٠٥	١٣٣٧٣
إجمالي الدول العربية	٨٢١٣١	١١٨٠٤٥	١٨٨١٨٩	١٥٩٣٠٢	١٥٢٧٠٢	١٧٣٥٠٠	٢٤٣٤٩٣	٣٤٩٩٤٢ (**)

ملاحظتان: (*) تقديرات أولية.

(**) حجم الاستهلاك التونسي من النفط أصبح أكبر من حجم الإنتاج وبالتالي فإنها أصبحت دولة مستوردة صافية للنفط ومنتجاته.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣ (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٣)، ص ٣٠١، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ص ٣١٥.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٥) نجد أن البلدان العربية المصدرة للنفط قد حققت معدلات نمو معتدلة أو جيدة في عام ٢٠٠٦، في ظلّ ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية، وربما يكون العراق الذي لا تتوفر بيانات موثوق بها عنه، هو الاستثناء من هذه القاعدة في ظلّ احتدام المقاومة الوطنية للاحتلال والتصاعد المروع للصراعات الطائفية والتي توجد مناخاً أمنياً - سياسياً غير ملائم لتدفق الاستثمارات الجديدة المحلية والخارجية، وهي الاستثمارات المحركة للنمو الاقتصادي في أي بلد في العالم.

أما البلدان المستوردة للنفط مثل تونس والمغرب والأردن، فإنها حققت هي الأخرى معدلات نمو جيدة في عام ٢٠٠٦، كما هو واضح من الجدول رقم (٤)، وذلك في ظلّ تحسن العوامل الداخلية المحفزة للنمو في تلك البلدان وعلى رأسها معدلات الاستثمار، وأيضاً في ضوء حوافز النمو المرتبطة بالتجارة الخارجية لتلك البلدان، وكان لبنان هو الاستثناء من حالة النمو العامة للاقتصادات العربية، حيث تعرض اقتصاده لحالة من الركود العميق بسبب العدوان الإسرائيلي الغاشم عليه في صيف عام ٢٠٠٦، وهو ما ستعرض له بصورة أكثر تفصيلاً في موضع لاحق.

الجدول رقم (٥)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية وإجمالي العالم ودول ومناطق مختارة (في المئة)

الدولة	متوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المعدل المقدر لعام ٢٠٠٦ في تقرير نيسان/ أبريل ٢٠٠٦	المعدل المقدر لعام ٢٠٠٦ في تقرير أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦
مصر	٣,٤	٧,٥	٦,١	٥,٤	٣,٥	٣,٢	٣,١	٤,٩	٥,٢	٥,٦
الجزائر	١	٥,١	٣,٢	٢,٢	٢,٦	٤,٧	٦,٩	٥,٣	٤,٩	٤,٩
جيبوتي	- ١,٦	٠,١	٣	٠,٥	٢	٢,٦	٣,٢	٣	٤,٢	٤,٢
موريتانيا	٢,٢	٢,٨	٦,٧	١,٩	٢,٩	١,١	٥,٦	٥,٢	١٨,٤	١٤,١
المغرب	٣,١	٧,٧	- ٠,١	١	٦,٣	٣,٢	٥,٥	٤,٢	١,٧	٧,٣
السودان	٢,٦	٤,٣	٣,١	٨,٤	٦,٢	٦,٤	٤,٩	٥,٢	١٣	١٢,١
تونس	٤,١	٤,٨	٦,١	٤,٧	٤,٩	١,٧	٥,٦	٦	٤,٢	٥,٨
البحرين	٤,٩	٤,٨	٤,٣	٥,٢	٤,٦	٥,٢	٧,٢	٥,٤	٦,٩	٧,١
الأردن	٢,٦	٣	٣,٤	٤,٣	٥,٣	٥,٨	٤,٢	٨,٤	٧,٢	٦

يتبع

تابع

٦,٢	٦,٢	٨,٥	٦,٢	١٣,٤	٥,١	٠,٧	٤,٧	١,٨ -	٣,٧	١,٢	الكويت
٣,٢ -	٣	١	٦	٥	٢,٩	٤,٢	١,٢	١,٢ -	٢,٣	٣,٦ -	لبنان
٥	٥	٣,٥	٤,٦	٩,١	٣,٣	٤,٥	١,١	٠,٣	٠,٤ -	٠,٣	ليبيا
٧,١	٦,٢	٦,٧	٥,٦	٢	٢,٦	٧,٥	٥,٥	٠,٢ -	٢,٧	٥,٥	عمان
٦,٧	٧,١	٦,٥	١١,٢	٥,٩	٧,٣	٤,٥	٩,١	٤,٥	١١,٧	٤	قطر
٥,٨	٦,٣	٦,٦	٥,٣	٧,٧	٠,١	٠,٥	٤,٩	٠,٧ -	٢,٨	٣,٧	السعودية
٣,٢	٣,٦	٢,٩	٣,١	١	٣,٧	٣,٧	٢,٣	٣,١ -	٥,٦	٦	سوريا
١١,٥	٦,٥	٨,٥	٩,٧	١١,٩	٢,٦	١,٧	١٢,٤	٣,١	٠,١	٦,٣	الإمارات
٣,٩	٣,٩	٣,٨	٢,٦	٣,١	٣,٩	٤,٦	٤,٤	٣,٥	٥,٣	٠٠	اليمن
١,٢	٣	٤,٢	٠,٢ -	٢,٥	٤,١	٣,٣	١,٤	١,٩	١,٢	١,١	جزر القمر
٥,١	٤,٩	٤,٩	٥,٣	٤,١	٣,١	٢,٦	٤,٩	٣,٧	٢,٨	٣,٤	العالم
٧,٣	٦,٩	٧,٤	٧,٧	٦,٧	٥,١	٤,٤	٦,١	٤,١	٣	٤,١	السدول النامية
١٠	٩,٥	١٠,٢	١٠,١	١٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٧,١	٧,٨	٩,٩	الصين

المصدران : International Monetary Fund [IMF]: *World Economic Outlook: Globalization and Inflation* (Washington, DC: IMF, 2006), pp. 177, 184 and 186, and *World Economic Outlook: Financial Systems and Economic Cycles* (Washington, DC: IMF, 2006), pp. 189 and 196-198.

ومن الممكن أن تستمر معدلات النمو الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة، كتلك التي حققتها في السنوات الأخيرة، في ظلّ ارتفاع أسعار النفط، وذلك إذا استمرت أسعار النفط عند مستوياتها التي تحققت في عام ٢٠٠٦ أو ارتفعت عنها، لكن ذلك لن يؤدي إلى تطوير تلك الاقتصادات وجعلها قادرة على النمو الذاتي المستمر، إلا إذا تمّ وضع خطط علمية وواقعية لتوظيف إيرادات النفط في داخل الاقتصادات المصدرة للنفط من أجل إقامة مشروعات صناعية وخدمية وزراعية قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية لتلك البلدان من السلع والخدمات وقادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والمساهمة بفعالية في حركة الصادرات الدولية للسلع الصناعية والخدمات المالية والتجارية، أو توظيف الفوائض النفطية التي لا تجد لها مجالاً للتوظيف في البلدان النفطية، لاعتبارات تتعلق بالقدرة الاستيعابية لاقتصادات تلك البلدان، في بلدان المنطقة العربية على أساس تبادل المصالح.

وفي الحالة المعاكسة، وهي حدوث تراجع مؤثر في أسعار النفط، فإن

الاقتصادات العربية المنتجة والمصدرة له والتي تتحرك بالتوازي مع حركة أسعار النفط وإيراداتها من تصديره ستتعرض للتراجع وربما تنحدر إلى هوة الركود كما حدث في أعقاب انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦.

وتجدر الإشارة إلى أن المحرك الأساسي للنمو في الاقتصادات التي لا تعتمد على ريع ثروات ناضبة مثل النفط هو معدلات الادخار والاستثمار، فالادخار يحدد ما تقتطعه أي أمة من دخلها الآني ويوفر التمويل الضروري للاستثمارات، والاستثمار يحدد ما تتم إضافته من طاقات جديدة للجهاز الإنتاجي تساهم في رفع الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه وبالتالي مستويات المعيشة في المستقبل، وتستوعب عاملين جدد في هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، والمؤشران معاً يحددان تضحية أية أمة بالاستهلاك والإشباع الممكن في الحاضر من أجل تحقيق دخول أكبر وإمكانيات أعلى للاستهلاك والإشباع من السلع والخدمات في المستقبل.

ورغم ارتفاع معدلات الادخار في الدول العربية المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة إلا أنها متذبذبة وتتحرك بصورة طردية بالتوازي مع حركة أسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديره، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو ٤٥ في المئة، ٤٢ في المئة، ٣٤ في المئة، ٢٦ في المئة في كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب في عام ٢٠٠٣، مقارنة بنحو ٢١ في المئة في المتوسط العالمي في العام المذكور. أما الكويت وهي من كبريات الدول المصدرة للنفط وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها ٢٨٨٥٧ دولاراً عام ٢٠٠٥، فإن معدل الادخار فيها لم يتجاوز ١٨ في المئة عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة إلى معدل الاستثمار الحقيقي المتمثل في معدل تكوين رأس المال الثابت في هذه الدول بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، فإنه يقل كثيراً عن المتوسط العالمي، حيث بلغ هذا المعدل في كل من السعودية والكويت بالترتيب، نحو ١٦ في المئة، ١٤ في المئة عام ٢٠٠٥ بحسب بيانات البنك الدولي، وكان هذا المعدل قد بلغ نحو ١٨ في المئة، ١٤ في المئة في عمان وليبيا بالترتيب في عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٢١ في المئة، في المتوسط العالمي، ونحو ٣٤ في المئة في البلدان سريعة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادي في العام المذكور، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات في بعض هذه البلدان خصوصاً عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المحدودة وليس من أجل التصدير، كما يعكس أيضاً أن جانباً مهماً من مدخرات تلك البلدان يتسرب إلى الخارج سواء في صورة استثمارات مباشرة، أو في الاقتصاد الرمزي في أسواق رأس المال وأسواق العملات.

وهناك دول مصدرة صغيرة أو متوسطة للنفط مثل مصر واليمن تحقق معدلات ادخار متدنية أيضاً، حيث بلغ المعدل في الدولتين بالترتيب نحو ١٧ في المئة، ١٢ في المئة في عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٢٠ في المئة في المتوسط العالمي في العام نفسه، وبالنسبة إلى معدل الادخار المحلي في سوريا والسودان وتونس والمغرب، فقد بلغ في هذه الدول بالترتيب، نحو ٢٠ في المئة، ١٥ في المئة، ٢٢ في المئة، ٢٨ في المئة في عام ٢٠٠٤.

وفي ما يتعلق بمعدل الاستثمار الحقيقي أو معدل تكوين رأس المال الثابت باعتباره نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ في سوريا والسودان وتونس والمغرب نحو ٢٣ في المئة، ٢٠ في المئة، ٢٥ في المئة، ٢٤ في المئة على التوالي في عام ٢٠٠٤. ومن البديهي أن وجود فجوة بين معدل الاستثمار الأكبر من معدل الادخار يعني أن الدولة التي تعاني من هذه الفجوة تحتاج إلى التمويل الخارجي أيًا كانت صورته.

ويمكن القول إجمالاً إن معدلات الاستثمار الراهنة في البلدان العربية باستثناء الجزائر وإلى حد ما تونس والمغرب تعتبر متدنية للغاية، ولا يمكنها أن تساهم في تحقيق دورات قوية من النمو الاقتصادي الحقيقي في البلدان العربية، بما في ذلك البلدان العربية الغنية، ولا بُد من العمل على تطوير بيئة الاستثمار بمختلف معطياتها الاقتصادية والسياسية والأمنية في العديد من الدول العربية حتى تكون مؤهلة لاستنهاض الاستثمارات المحلية الحاسمة في تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المساعدة في هذا الاتجاه.

٤ - تغيرات متناقضة في معدلات التضخم

شهدت حركة معدلات التضخم في البلدان العربية تغيرات متناقضة الاتجاه في عام ٢٠٠٦، حيث ارتفع المعدل بقوة في عدد من البلدان هي: الجزائر والمغرب وتونس والأردن ولبنان واليمن، وارتفع بشكل محدود في ليبيا وقطر والسعودية وجزر القمر. وفي الاتجاه المعاكس تراجع المعدل في مصر وموريتانيا وسوريا بقوة، وتراجع بشكل محدود في السودان والكويت والإمارات وجيبوتي، كما هو واضح من الجدول رقم (٦) وارتبطت هذه التغيرات بالأساس بالتغيرات في السياسات الداخلية في مجال الدعم السلعي وتسعير السلع، كما ارتبطت بارتفاع أسعار النفط ومنتجاته ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل قوي في الدول العربية المستوردة للنفط مثل المغرب وتونس والأردن، كما إن التضخم المستورد المرتبط بارتفاع أسعار الواردات قد ساهم بدوره في تحديد معدل التضخم في البلدان المعتمدة بصورة كثيفة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية فيها من خلال الواردات.

الجدول رقم (٦)
معدلات ارتفاع أسعار المستهلكين في الدول العربية (معدلات التضخم)
من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٦ (في المئة)

الدولة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦(*)
مصر	١٣,٤	٥	٣,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٣,٢	١٠,٣	١١,٤	٤,١
الجزائر	١٨,٢	٥	٢,٦	٠,٣	٤,٢	١,٤	٢,٦	٣,٦	١,٦	٥
جزر القمر	٢,٨	١,٢	١,١	٥,٩	٥,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٥	٣,٦	٣,٨
جيبوتي	٤,٩	٢,٢	٠,٢	١,٦	١,٨	٠,٦	٢	٣,١	٣,١	٣
موريتانيا	٥,٥	٦	٣,٦	٦,٨	٧,٧	٥,٤	٥,٣	١٠,٤	١٢,١	٦
المغرب	٤,٧	٢,٧	٠,٧	١,٩	٠,٦	٢,٨	١,٢	١,٥	١	٢,٥
السودان	٨٧,٦	١٧,١	١٦	٨	٤,٩	٨,٣	٧,٧	٨,٤	٨,٥	٧
تونس	٥,٧	٣,١	٢,٧	٢,٣	٢	٢,٧	٢,٧	٣,٦	٢	٣,٩
البحرين	١,١	- ٠,٤	- ١,٣	- ٠,٧	- ١,٢	- ٠,٥	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٦
الأردن	٧,٧	٣,١	٠,٦	٠,٧	١,٨	١,٨	١,٦	٣,٤	٣,٥	٦,٣
الكويت	٣,٧	٠,٦	٣,١	١,٦	١,٤	٠,٨	١	١,٣	٣,٩	٣,٥
لبنان	٤٤,٢	٤,٥	٠,٢	- ٠,٤	- ٠,٤	١,٨	١,٣	- ١,٣	٠,٣	٤,٥
ليبيا	٦,٣	٣,٧	٢,٦	- ٢,٩	- ٨,٨	- ٩,٩	- ٢,١	- ٢,٢	٢,٥	٣
عمان	١,٨	٠,٤	٠,٥	- ١,٢	- ٠,٨	- ٠,٢	٠,٢	٠,٨	٣,٢	٣
قطر	٣,٢	٢,٩	٢,٢	١,٧	١,٤	٠,٢	٢,٣	٦,٨	٨,٨	٩
السعودية	١,٥	- ٠,٢	- ١,٣	- ١,١	- ١,١	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٧	١
سوريا	١٢,١	- ١	- ٣,٧	٣,٩	٣,٤	- ٠,٥	٥,٨	٤,٤	٧,٢	٥,٦
الإمارات	٣,٩	٢	٢,١	١,٤	٢,٨	٢,٩	٣,١	٥	٨	٧,٧
اليمن	٣٧,٢	١١,٥	٨	١٠,٩	١١,٩	١٢,٢	١٠,٨	١٢,٥	١١,٨	١٥,٥
الدول النامية	٥٣,٥	١١	١٠	٧	٦,٥	٥,٧	٥,٨	٥,٦	٥,٣	٥,٢
الصين	١١,٤	- ٠,٨	- ١,٤	٠,٤	٠,٧	- ٠,٨	١,٢	٣,٩	١,٨	١,٥

ملاحظة: (*) تقديرات.

المصدر: IMF, *World Economic Outlook: Financial Systems and Economic Cycles*, pp. 200 and 204-206.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب معدل التضخم يتعرض إلى التلاعب في الدول العربية وفي الدول النامية والأقل نمواً وفي النظم التي تتسم بضعف الشفافية عموماً، وذلك من خلال التلاعب في السلة السلعية والخدمات التي يتم احتساب

التضخم على أساسها، لترجيح وزن السلع والخدمات التي تتسم حركة أسعارها بالبطء، بحيث يأتي معدل التضخم أقل كثيراً من الواقع، لإعطاء انطباع عام بنجاح السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة في السيطرة على معدل التضخم، لذلك يمكن القول إن الكثير من بيانات التضخم الرسمية في البلدان العربية لا يعبر عن حركة الأسعار الفعلية في الواقع.

وينبغي التأكيد أن ارتفاع معدل زيادة أسعار المستهلكين، أي مؤشر معدل التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأثرياء وأصحاب حقوق الملكية بصفة عامة على حساب أصحاب حقوق العمل الذين تتسم دخولهم بالجمود النسبي مثل العمال والموظفين وأصحاب المعاشات.

٥ - استمرار البطالة عند مستويات مرتفعة

استمرت المنطقة العربية تعاني من معدلات بطالة بالغة الارتفاع تضعها على رأس مناطق العالم المصابة بالبطالة بكل أنواعها والتي تشير إلى أن هذا المعدل يبلغ نحو ١٥ في المئة في المنطقة العربية إجمالاً. ويعتبر ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية انعكاساً منطقياً لتدني معدلات الاستثمار في هذه البلدان كما أوضحنا آنفاً، حيث إن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة في أي اقتصاد، كما يعبر ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية عن ضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلي من خلال إتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي.

وتنفرد الجزائر بأنها حققت إنجازاً كبيراً في تخفيض عدد العاطلين ومعدل البطالة، وكان عدد العاطلين في الجزائر قد تراجع من ٢,٤ مليون عاطل عام ٢٠٠٢، إلى ٢,١ مليون عاطل عام ٢٠٠٣، إلى ١,٧ مليون عاطل عام ٢٠٠٤، إلى ١,٥ مليون عاطل عام ٢٠٠٥، وتراجع معدل البطالة من ٢٥,٩ في المئة عام ٢٠٠٢، إلى ٢٣,٧ في المئة عام ٢٠٠٣، إلى ١٧,٧ في المئة عام ٢٠٠٤، إلى ١٥,٣ في المئة عام ٢٠٠٥. ورغم أن عدد العاطلين ومعدل البطالة في الجزائر يظلان مرتفعين، إلا أن الجزائر حققت إنجازاً حقيقياً في تقليص البطالة، ويمكن فهم الإنجاز في ضوء ارتفاع معدلات الاستثمار في الجزائر كما أوضحنا سابقاً.

وتشير البيانات الحكومية المصرية إلى أن معدل البطالة في مصر قد بلغ نحو ١١,٢ في المئة في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتراجع إلى ١٠ في المئة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

٢٠٠٦، وذلك بناء على بيانات غير صحيحة تشير إلى جمود تعداد قوة العمل المصرية في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ عند نفس مستواه في العام المالي السابق عليه، متجاهلة نحو مليون شخص يدخلون سنوياً إلى سوق العمل، وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة قد بلغ نحو ١٣,٩ في المئة في تونس في عام ٢٠٠٤، بينما يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٣ إلى أن معدل البطالة بلغ ١٣,٩ في المئة، ٥,٥٠ في المئة، ٣,٦ في المئة في الأردن والبحرين والكويت بالترتيب في عام ٢٠٠٣، بناء على البيانات الحكومية في البلدان المذكورة. كما بلغ معدل البطالة في متوسط الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢ نحو ١٧,٢ في المئة، ١٧ في المئة، ١١,٧ في المئة، ١١,٥ في المئة، ١١,٧ في المئة في عمان والسودان وليبيا واليمن وسوريا بالترتيب.

وقد سجلت أعلى مستويات البطالة عربياً وعالمياً في البلدين العربيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي وهما فلسطين والعراق. وقد تزايدت البطالة في فلسطين، في ظلّ الهجمة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، وتفاقم الوضع في ظلّ الاقتتال الداخلي الفلسطيني عام ٢٠٠٦ والذي يشيع حالة من الاضطراب الأمني الذي يضاعف من مشاكل مناخ الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. أما في العراق، فقد تفاقمت البطالة في ظلّ التدمير الأمريكي للبنية الاقتصادية للعراق وللدولة العراقية وأجهزتها، خلال عملية الغزو والاحتلال الأمريكي - البريطاني لهذا البلد العربي الكبير، وتفاقمت المأساة بما تقوم به عصابات الموت والمليشيات العميلة من تخريب العراق بالحرب الطائفية والقتل على الهوية الطائفية، بما يدمر فرص الاستثمارات الجديدة التي تحرك النمو وتساعد على إيجاد فرص للعمل في الاقتصاد العراقي.

والحقيقة أن ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية يشكل هدراً لعنصر العمل العربي الذي يعد الأكثر فعالية من بين كل عناصر الإنتاج، فضلاً عن أن هذه المعدلات المرتفعة تلقي بأعداد كبيرة، غالبيتها الساحقة من المعلمين تعليماً متوسطاً وعالياً بحسب البيانات الرسمية العربية، إلى هوة الفقر في ظلّ عدم وجود مصدر متجدد للدخل، كما يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى رفع معدل الإعالة بصورة لافتة، حيث بلغ عدد سكان الدول العربية نحو ٣٠٧ ملايين نسمة عام ٢٠٠٤، يعمل منهم نحو ١١٥ مليوناً، بما يعني أن معدل الإعالة في الدول العربية مجتمعة قد بلغ نحو ٢,٦٧ شخصاً لكلّ عامل في العام المذكور، علماً بأن المعدل المناظر عالمياً قد بلغ نحو ٢,١٤ شخصاً لكلّ عامل، وفضلاً عما تمثله البطالة من هدر للمورد البشري وإفقار

للعاطلين بصورة إجبارية وإفقار للمجتمع ككل من خلال رفع معدل الإعالة، فإن نتائجها المذكورة تمثل سبباً مهماً لتزايد العنف الجنائي والسياسي في البلدان العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة لأجل طويلة، وبخاصة أنه لا يوجد نظام لإعانة العاطلين وكفالتهم من قبل الدولة في هذه البلدان.

ويلاحظ أن تفاقم مشكلة البطالة على النحو السابق يحدث في الوقت الذي يعمل فيه في الأقطار العربية وبخاصة الخليجية ما يقارب الخمسة ملايين عامل أجنبي، وهنا يثور السؤال عن إمكانية الاقتداء بما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي من حيث أفضلية العمل والإقامة لمواطني دول الاتحاد، بمعنى إعطاء الأفضلية ذاتها لمواطني دول الجامعة العربية.

٦ - الاقتصاد اللبناني وتأثيرات العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦

شنت إسرائيل حرباً عدوانية همجية ضدّ لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، ومنذ اللحظة الأولى لتلك الحرب ظهر واضحاً أن واحداً من أهم أهداف إسرائيل هو تخطيم البنية الأساسية والاقتصادية اللبنانية عبر عمليات همجية وإجرامية من التدمير الهستيري للطرق والجسور والموانئ ومحطات الكهرباء والمياه والمصانع، فضلاً عن التدمير غير الأخلاقي لمنازل المدنيين وسياراتهم وشاحناتهم في القرى والمدن جنوباً وشمالاً وشرقاً وغرباً.

ويبدو جلياً أن هناك روحاً انتقامية وراء شمول العدوان الإسرائيلي لكلّ شيء بما يتجاوز أية مقتضيات لمواجهة حزب الله، وربما تكون هذه الروح الانتقامية مرتبطة برغبة إسرائيل في منع استعادة لبنان لدوره بوصفه مركزاً مالياً وسياحياً وتجارياً إقليمياً، بما يقطع الطريق على طموحاتها للقيام بهذه الأدوار في أي إطار شرق أوسطي ترغب فيه إسرائيل وتخطط الولايات المتحدة له لإدماج إسرائيل مع الاقتصادات العربية من موقع مهيمن ومدعوم من الشركات الغربية والأمريكية خصوصاً.

ورغم أن ردّ حزب الله على العدوان بقصف العمق الإسرائيلي بالصواريخ قد أدى إلى العديد من النتائج الاقتصادية الوخيمة على إسرائيل، إلا أن الفارق الهائل في القوة وفي القدرات التدميرية بين إسرائيل وحزب الله جعل الفارق بين الأثار الاقتصادية للحرب متبايناً بشكل كبير على الطرفين.

وتشير بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم (٢٠٠٧) إلى أن الدخل القومي الإجمالي للبنان البالغ عدد سكانه نحو ٤ ملايين نسمة قد بلغ نحو

٢٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وبلغ متوسط نصيب الفرد منه نحو ٦١٨٠ دولاراً في العام نفسه. أما الناتج القومي اللبناني المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية مع الدولار، فقد بلغ ٢١ مليار دولار في العام نفسه، وبلغ متوسط نصيب الفرد منه نحو ٥٧٤٠ دولاراً في العام المذكور^(١).

ويرتكز الاقتصاد اللبناني على قطاع الخدمات الذي يسهم بنحو ٧٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الصناعة الذي يسهم بنحو ٢١ في المئة من هذا الناتج، بينما يقتصر إسهام قطاع الزراعة على ٧ في المئة فقط، وبالتالي، فإن قطاع الخدمات هو القطاع القائد في الاقتصاد اللبناني، وهو يرتكز على السياحة وما يرتبط بها من خدمات النقل والمطاعم والفنادق، كما يرتكز على الخدمات المالية والتأمينية والتجارية.

ويتسم قطاع الخدمات عامة وقطاع السياحة بصفة خاصة بالحساسية الشديدة لأي اضطراب أمني أو عسكري، لذا فإن العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان قد أثر بشدة على اقتصاد ذلك البلد، حيث توقفت السياحة الأجنبية تقريباً، وسيظل قطاع السياحة اللبناني يعاني من تداعيات هذا العدوان، طالما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية تضمن أمن لبنان واستقراره. وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا لبنان نحو ١,٣ مليون سائح، وأنفقوا فيه ٥٩٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وهذا يعني أن الشلل الذي أصاب هذا القطاع سيؤدي إلى انخفاض إيرادات لبنان من النقد الأجنبي بشدة، بعد أن كانت التوقعات اللبنانية تذهب إلى أن عدد السياح يمكن أن يصل إلى ١,٦ مليون سائح عام ٢٠٠٦.

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي (انظر الجدول رقم (٥)) إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي اللبناني والذي كان الصندوق قد قدر أنه سيبلغ ٣ في المئة في عام ٢٠٠٦ في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ قبل نشوب الحرب، قد أعيد تقديره بنحو ٣,٢ في المئة من قبل الصندوق في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وهذا التدهور الشديد عائد كلية إلى تأثيرات العدوان الإسرائيلي، بما يعني أن لبنان خسر أكثر من ٦ في المئة من ناتجه المحلي الإجمالي نتيجة هذه الحرب، كذلك فإن معدل التضخم الذي كان مقدراً له قبل الحرب ألا يتجاوز نحو ٢,٥ في المئة عام ٢٠٠٦، قد ارتفع إلى ٤,٥ في المئة بسبب التأثيرات السلبية للحرب على هذا المؤشر، بالذات أثناء المعارك والحصار

World Bank, *World Development Report 2007: Development and the Next Generation* (١)
(Washington, DC: The Bank, 2006).

الإسرائيلي للموانئ اللبنانية وللطرق البرية التي تربط لبنان بسوريا^(٢).

وإذا كان لبنان قد نجح في العام المالي المنتهي في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ في تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري قيمته ١,٨ مليار دولار، فإن هذا الفائض مهدد بالتحول إلى عجز بسبب الأضرار الجسيمة التي تعرض لها قطاع السياحة بالذات، كذلك فإن لبنان تلقى استثمارات غير مباشرة بلغت نحو ٢٦٣٢ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وهي استثمارات شديدة الحساسية للاضطراب الأمني والعسكري، وبالتالي فإنه من المرجح أن يكون قسم مهم منها قد انسحب من السوق. أما بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن التدفقات التي توجهت إلى لبنان منها بلغت نحو ٢٥٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة بنحو ١٨٩٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤، مما كان يشير بوضوح إلى تعاضم تدفقات الأموال العربية والأجنبية إلى لبنان بوصفها استثمارات مباشرة، وهذه الاستثمارات الأجنبية لا تخرج من أي سوق بسهولة سواء لصعوبة التسجيل أو لأنها قائمة على توقعات متوسطة وطويلة الأجل، ويمكنها أن تصمد خلال فترات التوتر. لكن الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ من المرجح أن تكون قد أدت إلى حدوث تراجع كبير في التدفقات الجديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان.

أما الخسائر اللبنانية الناجمة عن دمار المنشآت الصناعية ومنشآت البنية الأساسية والعقارات، وتلك الناتجة من إتلاف المزروعات والسلع، أو تعطيل حركة الاقتصاد بعد تدمير البنية الأساسية، فإنها تعد هائلة، ويقدر بعض الجهات الرسمية اللبنانية أن الخسائر الاقتصادية بسبب الحرب قد تجاوزت ٣ مليارات دولار على الأقل.

وتجدر الإشارة إلى أن التأثيرات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على لبنان التي طالت كل لبنان قد تركزت على نحو خاص في منطقة جنوب لبنان التي دارت فيها المعارك، وأيضاً في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، حيث يوجد معقل حزب الله، ومن المؤكد أن أهالي هذه المناطق قد عانوا أكثر من غيرهم من تلك الحرب، وبالذات الفقراء منهم المضطرون للانزراع في موطنهم لعدم وجود قدرات مالية تمكنهم من الهروب من مناطق القتال إلى مناطق أقل خطورة.

ومن اللافت أن حزب الله قد وعد بتقديم تعويضات كاملة لكل من تهدمت منازلهم، وأشارت الأنباء إلى أن عدد الشقق والمنازل المهدامة قد تجاوز ١٥ ألف

International Monetary Fund [IMF]: *World Economic Outlook: Globalization and Inflation* (٢) (Washington, DC: IMF, 2006), and *World Economic Outlook: Financial Systems and Economic Cycles* (Washington, DC: IMF, 2006).

وحدة، وهذا يتطلب قرابة نصف مليار دولار، وهو مبلغ ضخم بالنسبة إلى حزب الله، وربما يعتمد الحزب في تحقيق وعوده على مساعدات خارجية.

وبالرغم من أن لبنان قد تلقى وعوداً في مؤتمر باريس ٣ بتقديم نحو ٧,٦ مليار دولار إليه إلا أن تنفيذ هذه الوعود بالكامل أمر مشكوك فيه، طبقاً لخبرات المؤتمرات السابقة، كما إن تقديم هذه القروض إلى لبنان سوف يزيد من مديونيته الثقيلة أصلاً والتي بلغت نحو ٢٢,٢ مليار دولار وفقاً لبيانات البنك الدولي، بينما تصل بعض التقديرات بها إلى أكثر من ذلك بكثير في ظل وجود الكثير من القروض الخاصة غير المسجلة.

والحقيقة أن الدول العربية مدعوة لمساندة لبنان اقتصادياً، في إطار مسعى عربي مطلوب لإعادة الاستقرار إلى هذا البلد العربي الذي يعاني من اضطرابات سياسية حادة يمكن أن تتفاقم إذا لم تتم السيطرة عليها، ويمكن للدول العربية الغنية المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي أن تساعد لبنان من خلال تلبية احتياجاته من النفط، كما إن هذه الدول يمكنها أن تقدم للبنان منحة مالية قيمتها ٢,٥ مليار دولار توازي نحو ربع دولار عن كل برميل من الصادرات النفطية الخليجية، لتساعد في تخفيف معاناة أبنائه وفي عملية إعادة بناء ما خربته الحرب، وإذا كانت الدول العربية الغنية المصدرة للنفط قد قدمت منحة تزيد قيمتها على ١,٥ مليار دولار إلى الولايات المتحدة التي لم تساند الحقوق العربية أبداً والتي بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل سنوياً في عام ٢٠٠٥ نحو ٤٣٧٤٠ دولاراً، لمساعدتها على مواجهة آثار إعصار كاترينا في عام ٢٠٠٥ فإن شعب لبنان الذي يقل متوسط نصيب الفرد فيه من الدخل عن ٥ آلاف دولار سنوياً يستحق المساندة المالية السريعة بصورة أكثر قوة وفعالية.

وهذه المنحة المطلوبة للبنان لن تشكل عبئاً ثقيلاً على الدول العربية الغنية، لأنها حققت قفزات كبيرة في إيراداتها النفطية، كما إن مثل هذه المساعدات ستعد انتصاراً لقيم الانتماء العربي المشترك.

خاتمة

على الرغم مما تحقق في نضال الأمة من إنجازات في النطاق الزمني لهذا التقرير، فليس خافياً أن هذه الإنجازات قد ارتبطت أساساً بقوى المقاومة والممانعة في النظام وليس بقواه الرسمية. ومع أن الرهان على إصلاح النظام العربي الرسمي سواء من منظوره الكلي أو منظور الوحدات المكونة له قد يبدو نوعاً من السداجة المفرطة، فإن جسامة التحديات التي تواجهها الأمة والمخاطر التي تحيط بها قد تحرمنا من رفاهية إسقاط هذا النظام من اعتبارنا، وقد ثبت على أية حال أن مصالح النظم الحاكمة في دوله قد تدفعها من حين إلى آخر إلى تبني مواقف واتخاذ خطوات لا تفي بطبيعة الحال بمتطلبات إقالة الأمة من عثرتها ووضع أقدامها على بداية طريق النهضة، ولكنها - أي تلك المواقف والخطوات - قد تفيد في وقف تدهور أو تحقيق هدف.

وقد انتهى إعداد التقرير في آذار/مارس ٢٠٠٧ وأنظار الأمة معلقة بقمة الرياض ما بين متفائل بأن يكون نهج اتفاق مكة تعبيراً عن جديد في النظام العربي يدرك المخاطر وتداعياتها ويجاول أن يتلمس السبل لدفعها، ومتشائم يعتبر هذا النهج نوعاً من توزيع الأدوار الذي أفضى في التحليل الأخير إلى إدخال مزيد من القوى الممانعة والمقاومة إلى دائرة القبول بالوضع الراهن.

في هذا السياق لا يملك أي عربي مخلص سوى أن يتمسك بالأمل في أن يصلح النظام العربي الرسمي أوضاعه، ولن يتحقق هذا الأمل بمجرد التمني وإنما بممارسة أقصى ضغوط ممكنة من قبل مثقفي الأمة وقواها الفاعلة على مراكز القيادة في هذا النظام لتبصيرها بما يحيط بها من خطر داهم ومحاوله إضاءة الطريق لها كي تدرك ما يتعين عليها أن تفعله تصدياً للخطر ودرءاً له.

يتطلب هذا فهماً سليماً للمعضلات التي تواجهها الأمة وكيفية حلها، فما عاد ممكناً بعد كل ما حدث أن يستمرّ النظام العربي الرسمي متمسكاً بخياره الاستراتيجي الوحيد لتسوية لن تحيء طالما بقيت معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي على ما هي عليه، وأن الأوان لأنصار التسوية أن يفهموا أن لها متطلباتها، وأن أول هذه المتطلبات هو أن يتخلى النظام العربي الرسمي الراهن عن سياسته إزاء المقاومة العربية، ويعود إلى احتضانها باعتبارها الزخم الذي لا غنى عنه إن أردنا التوصل إلى تسوية تفي بالحقوق العربية المشروعة في هذا الصراع.

وما عاد ممكناً بعد كل ما حدث أن يستمرّ النظام العربي في موقفه المتكيف مع الاحتلال الأمريكي للعراق على الرغم من كل ما أصاب السياسة الأمريكية فيه من كوارث أفضت إلى تخبط غير مسبوق، أو أن يستمرّ بعض رموزه في الدفاع الصريح أو الضمني عن بقاء قوات الاحتلال في العراق بدعوى الحفاظ على أمنه واستقراره وحمايته من فوضى عارمة تعقب خروج المحتلين وكأنهم ليسوا هم السبب في ما أصابه، وكأن العراق ينعم في ظلهم بالأمن والاستقرار.

وما عاد ممكناً بعد كل ما حدث أن يستمرّ انكماش النظام العربي لصالح مشروعات إقليمية وعالمية بعضها لا شك في تداعياته المدمرة على الأمة إن نجح، وبعضها الآخر لا بُدَّ من التحسب له حتى وإن تقاطعت بعض مصالحه مع المصالح العربية، ولن يتم هذا إلا ببناء القوة العربية التي تجعل الأمة نداً في صراع النفوذ والسيطرة الذي تتكشف ملامحه على أرضنا العربية يوماً بعد يوم، وهنا فقط - أي عندما نبني قوة عربية - سوف يكون ممكناً للنظام العربي أن يلعب الدور الفاعل في حل بعض من أزماته المزمنة في السودان والصومال ولبنان وغيرها.

ولن يكون بناء القوة العربية ممكناً إذا ظلت عمليات الإصلاح تسير فيه بالوتيرة نفسها التي عرض لها التقرير والتي لا تختلف بحال عما ألفناه في هذا الصدد في أعوام سابقة، إذ إنّه من دون إصلاح حقيقي لمعادلة السياسة والحكم في الأقطار العربية لن يكون ممكناً أن تتم خطوة ذات شأن في مجال بناء القوة العربية وقوامها الأساسي مواطن عربي يتمتع بكامل حقوقه، وأوطان نشترك جميعاً في تقرير حاضرها ومستقبلها، كذلك لن يكون بناء القوة العربية ممكناً من دون سياسات تكاملية عربية تواجه العيوب البنوية في الاقتصاد العربي، وتوفر الدعم المطلوب في الوقت نفسه للدول العربية التي تواجه أوضاعاً اقتصادية صعبة، وبصفة خاصة تلك التي نجمت أوضاعها الصعبة هذه عن عدوان خارجي أو احتلال أجنبي.

تلك خطوط عامة للتفكير في مستقبل لن نضمنه لاحقاً إلا بأيدينا. وقد تضمن التقرير في أجزائه المختلفة توصيات بسياسات محددة ليس ثمة أمل كبير للأسف في أن يكون النظام الرسمي العربي قادراً على الأخذ بجوهرها في بناء مستقبل الأمة، ولذلك، فإن قوى المقاومة والممانعة تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد، وأول مسؤولياتها هو الحفاظ على وحدتها مستلهمة فكرة الكتلة التاريخية والتمسك بثوابتها والصمود في وجه التحديات الخارجية، وممارسة أقصى الضغوط على الدوائر الرسمية لدفعها دفعاً إلى إصلاح حقيقي لن تمضي فيه قدماً باختيارها، فإن نجحت قوى الأمة الحية في أن تسفر ضغوطها عن خطوات إصلاح حقيقي سيسجل لها أنها أضافت إلى قوتها بعضاً من عوامل القوة العربية التي تخضع للقرار العربي الرسمي، وإن أخفقت وجب عليها أن تتقدم لحمل مسؤولية صنع مستقبل الأمة الذي لا يمكن أن يصوغه سوى أبنائها مهما بلغت جسامة التحديات والمخاطر.

فهرس

اتفاق مكة (فتح/ حماس) (٢٠٠٧):

٣٧، ١٠٥، ٢٢٣

اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية في

الصومال (٢٠٠٤): ١٧٦، ١٨٠-

١٨١

اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢): ١٥٥

الاتفاقية الدولية حول حقوق اللاجئين

(١٩٥١): ١٣٨

اتفاقية السلام الشامل السودانية

(٢٠٠٥: نيفاشا): ٦، ٢٠، ٢٦-

٢٧، ١٠٥، ١٥٧-١٥٥، ١٦٠،

١٦٢، ١٦٦-١٦٥، ١٦٨

اتفاقية سلام شرق السودان (٢٠٠٦):

أسمره): ١٥٦

الاجتياح الإثيوبي للصومال (٢٠٠٦):

٧، ٢٩-٣٠، ٣٧، ١٧٥-١٧٦،

١٩٢-١٩٤، ١٩٦-١٩٧

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢):

٥٧

الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق

(٢٠٠٣): ١٢، ٥٥، ٥٧-٥٨،

- أ -

ابن شمالان، فيصل: ٨٦، ٩٣

أبو الغيط، أحمد: ١١٢

الاتحاد الإسلامي (الصومال): ١٨٣-

١٨٦

الاتحاد الأفريقي: ١٥٦، ١٦٩

الاتحاد الأوروبي: ١٨، ٩٨، ١١٠،

١١٢-١١٣، ١٥٢، ١٦٨، ١٩٢،

٢١٩

اتحاد المحاكم الإسلامية (الصومال):

٦، ٢٩-٣٠، ٦٣، ١٧٥-١٩١،

١٩٣-١٩٥، ١٩٧

الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم

(موريتانيا): ٨٥، ٩٣

اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات

الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية

(١٩٩٣: واشنطن): ٦٦-٦٧

اتفاق التصنيع العسكري المشترك

(روسيا/الصين): ١٠

اتفاق القاهرة (٢٠٠٥): ٢٠، ١٠٥،

١٥٧، ١٦٤، ١٦٦

- الإصلاحات الدستورية: ١٦٥ ، ١٣١ ، ١٢٤ ، ٦٣-٦٢ ، ٦٠ ، ١٣٥ ، ٢٢٤ ، ٢١٨ ، ١٣٩ ، ١٣٥
- الإصلاحيون الوسطيون (موريتانيا): ٩٣ ، ٨٥
- إعادة توزيع الدخل: ٢١٧ ، ٣٤ ، ٢١٧
- الاعتصام الشعبي المفتوح للمعارضة اللبنانية (٢٠٠٦ -): ١٢٢ ، ٢٢ ، ٨٦
- إعدام الرئيس العراقي صدام حسين (٢٠٠٦): ١٣٦ ، ١٢٤ ، ٥٩ ، ٤٣-٤٤ ، ٢٩-٣٠ ، ٢٥ ، ١٥ ، ٤٦-٤٧ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٠-٨٢ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥-١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦٨ ، ١٧٥-١٧٦ ، ١٧٨-١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥-١٨٧ ، ١٨٩-١٩٠
- إعصار كاترينا (٢٠٠٥): ٢٢٢
- أفرح ، محمد قنيري: ١٧٨
- الاقتصاد الحر: ٣٢ ، ٢٠٩
- الاقتصاد العربي: ٢٢٤
- إلزامية التعليم الابتدائي: ٥٥
- الإمارات العربية المتحدة
- انتخابات المجلس الوطني الاتحادي: ٨٦
- المجلس الأعلى للاتحاد: ٨٦-٨٧
- المجلس الوطني للاتحاد: ٨٧
- الأمم المتحدة: ٦٤ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧-١٠٨ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧-١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٤-١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٦-١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٨-١٦٩
- مجلس الأمن الدولي: ١٣-١٤ ، ٢٨ ، ٦٥-٦٨ ، ٧١ ، ١١٧-١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٦٨-١٦٩ ، ١٨٨ ، ١٩٧
- القرار رقم (٢٤٢): ٦٥
- القرار رقم (١٤٨٣): ١٥١
- القرار رقم (١٥٤٦): ١٥١
- القرار رقم (١٥٥٩): ١١٧
- أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ١٤١
- الإخوان المسلمون (مصر): ١٥ ، ٨١
- الإرهاب: ١٥ ، ٢٥ ، ٢٩-٣٠ ، ٤٣-٤٤ ، ٤٦-٤٧ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٠-٨٢ ، ٩٧ ، ١١٢ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥-١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦٨ ، ١٧٥-١٧٦ ، ١٧٨-١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥-١٨٧ ، ١٨٩-١٩٠
- أزمة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات: ١١٩
- الأسد، بشار: ٥٨-٥٩
- أسعار النفط: ٧ ، ٢٦ ، ٣١-٣٤ ، ١٥٨ ، ٢٠١-٢٠٢ ، ٢١١-٢١٥
- الإسلام: ٦ ، ١٥-١٦ ، ٢٤ ، ٢٩-٣٠ ، ٣٧ ، ٤٢-٤٤ ، ٤٧-٤٨ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦٢-٦٣ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣-٨٤ ، ٩١-٩٣ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٥-١٧٦ ، ١٩١ ، ١٩٣-١٩٥ ، ١٩٧
- اسماعيل، مصطفى عثمان: ١٢٢-١٢٣
- الإصلاح الإداري: ١٢٧
- الإصلاح الاقتصادي: ١٢٧
- الإصلاح الحزبي: ٢٨ ، ١٦٦
- الإصلاح السياسي: ١٦ ، ١٨ ، ٣٧ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ١٦٥

- البحرين
- القرار رقم (١٧٠١): ١٤ ، ٢٢ ، ٥٧ ، ٧١ ، ١١٨ ، ١٢٠
- الانتخابات البرلمانية (٢٠٠٦) -
- ٢٠٠٧): ١٦ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٢
- قانون الجنسية: ١٧ ، ٩٠
- اللجنة العليا للإشراف على سلامة الانتخابات: ٩٠ ، ٩٢
- مجلس الشورى: ٨٢
- براميرتس، سيرج: ١٢٥
- برونك، إيان: ١٦٢
- بري، سياد: ٢٩ ، ١٧٥-١٧٦ ، ١٩٤
- بري، نبيه: ١١٩ ، ١٢٤
- بريمر، بول: ١٤٥
- البشير، عمر حسن: ١٦٩
- البطالة: ٧ ، ٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٧-٢١٩
- البطالة في فلسطين: ٢١٨
- بلخادم، عبد العزيز: ٨٣
- بن بيتور، أحمد: ٨٤
- بن فليس، علي: ٨٤
- البندر، صلاح: ٩٢
- البنك الدولي: ٣٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ -
- ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٢
- بوتفليقة، عبد العزيز: ١٦ ، ٨٣-٨٤
- بوتين، فلاديمير: ١١ ، ٤٩-٥٠ ، ١٢٦
- بوش (الابن)، جورج: ٦ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٢ ، ١١٠-١١٢
- ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٤١-١٤٤ ، ١٤٧ -
- ١٤٨ ، ١٦٨
- بيكر، جيمس: ١٣٩
- القرار رقم (١٧٠١): ١٤ ، ٢٢ ، ٥٧ ، ٧١ ، ١١٨ ، ١٢٠
- القرار رقم (١٧٠٦): ٢٨ ، ١٦٧
- القرار رقم (١٧٢٥): ١٨٨
- مجلس حقوق الإنسان: ١٦٩
- الميثاق
- الفصل السابع: ١٢٠ ، ١٢٤
- الفصل السادس: ١٢٠
- أمن الجزائر: ٨٤
- الأمن السوري: ١٢٧
- الأمن القومي الصيني: ١٠ ، ٤٦
- الأمن القومي العربي: ٥٦ ، ٦٨
- أمن المخيمات الفلسطينية: ٢٣ ، ١٢٨
- الأمية: ١٦ ، ٩٠ ، ١٦٥
- أنان، كوفي: ١٣٨
- انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي (٢٠٠٦): ١٣ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ١٤١ ، ١٦٨
- انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠): ٢١٨
- الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧): ٦٦
- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (٢٠٠٠): ٦٦ ، ١١٧
- الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة (٢٠٠٥): ٦٦ ، ١١٠
- أوباما، باراك: ١٤٣
- أولمرت، إيهود: ٢١ ، ٦٠ ، ١١١-١١٢
- ب -
- الباجه جي، عدنان: ١٣٨
- بالخير، مسعود: ٩٤

- ت -

- التعددية القومية للشعب العراقي : ٢٥
- التعديل في نظام الحكم السعودي : ١٥
- التعديلات الدستورية المصرية : ١٥
- تفجير مرقد الإمامين علي الهادي وحسن العسكري (العراق) (٢٠٠٦): ٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨
- تقرير بيكر - هاملتون (٢٠٠٧): ٢٤ - ٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٨
- تمثيل المرأة : ٨٠ ، ١٦٥
- تنظيم القاعدة : ٢٤ ، ٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٢ - ١٨٣ ، ١٨٦ - ١٨٧ ، ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٤
- التنمية الاقتصادية في البلدان العربية : ٣٢ ، ٢٠٤
- التنمية المستقلة : ١٧١
- التنوع الإثني : ١٧٠
- التنوع الثقافي : ١٧٠
- التنوع الجنسي : ١٦٢
- التنوع الديني : ١٦٢
- التنوع العرقي : ١٦٢
- تهميش الشيعة (البحرين) : ٩٢
- توزيع الدخل في البلدان العربية : ٢٠٩ - ٢١٠
- توسيع المستوطنات الاسرائيلية : ٢٠ ، ١٠٨
- تيار المستقبل (لبنان) : ٢٢ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٢٠
- التيار الوطني الحر (لبنان) : ١١٧ ، ١٢١
- تيتو، جوزيف برويز : ٥٥
- التجمع من أجل الديمقراطية (موريتانيا) : ٩٣
- التجمع الوطني الديمقراطي (السودان) : ٢٧ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٤
- التجمع الوطني الديمقراطي (الكويت) : ٨٦
- تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب (الصومال) : ٢٩ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٢
- التحالف الشعبي التقدمي (موريتانيا) : ٨٥ ، ٩٣
- تحالف الفصائل المسلحة (موريتانيا) : ٢٩ ، ١٧٥
- التحالف الكردستاني (العراق) : ٢٣ ، ١٣٣
- التداول السلمي للسلطة : ٢٦ ، ٤٧ ، ١٥٠
- التدخل الأمريكي - الدولي في الصومال (١٩٩٢-١٩٩٤) : ٦٠ - ٦١ ، ١٨٩ ، ١٩٦
- التضخم في البلدان العربية : ٧ ، ٣٤ ، ٢١٥ - ٢١٧ ، ٢٢٠
- التطرف الديني : ٥٠
- التطهير الإثني : ١٣٨
- التطهير الطائفي : ٢٤
- التطهير المذهبي : ١٣٨
- التعددية الثقافية : ١٥٥
- التعددية الحزبية : ٧٩ ، ٩٤
- التعددية السياسية : ٩٤

- ث -

جدار الفصل العنصري (فلسطين):

٢٠-٢١، ١٠٧-١٠٨

الجريمة المنظمة: ١٤٥

جعجع، سمير: ١٢٤

الجعفري، إبراهيم: ٢٣، ١٣٣-١٣٤

جماعة أفلام/ التجديد الزنجدية

(موريتانيا): ٨٥

جمعية الأصالة السلفية (البحرين): ٨٦

جمعية الحق (البحرين): ٩٢

جمعية العمل الوطني الديمقراطي

(البحرين): ٨٦، ٩٠

جمعية المنبر الإسلامي (البحرين): ٨٦

جمعية الوفاق الوطني الاسلامية

(البحرين): ٨٤، ٨٦، ٩٠، ٩٢

الجنجويد (السودان): ١٦٧

جونسون، ليندون: ٥٥، ١٤١

جيدي، علي محمد: ٣٠، ١٧٥، ١٧٨،

١٨٢، ١٨٩

- ح -

حادثة جامعة بيروت العربية (٢٠٠٦)

(لبنان): ٢٢، ١٢٢

حامد، وليد: ١٥٩

الحرب الإثيوبية - الإريتيرية (١٩٩٨ -

٢٠٠٠): ١٩٤

الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦):

٧، ١٢-١٤، ٢٢، ٣١-٣٢، ٣٤-٣٥

٣٥، ٣٧، ٥٣، ٥٦-٥٩، ٦١-

٦٢، ٦٥، ٧٠، ١١٧، ١١٩،

١٤٣، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٩-٢٢١

الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق

(٢٠٠٣): ١١٠، ١٤٧، ٢١٨

الثقافات السودانية المتعددة: ١٥٥

الثقافة الديمقراطية: ١٠، ٤٣، ٩٣-

٩٤

الثقافة السياسية: ١٨، ٤٣

الثنائية القطبية: ٤٩، ١٧٩

الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩):

٦٠

الثورة الجزائرية (١٩٥٤): ٦٩

ثورة جنوب اليمن ضد الاحتلال

البريطاني (١٩٦٣): ٦٩

- ج -

جابر الأحمد الصباح: ١٥، ٨٣

جامعة الدول العربية: ١٣، ٢٤، ٣٠،

٥٥، ٦٣-٦٥، ٦٧، ٧٠، ٩٨،

١٠٥، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٠،

١٤٨، ١٥٢، ١٥٦، ١٧٦، ١٨٢،

١٨٨، ١٩١، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٩

- مجلس الجامعة: ٥٧، ٦٥، ١٠٥

- مجلس وزراء خارجية الدول

العربية: ١٣-١٤

جبهة التحالف من أجل التغيير

(الكويت): ٨٩

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٩٩

الجبهة الشعبية (موريتانيا): ٨٥، ٩٩،

١٠٦

جبهة العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

(البحرين): ٨٩

جبهة الوفاق (العراق): ٢٣، ١٣٢

- الحرب الأمريكية على أفغانستان (عملية الحرية الدائمة): ١٤١
- ١٥٥ الحريات الدينية:
- ٩٣ الحريات السياسية:
- ٩٣ الحريات المدنية:
- ١٣٨ حرية التعبير:
- ١٦٦ حرية التنظيم:
- ٤٧، ٤٣ حرية السوق:
- ١٢٣، ١١٨ الحري، رفيق:
- الحزب الاتحادي الديمقراطي (السودان): ٢٧، ١٥٩
- حزب اله (لبنان): ١٣، ٢٢، ٣٥، ٣٧، ٥٣، ٦٢، ٦٩، ١١٧-١٢٢، ١٢٤، ٢١٩، ٢٢١-٢٢٢
- حزب الأمة (السودان): ٢٧، ١٥٩
- حزب تكتل القوى الديمقراطية (موريتانيا): ٩٣، ٨٥
- حزب تمام (موريتانيا): ٩٣، ٨٥
- الحزب الجمهوري للديمقراطية والتجديد (موريتانيا): ٩٣، ٨٥
- الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ١٣٩، ٨٥، ٩٣، ١٣٩
- حزب الدعوة (العراق): ١٣٣
- الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): ١٣٩
- الحزب الشيوعي السوداني: ٢٧، ١٥٩
- الحزب الشيوعي الصيني: ٤٧
- حزب كاديفا (إسرائيل): ٢١، ١١١
- حزب المؤتمر الشعبي العام (اليمن): ٩١، ٨٦
- حزب المؤتمر الوطني (السودان): ٢٦-، ٢٧، ١٥٦-١٥٩، ١٦١-١٦٣، ١٦٥-١٦٧
- ١٠٢-١٠٤، ١٠٦ حركة فتح (فلسطين): ٢٠، ٦٠
- ١٩٨، ١٧٦، ٣٠ حرب العصابات:
- ٢٢، ١١٧-١١٨، ١٢٤ حركة أمل (لبنان):
- ١٦٢ حركة تحرير السودان (دارفور):
- حركة الجهاد الاسلامي (فلسطين): ٨٦، ٨٤
- حركة حماس (فلسطين): ١٨-٢١، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦٨، ٨٤، ٩٢، ٩٧، ٩٩-١٠٦، ١٠٩
- الحركة الدستورية الإسلامية (الكويت): ٨٦
- حركة الديمقراطية المباشرة (موريتانيا): ٨٥
- الحركة الشعبية لتحرير السودان: ٢٦-، ٢٧، ١٥٦-١٥٩، ١٦١-١٦٣، ١٦٥-١٦٧
- ١٠٢-١٠٤، ١٠٦ حركة فتح (فلسطين): ٢٠، ٦٠

الحزب الموريتاني للوحدة والتغيير
(حاتم): ٩٣، ٨٥،

الحزب الواحدوي الديمقراطي
الاشتراكي (موريتانيا): ٨٥

حسين، صدام: ٢٤، ٥٩، ١٢٤،
١٣٦، ١٣٩، ١٤١

الحص، سليم: ١٢٤-١٢٥

حق الاقتراع: ٨٧

الحق في المواطنة: ١٥

حق التصويت: ١٧، ٨٥، ٩٠

حقوق الإنسان: ٨٢، ٩١، ١٠٠،
١٣٦-١٣٨، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٢-

١٥٣، ١٦٣، ١٦٥-١٦٦، ١٦٩

الحقوق السياسية في البحرين: ٨٩

الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين
في لبنان: ٢٣، ١٢٨

حقوق المواطنة: ٩٠، ١٥٠

حكومة طالبان: ١٤١

حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٤٦

الحلو، عبد العزيز: ١٥٩

الحوار الإيراني - السعودي: ١٢٥

- خ -

خارطة الطريق (الفلسطينية -
الإسرائيلية): ٦٦-٦٧، ١١٠-١١٣

خريشة، حسن: ١٠١

الخصخصة: ١٧١

الخلاف السوري - اللبناني: ٥٥

خليفة بن زايد آل نهيان: ٨٦

- د -

دورة مجلس جامعة الدول العربية
(٢٠٠٦: القاهرة): ٧٠

دورة المجلس الوزاري العربي الطارئة
(٢٠٠٦: بيروت): ١٤، ٦٥،
٧٠

دوست بلازي، فيليب: ١٦٩

دول محور الشر: ١٤٣

الدويك، عزيز: ١٠١

الديمقراطية: ٤-٥، ٩-١٠، ١٤،

١٧-١٨، ٢٣، ٢٧-٢٨، ٤٢-

٤٣، ٤٧، ٧٣، ٧٦، ٨٥، ٨٨،

٩٣-٩٥، ١١٢-١١٣، ١٢١،

١٢٦-١٢٧، ١٣٥، ١٤٤، ١٥٠،

١٥٨-١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦،

١٧١، ١٨٧

الديمقراطية التوافقية: ١٢١

- ر -

رابطة دول جنوب شرق آسيا
(الآسيان): ٤٦

رامسفيلد، دونالد: ١٤٣

الرأي العام الأمريكي: ١٢٦، ١٤١

رايس، كوندوليزا: ٦٩، ١١١-١١٢،

١٢٨، ١٤٧-١٤٨

روزفلت، فرانكلين: ٤٩

- ز -

زيارة السادات للقدس (١٩٧٧): ٦٥

زيناوي، ميليس: ١٨٩

- س -

شريف، إبراهيم: ٩٠
الشفافية: ٧٦، ٩١، ٩٤، ٢١٦
الشقيري، أحمد: ٥٤-٥٥
شيرار، بشير راجي: ١٧٨

- ص -

صالح، برهم: ١٤٣
صالح، علي عبد الله: ٨٥
الصحة الدينية الإسلامية: ٤٧
الصدر، مقتدى: ١٣٤
الصراع حول دارفور (السودان): ٢٦،
٢٨، ١٥٦-١٥٨، ١٦٩
الصراع العربي-الإسرائيلي: ١٣، ٢١،
٢٥، ٥٥-٥٦، ٦٢، ٦٤-٦٥،
٦٧، ١١٣، ١٢٨، ١٣٩-١٤٠،
٢٢٤
الصراع في الصومال: ٣٠، ١٧٩،
١٨٢، ١٩٨
الصراع في العراق: ٢٠١
الصراع اللبناني-الإسرائيلي: ١٢٠
الصراعات الطائفية: ٣٢، ٢١٢
صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي
العربي: ٥٥
صندوق النقد الدولي: ٢١٨، ٢٢٠
الصومال
- الحكومة الانتقالية: ٣٠، ١٧٦،
١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨، ١٩١،
١٩٣
- المجلس الأعلى للمحاكم
الإسلامية: ١٩٠
صيام، سعيد: ١٠٣

السادات، أنور: ٧٨
سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة
الجهاد الإسلامي): ٩٩
السعدت، أحمد: ٩٩، ١٠٦
السعودية

- النظام الأساسي للحكم في المملكة
العربية السعودية: ١٤-١٥
سعيد، ياسين عبده: ٨٦
سقوط الاتحاد السوفياتي: ٤٨
سلمان، علي: ٩٠
سليمان، عمر: ١١٢
سنتاني، ستيف: ١٠٦
السنيرة، فؤاد: ١٢٢-١٢٣
سوء توزيع الدخل: ٣١-٣٢، ٢٠٣،
٢٠٩
السودان

- جهاز الأمن الوطني: ١٦٨
- حكومة جنوب السودان: ١٥٨
- مشروع قانون الأمن القومي لعام
٢٠٠٦: ١٦٦
السياسة الأمريكية في العراق: ٣٨،
٦٢، ٦٨، ١٣٨-١٣٩

- ش -

شارون، أرييل: ٢١، ٩٧، ١١٠-١١١
الشاعر، ناصر الدين: ١٠١
شاليت، جلعاد: ١٠٠
الشرعة الدولية لحقوق الإنسان: ١٣٨،
١٤٧

- ط -

(٢٠٠٦) (عملية أمطار الصيف):

١٨ ، ١٠٠

العراق

- أسلحة الدمار الشامل: ١٤٤

- الاقتصاد العراقي: ٢١٨

- الأكراد: ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ،

١٤٦-١٤٧ ، ١٥٠

- البشمركة: ١٣٣

- التركمان: ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٤٦-

١٤٧ ، ١٥٠

- الجنسية العراقية: ١٤٧

- الحكومة العراقية الانتقالية: ١٥١-

١٥٢

- خطة المصالحة الوطنية العراقية:

١٣٤-١٣٥

- دستور ١٩٧٠: ١٤٦

- السنة: ١٣٧ ، ١٤٨

- الشيعة: ١٣٧ ، ١٤٨

- فيدرالية الأقاليم: ١٤٢

- قانون اجتثاث البعث: ١٣٤

- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة

الانتقالية: ١٣٢

- قانون الحكم الذاتي لكردستان

العراق: ١٤٦ ، ١٥٠

- لجنة إعادة صياغة الدستور: ١٣٢

- مجلس الحكم الانتقالي: ٦٤

عرفات، ياسر: ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١١٣

عروبة العراق: ١٣٢

العزب، فتحي: ٨٦

الطالباني، جلال: ١٤٣

الطايغ، معاوية ولد سيدي أحمد: ١٤ ،

٧٦ ، ٨٥ ، ٩٣

الطائفية: ١١ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٥٠ ،

١٣٣-١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٧١ ،

٢١٢ ، ٢١٨

الطفرة النفطية الراهنة: ٣١ ، ٣٧ ،

٢٠١

طه، علي عثمان محمّد: ١٦٠

- ع -

عباس، محمود (أبو مازن): ١٢ ، ١٥ ،

١٩-٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٢-٣٤ ،

٣٧ ، ٤٤-٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤-

٥٦ ، ٦٠-٦٧ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ،

٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٩-١٠٤ ،

١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١١-١١٣ ، ١١٧ ،

١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥-١٣٦ ،

١٣٨ ، ١٤٠-١٤٢ ، ١٤٥-١٤٨ ،

١٥٥-١٥٧ ، ١٥٩-١٦٢ ، ١٦٤-

١٦٦ ، ١٦٨-١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٧ ،

١٧٩-١٨٠ ، ١٨٢-١٨٩ ، ١٩٣-

١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٤-٢١٥ ،

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٢

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (ملك

السعودية): ٨٢-٨٣

عبد الله الثاني (ملك الأردن): ١١١

عبد المهدي، عادل: ١٣٤

عبد الناصر، جمال: ٥٤

العدالة في توزيع الدخل: ٣٢ ، ٢٠٩

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

غزو محمّد علي باشا للسودان (١٨٢١):

١٥٥

غورباتشوف، ميخائيل: ٦٠

- ف -

الفدرالية: ٢٥، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٦

الفساد: ٨٤

الفساد الإداري: ١٤٨

الفساد السياسي: ١٦

الفساد المالي: ١٤٨

الفقر: ٣٤، ٢٠٩، ٢١٨

فلسطين

- الانتخابات البلدية (٢٠٠٤): ٨٤

- الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦):

١٦، ١٨، ٨٤، ٨٦، ٩٧، ١٠٢

- الانتخابات الرئاسية (٢٠٠٥): ٨٤

- حكومة حماس: ٥، ١٨-١٩،

٥٣، ٦١-٦٢، ٩٧، ١٠١-١٠٢،

١١٣، ١٠٦

- القانون الانتخابي الفلسطيني

(٢٠٠٥): ١٧، ٩٠

- قوات الأمن الوقائي الفلسطيني:

١٠٣

- القوة التنفيذية المساندة: ١٩، ١٠٢

- المجلس التشريعي الفلسطيني: ٥،

١٩-٢٠، ٥٦، ٦٠، ٩٠، ٩٢،

٩٩، ١٠١-١٠٢، ١٠٤

الفوضى الخلاقة: ٤٨، ٥٠، ١٣٨،

١٤٨

فيج، أولاف: ١٠٦

العلاقات الأمريكية - الإيرانية: ١٤٠

العلاقات الأمريكية - السودانية: ٢٨،

١٦٩

العلاقات الأمريكية - السورية: ١٤٠

العلاقات العربية - الكردية: ١٤٦

العلاقات اللبنانية - السورية: ٢٣،

١٢٦-١٢٨

العلاقات اللبنانية - الفلسطينية: ٢٣،

١٢٨

علاوي، إياد: ١٣٣، ١٣٨

عمليات التعذيب في سجن أبو غريب:

١٣٣

عملية أسر الجندي الإسرائيلي في قطاع

غزة (٢٠٠٦) (عملية الوهم

المتبدد): ١٣، ١٨، ٢١، ١٠٠،

١١١

عملية أسر الجنديين الإسرائيليين في

جنوب لبنان (٢٠٠٦) (عملية الوعد

الصادق): ٢١، ١١١، ١١٨

عملية اغتيال رفيق الحريري (٢٠٠٥):

٢١، ١١٨-١١٩

العنصرية: ١٢٧

العنف المذهبي والطائفي: ١٣٥

العولة: ٤٢

عون، ميشال: ١١٧، ١٢١-١٢٢،

١٢٤

عويس، طاهر حسن: ١٨٣

- غ -

غارنغ، جون: ٢٦-٢٧، ١٥٧-١٥٨،

١٦٢

- ق -

القائمة الوطنية (العراق): ٢٣
القضية الفلسطينية: ٤-٥، ٩، ١٨،
٢٦، ٩٦-٩٧، ١١٠-١١١، ١٥١
قطاع الصناعة التحويلية في البلدان
العربية: ٢٠٦
القوات الإثيوبية-الحكومية المشتركة:
٢٩-٣٠، ١٧٥-١٧٦، ١٨٨-
١٨٩، ١٩٢-١٩٨

قوات حفظ السلام الأفريقية: ٢٩،
١٧٥، ١٨٨-١٨٩
قوات دفاع جنوب السودان: ١٦١
قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل):
١٢٠

القوات المتعددة الجنسية في جنوب
لبنان: ١١٩
القومية العربية: ١٥٠
القومية الكردية: ١٥٠

- ك -

كتائب شهداء الأقصى (الجناح
العسكري لحركة فتح): ٩٩، ١٠٣
كتائب عزّ الدين القسام (الجناح
العسكري لحركة حماس): ٩٩،
١٠٣

كتلة ائتلاف قوى التغيير (موريتانيا):
٨٥، ٩٣

كتلة الوحدة الوطنية (البحرين): ٨٦
كليبتون، بيل: ٤٢
الكونغرس الأمريكي: ١٣، ٣٨، ٥٣،
٦٨، ١٢٨

الكويت

- الانتخابات البرلمانية الأخيرة: ٨٩
- الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦):
٨٤، ٨٦
- حل مجلس الأمة الكويتي: ٨٩
- مجلس الأمة: ١٧، ٨٨-٨٩، ٩٢
كير، سيلفا: ١٥٨، ١٦١

- ل -

اللاجئون العراقيون في دول الجوار:
١٣٨
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: ١٢٧
لبنان

- الاقتصاد اللبناني: ٧، ٣٧، ٢١٩-
٢٢٠

- الأكثرية النيابية: ٥٩، ١٢٠-١٢٣
- الجيش اللبناني: ٢٣، ١١٨-
١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧
- الدستور اللبناني: ١٢١
- الطائفة الشيعية: ١٢١

- قضية توسيع الحكومة اللبنانية:
١٢١

- قضية نزع سلاح المقاومة: ٢١-
٢٢، ١١٧-١١٩

- مشروع المحكمة الدولية للتحقيق
في جريمة اغتيال رفيق الحريري:
٢١-٢٣، ١١٨-١٢٢، ١٢٥

- نشر الجيش اللبناني في الجنوب:
١١٩

- هيئة الحوار الوطني (لبنان):
١١٩-١٢٠

مرحلة سباق الأفيال في الشرق
الأوسط: ١١، ٤٨

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: ١٠٠
المشاركة السياسية: ٢٣، ٧٩، ٩٠،
١٢٧

مشروع الشرق الأوسط الجديد: ١٣،
١٢٨، ١١٧، ٦٩، ٢١
مشعل، خالد: ١٠٤

المصالحة الوطنية العراقية: ٢٤، ٢٩،
٨٣، ١٣٤-١٣٦، ١٣٩-١٤٠،
١٤٥، ١٧٥-١٧٧، ١٨٠-١٨٢،
١٩٧

مصر

- الدستور المصري: ١٤

- قانون الطوارئ: ١٥، ٨١

- قانون لمكافحة الإرهاب: ١٥، ٨١

- مجلس الشعب: ١٥

- مجلس الشورى: ٩٠

المطلب، صالح: ١٣٣

المعارضة البحرينية: ٨٩، ٩٢

المعارضة السودانية: ٢٨، ١٥٥-١٥٦

المعارضة اللبنانية: ١٢١-١٢٣

المعارضة الموريتانية: ٩١

معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية
(١٩٩٤: عمان): ٦٦

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية
(١٩٧٩): ٦٠، ٦٥-٦٦

المفوضية الأوروبية: ٥٠

المقاومة العراقية: ١١، ١٣-١٤، ٢١،

٣٨، ٥٣، ٦٨، ٧١، ١٢٦

لجنة بيكر - هاملتون لدراسة الوضع في
العراق: ٢٤-٢٥، ١٣١، ١٣٨

اللجنة الرباعية الدولية لإغاثة
الفلسطينيين: ٦٧، ٩٨، ١٠٥،
١١٠، ١١٢-١١٣

لحد، إميل: ١٢١

اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة:
٩٧

- م -

المالكي، نوري: ٢٣-٢٤، ١٣٤-
١٣٦، ١٤٥

مبارك، حسني: ١٥، ٧٩-٨٠،
١١١، ١٥٩

مبدأ التبادل السلمي للسلطة: ٧٧،
١٥٠

مبدأ تقرير المصير: ٢٨، ١٧٠

مبدأ التناوب الديمقراطي على السلطة:
٧٧

مبدأ المواطنة: ١٥

المجتمع المدني: ٢٦، ٩٣، ١٣٧، ١٥٥
مجزرة بيت حانون (٢٠٠٦) (عملية

غيوم الخريف): ١٠٠

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:
٦٢، ١٠٥

مجموعة ٢+٦: ٦٢

مجموعة الثماني (G8): ١٢٨، ١٤٨

المجموعة الدولية لدعم العراق: ٢٤،
١٤٠

المجدي، أحمد: ٨٦

محكمة العدل الدولية: ١٠٧

- المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط
(١٩٩١ : مدريد): ٦٥
- مؤتمر القمة العربية (١٩٦٤ : القاهرة):
٥٤
- (١٩٦٧ : الخرطوم): ٥٦-٥٤
- (١٩٨٢ : فاس): ٦٤
- مبادرة فاس : ٥٧
- (٢٠٠٢ : بيروت): ٦٥ ، ١٢
- المبادرة العربية : ١٢ ، ٥٥ ، ٦٥
- (٢٠٠٦ : الخرطوم): ١٢ ، ٥٤-٥٦
- إعلان الخرطوم : ٥٥
- مؤتمر ميونيخ لسياسات الأمن (٤٣):
٤٩ ، ١١ (٢٠٠٦)
- موريتانيا
- الانتخابات البلدية (٢٠٠٦): ٨٤-
- ٨٥
- الانتخابات التشريعية (٢٠٠٦):
٨٥-٨٤
- الانتخابات الرئاسية (٢٠٠٧): ٩٤
- البرلمان الموريتاني: ٩٣
- الدستور الموريتاني: ١٤-١٥ ،
٧٦-٧٥
- قانون الانتخاب : ٨٩ ، ٩١
- مجلس الشيوخ : ٩٣
- موسى ، عمرو : ١٢٢-١٢٣
- الموصلي ، حسام : ١٠٦
- موفاز ، شاوول : ٩٧ ، ٩٩
- ن -
- ناصر المحمّد الصباح : ٨٩
- نتيناهو ، بنيامين : ٦٧
- المقاومة الفلسطينية: ١١ ، ١٤ ، ٢٠-
- ٢١ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٠٧
- المقاومة في لبنان: ١١ ، ١٣-١٤ ،
٢١ ، ٢٣ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٩ ،
٧١ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٧
- مكافحة الإرهاب: ١٥ ، ٢٩ ، ٨٢ ،
١٧٥ ، ١٧٨-١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥
- مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي
(FBI): ١٦٨
- المنبر الديمقراطي (الكويت): ٨٦
- المنظمات غير الحكومية: ٩٤ ، ٩٨
- منظمة أفريقيا ووتش : ١٥٦
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة (اليونسكو): ١٠٩
- منظمة التحرير الفلسطينية: ١٩-٢٠ ،
٥٤ ، ٥٦ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٠٥
- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك):
٢٠٢-٢٠١
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: ١٥٢
- منظمة العفو الدولية: ١٥٢ ، ١٥٦
- منظمة المؤتمر الإسلامي: ٢٤ ، ١٤٠ ،
١٤٨ ، ١٥٢
- المهدي ، مبارك عبد الله الفاضل: ١٥٩
- المواطنة: ١٥ ، ٨١ ، ٩٠ ، ١٤٦ ،
١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٧١
- المواطنة العراقية: ١٤٦
- المؤتمر الإقليمي الدولي حول العراق
(٢٠٠٧ : بغداد): ٢٥ ، ٣٨ ،
١٤٣ ، ١٤٨
- مؤتمر باريس ٣ لدعم لبنان (٢٠٠٧):
٣٥ ، ١٢٣ ، ٢٢٢

الوجود العسكري الإثيوبي في الصومال: ٢٩، ١٧٥
الوحدة الوطنية اللبنانية: ١٢٧
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA): ١٦٨
ولد حيتا، صالح: ٩٤
ولد داداه، أحمد: ٩٣-٩٤
ولد محمد فال، إعلي: ٧٦، ٨٥، ٩١

- ي -

يلتسين، بوريس: ١١، ٤٨
يلحو، موسى سودي: ١٧٨
اليمن
- المجلس الوطني للمعارضة: ٨٦
يوسف، عبد الله: ٣٠، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩

نصر الله، حسن: ١١٩، ١٢١، ١٢٤
نظام الأحادية القطبية: ١٠، ٤١، ٤٩
النظام العربي: ٥، ٩، ١١-١٣، ٣٧-
٣٨، ٤٢، ٥٠، ٥٢-٦٦، ٦٨-
٦٩، ٧٥، ٢٢٣-٢٢٤
نظرية الضد النوعي: ١٤٨
النمو الاقتصادي: ٣٢-٣٤، ٢١٢،
٢١٥، ٢١٧

- ه -

هنية، إسماعيل: ٩٨، ١٠٥
الهوية العراقية الوطنية: ١٤٦
هילה مريم، منغستو: ١٩٤

- و -

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (١٩٩٠):
الطائف): ١٢١، ١٢٧